

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس – سطيف 1-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

أثار المؤسسات المالية و النقدية الدولية على
اقتصاديات الدول النامية
- دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري -
1989 - 2018

تحت إشراف:
أ.د. غراب رزيقة

من إعداد الطالب:
منصوري سعدان

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الأستاذ
رئيسا	جامعة سطيف 1	أستاذ دكتور	بودرامه مصطفى
مشرفا مقرر	جامعة سطيف 1	أستاذ دكتور	غراب رزيقة
مناقشا	جامعة سكيكدة	أستاذ دكتور	شرفق سمير
مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ محاضرا	علوني عمار
مناقشا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضرا	دردوري لحسن
مناقشا	جامعة برج بوعرييرج	أستاذ محاضرا	حاجي فطيمة

السنة الجامعية : 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

قال تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾

آية 07 سورة إبراهيم

﴿وقل ربي زدني علما﴾

آية 114 سورة طه

الحمد لله تعالى على أن أعاننا ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع
أو هذا الكم من المعلومات المتواضعة وذل لنا الصعوبات التي
واجهتنا ووقفت حجرة عثر في طريقنا، نتوجه بالشكر الجزيل إلى:

كل من أثار درينا ونور لنا طريق نمشي فيه، خاصة معلمينا
وأساتذتنا من أول طريقنا وصولا إلى كتابتنا هذه التي نتوج بها
مسارنا.

إلى الأستاذة الفاضلة غراب رزيقة التي تابعت عملنا خطوة بخطوة
بتوجيهاتها ونصائحها ودعمها لنا وعلى كل المجهودات التي بذلتها
طيلة تأطيرها لنا

الأستاذ: منصور سعيدان



** إهداء **

حمدا كثيرا وشكرا جزيلا لخالقي ومولاي، باسط اليدين بالعطايا
والنعم مالك الملك ذي الجلال والإكرام، منبع التوفيق ميسر
الأعمال، الذي أنار لنا الدرب وسخر لنا الأسباب ما يكفي
لقطف ثمرة الجهد والاجتهاد، هذا العمل الذي أهديته:
إلى الذي صدق فيهما قول العزيز: ﴿واخفض لهما جناح الذل
من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾.

آية 24 سورة الاسراء

إلى والدي رحمة الله عليه

إلى أمي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى زوجتي التي تحملت معي المتاعب

إلى أولادي و كل افراد العائلة

إلى أجدادي تغمدهم الله برحمته

إلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير - سطيف -

الأستاذ: منصور سعيدان

المقدمة العامة

مقدمة:

إن الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي جعل ناقوس الخطر يدق في كافة دول العالم، فبدأ الحلفاء في التفكير لوضع أسس للنظام الدولي الجديد يتفق مع تصوراتهم لعالم ما بعد الحرب بعد استخلاص دروس الماضي خاصة ما ترتب عنه من اضطراب وعدم الاستقرار وبالتالي واجهت مشكلة إعادة التعمير وبناء القدرة الاقتصادية لمواصلة الحياة بعد انتهاء من الحرب و ما تطلب استثمارات هائلة لاستعادة نشاطها الاقتصادي .

إن الهدف الأساسي من هذا التفكير هو ضبط الاقتصاد العالمي والسهر على استقرار النظام الدولي فتجلى الحل في إنشاء منظمات مالية دولية هدفها الأساسي هو الحفاظ على هذا الاستقرار وذلك لما تقدمه من تمويلات لتمويل العجز المؤقت أو تمويل مشاريع التنمية طويلة الأجل .

وعلى اثر اتفاق بروتن وودز الذي احتضنت مفاوضاته الولايات المتحدة الأمريكية وحضرته 44 دولة في إطار الندوة النقدية والمالية الدولية للأمم المتحدة، انبثقت عنها مؤسستين ماليتين دوليتين هما صندوق النقد الدولي الذي تتجلى مهامه الأساسية في إدارة النظام النقدي الدولي وكذا منح التمويل للدول الأعضاء التي تعرف عجزاً مؤقتاً في ميزان المدفوعات . وأما البنك الدولي فيعتبر مكملاً لصندوق النقد الدولي من خلال منح قروض طويلة الأجل وجعل شرط العضوية في البنك الدولي أن يكون البلد العضو منظماً إلى صندوق النقد الدولي .

ولم يعد يقتصر دور هذه المنظمات على الدول الأوروبية بعد ما خرجت من الحرب مدمرة فقد استعادت استقرارها وتوازنها في الخمسينيات، فتمت إعادة صياغة مهامها والتوسع في نشاطها وعملياتها على مستوى الجغرافي أي تمويل الدول النامية التي عانت وما زالت تعاني من مشاكل عديدة والتي ساهمت في إعاقته تنميتها منها تزايد الفقر و تهميش طبقات كبيرة في السكان، تبذير الموارد الطبيعية و إلحاق الضرر بالبيئة.

كما أثبتت التطورات الاقتصادية في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق التنمية بموارد مالية محدودة أهمية دور المنظمات الدولية لتمويل تنميتها والحفاظة على استقرارها من خلال مختلف مصادر التمويل الدولية المتاحة سواء كانت على شكل مساعدات رسمية أو في شكل استثمارات أجنبية .

و ينصب اهتمام البحث على دور صندوق النقد الدولي في الدول المتخلفة من منظور تحليل الاقتصاد السياسي للإصلاحات الاقتصادية و سياسات التكيف الاقتصادي فلقد إتجه العديد من الدول النامية تحت ضغط المصاعب الاقتصادية العديدة نحو صندوق النقد الدولي و أقر الكثير منها برامج الإصلاح الاقتصادي التي أوصى بها صندوق النقد الدولي إما عن طوعية أو كراهية ، و تعرضت السياسة الاقتصادية للصندوق للشروط الصارمة التي يفرضها إلى كثير من الانتقادات خاصة من جانب الدول النامية التي عانت الكثير من التعب

والإنهاك الذي سببته تدابير الإصلاح ، واعتبرت مشروعية الصندوق التي تقتضي أن تنتهج الدول سياسات اقتصادية معينة عند تطبيق الإصلاحات في ظل مشاكل موازين المدفوعات مسئولة عن زيادة التدهور مستويات المعيشة وتفاقم الأوضاع الاقتصادية سوءا.

و قد أعطت الأزمة المكسيكية في بداية 1955 دفعة أكبر للجدال بشأن دور الصندوق في الدول النامية ، ففي حين رأى البعض الأزمة باعتبارها دليلا إضافيا على مطالب مشروعية الصندوق، رآها آخرون مبررا لزيادة القدرة الإقراضية للصندوق ، و لكن كان هناك أيضا من رآها مبرر لترك أسواق المال الخاصة و الحكومات تعمل اعتمادا على ذاتها دون أن تدخل من أي وكالة خارجية.

و على ضوء ذلك ، ظلت فلسفة الصندوق العامة تقتضي بأنه إذا كان للدول النامية الرغبة في أن تتطور فلا بد لها من تبني نمط مرجعي يركز على نهج تنموي منفتح على العالم الخارجي و اندماج اقتصادياتها في الاقتصاد العالمي.

عرفت اقتصاديات الدول النامية أزمة حادة نتيجة مجموعة من المشاكل الداخلية و الخارجية تتمثل فيما يلي :

أ/ المشاكل الداخلية: عجز الميزانية العامة وما أدى إليه من تمويل تضخمي من خلال إصدار كمية من الورق النقدي و زيادة الائتمان المصرفي للحكومات و منه زيادة كبيرة في حجم الدين العام الداخلي إلى تفاقم أزمة البطالة التي تعود إلى صدمة أسعار النفط و إلى جمود أسواق العمل، كما تعاني هذه الدول من زيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ تصل في كثير من الدول النامية إلى أكثر من 45% الأمر الذي يجعلها أكثر تأثرا بمعدلات التضخم التي تسود البلاد المتقدمة.

ب/ وفي ظل هذه الظروف الصعبة لهذه الأزمة عجزت الكثير من الدول النامية على دفع أعباء ديونها الخارجية و التي كانت تقدر سنة 1970 نحو 60 مليا دولار وبعده عشر سنوات ارتفعت إلى 481 مليار دولار لتصل سنة 1996 إلى 2000 مليار دولار وحتى إن استطاعت أن تدفع ولو جزء من أعباء هذه الديون الخارجية فإن ذلك يؤدي لا محالة إلى عدم تمكنها من استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية وكل الخدمات العامة، النقد، المواصلات، الإسعاف، الإسكان، التعليم، الصحة... الخ للحفاظ على الحد الأدنى من مستوى معيشة سكانها.

وكانت المحصلة النهائية إزاء هذا الوضع الرهيب هو تدني معدلات النمو الاقتصادي في بلادها إلى مستويات خطيرة و مقلقة و تدني مستوى معيشة سكانها التي هي في الأصل أقل من حد الكفاف.

وهذه الاختلالات التي تفاقت على نحو واضح في بداية الثمانينات من القرن الماضي، والتي ترجع إلى فشل السياسات الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية لهذه البلاد التي طبقتها بعد حصولها على الاستقلال السياسي والتي لم تمكنها من تحقيق وتغيير البنيات الاقتصادية المشوهة مما أدى إلى زيادة تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي العالمي وجعلها

أكثر عرضة و حساسية للصدمات الخارجية التي كانت و في نفس الوقت سببا في تزايد هذه الاختلالات نذكر منها ما يلي :

تتسم الدول النامية بانخفاض معدلات التبادل التجاري لديها حيث تستورد سلعا وسيطة و تامة الصنع بأثمان مرتفعة و تصدر المواد الأولية (من المحروقات و الزراعية) بأثمان منخفضة.

انهيار الاتحاد السوفيتي و سقوط معظم الأنظمة الاشتراكية و تحول اقتصادياتها من التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق الأمر الذي أصاب اقتصاديات هذه الدول كساد اقتصادي وانكماش و هذا بدوره أدى إلى تدني معدلات النمو في الدول النامية و ذلك بسبب وجود علاقات اقتصادية و تجارية بين هذه الدول النامية.

بروز ظاهرة تحول رأس المال المحلي إلى الدول الصناعية مهددة بالعجز عن مواصلة عملية التنمية .

و حينما تجد الدول النامية المدينة نفسها تحت وقع كل هذه الصدمات الخارجية و الداخلية الحادة و عجزها عن مواجهاتها و مقابلتها بكل ما لديها من إمكانيات و سياسات و تخشى من الانهيارات القادمة في مجتمعاتها عن قريب ، جد قريب ، فإنه من الصعوبة بمكان أن نتصور إمكانية تصحيح الاختلالات النقدية و المالية التي تعانيها هذه البلاد بعيدا عن إصلاح البيئة الاقتصادية الدولية و بطرق أبواب باريس ولندن لإعادة جدولة ديونها الخارجية الرسمية.

إذا كان الطابع الغالب لديونها هو الديون الرسمية مع حكومات دول العالم المتقدم أو بطرق أبواب اللجنة الاستشارية الذي يساعد في إعدادها و تنظيمها صندوق النقد الدولي F.M.I. بالمشاركة مع البنوك الدولية الدائنة لإعادة جدولة ديونها الخارجية التجارية. إذا كان الطابع الغالب لديونها هو الديون التجارية الدولية والتوجه إلى نادي باريس و كذلك التوجه إلى اللجنة الاستشارية يتطلب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي لوضع و تنفيذ برامج التثبيت، كما يتطلب بتبعية الاتفاق مع البنك الدولي (la Banque Mondiale) و تنفيذ برامج التكيف الهيكلي (Structurel Ajustement Programmes) في نفس الفترة أو بعد فترة زمنية تالية.

و تنطلق وصفات كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و مجموعته من خلال رؤية موحدة فحواها أن مأزق المديونية الخارجية و الركود الاقتصادي الذي يلزم البلاد النامية سببه الأخطاء في السياسات الاقتصادية المالية الداخلية التي أتبعها هذه الدول وعليه فإن كل الدول المعنية التي تريد الخروج من هذا المأزق وذلك الركود أن تقوم بإحداث إصلاحات و تغييرات عميقة في السياسات الاقتصادية في صورة البرنامج التثبيت و التكيف الهيكلي حتى ولو تم بتكلفة اجتماعية مرتفعة.

فمن الملاحظ أن برنامج التثبيت والتكليف الهيكلي الصندوق و البنك الدوليين تؤدي إلى بعض الآثار السلبية على الصعيد الاجتماعي في بلاد النامية التي تلتزم بتطبيقها، فهي تؤدي إلى زيادة حجم و معدلات البطالة كما تعمل على ازدياد درجة الحرمان البشري في إشباع حاجاته الأساسية من الغذاء والتعليم و الصحة و الإسكان و غيرها. كما تؤدي إلى تدني أحوال محدودي الدخل و الشريحتين الوسطى و الدنيا وعلى ازدياد أعداد الفقراء بدرجة ملموسة وكبيرة وخير شاهد تلك التقارير الحديثة التي أصدرها البنك الدولي حول أعداد الفقراء في البلاد النامية . تشير إلى أنه على الرغم من حدوث نوع من التقدم في تخفيض أعداد الفقراء و معدلات انتشاره في منطقة شرق آسيا وفي أجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و دول أمريكا اللاتينية إلا أنه لا يزال الكثير يتعين تخفيضه خاصة أن هناك ثلاث مليارات نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم أي نصف سكان الكوكب الأرضي الذي نعيش عليه، أي مايقارب 22% من سكان العالم يعيشون تحت خط الفقر.

و تدور برامج التثبيت لصندوق النقد الدولي للدول النامية في الأغلب الأعم حول السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات و السياسات المتعلقة بالميزانية العامة و السياسات النقدية ، بينما تدور برامج التكليف الهيكلي للبنك الدولي لتلك الدول في الأغلب الأعم حول السياسات المتعلقة لتحرير الأسعار و سياسات الخصخصة و سياسات حرية التجارة و التحول نحو التصدير و كلها سياسات ليست ثابتة ، و لكنها تختلف من بلد إلى آخر تبعاً لحجم مازق المديونية و طبيعة الركود الاقتصادي و الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية عامة في البلاد المعني النامي ، كما أنها تتصف بالمرونة و تشكل حسب التطورات و الظروف و الأوضاع الاقتصادية المشرفة في عالمنا المعاصر.

وتعترف المنظمات المالية الاقتصادية الدولية و خبراءهم بتلك الآثار المقابلة لبرامج التثبيت والتكليف الهيكلي على البعد الاجتماعي، إن هذه الآثار السلبية التي تنجم عن هذه الصفات تكلفه لامناص منها ومرارة الدواء لا بد من تجرعه حتى يمكن للتثبيت والتكليف إن يأخذ مجراه وينتقل البلد إلى أوضاع أفضل في الأجل المتوسط و الطويل حيث يعاد ترتيب البيت من الداخل وأن الاقتصاد النامي سوف يستعيد عافيته و صحته على النحو الذي يعمل على توفير الإنتاج و توليد الدخل توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة والحد من الفقر وتحسين ظروف الأوضاع الاجتماعية.

ولقد كانت هذه المنظمات في تصميمها لبرامج التثبيت والتكليف الهيكلي لا تولي أهمية للآثار السلبية على البعد الاجتماعي الناتجة عنها حتى منتصف الثمانينات لان التركيز كان منصبا على مشكلة المديونية الدولية وهدف الوصول إلى وضع اقتصادي قابل للحياة والديمومة من خلال إزالة الاختلال الاقتصادية و التشوهات الهيكلية دون إعطاء أولوية للآثار الجانبية للبعد الاجتماعي.

ويمثل الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نامي، حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو.

وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث، فقد بدا واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني (التوجه نحو اقتصاد السوق) في إطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي تعاني منها والتي تعد بمثابة قيد على نموها.

إن علاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي الذي يضم في عضويته 189 دولة ومن بينها الجزائر التي لها علاقات قديمة ترجع إلى غداة الاستقلال وبالضبط في 26 سبتمبر 1963، وهي تدرج في إطار مهام الصندوق ومواقفته للتحويلات التي تعرفها الجزائر وخاصة عند الظروف الحرجة المتميزة بانخفاض إيرادات الدولة واحتياطات الصرف نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

أما الأزمة الثانية الحرجة كانت بداية جوان 2014 بعد تدهور أسعار النفط وضعف احتياطاتها من العملة الخارجية و تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، استنجدت بالمؤسسات النقدية الدولية مرة ثانية من خلال مشاورات المادة الرابعة للصندوق النقد الدولي التي تتضمن الالتقاء مع خبراء الصندوق والتشاور لتحديد الاختلالات الهيكلية واقتراح نموذج نمو اقتصادي للجزائر، غايته الأساسية الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة، و ما يشار إليه في الأزمة الثانية، أن السلطات الحكومية رفضت العودة إلى الاستدانة الخارجية التي تمكنت الجزائر من التخلص منها بعد مفاوضات مع القرض الليبي ونادي لندن.

كما استطاعت أن تتجاوز تداعيات هذه الأزمة بالاعتماد على وسائلها الذاتية و الأخذ بمشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي وترشيد استغلال النفقات العامة، نهيك عن إنعاش أسعار النفط في السوق العالمية. ومن هنا كان اختيارنا لموضوع (آثار المؤسسات المالية الدولية و النقدية على اقتصاديات الدول النامية، ودور الدولة الجديد) على الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في تمويل التنمية لهذه الدول، حيث اللجوء إلى التعاون مع المنظمات الدولية عبر مجموعة من الاتفاقيات و المعونات

والتسهيلات الائتمانية والمساعدات التقنية الدولية سوف يسهم إلى حد كبير في الدفع بطريق تحقيق عملية التنمية بالجزائر مما سبق يمكن طرح الاشكالية التي وصياغتها في سؤال أساسي التالي : ما هو آثار التعاون بين المنظمات المالية والدولية على الاقتصاد الجزائري باعتبارها شريكا مهما لها خاصة مع التطورات الحديثة على المستويين الوطني والدولي؟

ويمكن تفكيك هذا التساؤل إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي :

- هل تساعد المؤسسات المالية الدولية على تحقيق الاستقرار النقدية والمالي الدوليين ؟

- هل نجحت التدخلات مؤسسات المالية والنقدية الدولية في معالجة إختلالات إقتصاديات الدول النامية ؟
- هل استرجعت الجزائر توازناتها الكلية من خلال تعاملها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية؟
- هل توقفت علاقات تعاون الجزائر مع المؤسسات المالية والدولية بعد تسديد الديون وتحسن مؤشرات الإقتصادية الكلية ؟

فرصيات الدراسة:

- الفرضية الأولى : تعمل المؤسسات المالية على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدوليين.
- الفرضية الثانية: يساعد اعتماد الجزائر على المؤسسات المالية الدولية على تكييف سياستها الاقتصادية.
- الفرضية الثالثة: يؤدي تدخل المؤسسات المالية الدجولية إلى معالجة تشوهات إقتصاديات من خلال برامج التعديل والتكيف الهيكلي.
- الفرضية الرابعة: تنفصم العلاقة بين المنظمات المالية الدولية والجزائر عند تسديد التاماتها من القروض تجاه دائنيها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهمية الدراسة : تأتي أهمية دراسة صندوق النقد الدولي باعتباره أحد أبرز المؤثرين بل أنه يشكل مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية القيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي ، و تهتم الدراسة بصفة خاصة بدور صندوق الدولي في دفع عملية التنمية في الدول النامية من خلال سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تصاغ و تطبق تحت وصايته و رقابته ، وما تثير هذه السياسات من أبعاد اقتصادية و اجتماعية وسياسية عديدة ، و بذلك فهو يعتبر أحد موضوعات الاقتصاد و السياسة الهامة التي تعني بقدر كبير من الاهتمام على كافة المستويات الدولية والحكومية والشعبية وتثير في الوقت نفسه جدالا واسع النطاق بشأن العديد من أبعادها المتعددة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مجموعة من الأهداف:

- يتناول البحث بالدراسة والتحليل دور المؤسسات لمالية الدولية في تمويل التنمية وذلك للوقوف على اثر هذه البرامج و الإصلاحات المطبقة من قبل هذه المؤسسات لمالية الدولية في تفعيل هذا الدور , كما يهدف إلى تحقيق مجموعة أهداف فرعية منها :
- التعرف على الدور الرئيسي الذي تقوم به المؤسسات المالية و النقدية الدولية خاصة فيما يتعلق بالنمو المحقق للدول النامية وإبراز هذه علاقة المنظمات بهذه الدول؛
- التعرف على السياسات المطبقة من قبل هذه المؤسسات المالية و النقدية الدولية في الدول النامية ؛
- تحديد درجة فعالية هذه المنظمات وسبب وراء بقاء الدول النامية متخلفة رغم الإعانات والقروض الممنوحة لها .

محددات الدراسة :

حددت للدراسة اتجاهين :

تناول الاتجاه الأول تقييم المؤسسات المالية الدولية في تمويل التنمية لدول النامية باستعراض دور كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من خلال مقدار التمويل الذي قدمته هذا المنظمات لمختلف الدول النامية وإبراز أثره على التنمية.

في حين تناولنا في الفصل التطبيقي التي تمت فيه دراسة حالة الجزائر والتي تعتبر دولة نامية نموذجية استعرضنا فترتين رئيسيتين هما ، الأولى تطرقنا فيها للإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر بالاستعانة بالمؤسسات المالية و النقدية الدولية خلال صدمة النفط 1986 واستفادت من التسهيلات الائتمانية أما في الفترة الموالية التي تم فيها الاستعانة بالمؤسسات المالية خلال الصدمة الثانية لتدهور أسعار النفط لسنة 2014 في إطار المشاورات (المادة الرابعة) اللقاءات الثنائية دون اللجوء إلى التسهيلات الائتمانية.

أسباب اختيار البحث:

تعود أسباب اختيار موضوع المنظمات المالية الدولية وعلاقتها بالدول النامية، إلى ما يلي:

- مكانة المؤسسات لمالية الدولية في النظام الاقتصادي العالمي .
- تزايد دور وتدخل المؤسسات لمالية الدولية في الدول النامية
- اعتماد معظم الدول النامية على مورد واحد إيرادات النفط .
- شعورنا بأهمية الموضوع وإدراك ما خلفه التعامل مع المؤسسات لمالية الدولية من آثار على الدول النامية خاصة و ستباعد الاستغناء عن مساعداتها سواء التسهيلات الائتمانية أو المساعدات التقنية .
- إثراء مجال البحث في مواضيع ذات الصبغة الدولية و العالمية.

المنهج والأدوات المستعملة في الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام

الأسلوب التحليلي الوصفي لاستعراض السياسات المطبقة من قبل هذه المنظمات على الدول النامية ، ولبين الاتجاهات العامة لأثر الإصلاحات التي طبقتها هذه المنظمات على الدول النامية لتمويل التنمية بها ،

كما استخدم الأسلوب الإحصائي من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة .

أما المنهج التاريخي فيتعلق بتتبع مسار الإصلاح الاقتصادي في الجزائر وتطور مهام صندوق النقد الدولي.

مصادر الدراسة :

حصلنا على البيانات الثانوية التي تخدم أهداف البحث من المصادر التالية:

- الكتب والمراجع العلمية والدوريات والرسائل الجامعية .
- التقارير السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي و منظمة التجارة العالمية و النشرات الصادرة عنهم .
- تقارير بنك الجزائر،الديوان الوطني للإحصاء،مديرية الجمارك.
- مواقع انترنت

الدارسات السابقة

1 - محمد عبد العزيز محمد الأحرش، صندوق النقد والبنك الدوليان و صناعة الفقر في الدول النامية،دار النهضة العربية،القاهرة ،مصر، 2006. تركزت الدراسة بشكل أساسي على أهمية الأنشطة التي أوكلت بها المنظمات الدولية وهو محولة تحقيق التعاون الاقتصادي الدولي بيان و تحليل دور صندوق النقد والبنك الدوليين في تمويل التنمية، إذ يعتبر موضوع التنمية من أهم المواضيع التي تشغل جميع الأوساط السياسية و الاقتصادية في الدول النامية،كما أن عملية التنمية الطريق الذي يمكن أن يسلكوه للتخلص من التبعية الاقتصادية. والفقر والسبيل الوحيد لإمكانية حصول هذه الدول على استقلالها السياسي و الاقتصادي وحتى التخلص من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مازالت ترزخ تحت وطأتها بسبب تبعية اقتصادياتها وتسخيرها لخدمة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى.

2 - السيد البواب، 2002 برامج التثبيت التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي محاورها - تحليلها - تأثيرها ، الطبعة الثانية، دار الكتب، القاهرة ، مصر تركزت الدراسة على تناول الصدمات و العوامل الخارجية و الداخلية المؤدية للمديونية ولجوء الدول النامية لبرامج التثبيت و التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي وتحليل برامجهما والتأثير السلبي لهذه البرامج على البعد الاجتماعي والطبقة الوسطى في الدول النامية وشبكات الحماية الاجتماعية كما عالج المؤلف الرؤيا الجديدة للبنك الدولي عن دور الدولة في عالم متغير الواردة في تقريره السنوي في عام 1998 و المخصص أساسا لهذا الدور. وخلص إلى إعادة التفكير في الدولة في شتى أنحاء العالم، والمواءمة بين الدور والقدرة، وبعث الحيوية في مؤسسات الدولة ، وإزالة العقبات أمام التغييرات التي تحول دون إصلاح الدولة.

3 - أطروحة دكتوراه(لعاب و ليد 2018) بعنوان دور السياسة الاقتصادية الكمية في تحقيق التوازن الهيكلي واستقرار اقتصادي في الاقتصاديات النقدية. سعت هذه الأطروحة إلى استخدام نموذج التوازن

التطبيقي العام في تقييم واقتراح حزمة من السياسات الاقتصادية الكلية لمعالجة اختلال التوازن الهيكلي في الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا نفطيا، حيث قامت الدراسة بتشخيص وضعية الاقتصاد الجزائري منذ سنوات السبعينات من القرن الماضي محاولة معرفة مكامن الخلل التي أدت إلى حدوث اختلالات هيكلية مع محاولة تقييم السياسات المتبعة خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما قامت الدراسة باستقراء التجارب الناجحة لعينة من الاقتصاديات النفطية التي نجحت إلى حد بعيد في الخروج من التبعية للقطاع النفطي، وتوصلت الدراسة بعد عدة اختبارات مستخدمة البرنامج الحاسوب قاسم (GAMS).

إلى القيام بعملية المحاكاة واقتراح حزمة من السياسات الاقتصادية التي أدت إلى إحداث تغييرات إيجابية في المتغيرات الداخلية في النموذج وفي القطاعات خارج النفط، حيث قامت بمقارنة نتائج المحاكاة مع نتائج السيناريو الأساسي.

4 - أطروحة دكتوراه (بلوناس 2005) بعنوان: "الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة". سعت هذه الدراسة إلى تحليل إستراتيجية التنمية في الاقتصاد الجزائري خلال مختلف مراحل التي مر بها والوقوف على حقيقة برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، من خلال ما حققته من نتائج على أهداف السياسة الاقتصادية، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها النموذج التنموي المتبع في الجزائر حقق بعض الأهداف الاقتصادية، إلا أن هذه الأهداف كانت كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الأمر الذي يفرض ضرورة الإدارة الجيدة لعائدات النفط بمنظور بعيد المدى، بغرض تخفيض تعرض الجزائر لتقلب أسعار النفط

5 - أطروحة (احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة 2000) بعنوان " دور الدولة في القطاع الخاص في ضوء برامج التكيف الهيكلي في أقطار عربية مختارة "

خلصت الدراسة إلى انه بالرغم مما تحقق من إنجازات على صعيد استكمال البني الأساسية وتنمية الموارد البشرية خلال مرحلة التخطيط المركزي إلا أن أدوات الدولة الاقتصادية في دول عينة الدراسة (مصر- الغرب- الأردن)، ساهمت في تزايد حالة التزاحم ما بين القطاعين العام و الخاص، على الموارد المالية فرص الاستثمار المتاحة وأدت إلى تخصيص غير كفؤ للموارد الاقتصادية. في حين شهدت مرحلة التكيف الهيكلي تحقيق بعض التوازنات الاقتصادية النسبية وتصحيح اغلب الاختلالات من خلال اعتماد سياسة انكماشية للتأثير على الطلب الكلي كخفض الإنفاق الاستثماري و مخصصات الإنفاق الاجتماعي وهي مكونات تعد الأساس في إحداث التنمية المستدامة الخارجية والداخلية.

8-هيكل الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة ارتأينا أن تتكون من خمسة فصول ,
تناول **الفصل الأول** والذي يحمل عنوان : الأوضاع الاقتصادية بالعالم و الدول النامية و العربية قبل التصحيح الاقتصادي، الوضع لكل من الدول الرأسمالية الصناعية والدول النامية بما فيها الدول العربية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و الصدمات التي عانى منها المجتمع الدولي .
التمويل الدولي ومصادره المختلفة وخصائص الدول النامية وأسباب فشلها.
أما **الفصل الثاني** فقد تناول المنظمات المالية و الاقتصادية الدولية المانحة " صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و سياستهما الاقراضية . ومنظمة التجارة العلمية.
الفصل الثالث: التمويل الدولي ومصادره المختلفة والتنمية في الدول النامية.
الفصل الرابع : سياسات الإصلاح الاقتصادي والحلول المقترحة لتفعيلها.
وأخيرا **الفصل الخامس** : تناول الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بعد الاستقلال و سبب لجوئها إلى هذه المنظمات المالية و الاقتصادي الدولية. فخصص للدراسة التطبيقية للجزائر بتحليل الأداء الاقتصادي ثم فعالية الموارد المالية المخصصة ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي من خلال تقييم هذه البرامج وأثارها على معظم المتغيرات الاقتصادي الكلية ليختتم الفصل برؤية إستشرافية كمحاولة لتنمية الموارد المالية غير النفطية بالتنوع الاقتصادي وإصلاح وتطوير الموازنة.
أما الخاتمة العامة تضمنت بأهم لنتائج و التوصيات التي توصلت إليها الدراسة،مع جملة من الاقتراحات و التوصيات لأهم عوائق تفعيل تعاون الجزائر بالمنظمات المالية و الاقتصادية الدولية وسبل تفعيلها وتنمية الموارد المالية ونختم بأفاق بحث تكون منطلقا لبحوث مستقبلية.

تمهيد:

اتسمت فترة ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر السبعينيات من القرن العشرين بالديناميكية العالية وخرجت منها دول عظمى منهزمة مثل ألمانيا وغيرها وبالمقابل ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب قوي تبني نظام السوق الحرة عكس الاتحاد السوفيتي الذي تبني النظام المركزي والتخطيطي أو بما يعرف بالنظام الاشتراكي وبعد حصول الدول المستعمرة على استقلالها ظهرت كدول العالم الثالث وبدأت في وضع خطط تنموية طموحة لتحقيق التقدم الاقتصادي.

كما شهدت هذه الفترة نموا كبيرا في أغلب دول العالم واتسع دور الحكومة في النشاط الاقتصادي كرد فعل رواج للفكر الكنتزي، فتوسع الإنفاق على المجالات ذات الطابع الاجتماعي، حيث تبنت دول غرب أوروبا محور الشرق نظام دولة الديمقراطية الاشتراكية، وظهر بمتعرف بمحور الغرب بدولة الرأسمالية الاقتصادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

وبجانب الإنفاق ذي الطابع الاجتماعي زاد الإنفاق العسكري بشكل كبير ومتنامي نتيجة اندلاع العديد من الحروب حيث كانت الملكية في هذه الفترة للدولة التي تملك عناصر الإنتاج والمشروعات الاقتصادية مثل النقل والمواصلات والمياه والصرف الصحي والكهرباء.

وقد شهدت دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أزهى عصورها في النمو الاقتصادي الذي بلغ حوالي 5% سنويا خلال الفترة ما بين 1945 و1970 كما شهدت تدني معدلات البطالة التي كانت لا تصل إلى 3% سنويا من إجمالي قوة العمل، وكذلك تدني معدلات التضخم التي لم تزيد عن 3% سنويا، وهذا ما أدى إلى الاعتقاد القوي بأن البطالة والتضخم مشكلتان متعارضتان تلغي إحداهما الأخرى، وأصبح من المعروف بأن التضخم هو ثمن التمسك بمعدلات منخفضة للبطالة، كما أن ارتفاع معدلات البطالة هو النتيجة الحتمية للمطالبة بتخفيض معدلات التوظيف الكامل، النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت الدول النامية إلى العالم وهي تعاني من ثلوث الفقر والجهل والمرض وأخذت الحكومات على عاتقها إخراج الدولة ومواطنيها من تلك الأوضاع المتردية فزاد الإنفاق العام زيادة كبيرة كنسبة من الناتج الإجمالي المحلي، حيث كانت الخدمات الاجتماعية تستحوذ على حصة الأسد من الاتفاق

وشهد قطاع التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة استثمارات ضخمة، فتحسنت الأوضاع بين الطبقات المتوسطة والفقيرة فيها.⁽¹⁾

لكن مع كل الازدهار واجهت هذه الدول في فترة ما بين الستينات وبداية التسعينيات العديد من المشكلات الاقتصادية وهذا كله على إثر الركود التضخمي والأزمات النفطية والغذائية أو تلك المتعلقة بسعر الصرف في فترة السبعينات، هذا ما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الاستدانة بشكل مفرط والذي بدوره أدى في الثمانينات إلى ظهور أزمات عدم سداد المديونية الخارجية، هذا ما حث كلا من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى التدخل لعلاج هذه المشكلات عن طريق وضع برنامج للتصحيح الاقتصادي كبرنامج التثبيت الاقتصادي الذي يعبر عن وجهة نظر صندوق النقد الدولي وبرامج التكيف الهيكلي الذي يعبر عن وجهة نظر البنك العالمي.

إن كان هذا هو الوضع السائد في الدول النامية فليس من المستبعد أن يكون نفسه في الدول العربية والتي عانت من استنزاف مواردها على يد الاحتلال الأوربي، ولكن بعد أن نالت استقلالها وظهرت ثروتها المعدنية خاصة البترول ازدهرت تلك الدول وتحسنت أحوالها المعيشية وتضخمت أرصدها لدى البنوك الأجنبية، وحسنت نفقات الضمان الاجتماعي ودعمت الخدمات العامة وقلصت الضرائب على الأفراد وهذا ما كان له الأثر الإيجابي في تحسين الأحوال المعيشية فيها خلال الفترة ما بين 1945 حتى 1970.

ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين ندرس في المبحث الأول الوضع الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية وفي المبحث الثاني نتطرق للصدمات والعوامل الخارجية والمحلية المؤدية إلى المديونية في الدول النامية والعربية

1 - سيد البواب: شبكات الحماية الاجتماعية للتغلب على آثار التصحيح الاقتصادي، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2005، ص 2،1.

المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية واجهت كثير من الدول الأوروبية مشكلة إعادة التعمير وبناء القدرة الاقتصادية، وكذلك خطر الشيوعية الذي أصبح يهدد أوروبا، وقد كان استمرار انهيار الأوضاع الاقتصادية لأوروبا بمثابة دعماً للحركات الشيوعية، لذا بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك ووضعت برنامجاً خاصاً لإعانة أوروبا اقتصادياً عن طريق مشروع عرف باسم "مشروع مارشال" الذي كان من بين أهدافه أيضاً إنعاش اقتصادها حيث أنها خرجت من الحرب العالمية الثانية باقتصاد بالغ القوة لأنها لم تكن مسرحاً للحرب ولم تتعرض للإصابات، على عكس أوروبا التي تحطمت جراء الحرب وكانت قدرتها على الاستيراد من الولايات المتحدة الأمريكية منعدمة وذلك يعني أن الأسواق الخارجية كانت مغلقة لذا كانت الدعوة لتعمير أوروبا خدمة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قامت 16 دولة أوروبية بتكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتي تقوم بدفع عجلة النمو الاقتصادي لتلك الدول وتدعيم التعاون الاقتصادي فيما بينها وقد ترتب عن العمل بمشروع مارشال اعتماد الدول الأوروبية على تكوين اتحاد للمدفوعات الأوروبية وساعد ذلك على حدوث أمرين هامين هما:

الأول: تدعيم فكرة التجارة متعددة الأطراف والابتعاد عن فكرة المفاضلة واتفاقيات الدفع.

الثاني: تشجيع التعاون الإقليمي في السياسات المالية والاقتصادية للدول الأوروبية.

هذا ما أدى إلى إنشاء السوق الأوروبية المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي، وقد كانت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي اللبنة الأولى لإرساء أسس التعاون الاقتصادي وهكذا فإن إعادة أعمار أوروبا طرح قضايا اقتصادية جديدة في مقدمتها النمو الاقتصادي والمؤشر على النجاح هو الحد من التضخم وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتدعيم التعاون الإقليمي بين الدول الأوروبية.⁽¹⁾

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ظهر الانقسام بين الدول الأوروبية والدول النامية باستقلال هذه الأخيرة والتي كانت مصدراً للمواد الأولية والعمل الرخيص، وسوقاً لتصريف المنتجات، حيث شاركت هذه الدول في الحرب العالمية مع الدول الأوروبية، وقد ساهمت الحرب في ظهور روح المطالبة بالمساواة والاستقلال.

1 سيد بواب: المرجع السابق، ص 3-5.

2 - Michel J.Hogan, " The marchall plan: American, Britain and the reconstruction of western EUROPE" London, Cambrige,1987,pp33-35.

وقد كان هناك تشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي كقوتين عظميين للقضاء على الاستعمار سياسيا واقتصاديا، فتوالى الحركات التحررية وتوسعت عضوية هذه الدول في الأمم المتحدة من 51 دولة إلى 185 دولة عند نهاية التسعينات واكتشفت الدول النامية أن الاستقلال السياسي غير فعال من دون استقلال اقتصادي، ومن هنا فرضت قضية التنمية الاقتصادية نفسها على المجتمع الدولي.

وقد تبين أن سياسات التنمية الاقتصادية قد تأثرت بنماذج أقرب للاشتراكية والاعتماد المكثف للدولة، كما تأثر البعض الآخر بالحرية الاقتصادية والاعتماد على السوق حيث زادت المعونات المالية والمساعدات الفنية من أجل التنمية، فالإتحاد السوفيتي والصين كانت تقدم المعونات للدول الموالية لها، والولايات المتحدة الأمريكية تقدم المعونات باسم التنمية لتحجيم الفكر الشيوعي.

وهكذا فرضت قضية التنمية نفسها كإحدى القضايا الرئيسية وزادت المساعدات الإنمائية وقد خصصت الولايات المتحدة الأمريكية عقد التينات كعقد للتنمية، وبدأ في السبعينات الحديث عن النظام الاقتصادي الجديد، وإعطاء دور أكبر للدول النامية.

وقد كانت هذه الفترة عصرا مجيدا من الأداء الاقتصادي العالمي، حيث استعادت أوروبا واليابان قوتها الاقتصادية، وحققتم معدلات عالية في النمو الاقتصادي، وضبط التضخم ومحاربة البطالة في كثير من الدول الصناعية.

وفي بداية السبعينات ظهرت بوادر ضعف النظام الاقتصادي العالمي، وتعددت أزمات نظام الصرف، وأعدت الولايات المتحدة النظر فيه القائم على الذهب والدولار، وتخلت على نظام الذهب في 1971، وتوالى الأزمات ورائها، كأزمة الغذاء، وأزمة النفط وأزمة المديونية وبدلا من أن يعاني الاقتصاد من البطالة أو التضخم اجتمعت الظاهرتان فيما عرف بالركود التضخمي.

سنفرع هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في الأول الوضع في الدول الرأسمالية والصناعية وفي المطلب الثاني الوضع في الدول النامية والعربية بعد الحرب العالمية الثانية.⁽¹⁾

1 علي محمد شلهوب: شؤون النقود وأعمال البنوك، مكتبة الراتب العلمية، ط1، عمان، 2007، ص 60.

المطلب الأول: الوضع في الدول الرأسمالية الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى بداية سبعينات القرن الماضي شهدت هذه الفترة ازدهارا كبيرا في اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي نحو 5% سنويا، وانخفض معدل البطالة وبلغ أقل من 3% سنويا، وكذلك انخفض معدل التضخم حيث بلغ معدله في حدود 3% سنويا.⁽¹⁾

ومع بداية السنوات الأولى من السبعينيات عرفت اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية ظاهرة الركود التضخمي أو التضخم ألكوددي، وهي تزامن وجود التضخم أي الارتفاع المستمر للأسعار جنبا إلى جنب مع وجود البطالة، أي وجود عدد كبير من القادرين على العمل والباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه، وقد نتج عن هذه الظاهرة تضخم عجز الموازنات العامة في الدول الرأسمالية والصناعية.

ومن أبرز العوامل التي ولدت ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد العالمي خلال فترة السبعينيات:

- سقوط قاعدة الذهب، مما أدى إلى انهيار سوق النقد العالمي 1971 وزيادة عرض النقود.
- إنشاء نظام سعر الصرف الموعوم وما تبعه من تقويم سعر الفائدة، الأمر الذي أدى إلى سهولة استيراد التضخم والبطالة.

- صدمات البترول المتوالية في حقبة السبعينيات ونتاجها وآثارها على النحو التالي:

- * تغير هيكل نفقة الإنتاج والأسعار والأجور على مستويات الأرباح الأمر الذي يؤدي إلى تراجع منحى العرض الكلي مرة أخرى، وهو ما يؤدي إلى استمرار ارتفاع السعار وتزايد البطالة.
- * عجز الموازين التجارية وموازن المدفوعات للدول المستوردة للبترول، مما أدى بالتالي إلى استدانتها وزيادة أحجام الديون الدولية بدرجات متعاطمة.
- * إعادة توزيع الثروة بين الأمم وتعاطم غنى الدول البترولية وعلى الأخص الدول المنخفضة السكان الكبيرة الإنتاج البترولي.

- النمو السريع للقوى الاحتكارية التي تهدف لتعظيم الأرباح، وكذلك النمو السريع لاتحادات العمال التي هي الأخرى تهدف إلى زيادة الأجور، الأمر الذي سهل من عملية ارتفاع الأسعار وارتفاع الأجور.

1 د. سيد بواب: المرجع السابق، ص 6، 7.

أما فيما يخص انعكاسات هذه الأسباب على الوضع الاقتصادي في الدول الرأسمالية الصناعية فقد شهدت البلدان الرأسمالية المتقدمة في السبعينيات، ارتفاع كبير في أسعار البترول عام 1973، حيث هبطت معدلات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاديات الصناعية استمر سنتين ثم أعقبه انتعاش نسبي في عام 1976 على الرغم من أن النمو في السنوات الثلاث التالية كان عند أدنى من المستوى الذي ساد خلال الستينيات، ثم حدث كساد آخر في عام 1979 عقب الارتفاع الثاني لأسعار البترول، حيث بدأت الدول الصناعية تشهد ركودا حادا مصحوبا بتضخم كبير ومستويات مرتفعة من البطالة.

جدول رقم (1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة من 1973 إلى 1982

السنة	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	6.3	0.6	0.7-	5.1	3.6	3.9	3.2	1.3	1.0	0.2-

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1983، ص 14.

وكان الركود الثاني أقل عمقا من الأول، غير أنه استمر لفترة أطول وتتميز الأزمة الاقتصادية الحالية بتعايش التضخم جنبا إلى جنب مع البطالة.

جدول رقم(2): تطور معدل الركود التضخمي خلال الفترة من 1973 إلى 1982

السنة	معدل التضخم	معدل البطالة	معدل الركود التضخمي
1973	7.7	3.4	11.1
1974	11.6	3.7	15.3
1975	10.2	5.5	15.7
1976	7.3	5.5	12.8
1977	7.4	5.4	12.8
1978	7.3	5.1	112.4
1979	7.3	5.0	12.3
1980	8.8	5.6	14.4
1981	8.6	6.5	15.1
1982	7.5	8.0	15.5

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1983، ص 13.

كما بين الجدول التالي ملامح الأزمة الاقتصادية في مجموعة الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

جدول رقم(3): معدلات التغير في بعض ملامح الأزمة الاقتصادية في مجموع الدول الأعضاء

في الجماعة الاقتصادية الأوروبية

البيان	67-60	73-67	75-73	79-75	81-79
الناتج المحلي	4.4	5.0	0.3	3.6	0.3
إنتاجية العامل	4.3	4.7	0.7	3.1	0.9
معدل البطالة	2.6	2.7	4.2	0.3	7.6
الاستثمار	5.5	5.2	4.2	3.0	1.2
العرض الحقيقي للنقود	5.1	8.1	0.5	2.9	4.4
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم)	3.4	5.5	13.0	9.2	11.9

المصدر: سيد البواب: الركود التضخمي، كلية التجارة جامعة عين شمس، سنة 2003، ص 5.

وعلى الرغم من أن الدول الصناعية الرأسمالية تمكنت من التغلب على مشكلة التضخم وتخفيض معدلاته إلى حدود معقولة نهاية عقد الثمانينات، إلا أن ظاهرة البطالة استمرت في التفاقم عاما بعد عام وأصبحت تمثل أخطر المشكلات الاقتصادية الاجتماعية التي تهدد النظام الرأسمالي.⁽¹⁾

المطلب الثاني: وضع الدول النامية والعربية بعد الحرب العالمية الثانية

نجحت الكثير من الدول النامية والعربية في تحقيق استقلالها السياسي وحققت معدلات معقولة من التنمية الاقتصادية وبرز دور الدولة الوطنية المستقلة وبدأت الحكومات بتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصيرة ومتوسطة الأجل وزاد حجم الإنفاق الحكومي زيادة كبيرة وواضحة بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي وزاد حجم الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية وعلى الأخص التعليم والصحة والمرافق العامة والإسكان، وارتفع حجم الاعتمادات الحكومية الموجهة إلى الاستثمار العام لبناء مشروعات البنية الأساسية وإقامة بعض المشروعات الزراعية والصناعية ومشروعات الطاقة، كما لعبت الموازنة العامة دورا مهما في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة ومحدودي الدخل بغرض خلق طبقة وسطى.

وخلال ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفترة التي ازدهر فيها الاقتصاد العالمي خلال الفترة 1935-1970 ففي ظل هذا الازدهار استفادت مجموعة كبيرة من البلاد النامية والعربية وانتعاش التجارة الدولية وما رافقها من استقرار في النظام الدولي واستطاعت أن تحصل على القروض من أواق النقد الدولية بأسعار فائدة معقولة وعلى مقادير لا بأس بها من المعونات الدولية، وفي ظل هذه الظروف قطعت كثير من الدول النامية والعربية شوطا لا بأس به على طريق النمو والتحديث وتحسين مستوى المعيشة، وفي تلك الفترة تضاءلت معدلات البطالة بسبب ازدهار الاقتصاد العالمي وكذلك ارتفاع جهود التنمية وارتفاع مستوى التعليم والمهجرة الدولية التي سمحت بانتقال أعداد كبيرة من فائض في الدول النامية والعربية إلى الدول المتقدمة صناعيا مما خفف من حدة البطالة في الدول النامية حوالي 6% سنويا في حين كانت معدلات النمو السنوي للدول المتقدمة حوالي 3.7%.

وخلال الفترة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية السنين الأولى من السبعينيات من القرن العشرين عرفت الدول النامية ظاهرة العجز في الموازنة العامة ولكن هذا العجز كانت أحجامه ونسب إلى النواتج المحلية

1 د. سيد اليوباب: المرجع السابق، ص ص 9-10.

الإجمالية معتدلة وتأثيره على الاقتصاد النامي معتدلا في كثير من الدول النامية حيث كان مجموع الدين العام الخارجي على الدول النامية لم يتجاوز 63% مليار دولار عام 1970 بينما ارتفع إلى ما يقرب من 2 تريليون في نهاية الألفية الثانية 1999 أي أكثر من ثلاثين مرة عام 1970.

غير أن الأمور قد انقلبت رأسا على عقب منذ السنين الأولى من السبعينات على إثر ظاهرة الركود في الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية مما نتج عن تفجر الموازنات العامة في الدول النامية ومن ثم أصبح هذا العجز في الدول النامية بصفة هيكلية لصقت باقتصاديات الدول النامية.⁽¹⁾

المبحث الثاني: الصدمات والعوامل الخارجية والمحلية المؤدية إلى المديونية في الدول النامية والعربية

لقد لقي المجتمع الدولي معاناة من مجموعة من الصدمات التي أحاطت به خلال فترة السبعينات وتمثلت تلك الصدمات في صدمات خارجية وأخرى محلية والتي ألت إلى أزمة المديونية في الدول النامية والعربية.

المطلب الأول: الصدمات الخارجية المؤدية إلى المديونية:

على الصعيد الخارجي يمكن تلخيص الصدمات الخارجية في عبارة موجزة وهي تدهور وضع دول الجنوب في الاقتصاد العالمي، فقد ألفت هذه الصدمات بظلالها على دول الجنوب مما أدى إلى تفاقم عجز موازين مدفوعات وازدياد معدلات البطالة، إضافة إلى تراجع في الإنتاج. قد أدى ذلك إلى محاولة كثير من الدراسات النظرية والتطبيقية تحديد تعريف الصدمات الخارجية إذ عرفت بأنها أحداث خارجية مفاجئة تواجه الدول دون أن يكون لها دور مباشر و فاعل في تحديد تلك الأحداث أو السيطرة عليها.⁽²⁾

وقد تحولت هذه الصدمات إلى ما يشبه فوهات شرهة تحتاج في تغطيتها إلى موارد ضخمة مقترضة تتزايد السنة تلوى الأخرى مسببة في مرحلة لاحقة عجزا مروعا في المديونية الخارجية. وفي عجلة سريعة يمكن رصد أهم المتغيرات التي أدت إلى تدهور وتدني وضع اقتصاديات دول الجنوب في الاقتصاد العالمي الى ما يلي:

1 - رمزي زكي: الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1994، ص 106.

2 سيد البواب: المرجع السابق، ص 22.

1. ارتفاع أسعار السلع التي تستوردها دول الجنوب الاستهلاكية وفي مقدمتها السلع الغذائية، والسلع الوسيطة وعلى الأخص موارد الطاقة التي ارتفعت أسعارها عبر صدمتين في عامي 1973-1974 و1979-1980 وكذلك أسعار السلع الاستثمارية من الآلات والمعدات ووسائل النقل وغيرها هذا علاوة على ارتفاع أسعار الخدمات الأولية للنقل البري والبحري والتأمين.

2. تدهور أسعار الصادرات من المواد الخام التي تصدرها دول الجنوب بسبب الكساد والركود المترافقان مع التضخم في البلاد الصناعية الرأسمالية (الركود التضخمي)، وبسبب إحلال الكثير من المواد الصناعية مكان المواد الخام الطبيعية نتيجة سرعة التقدم العلمي والتقني للثورة العلمية التكنولوجية، وبسبب ارتفاع الإنتاجية التي أدت إلى انخفاض الوحدة المنتجة من الصناعات التحويلية من المواد الأولية والخام.⁽¹⁾

3. تدهور شروط التبادل التجاري نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات في غير صالح دول الجنوب وهو ما يعرف بنسبة التبادل الخارجي والتي يقاس إحصائياً كالتالي:

$$\text{نسبة التبادل الخارجي} = \frac{\text{القياسي لرقم لأسعار الصادرات}}{\text{القياسي لرقم لأسعار الواردات}}$$

* العجز في الميزان التجاري (بعد استبعاد نسبة التبادل الخارجي): العجز في الميزان التجاري X أثر نسبة التبادل الخارجي. وقد قرر أثر صدمة تدهور نسبة التبادل الخارجي على بعض مناطق دول الجنوب مقاساً ذلك بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها خلال عقد الثمانينات على النحو التالي:

- Zubair Husan, " the 1997-1998 Financial crisis in Malaysia Causes, Response And Results- Aregoinder", Islamic Economic Studies , Vol.10, NO.2.2003, p. 47.

جدول رقم (4): تأثير صدمة التدهور نسبة التبادل الخارجي على بعض مناطق الجنوب خلال عقد الثمانينات:
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

مناطق النامية	أثر الصدمة
إفريقيا الصحراوية	10.1
شرق آسيا (بدون الصين)	3.9
الصين	0.6
جنوب آسيا (بدون الهند)	7.9
الهند	4.6
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	6.3

وبذلك أصبحت هذه الدول مجيرة على أن تصدر كميات من سلعتها الأولية أو الخام لكي تحصل على نفس الكمية التي كانت تستوردها من قبل، وقد سبب ذلك خسائر فادحة لدول الجنوب انعكست في انفجار عجز موازينها التجارية.

4. ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية التي تحصلت عليها دول الجنوب وعلى الأخص من المصادر التجارية مثل القروض المصرفية أو تسهيلات الموردين أو من أسواق السندات الدولية، وكانت هذه الفائدة أعلى بكثير من تلك الفائدة الرسمية ومن فوائد قروض المنظمات الدولية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما في أسعار الفائدة على القروض التجارية إلى متاعب مالية شديدة عند تسديد فوائد وأقساط استهلاك هذه القروض.

وكما هو الحال بالنسبة للصدمة السابقة، فقد أثرت صدمة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الخارجية وعلى بعض مناطق دول الجنوب مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي خلال عقد الثمانينات على النحو التالي: (1)

1 سيد البواب: المرجع السابق، ص 23-24.

جدول رقم(5): تأثير صدمة ارتفاع سعر الفائدة على بعض مناطق الجنوب أسعار خلال عقد الثمانينات
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

إفريقيا مناطق الجنوب	أثر الصدمة
الصحراوية	4.4
شرق آسيا (بدون الصين)	4.3
الصين	0.6
جنوب آسيا (بدون الهند)	2.3
الهند	1.0
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	4.0

Source: Word Bank; Development Report 1990; Washington-DC, 1990;P 107.

وبهذا يصبح مجموع الصدمتين (صدمة تدهور نسبة التبادل الخارجي + صدمة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض) كبيرا وخطيرا، وقد لعبتا دورا في عملية تهميش حجم اقتصاديات دول الجنوب في الاقتصاد العالمي.

جدول رقم(6): تأثير صدمتي تدهور نسبة التبادل الخارجي وارتفاع سعر الفائدة على بعض مناطق الجنوب خلال عقد الثمانينات
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

مناطق الجنوب	أثر مجموع الصدمتين
إفريقيا الصحراوية	14.5
شرق آسيا (بدون الصين)	8.2
الصين	1.2
جنوب آسيا (بدون الهند)	10.2
الهند	5.6
دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	10.3

Source: Word Bank, Development Report 1990; Washington-DC, 1990, P 107.

وهكذا يصبح مجموع الصدمتين، صدمة تدهور نسبة التبادل الخارجي وصدمة ارتفاع أسعار الفائدة على الفائدة كبيرة وخطيرة كما هو موضح في الجدول رقم حيث أدتا دورا في عملية تهميش حجم اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد العالمي.

5. النزعة الحمائية ضد صادرات دول الجنوب وبالذات المصنعة ونصف المصنعة حيث لجأت الدول الصناعية إلى زيادة الرسوم الجمركية وتنويع القيود الغير تعريفية أمام هذا النوع من السلع لحماية إنتاجها المحلي ويظهر ذلك بوضوح في عدد من الإجراءات الحمائية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية خلال الفترة 1985/1976 وقد أثرت هذه النزعة الحمائية للدول الصناعية بالسلب على حصيلة صادرات دول الجنوب.

جدول رقم(7): النزعة الحمائية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية 1985/1976

ضد الدول المصنعة حديثا		ضد كل الدول		نوع السلع
85-81	80-72	81-80	72-70	
10	2	11	9	المنسوجات
0	7	0	8	المنتجات الجلدية
0	0	4	2	الخشب والورق
2	5	10	9	المطاط والسلع الكيماوية
47	4	73	9	الصلب والمعادن
1	1	3	3	معدات النقل
2	3	10	2	الماكينات
20	8	41	15	سلع أخرى
87	29	152	21	المجموع
4	3	7	2	المنسوجات
2	1	2	1	المنتجات الجلدية
4	4	9	7	الخشب والورق
10	3	30	15	المطاط والسلع الكيماوية
12	15	18	24	الصلب والمعادن
2	1	3	1	معدات النقل
1	2	6	8	الماكينات
12	4	22	7	سلع أخرى
47	33	97	70	المجموع

Source: Franz Peter Lang, does the New protectionisme Really Harm All Trading countries? In: Inter- economics, Vol.24, No : I,1989,p.13

6 - ضعف مركز البلاد النامية في منظمات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) بسبب ضآلة حصص هذه الدول في رأسمال هاتين المنظمتين وهو الأمر الذي أدى إلى إضعاف تأثيرها في إدارة التوجيه هاتين المنظمتين وقلل من حجم القروض المسيرة غير المشروطة لها في تلك المنظمتين، مما جعلها تلجأ إلى مصادر الاقتراض الخارجي الأخرى، وعلى الأخص التجارية ذات الكلفة المرتفعة.⁽¹⁾

7- انتهاء عصر ثبات أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أغسطس 1971 وما تلى ذلك من تعويم شامل لأسعار الصرف وحدوث مشاكل كثيرة في نظام النقد الدولي وكان من نتيجة ذلك معاناة دول الجنوب وصعوبة التنبؤ بحساب حصيلتها من موارد النقد الأجنبي وقيمة التزاماتها بالعملات الصعبة.

8 - تدهور حجم المساعدات الخارجية التي كانت تقدمها مجموعة البلدان الصناعية إلى الدول النامية على أثر ظاهرة الركود التضخمي الذي ساد اقتصادياتها في السبعينيات وأوائل الثمانينيات
إلا أن الاعتماد على هذا المصدر يساعد بدوره على عدم استقرار الاداء الاقتصادي و الزيادة الصدمات الخارجية التي تتعرض لها الكثير من الدول.⁽²⁾

9 - خسارة دول الجنوب لأحجام كبيرة من الموارد نتيجة التالي:

- ارتفاع أسعار الحصول على التكنولوجيا والسلاح.

- هجرة الكثير من علمائها ومواردها البشرية.

- هروب رؤوس الأموال منها للاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة.

وقد أدت هذه العوامل المجتمعة إلى انفجار عجز موازين المدفوعات لدول الجنوب، كما أن هذه العوامل تعتبر إلى حد كبير المسؤولة عن تزايد مديونية البلاد النامية التي تحولت إلى أزمة طاحنة شديدة المراس ظلت تتفاعل لكي تحول إلى سيف مسلط على أعناق دول الجنوب مسببة نزيفا هائلا من موارد النقد الأجنبي التي تتجه نحو الدول الصناعية الدائنة. ونظرا لضخامة ديون دول الجنوب وتزايد أعباء خدمتها، فقد وصل الأمر في عقد

1 سيد البواب: المرجع السابق، ص ص 25-27.

2 المرجع نفسه، ص ص 25-27.

- عبلة حوجة " الصدمات الخارجية في مصر: تطبيق لمرض الهولندي (رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة 1995) ص 42.

الثمانينات بأن تصبح مبالغ خدمة هذه الديون (الفوائد + الأقساط) التي تدفعها هذه الدول تزيد كثيرا عن حجم ما يتدفق إليها من قروض واستثمارات جديدة، مما يعني أن الموارد أصبحت تحول بشكل صافي من بلاد الجنوب الفقيرة إلى البلاد الصناعية الغنية ولذا أصبحت معظم دول الجنوب مع منتصف الثمانينات غير قادرة على التوفيق بين الاستمرار في دفع أعباء الديون الخارجية وضمان الحد الأدنى من ضروريات الواردات الاستهلاكية، الوسيطة والاستثمارية، وهنا دخل الجنوب في مأزق خطير يصعب التغلب عليه وهو تدهور قدرة بلدان الجنوب على الاستيراد في الوقت الذي تضاءلت فرصته في الحصول على قروض أجنبية جديدة مما أدى إلى تفاقم حدة أزمة السيولة الدولية لها.

المهم أن حجم ديون دول الجنوب الخارجية قد تصاعدت من ما يزيد قليلا على 60 مليار دولار في عام 1970 إلى ما يقرب 1.2 تريليون دولار بنهاية النصف الأول من الثمانينات ثم استمر في التصاعد إلى ما يعادل نحو 2 تريليون دولار بنهاية الألفية الثانية (1999) وهو رقم مخيف لعب دورا كبيرا في تهميش الجنوب وأدخله في مأزق يصعب مواجهته والتغلب عليه.⁽¹⁾

المطلب الثاني: العوامل المحلية المؤدية إلى مديونية الدول النامية:

أما عن العوامل المحلية التي عملت بقوة من الصدمات الخارجية المشار إليها في المطلب السابق وأدت في النهاية إلى بداية تهميش اقتصاديات دول الجنوب فهي متعددة يقع على رأسها العوامل التالية:

1- الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية: وهي الفجوة بين معدل الاستثمار وبين معدل الادخار المحلي، وهو الأمر الذي أدى في مرحلة ما إلى نمو الميل للاقتراض، وكان هذا الاتساع راجعا في المقام الأول إلى تدهور معدلات الادخار المحلية في دول الجنوب، وحينما ضعفت قدرة هذه الدول على الاقتراض الخارجي فإن مواجهة هذه الفجوة أصبح يتم من خلال خفض معدلات الاستثمار ومن ثم أدت هذه المواجهة إلى انخفاضات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي في دول الجنوب.

1 سيد البواب: نظرية الفضاءات الاقتصادية الطبعة الأولى، القاهرة، دار البيان، 2002، ص ص 101-102.
اندررو كروكيت، بعض مسائل المتعلقة باستخدام موارد الصندوق. مجلة التمويل والتنمية، مجلد 19، العدد 6 الطبعة العربية، 1982، ص ص 10-11.

2- العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لدول الجنوب: لدرجة أنه أصبح صفة هيكلية من صفات خصائص الاقتصاديات النامية، وارتفاع نسبة إلى النواتج المحلية الإجمالية لدول الجنوب وبروز الضغوط التضخمية المتصاعدة والعالية الناتجة عن سياسة التمويل بالعجز الذي يتمثل في زيادة كبيرة في عرض النقود، هذا بخلاف التضخم الناشئ عن التكلفة والتضخم المستورد.

3- العجز الكبير والدائم في موازين مدفوعات دول الجنوب : نتيجة عدم ملاحقة الصادرات للزيادة في الواردات والتي زادت قيمتها بسبب تزايد الاعتماد على الخارج في استيراد الغذاء والموارد الوسيطة والمواد الاستثمارية بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية خلال فترة الركود التضخمي، وقد أدى هذا العجز المتفاقم والدائم في موازين مدفوعات دول الجنوب إلى انفجار المديونية الخارجية وإلى استنزاف احتياطياتها الدولية، علاوة على تدهور أسعار صرف عملاتها الوطنية.

4- تدني معدلات نمو الإنتاج الزراعي في دول الجنوب مما ترتب عليه بالإضافة إلى الزيادة في عدد السكان بين أهل الريف وزيادة دخولهم النقدية الناتجة من تحويلات العاملين في الخارج والتطلعات الاستهلاكية وبينهم وأثر محاكمتهم لأهل المدن نقط اختناق تتمثل في عدم زيادة الفائض الزراعي المعد للتسويق الداخلي والخارجي معا بما يتلاءم مع حجم النشاط الاقتصادي وقد تولد عن ذلك نقط الاختناق الأربعة التالية:

- انخفاض الفائض من السلع الزراعية المعدة للتسويق لأهل المدن لإطعام سكانها المتزايدين الذين يعملون في الصناعة والتشييد والنقل والتجارة والخدمات بشكل يتناسب مع الاحتياجات الاستهلاكية، ومن هنا حدثت ارتفاعات حادة في أسعار السلع الغذائية الزراعية.

- إنخفاض المواد الأولية اللازمة للصناعات المحلية في دول الجنوب، ومن هنا واجهت بعض الصناعات المحلية بعض الصعوبات وسجل إنتاجها نموا ضعيفا لا يتناسب مع احتياجات السوق المحلية وتواجد بها طاقات عاطلة وعلى الأخص في الصناعات الغذائية.

- انكماش الحجم الحقيقي للصادرات الزراعية لدول الجنوب.

- إرتفاع الحجم الحقيقي للواردات من السلع الغذائية، وبذا تدهور الموقف الغذائي واتسعت الفجوة الغذائية لدول الجنوب وأصبحت تستورد ما يزيد على نصف احتياجاتها الغذائية.⁽¹⁾

1 سيد البواب: المرجع السابق، ص ص 30-31.

5- فشل استراتيجيات التصنيع في غالبية دول الجنوب : سواء كانت هذه الإستراتيجية هي الإحلال محل الواردات أو الإستراتيجية التوجه التصديري بسبب عدم وضوح الرؤية لهما، وذلك فيما عدا النور الآسيوية في جنوب آسيا وبعض الدول المتصاعدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

الواقع أن إستراتيجية التصنيع بإحلال محل الواردات في ظل حماية جمركية لم تكن صيغة مستحدثة لأن كل البلاد الصناعية قد لجأت إلى مثل هذه السياسة في مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها الاقتصادي، وقد استفادت الدول النامية منها طالما أن الحماية الجمركية بقيت في حدود معتدلة ولم يكن من شأنها عزل السوق المحلية عن السوق العالمية، وكان هذا ممكنا بالنسبة للمراحل الأولى حيث ينصب التصنيع بصفة أساسية على السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع في السوق المحلية، إذ أنها لا تتطلب مهارات أو تكنولوجيا استثنائية كما أن استهلاكها على النطاق الواسع يسمح بالاستفادة بمزايا الإنتاج الكبيرة يضاف إلى ذلك أنها عادة من السلع ذات الكثافة العالية في استخدام عنصر العمل وهو عنصر ذو وفرة نسبية في معظم البلدان النامية، لكل هذه الاعتبارات لم يكن صعبا أن تحقق البلاد النامية درجة عالية أو مقبولة من الكفاءة الإنتاجية ولم يكن ثمة حاجة إلى حماية جمركية بالغة الارتفاع، ويطلق على النوع من الإحلال محل الواردات (بالإحلال الكفاء)، وقد أسهم إسهاما فعلا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في كل البلاد النامية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

مشكلة هذه الإستراتيجية تبدأ عند الانتقال إلى مرحلة أعلى من التصنيع تتجاوز مرحلة السلع ذات الاستهلاك الشعبي الواسع إلى السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية، فإن نسبة عالية من هذه السلع ذات كثافة عالية في استخدام العناصر النادرة في البلاد النامية مثل رأس المال أو التكنولوجيا، كما أن إنتاجها على نطاق واسع يحقق مزايا الإنتاج الكبير مما يتطلب سوق محلية واسعة وهو الأمر الغائب في معظم البلاد النامية، وفي مثل هذه الظروف لا يمكن إنتاج هذه السلع محليا إلا بتكلفة تزيد كثيرا عن تكلفتها في السوق العالمية، وهذا يتطلب حماية جمركية شديدة والغالب ألا تقف الحماية عند الرسوم الجمركية المرتفعة وإنما تتمدد إلى وسائل أكثر صرامة في حماية الإنتاج المحلي وذلك بالحظر المطلق للواردات أو اللجوء إلى القيود الكمية مما يعزل السوق المحلية عن السوق الدولية ويطلق هذا النوع من الإحلال محل الواردات (بالإحلال غير الكفاء)، وهو باهظ التكاليف من الناحية الاقتصادية سواء من ناحية انخفاض معدلات النمو أو من حيث إضعاف القدرة التصديرية أو من حيث العجز في توفير فرص العمل الكافية وهذا هو ما وقعت فيه معظم بلدان الجنوب.

ليس معنى ذلك أن التصنيع في البلدان النامية ينبغي أن يقتصر على السلع الصناعية ذات الاستهلاك الواسع، وأن يتعد عن إنتاج السلع الوسيطة والرأسمالية وإنما المقصود أن هناك حدوداً لإستراتيجية الإحلال محل الواردات، وأن الاستمرار فيها والإصرار عليها بعد مرحلة معينة من مراحل التصنيع يتعارض على مع مقتضيات النمو الاقتصادي، بل لا بد أن تتحول إستراتيجية التنمية بعد نقطة معينة إلى إستراتيجية أخرى تقوم على استغلال الفرص التي تتيحها السوق العالمية، وهذه هي إستراتيجية التوجه التصديري، في ظل هذا التحول يمكن أن يتناول التصنيع أي نوع من السلع الصناعية استهلاكية كانت أو وسيطة أو رأسمالية، والمهم ألا يكون إنتاجها في بيت زجاجي بمعزل عن السوق العالمية، وإنما في معترك المنافسة الدولية، وهذا هو ما تشير إليه تجربة النور الآسيوية، وبعض الدول الصاعدة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.⁽¹⁾

حيث أن هذه الدول لم تقف عند حد إنتاج السلع الصناعية البسيطة ذات الكثافة العمالية وإنما استطاعت أن تأخذ مكانها وأن تغزو الأسواق العالمية في عدد كبير من السلع ذات الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية. كذلك لا يجوز أن يفهم التوجه نحو اقتصاد تصديري يعني أن يتوجه النشاط الاقتصادي بأكمله نحو السوق العالمية وأن يتجاهل السوق المحلية، فإن الإنتاج للسوق المحلية هو القاعدة التي تنطلق منها الصناعة نحو السوق العالمية، كما أنه ليس من المتصور أن تتمتع أي صناعة بقدرة تنافسية في السوق العالمية دون أن يسبق ذلك تفوقها في السوق الوطنية، والتاريخ الاقتصادي يشير إلى أن اليابان لم تستطع أن تغزو الأسواق العالمية في السيارات إلا بعد أن تمكنت من الوقوف على أقدامها أمام المنافسة الأجنبية في عقر دارها، وكذلك الحال بالنسبة للسلع التصديرية التي اشتهرت بها النور الآسيوية.

وخلاصة القول فإن إستراتيجية التوجه التصديري لا تعني أن تكون السوق الدولية بديلاً عن السوق المحلية أو الوطنية وإنما تكون كل منهما مكملتين للأخرى وامتداداً لها، فالسوق المحلية امتداد للسوق الدولية، وهذا ما غاب عن الكثير من دول الجنوب كما غاب إلى حد كبير عن الدول الاشتراكية قبل انخيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الاشتراكية.⁽²⁾

1 سيد البواب: المرجع السابق، ص 33.

2 سيد البواب: المرجع نفسه، ص 34-35.

2. الاختناق التشييدي، ويعتبر قطاع التشييد رأس الحرية في تنفيذ العمليات الاستثمارية، إذ يقوم القطاع (الممثل في أجهزة المقاولات العامة والخاصة والممثل أيضا في أجهزة وإدارات التشييد الخاصة بالهيئات الحكومية المختلفة) بتحمل العبء الأكبر في تنفيذ الاستثمارات (وهي تلك الاستثمارات في الأبنية والتشييدات)، وكان من نتيجة الأعباء الضخمة الملقاة على عاتق قطاعات التشييد في دول الجنوب ظهور بعض الاختناقات حدثت من خطى النمو في تلك الدول تمثل أهمها في:

- عدم قدرة قطاعات التشييد في الوفاء الكامل بالأهداف المخطط لها في خطط دول الجنوب في بعض الحالات؛

- التأخير في مواعيد التنفيذ؛

- القصور في تحقيق المستوى الفني المطلوب؛

- حدوث ارتفاعات كبيرة في التكلفة الاستثمارية.

وقد ساعد على ظهور هذه الاختناقات عدة مشاكل جعلت حجم الطاقة المستخدمة لهذا القطاع أقل من حجم الطاقة المتاحة يمكن تلخيصها في التالي:

- النقص في مواد البناء والتشييد المنتجة محليا والمستوردة وعدم توافرها في الأوقات المناسبة؛

- النقص في عدد المشتغلين بصفة عامة وفي بعض التخصصات اللازمة للبناء والتشييد؛

- عدم توافر شركات متخصصة بالقدر الكافي ودخول بعض شركات المقاولات في أعمال التخرج عن

نطاق الأبنية والتشييدات؛

- إتباع أسلوب التكليف في طرح المشروعات للتنفيذ في الكثير من الحالات مما يترتب عليه تضخم الأعمال

بالنسبة لبعض الشركات ورفع التكلفة وتأخر التنفيذ في بعض الأحيان؛¹

- النقص في السيولة لدى شركات المقاولات بسبب تراكم مديونيات الجهات المختلفة لدى تلك الشركات.

وعلى ذلك فإن الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات العامة محدودة بقدرة قطاع التشييد لأجهزة المقاولات العامة

والخاصة، وعمالته الماهرة ورماد الأبنية والتشييدات اللازمة له هذا بإضافة إلى أن الرماد المالية اللازمة لتمويل

¹ سعيد النجار الإصلاح الاقتصادي ومشكلة البطالة، مؤسسة الأهرام 1994 ص ص 5-21

الأحجام الاستثمارية، ويغطي أو يمول جزء منها عن طريق التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي، وكان ذلك إحدى العوامل أو الاختناقات الرئيسية التي حدثت من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى بطء معدلات النمو الاقتصادي في دول الجنوب.⁽¹⁾

الانفجار الرهيب لسكان الجنوب: فقد زاد عدد سكان الدول النامية من نحو 1.7 مليار نسمة بنسبة 67% من مجموع سكان العالم البالغ نحو 2.5 مليار نسمة عام 1950 إلى نحو 5 مليار نسمة بنسبة 81% من مجموع سكان العالم البالغ نحو 6.1 مليار نسمة عام 2000 وهي بالطبع زيادة رهيبية بينما لم يزد سكان الدول المتقدمة إلا من نحو 0.8 مليار نسمة بنسبة 33% إلى نحو 1.1 مليار نسمة بنسبة 19% خلال النصف الأخير بنحو 3.3 مليار كما ارتفعت نسبة سكانه إلى مجموع سكان العالم بنحو 14 نقطة، ولذا أصبح عدد سكانه نحو 3 مرات عدد سكانه عام 1950 كما أصبح يكون نحو 81% من سكان العالم، بينما لم يزد سكان الدول المتقدمة إلا بنحو 0.3 مليار نسمة فيما بين عامي 1950 و 2000 أي بزيادة تمثل نحو ثلث سكانه فقط في عام 1950 كما انخفضت نسبة سكانه لتصبح نحو 19% من سكان العالم في عام 2000 مقابل نسبة 33% في عام 1950 أي بنقص 14 نقطة، وقد أدت هذه الزيادة الرهيبية في عدد سكان دول الجنوب إلى نسف التوازن الاجتماعي الهش في هذه البلاد وإذ في ظلها ومع استمرار حالة الركود وبطء النمو الاقتصادي وتفاقم الضغوط الخارجية الناجمة عن الركود العالمي ومواجهة أزمة المديونية الخارجية فإن ذلك كله وغيره قد أدى إلى حدوث تناقص شديد في فرص التوظيف ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة في دول الجنوب بشكل لم يسبق من قبل كما يعلمنا التاريخ الاقتصادي وكان من الطبيعي والحال هذه أن تحدث موجات هائلة من الهجرة من الريف إلى الحضر وتظهر أماكن التجمع العشوائي على تخوم المدن وأن ينمو ما يسمى بالقطاع غير الرسمي أو الهامشي الذي يعج بالكثير من الأنشطة الطفيلية والهامشية ويصبح مصدرا للرزق والدخل لقطاعات واسعة من المهمشين.⁽²⁾

من كل عشرة أشخاص يعيشون على الأقل من دولار واحد في اليوم في منتصف السبعينات إلى شخصين من كل عشرة أشخاص في منتصف التسعينات، هذا بالإضافة إلى حدوث انخفاضات في السنوات الأخيرة في معدل انتشار الفقر في معظم أرجاء جنوب آسيا وفي أجزاء أخرى من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول أمريكا

1 سيد البواب: المرجع السابق، ص 35-36.

2 سيد البواب: المرجع السابق، ص 36.

اللاتينية، فإنه على الرغم من هذا التقدم إلا أنه لا يزال الكثير الذي يتعين تحقيقه خاصة أن هناك أكثر من مليار نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ونحو ثلاثة مليارات نسمة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم مشيراً إلى أنه في عام 1995 وحده قد توفي أكثر من ستة ملايين طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات في الدول النامية لأسباب يمكن تلاقيها كما زاد عدد الفقراء بالفعل بين أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات في كل بلدان الدول النامية باستثناء منطقة شرق آسيا.

8. الفساد السياسي: ويمكن أن يضاف إلى ذلك بعض الجوانب السياسية، وهو احتكار السلطة وشيوع نظام الحزب الواحد وغياب الديمقراطية في الكثير من دول الجنوب كانت من العوامل المسؤولة على تهميش اقتصاديات دول الجنوب هذا بخلاف تفشي حالات الفساد والإثراء غير المشروع ونهب الأموال العامة وتهريبها للخارج، وبالطبع أدى كل هذا وغيره إلى الكثير من التوترات السياسية الحادة وما ينتج عنها من انقلابات عسكرية ونظم سياسية استبدادية في كثير من دول الجنوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ناهيك عن التوترات الاجتماعية والعرقية التي ساعدت في إشعالها التخلف الاقتصادي والفقر والجهل والمرض وعدم بروز أي شعاع من النور نحو مستقبل أفضل يعم فيه النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة، والتاريخ السياسي الحديث عني في سرد هذا الفساد.

المطلب الثالث: المحصلة النهائية للصدمات للعوامل الخارجية والداخلية

وفي ظل هذه الظروف الصعبة والمريرة وجدت الكثير من الدول النامية نفسها غير قادرة على دفع أعباء ديونها الخارجية، وحتى إن استطاعت أن تدفع ولو جزء من أعباء هذه الديون الخارجية فإن ذلك يؤدي لا محالة إلى عدم تمكنها من استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية للحفاظ على الحد الأدنى من مستويات معيشة سكانها، والسلع الوسيطة والإنتاجية والاستثمارية المطلوبة لعمليات الإنتاج والاستثمار والتنمية والتصدير هذا علاوة على الخدمات الإنتاجية وتكون المحصلة النهائية إزاء هذا الوضع الرهيب هو تدني معدلات النمو الاقتصادي في الأصل من حد الكفاف ويشيع فيها التضخم إلى أعلى المعدلات والعجزات المالية في موازنتها العامة وموازن مدفوعات ها والعجزات العينية لسلعها الإستراتيجية وبذا تتعرض اقتصادياتها إلى انكماشات رهيبة تتمثل أهم مظاهرها في

تعاظم الطاقات العاطلة والارتفاع الرهيب لمعدلات البطالة بما يجلب ذلك من مظاهر الضغط والانحلال في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بلادها.⁽¹⁾

وحيثما تجد الدول النامية أنفسها تحت وطأة كل هذه الصدمات الخارجية والعوامل الداخلية الحادة وعجزها عن مواجهتها ومقابلتها بكل ما لديها من إمكانيات وسياسات، وتخشى من الانهيارات القادمة من مجتمعاتها في وقت قريب جد قريب، لم تجد بدا من المواجهة والمقابلة إلى بطرق أبواب نادي باريس لإعادة جدولة ديونها الخارجية الرسمية مع حكومات دول العالم المتقدم، أو بطرق أبواب اللجنة الاستشارية الذي يساعد في إعدادها وتنظيمها صندوق النقد الدولي بالمشاركة مع البنوك الدولية الدائنة لإعادة جدولة ديونها الخارجية التجارية إذا كان الطابع الغالب لديونها هو الديون التجارية الدولية.

1 سيد البواب: المرجع السابق، ص 37-38.

المبحث الثالث: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

المطلب الأول: دور الدولة في ظل المذاهب الاقتصادية المختلفة

تعرض دور الدولة لكثير من التقلبات نتيجة لتطور الفكر الاقتصادي والسياسي، والذي حدّد في كل مرحلة من مراحل تطوره حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ونظرا للعلاقة ما بين طبيعة الدولة ونوع التحليل الاقتصادي فإنّ الأمر يستلزم استعراض دور الدولة في أدبيات الفكر الاقتصادي وعلى النحو التالي:¹

أولا : الفكر الاقتصادي الإسلامي

إنّ تتبّع مراحل تطور دور الدولة في الفكر الاقتصادي لن تكتمل حلقاتها دون التوقّف عند محطات بارزة أغفلتها المجتمعات الرأسمالية وتناستها ذاكرة المجتمعات العربية والإسلامية لمدى مساهمة العلماء والمفكرين المسلمين في تاريخ الفكر الاقتصادي. فقد اعتبر الإسلام ملكية وسائل الإنتاج بأشكالها المختلفة لله تعالى، وبالتالي فإنّ حائزها من الناس فردا أو جماعة أو دولة يد استخلاف لا يد ملك، وبذلك فإنّ المالك في الإسلام لا يملك ملكية أصيلة كما هو الحال في النظام الرأسمالي. وللدولة أن تتدخل إذا لم تستغل الملكية استغلالا حسنا وأن تعطى لفرد أو جماعة أخرى بشرط أن تستثمر بما يعظّم النفع العام بعد أن تعوّض المالك تعويضا مناسباً² وبذلك فإنّ الإسلام حتّى على استغلال الموارد بصورتها المثلى وفعل دور الدولة للمحافظة على الصالح العام إذ أجاز مصادره مال المحتكر إذا احتكر أقوات المسلمين لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلم) " لا يحتكر إلّا خاطئ " ذلك أن المحتكر يبتغي التحكمّ بالسعر لتعظيم أرباحه في حين إن الإسلام ترك تحديد السعر لقوى العرض والطلب ونهى عن الاحتكار الذي يتكل في إقامة السعرات الإنتاجية المثلى ضمنا للحرية الاقتصادية وسيادة نظام السوق في ظل قيود تدخل جزئي للدولة لحماية رعاياها .

¹ احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة 2000 أطروحة دكتوراه ، بعنوان "دور الدولة في القطاع الخاص في ضوء برامج التكيف الهيكلي في أقطار عربية مختارة ، جامع الموصل ، العراق ، سنة 2000، ص 5-14.

1 - محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 99.

وقد أسهم العديد من علماء المسلمين في إثراء الفكر الاقتصادي وسبقوا الكثير من الأمم الأخرى في بلورة نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، إذ قدّم ابن تيمية¹ رسالته القيّمة "الحسبة في الإسلام" والتي يقول فيها "إنّ الناس إذ تبايعوا بالمعروف ولم يكن هنالك تغلية أو حاجة ماسّة إلى التّسعير فيسري الأمر على سجيّته وإذ كانت لا تندفع إلاّ تغلية أو حاجة ماسّة إلى التّسعير، فيسري الأمر على سجيّته، وإذ كانت الناس لا تندفع إلاّ بالتّسعير العادل سعر تسعيرا عادلا لا وكس ولا شطط فيه". ويلاحظ من ذلك أن ابن تيمية قد ترك الشأن الاقتصادي لآلية السوق لتتولّى تخصيص الموارد بشكل كفؤ، وأن التبايع بالمعروف يمثّل الآلية السعرية التي ينبغي أن تعكس الكلفة والمنفعة الحديّة الاجتماعية الحقيقية. أما إذا ظهرت بوادر تشوّهات في آليّة السوق وترتّب على ذلك أن تصبح الأسعار فوق مستوياتها التّوازنية فإنّ الأمر يتطلّب تدخل الدولة لتسعير المنتجات بأسعار عادلة ترضي المنتج والمستهلك على حدّ سواء. وبذلك حدّد ابن تيمية الإطار العام لتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي. كما دعى المفكر المسلم ابن خلدون بضرورة الحدّ من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص، إذ سبق ابن خلدون آدم سميث بأربعة قرون بالناداة بالحرية الاقتصادية الهادفة وضرورة خلق بيئة تنافسية تساهم في تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع، إذ يقول في مقدّمته² "إنّ التجارة من السلطان مضرّة بالرعايا ومفسدة للجباية". ويلاحظ أن ابن خلدون قد نصح الدولة بأن مشاركتها القطاع الخاص ومزاحمته على الفرص الاقتصادية من شأنه أن يخلّص القوّة الشرائية للفرد، وذلك لعزوفه عن المشاركة في النشاط الاقتصادي نظرا لهيمنة الدولة عليه، وأن ذلك قد يؤدي إلى خفض إيرادات الدولة من الضرائب. ويضيف ابن خلدون "إعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من ترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على الوفاء بالتزاماتها واحتاجت إلى المزيد من المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بيعات أسواقهم وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم أن الأرباح على نسبة رؤوس. فيأخذون في اكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله في شراء البضائع والتّعرض لحوالة السوق ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد، وهو غلط عظيم، وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعدّدة". وهكذا تناول ابن خلدون دور السياسة المالية للدولة وانتقد الإنفاق المترف غير المنتج الذي يؤدي إلى عجز الموازنة العامة وحث على ضرورة

1- ضياء مجيد، الوجيز في اقتصاديات الملكية الخاصة في الفقه الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 163

2- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، 1950، ص 240 .

ترشيد الإنفاق بما يعود بالنفع على المجتمع، وبذلك سبق وصفات المؤسسات المالية الدولية في العصر الحديث عندما أشار إلى الاختلالات الهيكلية التي تنتج عن السياسة المالية غير الفاعلة، وأوضح أن مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه أن يضرب برعاياها ويحبط قوى المنافسة ويعطل آلية السوق ذلك من خلال تدخلها بالأسعار وفرض الضرائب لتمويل إنفاق الدولة المترف، ودعا لترك النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وأن تهتم الدولة في صياغة الأطر التشريعية والنظم الضريبية العادلة التي تساهم وتحفز على زيادة الإنتاجية .

- دور الدولة في الفكر الاقتصادي الطبيعي:

نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة. وقد لخصت سياستهم عبارة أضفى عليها الزمان شهرة تاريخية كبيرة " : دعه يعمل دعه يمر . " وحثهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين . وأن الدولة مجرد حارس للنظام الطبيعي فلا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء وفي مجالات محددة كحفظ الأمن الداخلي والخارجي وحماية الملكية الخاصة وتحقيق العدالة بين المواطنين عن طريق التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقا للقوانين الموضوعة والقيام بالمشروعات الكبرى المدعمة للنشاط الاقتصادي كإقامة السدود وشق الطرق وبناء الجسور وغيرها من مشاريع البنية التحتية وكذا القيام بمهام التعليم والصحة والعدل .

إلا أن المفهوم الذي أعطي لعبارة " دعه يعمل " عرفت تطورات ملحوظة مع مرور الزمن . فبالنسبة لبعض المؤلفين " دعه يعمل " هي ببساطة مرادفة لمعنى الفوضى . وأكملوا العبارة بالشكل التالي " : دعه يعمل فالعالم يسير من تلقاء نفسه " بطريقة آلية طبيعية لاجمال لتدخل يد الدولة فالنسبة للفيلسوف المؤمن بمذهب التطور : هربر سبانسير ، يرى بالعكس يرى بان المجتمع هو عبارة عن آلة معقدة على الحكومة حفص توازنها " فكل شئ في الطبيعة له قوانين " وأن مبدأ " دعه يعمل يفرض وجود الدولة الحارسة¹ .

¹ F. Cochet , G Henry , M Voisin . Histoire et économie des Société contemporaines , Tome 1. 2 éme Edition . Bréal Montreuil . 1991. P : 87.

ثانيا : الفكر الاقتصادي الرأسمالي

1- المدرسة التجارية : (Mercantilist School)

ساد مذهب التجارين لأكثر من ثلاثة قرون وامتدّ حتى نهاية القرن السابع عشر وهو فكر يقوم أساسا على سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي¹، إذ دعى رواد المدرسة التجارية ومفكرها أمثال " توماس هوجتون (Tomas Hogton 1695) وميلسون (Milson 1623) بإخضاع التجارة الخارجية لسيطرة كاملة من الدولة. واعتقد هؤلاء المفكرين أن هيبة الدولة تتمثل بحجم رصيدها من الثروة، لذلك فقد أخضعت التجارة الخارجية لإشرافها المباشر ولم تترك للقطاع الخاص الحرية الكافية للمشاركة في النشاط الاقتصادي. وأثقل كاهلهم بالعبء الضريبي الذي أخذت عليه الدولة التجارية تدرجيا لتمويل آلة الحرب التي ازدهرت في هذا العصر²، وفي نهاية القرن السابع عشر ازدادت الفلسفة المعارضة للسلطة التّحكيمية للفرد والدولة وتنادي بمفكري ذلك العصر يؤيّدون أصحاب رأس المال بالحدّ من تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي. إذ أخذت أفكار " جان روسو وفولتير " دورا رائدا في بلورة الفلسفة الفردية، وساد الاعتقاد في حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبذلك مهّدت هذه الأفكار فضلا عن توجهات أصحاب رأس المال لظهور دولة المذهب الحر³.

2- المدرسة الاقتصادية التقليدية (Classical Economic School) :

ما أن ظهرت دولة المذهب الحر وسيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية حتى بدأت تنتهج سياسة عدم التدخل في الشأن الاقتصادي. واقتصر دورها على توفير الأمن والعدالة لحماية حقوق الأفراد وتوفير الخدمات الأساسية. ممّا ترتّب عليه نشوء ما عرف بالدولة الحارسة. ترافق ذلك مع انتشار آراء مفكري ذلك العصر من أمثال آدم سميث (Adam Smith) وساي (Sie) و ريكاردو (Ricardo) .

وفي عام (1776) ظهر كتاب (ثروة الأمم - لآدم سميث) وكان نقطة تحوّل في الفكر الاقتصادي. وأدّت أفكاره وآخرون إلى تكريس مبدأ عدم تدخل الدولة في الإدارة الاقتصادية ذلك أن " اليد الخفية " (Invisible Hand)

1- George A.Steiner Govts Role in Economic Life , New York, 1953, pp49-51.

2- Alvin Hansn, Fisco Policy qnd Bussness Cyclesm New York, 1941, p 115..

3- Bertvand Russel , Histry of zestern philosophy, London, 1954, p 648.

كما أسماها آدم سميث والتي تعتمد على الرشد الاقتصادي للفرد كفييلة بتحقيق الصالح العام، إذ أن الفرد من خلال سعيه لتعظيم فائدته يعظّم فائدة المجتمع باعتبار أن المجتمع يمثّل مجموعة من الأفراد. وبذلك يمكن القول أن الأفكار والتحليلات التي بدأت في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر قدّمت أساسا علميا لمبدأ الحرية الاقتصادية¹ وأخذ مفكّري هذه المدرسة يقدّمون دلائل وفروض اعتمدت عليها النظرية الاقتصادية. إذ اهتمّ ساي بجانب العرض من السلع والخدمات ذلك يعني إطلاق حرية القطاع الخاص في الاقتصاد، وبذلك فإنّ العملية الإنتاجية في رأي أنصار المدرسة التقليدية لا تثير أي مشكلة اقتصادية، إذ أن عرض السلع يخلق الطلب عليها دون فائض أو عجز، وافترض التقليديون الرشد الاقتصادي للفرد والذي يمثّل بوصلة تحدّد اتجاهات الاستثمار والإنتاج، وما دام أن العرض يخلق الطلب المساوي فإنّ الاقتصاد يتّجه دوما وتلقائيا نحو التشغيل الكامل. وأن آلية السوق والتي لا تعمل إلا في ظل المنافسة التامة كفييلة بإعادة تخصيص الموارد في صورتها المثلى .

وتعرضت النظرية التقليدية لانتقاد من الفرد مارشال (Alfred Marshal) من خلال نظرية القيمة (Value Theory) إذ قدّمت هذه النظرية انتقادا لآلية السوق من حيث إخفاقها في إعادة تخصيص الموارد بشكل أمثل، ذلك أن الأسعار قد تعجز أن تعكس المنفعة والكلفة الحديّة الاجتماعية الحقيقية وأن سلوك المستهلكين والمنتجين قد لا يكون في وضع أمثل.

وقد دعا مارشال إلى تدخّل الدولة ومن ثمّ إعادة توزيع الدخل وفق أسس عادلة²، واستمرت النظرية الاقتصادية التقليدية خلال القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى، حيث استعان الاقتصاد الدولي بآراء مفكّري هذه المدرسة لمعالجة الأزمات الاقتصادية الدوليّة، والتي بدأت تهتز أركانها بفعل الأحداث التاريخيّة إذ قامت الثورة الاشتراكية في روسيا عام (1917) وبذلك مهّدت إلى تكريس الفكر الاقتصادي الاشتراكي في أجزاء عديدة من العالم. كما أدّى انهيار السوق الرأسمالي وحدوث الكساد العظيم (1929-1932) إلى تمهيد الطريق لعهد اقتصادي جديد .

1 د. عبد السلام ياسين الإدريسي، التحليل الاقتصادي الكلي، مطبعة جامعة البصرة، 1989، ص 113-114

2- J. Bark herd and J. Miner, Public Expenditure, London, Macmillan, 1971, pp99-100.

3- دورة الدولة لدى المدرسة الكينزية (Keynesion School) :¹

بعد الحرب العالمية الأولى بدأ تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يزداد تدريجياً، من أجل معالجة مخلفات الحرب والتي تمثلت بازدياد حدة البطالة وانخفاض دخل الفرد. إذ استخدمت السياسة المالية لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، رافق ذلك ازدياد حجم الكميات المالية وتوسّع الدولة في فرض الضرائب لمواجهة النفقات الاجتماعية ونفقات الإنشاء والتعمير. وفي عام (1936) ظهر كتاب جون ماينرد كينز (John Mainard Keynes) (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود) واعتبر بداية النهاية للفكر الاقتصادي التقليدي، وبذلك قدّمت النظرية أساساً علمياً لقبول تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي .

أدى عجز النظرية الكلاسيكية على مواجهة مشكلات الاقتصادات الشديدة خاصة الأزمة المالية العالمية الشاملة أي أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 إلى ظهور مجموعة من الأفكار الاقتصادية تنتقد أفكار الكلاسيكيين و المناذاة بتدخل الدولة لمواجهة الأزمة، و كان على رأس أصحاب تلك الأفكار الاقتصادي "جون مينارد كينز" الذي أعطى تحليلاً جديداً للظواهر الاقتصادية ألا و هو التحليل الكلي أي التركيز على المجاميع الكلية عكس النظرية الكلاسيكية التي اهتمت فقط بمشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية

لقد رفض "كينز" الاعتراف بما جاءت به النظرية الكلاسيكية بأن الفرد، و هو يحقق مصلحته الخاصة لا يضر مصالح الآخرين، كما رأى أن تدخل الدولة عند الضرورة لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق خلق طلب كاف لمعادلة الزيادة في الانتاج وتهيئة البيئة و الظروف اللازمة لتحقيق التوازن شيء ضروري و لازم.²

و توافقت التجربة التطبيقية للسياسة الكينزية مع التطورات الاقتصادية العالمية وأهمها نشأة الدولة الاشتراكية وقيامها على أساس يخالف أسس النظام الرأسمالي، و تقوم الدولة فيه دوراً محورياً في مجال التنظيم والتخطيط، و في ميدان الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك عن طريق قطاع عام قوي، هذا من جهة .ومن جهة أخرى نجد الدمار الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، و الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتمكن اليد "الخفية السوقية" بإعادة

¹ أحمد سبع، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة الاقتصادية، مقال لعنوان دور الدولة في الاقتصاد بين الضرورة والحدود ، العدد 07 سنة 2016، ص 157-158.

² رفيق حروش ، الاقتصاد السياسي ، دار الأمة الجزائر، 2011، ص 214.

إعمارهم و بنائهم، الأمر الذي يستدعي تدخلا أساسيا من قبل الدولة ضمن خطة للتعمير و التنمية . إضافة إلى كل ذلك انحسار حركة الاستعمار وتنامي المد التحريري لمعظم البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية و تبنيها لسياسات معادية للرأسمالية التي تآكل مجالها الحيوي الاقتصادي و السياسي على المستوى الخارجي¹

.إلا أن إسناد دور متعاضم للدولة لتحسين كفاءة السوق و التخفيف من الانحرافات التوزيعية وانعكاساتها الاجتماعية إضافة إلى المهام الكلاسيكية التي ظلت تمارسها كالأمن والدفاع و العدالة والتعليم والصحة و المحافظة على قوة العمل، كل ذلك أدى إلى تنامي الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وعجزت المدرسة الكينزية عن تفسير اخفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبة رغم تدخلها القوي، وفقدت بذلك الأفكار الاقتصادية الكينزية للدولة فعاليتها التطبيقية و كفاءتها الميدانية ولقيت نقدا من المدرسة النقدية بزعماء "ميلتون فريدمان" حيث يرى أنه لم تتمكن المدرسة الكينزية من معالجة أزمة التضخم الركودي الذي عانت منه الدول الرأسمالية خلال عقد السبعينيات.

4- المدرسة النقدية (Monetarist School) :

ومن أبرز مفكرها الاقتصادي المشهور ميلتون فريدمان (Milton Friedman) بضرورة الحدّ من تدخّل الدولة في الاقتصاد. حيث رأى مفكّرو هذه المدرسة أن كثيرا من الإجراءات الحكومية تعيق النمو الاقتصادي، وشخّصوا حالة الكساد العظيم التي سادت الثلاثينات من هذا القرن بسبب سوء الإدارة الاقتصادية للدولة وليس بسبب ضعف أداء القطاع الخاص، ذلك أن القيود على التجارة الدولية والعبء الضريبي والتدخل في تحديد الأسعار والأجور أدّى إلى تخصيص غير كفؤ للموارد. وعليه فإنه وحسب آراء مفكّري هذه المدرسة ينبغي الحدّ من تدخل الدولة إذا ما أريد تحقيق الاستقرار الاقتصادي. واعتبروا أن التضخم يمثّل المشكلة الرئيسية التي تواجه الاقتصاد والذي يعزى إلى زيادة الكميات المصدّرة من النقد، لذا فإنّ النقديين حدّدوا للدولة مهام رئيسية تتمثّل بالعمل على تحقيق توازن الميزانية والالتزام الصارم بمعدّل ثابت للنمو النقدي².

¹ صالح صالحي ، دورة الدولة في الحياة الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول إقتصاديات الخصوصية ودور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2004.ص 5-6.

2 - ميلتون فريدمان، الحرية والرأسمالية، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الأردني، عمان، 1987، ص40.

5- أنصار جانب العرض والتوقعات العقلانية (Supply Side Supporter and Rational) (Expectation) :

تعرضت النظرية الكنزوية لمزيد من الانتقادات، ففي بداية السبعينات ظهر أنصار جانب العرض واعتقد مفكروا هذه المدرسة أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على البطالة وتحقيق الاستقرار السعري يتحقق بتخفيض كلفة الإنتاج (العرض). ودعوا إلى الحرية الاقتصادية وخفض العبء الضريبي لزيادة المدخرات. في حين رأى أنصار التوقعات العقلانية ترك السوق في مساره الطبيعي، إذ اعتقدوا أن الفرد يستطيع التنبؤ بحركة آلية السوق ودوره في نشاط الأعمال. وعليه فإن أنصار هذه المدرسة يرون أن إدارة الاقتصاد بالسياسات المالية والنقدية محكوم عليها بالفشل. ذلك أن الفرد قد يسلك سلوكا مغايرا لما يتوقعه المخططون وبالتالي تبطل الآثار الإيجابية المتوقعة للسياسات النقدية والمالية¹.

6- المدرسة الهيكلية (Structured School) :

تبنى أنصار هذه المدرسة وجهة النظر القائلة بأن الدول النامية وأثناء سعيها لتحسين أداء اقتصادياتها نفذت نماذج تنموية وسياسات اقتصادية كانت مصممة في الأصل لتعمل وفق هياكل الدول المتقدمة. وأن البنى الهيكلية فيها غير قادرة على استيعاب وتطويع هذه السياسات. الأمر الذي أدى إلى تعمق التشوهات والاختلالات في بنائها الاقتصادي. وعلى ضوء ذلك فإن أنصار هذه المدرسة يرون ضرورة إحداث تغييرات هيكلية في الناتج وتوزيعه القطاعي للتشغيل وتغييرات هيكلية ومؤسسية في هيكل الطلب ومتغيرات التنمية البشرية². ومع الزمن أخذت هذه الأفكار بالتطور عندما سادت وتبلورت آراء عدد من الاقتصاديين أمثال (Kinselberger) و(Hirshman) لتشكّل أساسا علميا لما عرف بالمدرسة الهيكلية الجديدة³، إذ أكد أنصار هذه المدرسة على أن التشوهات والاختلالات الاقتصادية في البلدان النامية مصدرها ضعف البنى المؤسسية ونمط وخصوصية البيئة الاقتصادية في هذه البلدان. وأن محدودية مرونة الإحلال بين عوامل الإنتاج والمنتجات السلعية قد أدت إلى إخفاق آلية السوق في تخصيص الموارد بشكل كفؤ، وبذلك فإن أنصار هذه المدرسة أجازوا تدخل الدولة لتوجيه الموارد إذ

1 - روبرت كارسون، " ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة د.دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر.

2- Walter, dams and Gregorchow, Economic Perspectives, Vol.1,1979, p228-230

ولمزيد من التوضيح حول آراء المدرسة الهيكلية ينظر :

3 - H.B Chenery, Structural Change and Development Policy, World Bank Research Publication Washington, 1979, p108.

ما أخفقت آلية السوق في تخصيصها بصورتها المثلى وفقا لأولويات المجتمع ورغباته، وإحداث تغييرات هيكلية ومؤسسية في اقتصادياتها¹.

ثالثا : الفكر الاقتصادي الاشتراكي

تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في كثير من الدول التي تبنت المنهج الاشتراكي، وهو فكر يقوم أساسا على تملك الدولة لوسائل الإنتاج. فالتخطيط في ظل الاشتراكية يتميز بتعبئة شاملة لكافة الموارد الإنتاجية إذ يعتبر الوسيلة لإحداث التنمية الشاملة في المجتمعات الاشتراكية². وفي ظل مركزية التخطيط فإن الموارد يتم توجيهها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية بفعل القرارات الملزمة بقوة الدولة، كما ولا ينكر على النهج الاشتراكي مساهمته الفاعلة في تحقيق الكثير من النجاح في زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة في دول المنظومة الاشتراكية. وقد أفادت التجربة الاشتراكية الكثير من الدول النامية في بداية عهود استقلالها، إذ أن التخطيط المركزي والدور الفاعل للدولة ساهم في تمتين البنيان الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلدان، فضلا على أ، التخطيط المركزي هو في الأصل نتاج لثورة اجتماعية وسياسية تسعى إلى تحقيق أهداف المجتمع وأن ما آلت إليه التجربة الاشتراكية في الأتحاد السوفيتي سابقا ليس فشلا للنظرية والفكر الاشتراكي الاقتصادي بقدر، ما هو إلا نتاج لتعثر وسائل التخطيط عن مسايرة تطور هذا الفكر³.

في ضوء ما تقدّم ومن خلال استعراض تطور دور الدولة في أدبيات الفكر الاقتصادي، اتّضح مدى التباين الذي شهدته النظرية الاقتصادية من الناحية التطبيقية، إذ أن الأحداث والأزمات الاقتصادية أثبتت أن هذه النظرية وبالرغم من تطورها لم تجد التطبيق الحقيقي الدقيق في أي مرحلة من مراحل تطورها. وقد رافق تطور الفكر الاقتصادي تطور لدور الدولة على النطاقين الواقعي والفلسفي وفي المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، حيث كان للأزمات الاقتصادية الدور الرئيس في تحديد نمط العلاقة بين الدولة والتحليل الاقتصادي. ففي بداية

1 - سالم توفيق النجفي، " الفقر وسياسات التكيف والتغير الهيكلي (النظرية والتجارب)، ندوة تقييم برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي في البلدان العربية، بيت الحكمة، بغداد، 1998، ص-ص 4-5.

2- عبد الغفور حسن كنعان المعماري، نظرية وتجارب التخطيط الاقتصادي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1993، ص 249-248.

3 د. حازم البيلاوي، دور الدولة الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص 95.

الثمانينات وعندما ساد اقتصاديات العالم الظاهرة التي جمعت بين نمطين من الأزمات الاقتصادية (الركود التضخمي) تحوّلت بعمق آراء العديد من اقتصادي العالم نحو العودة إلى أصول النظرية الاقتصادية ومهدت آرائهم لبلورة فكر ما عرف بالمدرسة الكلاسيكية الجديدة (New-Claasicalist) الأمر الذي ترتّب عليه إعادة صياغة شكل العلاقة ما بين دور الدولة والتحليل الاقتصادي وقد تعلق الأمر بالدول النامية فقد ساد الاعتقاد بمسؤولية الدولة عن إخفاق اقتصادها الوطني في تحقيق مجتمع الرفاه، وأن الاختلالات الهيكلية في اقتصادها هي نتاج لضعف أداء وكفاءة سياسات اقتصادها الكلي وخصوصا السياستين المالية والنقدية، وبالتالي تعزز الرأي الذي ينادي بالحدّ من دور الدولة والتّوجه نحو ليبرالية السوق التي سوف تعيد تخصيص الموارد وفقا لإطار تكاليف الفرصة البديلة .

وفي الوقت الذي واكبت البنى الارتكازية والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة تطور الفكر الاقتصادي إلى حدّ ما. فإنّ هياكل الاقتصاديات النامية بقيت بعيدة من الناحية التطبيقية عن الأصول التي قامت عليها النظرية الاقتصادية في أغلب مراحل تطورها وقد يكون من الإنصاف القول أن دور الدولة العربية تطور في نطلقه الواقعي في ظل سيادة مضامين بيروقراطية تحكمها ظروف وتوجّهات أي حكومة قد تأتي¹. وبذلك تحلّف تطور الدولة في نطاقها الفلسفي وغيبت مضامين (فلسفة الدولة) ودورها في تجذير العمل المؤسسي الذي يتبنى القطاعين العام والخاص على حد السواء. وقد تبنت أغلب البلدان العربية بعد استقلالها الأيدلوجية الاشتراكية لتصبح بذلك الدولة هي المسيطرة فعلا على النشاط الاقتصادي² وقد يكون من الممكن اعتبار ذلك بداية تطبيق بعض ملامح تطور النظرية الاقتصادية في إحدى جوانبها، إذ اعتمدت سياسة التخطيط المركزي وسخّرت الأسعار لتوجيه الموارد

1- كتب ماكس وير، ويعدّ من أبرز العلماء الذين درسوا البيروقراطية مايلي " إن الجهاز الآلي للبيروقراطية المكتملة النمو يقارن بتنظيمات أخرى تماما كما تفعل الآلة مع طرق الإنتاج الأخرى غير الميكانيكية. والبيروقراطية مثل الآلات باهضة التكاليف إذا أريد البقاء عليها بفاعلية وهي عرضة للتوقّف إذا أهملت أو أسيء استخدامها ولكنها قادرة إذا أحسن استخدامها على أن تكون فعّالة ". لمزيد من التوضيح حول آراء وير يمكن الرجوع إلى :

جون دوناهو، قرار التحول إلى القطاع الخاص، غايات عامة ووسائل خاصة، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الجمعية العامة لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1989، القاهرة، ص 67.

2 - شارل عيسوي، التاريخ الاقتصادي للشرق الوسط وشمال إفريقيا، ترجمة سعد الرحمي، دار الحدائق للنشر، بيروت، 1985، ص

لتحقيق أهداف الدولة الاجتماعية والاقتصادية¹ والتي قد لا تتقاطع مع أهداف المجتمع. في حين اعتمدت بلدان عربية أخرى على نظام السوق لتسيير بعض الأنشطة الاقتصادية والتخطيط المركزي في بعضها الآخر وفق نظام اقتصادي عرف بالاقتصاد المختلط همّش فيه الدور الاقتصادي للقطاع الخاص. وهكذا يتّضح أن البلدان العربية أتبعّت نهجاً اقتصادياً لم يواكب مضامين تطور الفكر الاقتصادي نتيجة لتخلف فلسفة الدولة القطرية، فقد أدّى تدخلها إلى تعطيل آلية نظامي السوق والتخطيط المركزي، وبالتالي تجذّرت التشوهات والاختلالات في البنيان الاقتصادي.

وفي ضوء ذلك لجأت العديد من البلدان العربية لطلب مساعدة المؤسسات المالية الدولية التي أخضعتها لشروط ووصفات تتناقض مع مواقفها التي سادت في الستينات والسبعينات من القرن الماضي². فضلاً عن التأثير الذي تركه التحول الاقتصادي لدول المنظومة الاشتراكية، والذي أدّى إلى تقوية وتعزيز توجهات هذه المؤسسات نحو الحدّ من دور الدولة بمزيد من ليبرالية السوق. وبذلك دخلت العديد من البلدان العربية مرحلة جديدة من تاريخها الاقتصادي من خلال تنفيذ سياسات تكييف وتغيير هيكلية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية. وقد تساهم أصول جذور التوجهات الجديدة في الفكر الاقتصادي العربي والإسلامي في بلورة دور جديد للدولة يتلاءم مع نمط وخصوصية هياكلها الاقتصادية. إذ أن السير باتجاه تطور الفكر الاقتصادي حالة صحيّة لا يعيها تعيّر وتكيّف التوجهات الاقتصادية الوطنية، وقد عبّر جون كينث جالبريث³ عن هذه الصورة الاستشرافية بقوله :

" إن الأفكار الاقتصادية هي نتاج محكم للزمان والمكان ومن المستحيل رؤيتها بمعزل عن العالم الذي تقوم بتفسيره، وهذا العالم في تعيّر مستمر لذلك يجب أن تتغيّر الأفكار الاقتصادية باستمرار، فالكساد العظيم والحروب وظهور دولة الرفاهية ودور الدولة الجديد وظهور دولة الاشتراكية كل ذلك ساهم في إحداث ثورة في الحياة الاقتصادية مثلما تعيّرّت مادة الموضوع دون أن يتغيّر الموضوع بحكم الضرورة⁴. وبذلك يمكن القول أن النظرية الاقتصادية

1 - سالم توفيق النجفي، إشكالية الزراعة العربية، رؤية اقتصادية معاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 88-96.
2 انتهجت المؤسسات المالية الدولية سياسات ساهمت في تقوية دور الدولة الاقتصادي في الدول النامية حتى بداية الثمانينات من هذا القرن واستمر سياسات القروض والمساعدات لخدمة هذه التوجهات في الوقت الذي حرّم فيه القطاع الخاص في هذه الدول من الاستفادة من التسهيلات والمساعدات التي تقدّمها هذه المؤسسات .

3 - John Kenneth Galbraith, Economic in prospective Boston, Houghton Mifflin, 1987, p.1-2.

4 روبرت كارسون، مصدر سابق، ص 308-309.

تعززت قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة كونها حصيلة تطور اقتصادي واجتماعي وقد يحتوي الاقتصاد الكلي الجديد قواسم مشتركة لأفضل ما ورد في التاريخ الاقتصادي من أفكار.¹

المطلب الثاني: مراحل تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي:

لم يعد الجدل حول أهمية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قائما فقط ساد الاتفاق بشكل عام، حول ضرورة قيام الدولة بدورها في الاقتصاد بالرغم من إخلاف في وجهة النظر حول درجة هذا التدخل، إذ يعتقد البعض بضرورة محدودة هذا التدخل ويعتقد البعض الآخر بأن تدخل الدولة لا ينبغي أن يكون محدودا ولا ينبغي أن يقتصر على وجه من وجوه الحياة الاقتصادية.

مر موضوع تدخل الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، يختلف فيها حجم هذا الدور وإرتبط بحجم مالية الدولة عبر المراحل التاريخية المختلفة والتي سوف نتعرض لها في هذا المطلب كما يلي:

أولاً: الدولة الحارسة

لا طالما كان دور الدولة في الاقتصاد موضع جدل قائم بين الاقتصاديين فعند مطلع القرن الخامس عشر ظهر فكر التجاريين وذلك بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول مما جعلها تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعات ها ولذلك كان اهتمام التجاريين منصب على تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير، الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري.²

ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية وسادت الفوضى الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية وقد اختلفت صور تدخل الدولة من دولة لأخرى، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل أفكار النظرية الكلاسيكية والتي عبر عنها كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، كان هذا الإتجاه الراسخ يرى:³

1- احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، دور الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ضوء برامج التكيف الهيكلي في

أقطار عربية مختارة اطروحة دكتوراة 2000،.جامعة الموصل،العراق بتصرف ص ص5-14.

2- دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.ص 36.

2- وثيقة الكترونية من موقع: 11:23 , 25/03/2008 , <http://www.ahemar.org/debat/show.art.asp>

- 1- ضرورة تحجيم دور الدولة الاقتصادي مطالبين بإبعادها عن مجالات الإنتاج والتجارة وعدم تدخلها في آليات السوق.
- 2- إن ينحصر دورها في مجال حماية الأمن الداخلي والخارجي ومراعاة تطبيق القوانين والقيام ببعض الأشغال العامة التي يقوم بها القطاع الخاص.
- 3- مبدأ الحرية الاقتصادية وكان تحت الشعار الشهير "دعه يعمل أتركه يمر" حيث اعتقدوا أن هناك توافقاً بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة وأن الفرد حينما يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة فإنه يحقق دون أن يشعر مصلحة الجماعة حيث يقول آدم سميث أن هناك يد خفية تحقق هذا التوافق.
- 4- الإيمان المطلق بكفاءة السوق وفعاليتها في أن يحقق التخصيص الأمثل للموارد وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، والوصول إلى الاستخدام التام نظراً لاعتقادهم بعدم حدوث أزمات اقتصادية لأن السوق فاعل قوي في تصحيح أية إختلالات أو أوضاع خاطئة، فالبطالة الجزئية أو الركود سوف يتلاشى تدريجياً بصورة تلقائية عندما تعمل آليات العرض والطلب بحرية تامة، حيث يقول جان باي ست ساي إن كل عرض يخلق الطلب المساوي له، إذن لا مجال ولا ضرورة للتدخل الحكومي لتحقيق التوازن الاقتصادي العام أو للوصول لحالة التوظيف الكامل ... فتلك أمور تتحقق من تلقاء نفسها من خلال إحترام مبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة الكاملة.
- 5- لا جدوى من تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وأن المالية العامة يجب أن تكون محايدة أي لا تهدف للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أو لتغيير المراكز بالنسبة للأفراد والطبقات في المجتمع، وليس هناك أي دور لها في تحقيق التوازن الاقتصادي العام أو في التخصيص الأمثل للموارد أو تحقيق الاستخدام الكامل فالسوق وحده كفيل بتحقيق ذلك.
- 6- إن الإيرادات العامة التي تجنيها الدولة من الضرائب يجب أن تستهدف تغطية النفقات العامة فحسب وهي النفقات التي يجب أن تكون في أضيق الحدود لأن التوسع في النفقات ومن ثم توسع في فرض الضرائب من شأنه أن يؤدي إلى إنقاص الادخار والإضرار بحوافز العمل والإنتاج .

ثانياً: الدولة المتدخلة

لعبت الدولة أدواراً مهمة في مرحلة الرأسمالية المنافسة الحرة تتعدى مجرد وظائف الدولة الحارسة وذلك في دعم وتقوية المجتمع الجديد للرأسمالية الصناعية وتمثلت في:¹

1- لم يكن ممكناً أن تنجح الثورة الصناعية في بريطانيا دون سياسة الحماية التي طبقتها الدولة لدعم الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية.

2- الدور الذي لعبته الحكومات في توفير الطعام الرخيص للعمال حق تنخفض الأجور وتزيد الأرباح الرأسماليين وقدرتهم على التراكم وذلك بالسماح باستيراد المواد الغذائية بدون رسوم جمركية مما أدى إلى إسقاط قوانين الغلال في بريطانيا عام 1815.

3- تدخلت الدولة من خلال القوانين واللوائح لدعم وترسيخ العلاقات الاجتماعية الجديدة التي خلقها النظام الرأسمالي كحرية التعاقد وحرية العمل، الإنتاج والتجارة وعدم التدخل في العلاقة التي تنشأ بين صاحب العمل والعمال من حيث تحديد وقت العمل ومقدار الأجر ومنع العمال من الاحتجاج أو الإضراب أو التنظيم للدفاع عن مصالحهم .

4- كما عملت الدولة على تأمين الحصول على المواد الخام والمواد الغذائية من الخارج وفتح الأسواق الأجنبية بالقوة وتأمين مجالات الاستثمار المريح عبر البحار من خلال الجيوش الغازية وفرض السيطرة الاستعمارية على كثير من البلاد الواقعة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث في عام 1900 احتلت الدول الرأسمالية 90% من مساحة إفريقيا، 99% من الهند الغربية، 56% من آسيا.

5- قامت الدولة بدور كبير في تأمين قواعد لعبة نظام الذهب لتحقيق الاستقرار النقدي وتثبيت أسعار الصرف وتأمين تسوية علاقات المديونية والدانية في المعاملات الخارجية على أسس يقينية وشبه ثابتة وهو ما كان وثيق الصلة بنمو التجارة الدولية آنذاك.

فبتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية أصبح من الضروري التخلي عن فكرة الدولة الحارسة وظهر مفهوم الدولة المتدخلة خاصة عند حدوث مشكلة الكساد العالمي الكبير 1929 عندها بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية كما كان يدعي الكلاسيك

1-وثيقة إلكترونية من موقع : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>, 25/03/2008, 11:23

عندها ظهرت أفكار النظرية الكينزية خلال الثلاثينات من القرن الماضي وكانت معاكسة تماما لأفكار الكلاسيك التقليديين التي رسمت السياسات الحكومية الواجبة للإتباع للخروج من الأزمة¹.

لقد قامت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريقة إقامة بعض المشاريع العامة لتحريك النشاط الاقتصادي من الركود ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي العام، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت الحكومة الأمريكية بواسطة زيادة الإنفاق العام لكي تخلق دفعة قوية من الإنفاق الفردي وبالتالي زيادة الفائض والمخزون من السلع الراكدة، وأما في إنجلترا فإنها قامت بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من الواردات إليها وبذلك تخفض من تيار التدفق النقدي الخارجي وترفع من حجم التدفقات النقدية الداخلة إلى غير ذلك من الحلول التي أتبعها الدول وقد ظهر أثناء هذه الفترة نظام التوزيع بالبطاقات والإشراف المباشر على تخصيص الموارد الاقتصادية، وقد ترتب على ذلك أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبح لها دورا متزايدا في النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة فإن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا ولا مانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة، إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: الدولة المنتجة

إن اندلاع الحرب العالمية الأولى التي كانت محايدة شاهدة صراعا قويا بين الدول الرأسمالية الكبرى لإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ والأسواق الخارجية، كان في حد ذاته تأكيدا واضحا على عدم حياد المالية العامة وعلى ضخامة حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة عند الاستعدادات الضخمة لهذه الحرب وما تطلبت من إنفاق عن طريق زيادة الضرائب وعقد القروض العامة الداخلية غير أن هذه الوسائل سرعان ما استنفذت إمكانياتها في تعبئة الموارد المحلية ولم يبق أمام الدولة إلا أن تلجأ إلى التمويل التضخمي وخصوصا حينما اندلعت الحرب وأن تتعايش مع تجربة التمويل بالعجز وعدم توازن الميزانية العامة للدولة².

1- دراوسي مسعود، مرجع السابق، ص37.

2- دراوسي مسعود، مرجع السابق، ص37.

وبعد الحرب سادت مبادئ الاقتصاد الاشتراكي حيث أرتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق وعندها بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي على الصعيدين العملي والأكاديمي وكان من بين الدول التي تنبت هذا الاتجاه عدد من دول العالم الثالث حديثة الاستقلال والتي تتطلع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والارتقاء بأنظمتها ومؤسساتها وفي ظل هذه الإيديولوجيات اقتنعت هذه البلدان بأنه لا يمكن حدوث التنمية دون تدخل مباشر من جانب الدولة وقد ترتب على ذلك مجموعة من النتائج من أهمها¹:

- 1- أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير.
- 2- إن المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية ومن ثم أصبح علم المالية العامة جزءا من الاقتصاد السياسي للاشتراكية .
- 3- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة لتحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم وهي هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وأخيرا هدف التوازن العام.

رابعا: حكومة الحد الأدنى:

سعت البلدان النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى تحقيق التنمية، إلا أن معظم هذه البلدان أخفقت في ذلك ومنذ السبعينات من القرن الماضي لعب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دورا هاما وأساسيا في مسيرة تلك البلدان الاقتصادية والسياسية وكان الموقف على النحو التالي²:

- 1- تجميع فائض كبير من الأموال في خزائن الدول الصناعية الغنية والمؤسسات المالية الدولية خاصة بعد تصحيح أسعار النفط وكان هذا الفائض يفتش عن مجالات جديدة للاستثمار وجدها في مشروعات التنمية الفاشلة في البلدان النامية فأغرقها بالديون التي عجزت عن تسديدها أو دفع أقساطها وفوائدها.
- 2- زيادة حاجة البلدان التي وقعت في القروض الخارجية إلى المزيد من القروض.

1 وثيقة الكترونية من موقع: <http://www.ahemar.org/debat/show.art.asp>, 25/03/2008,11:23

2-وثيقة الكترونية من موقع: <http://kassioun.org/index.php> 25/03/2008 17:48 .

3- تقدم كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بكل هذا الإشكال بأن تقوم البلدان النامية المدينة بإجراء إصلاحات اقتصادية تقودها إلى اقتصاد السوق وتضع إدارة اقتصادها تحت وصاية البنك والصندوق الدوليين وبذلك تحصل على شهادة حسن سلوك تولها إلى جدولة ديونها والحصول على ديون جديدة .

عند السبعينات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة إثر المشاكل التي تعرض لها اقتصاديات الدول التي أخذت بمبدأ الاقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية ... الخ من سياسات هذا النظام ولقد أعتمد المعارضون على الواقع الذي آله إليه تلك الدول كالفشل الكبير الذي تعرضت له دول أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي وغيرها من الدول التي توسعت في النشاط العام وظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما يسمى بالخصخصة التي انتشرت في سنة 1979 عندما طبقتها إنجلترا¹.

فإن كان موضع سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمرا هاما وضروريا لحسن استخدام الموارد وتنميتها وتوفير العدالة والاستقرار فليس ذلك يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الاقتصادية والتدخل المستمر بشكل مباشر وإنما قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام متناسق مع أهداف الدولة وأن تكون للدولة قدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع غير أن هناك مجالات يفترض على الدولة أن تقوم بها من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية منها²:

- 1- توفير السلع العامة التي لا يمكن أن ينتجها القطاع الخاص لضعف مردوديتها المالية.
- 2- تصحيح حجم الإنتاج وأن تكون متوافرة في السوق ولكن بنسب غير مثلى نتيجة للوفرات أو الآثار الجانبية المصاحبة التي يستوجب تدخل الدول لتصحيح الكمية المعروضة بفرض الضرائب في حالة الوفرات المالية وتقديم الدعم في حالة الوفرات الموجبة وفي الوقت الحاضر فإن القوى الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تطالب دول العالم بالانطواء تحت عباءة العولمة والقبول بما تم اتفاق عليه من قبل الحكومة الأمريكية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما دعمي "توافق واشنطن" وهو برنامج تحول نحو اقتصاد السوق وفقا لما قدم للدول الاشتراكية في أواخر الثمانينات وتم تعميمها على الدول النامية الساعية إلى إرضاء واشنطن والمؤسسات

1- دراوسي مسعود، المرجع السابق، ص.38

2- وثيقة الكترونية من موقع: <http://kassioun.org/index.php>, 25/03/2008, 17:48

الدولية خاصة تلك الغارقة في الديون وبنص على تقليص دور الدولة الاقتصادي وصولاً إلى ما يدعى "حكومة الحد الأدنى".

فالليبرالية الاقتصادية الجديدة إذ تبدأ بتطبيق البلدان المدينة برنامج الإصلاح الاقتصادي التثبيت الهيكلي وجوهر هذا البرنامج التحول نحو اقتصاد السوق المتمثل بالخصخصة وانسحاب الدولة من الشأن الاقتصادي وتقليص وظائفها إلى الحد الأدنى وبالتالي التحاق هذه الدولة بما يدعى قطار العوامة¹.

في حين نجد جوزيف سبتفلنتر كبير مستشاري البنك الدولي ينادي بإعادة الاعتبار لدور الدولة وخاصة وأن الليبرالية الجديدة لم تكن وبالاً على البلدان النامية فقط بل إن الدول الرأسمالية الكبرى عانت منها أيضاً ففي الولايات المتحدة أدت السياسات الاقتصادية للمحافظين الجدد إلى بروز ظواهر وفضائح وانحرافات مالية كبرى مثل فضيحة شركة "أنرون" للطاقة والممارسات التي رافقت عمليات خصخصة السكك الحديدية في بريطانيا وشبكات الكهرباء في كاليفورنيا الأمر الذي جعل الكاتب الأمريكي من أصل ياباني "فوكوياما" صاحب نظرية "نهاية التاريخ" الذي عبر عن مشاعر الانتصار التي كانت تعيشها الليبرالية الاقتصادية الجديدة بعد انخيار الإتحاد السوفيتي حيث أعتبر أن الرأسمالية وصلت مبتغاها وأنها النظام الوحيد القابل للحياة في هذا العالم ها هو يكتب عن دور الولايات المتحدة في مفترق الطرق "القوة والسياسات وموارث... الجدد" منعكس قلق والانزعاج وخوف الشعب الأمريكي ونخبة المثقفين الذين يتساءلون عما سيؤدي إليه سياسة المحافظين الجدد لليبرالية المتطرفة².

المطلب الثالث: ماهية الدولة و أدوات تدخلها في النشاط الاقتصادي:

مهما اختلفت طبيعة مضمون الدولة، فإن دورها في النشاط الاقتصادي لا يمكن تجاهله، فهو لا يتوقف عند وظائفها التقليدية ولم يعد يقتصر على توفير الخدمات التي تتمتع المشروعات الخاصة عن تقديمها لجمهور المواطنين بل امتد إلى تدخل في النشاط الاقتصادي.

1- وثيقة إلكترونية من موقع: <http://kassioun.org/index.php> 25/03/2008 17:48

2- وثيقة إلكترونية من موقع: <http://seenjieem-maktoob.com/question> 25/03/2008 21:13

أولاً- ماهية الدولة :

إن مفهوم الدولة واسع النطاق يختلف باختلاف وجهات النظر ولفهم هذا المفهوم يجب أولاً التفرقة بين هذه المفردات¹:

1- المجتمع: هو مجموعة إنسانية تعيش في إقليم معين تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل، فالمجتمع لا يتمثل في مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك في مجموع العلاقات التي تقوم بينهم والتي تحدد موقف كل منهم اتجاه الآخر.

2- الدولة: فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو التنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة متضمناً تركيب الدولة ووظائفها.

3- الحكومة: فهي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخياً في فترة معينة ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية .

الدولة مصطلح سياسي له عدة معاني فمنهم من يعرف الدولة على أنها:

" ناتج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة"²

فحسب هذا التعريف فالدولة هي وليدة المجتمع ناتجة من ظاهرة تحول إلى النظام السياسي محكم.

فمنهم من يعرفها على أنها "هي هيئة حكومية تحكم تنظيم وطن في إطار تشريعي وهي محدودة بحدود"³

وحسب هذا التعريف فالدولة هي عبارة من وطن له هيئة حكومية تحكمه وفقاً لتشريعات تنظيمية في إطار حدوده.

ومنهم من يرى الدولة أنها هي: "أمة لها شعب وإقليم خاص بها كما أن معنى الدولة يمثل أيضاً مجموعة السلطات العمومية"⁴.

وفقاً لهذا التعريف فالدولة هي الأمة بما فيها شعباً وإقليماً وهي السلطات العمومية التي تنظمها.

1- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص.36

2- دراوسي مسعود، مرجع السابق، ص.36

3- وثيقة الكترونية من موقع : <http://www.google.fr/search> 02/04/2008, 09:35

4- وثيقة الكترونية من موقع : <http://www.google.fr/search> 02/04/2008, 09:35

ومن خلال ما ورد يمكن أن نقدم التعريف التالي للدولة: "هي عبارة عن وطن له حدود جغرافية تعنيه وتمثل شعبه وإقليمه في شكل سلطات حكومية وفقا لتشريعات تنظيمية.

ثانيا عناصر الدولة ووظائفها:

للدولة ثلاثة عناصر أساسية تدخل في تشكيلها وهي:¹

- 1- الشعب: وهو أفراد المجتمع الذين يقيمون في إقليم واحد يشتركون في اللغة والعادات والتقاليد وتنشأ بينهم علاقات متبادلة ولهم نفس المصير وهم يشكلون جماهير هذه الدولة.
- 2- إقليم: وهو أرض الوطن الواحد وهو محدد بحدود جغرافيا تفصله عن باقي الدول الأخرى.
- 3- السيادة: هي تحدد علاقة بمواطنيها من ناحية وحدود سيادتها الإقليمية وبالتالي استقلالها عن الدول الأخرى من ناحية أخرى وهكذا لا تقتصر هذه الفكرة على تحديد طبيعة الدولة داخل حدودها وإنما أيضا في علاقات الدول ببعضها البعض.

ثالثا: وظائف الدولة :

نلخص وظائف الدولة وتدخلها بغض النظر عن ممارسة هذه الوظائف أو عدم ممارستها في²:

1. الوظيفة الحماية: وهي تشمل الاهتمام بالأمن الداخلي والخارجي حيث تضمن استقرار المجتمع بحفظ الأمن والنظام العام وتطبيق القوانين ومقاومة الجريمة وحماية الملكية بكل أشكالها وفض النزاعات التي تقوم بين أفراد المجتمع لسبب أو لآخر بالإضافة إلى مهمة الدفاع ضد الاعتداءات الخارجية لتحقيق العدالة وتوفير الخدمات والمساعدات الاجتماعية وهذه كلها وظائف تقليدية للدولة.
2. الوظيفة الإنتاجية والتجارية : وهي الاهتمام بالصناعة والزراعة وتوفير البنية الأساسية وطرق والمواصلات والخدمات البريدية والحماية التجارية عن طريق الرسوم الجمركية وغيرها من الأدوات بالإضافة إلى إصدار النقود والإشراف على الموازين والمكاييل والمقاييس وتوفير الاستشارات اللازمة لصناعة والتجارة وقد تأخذ هذه الوظيفة مداها حيث تسيطر الدولة على النشاط الإنتاجي والتجاري بتأميم جميع المشروعات الصناعية والزراعية وغيرها كالإنتاج في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الري يستلزم التحكم على الأنهار وشتى القنوات لتنظيم استخدام

1 - حازم البيلوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، الأردن، 1997، ص: 20.

2 - محمد لطفي فرحات، ثورة المجتمع "مدخل إلى علم الاقتصاد"، دار الجماهيرية ليبيا، الطبعة الثانية، 2004، ص 141.

المياه إلى غير ذلك من الأشكال الكبيرة التي يعجز الأفراد عن القيام بها الأمر الذي يدفع إلى وجود سلطة مركزية منظمة تتولى القيام بهذه الأشغال الكبيرة.

3. الوظيفة التطويرية: وتهتم بالتعليم والصحة و تطوير البيئة و البحث العلمي و تقدم بعض الخدمات الاجتماعية الأخرى كالضمان الاجتماعي و تحاول المحافظة على مستوى المعيشة و استقرار الأسعار و توازن ميزان المدفوعات و تحارب البطالة و الفقر و تملك و تدير بعض المشروعات العامة و تقوم ببناء الطرق و الجسور و المدارس والمستشفيات و الحدائق العامة و الملاعب الرياضية... الخ.

4. الوظيفة الإدارية: تتعلق بالتشريع و القواعد القانونية التي تنظم عمل الدولة سواء في النشاط الاقتصادي و غير الاقتصادي و العلاقة بين ما تنفقه و بين الواجبات الملقاة على عاتقها والبحث عن مصادر التمويل المناسبة وغيرها من الخدمات الإدارية الأخرى.

رابعاً : أهداف و إجراءات تدخل الدولة في نشاط الاقتصادي:

مهما كانت الدولة و زمن تواجدها فإنها تسعى إلى تحقيق أهداف معينة من أهمها:

1- الأهداف الاقتصادية والمالية: تشمل استقرار الأسعار، أسعار العملة الوطنية مقارنة مع عملات أجنبية، تحقيق التوازنات الخارجية في المبادلات مع الدول الأخرى، وأيضاً تحسين الإنتاج الوطني لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية وهو هدف أي إستراتيجية متبعة للاقتصاد.

2- الأهداف السياسية: ترتبط بقوة الدولة وحجمها أمام مواطنيها و مقابل دول أخرى و يمر هذا عبر تحقيق السيادة و استقلالية أرائها و قراراتها و ما تملكه من وسائل معنوية و مادية في تمثيل دورها جيداً.

تأثر الدولة على اتجاه المؤسسات وتنفيذ سياساتها عبر عدة طرق ووسائل وفقاً للإجراءات التي تتخذها الدولة وهي:¹

1. الإجراءات الهادفة إلى تحسين حركة الأسواق: والتي تعتمد على إعلام المتعاملين بجمع المعلومات الضرورية وتتدخل السلطات العمومية بجمع وتوزيع المعلومات (كمية، نوعية، حقيقية، أو تقديرية) أو بتعريف محاور

1- ناصر دادى عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، 1998، ص 110 - 111.

وأهداف سياساتها وهذه الإجراءات تأثير هام في إعانة مختلف الأعوان وتحسين وضعياتهم وتحقيق نتائج وإتباع طرق مبنية على هذه المعلومات.

2. الإجراءات التي تهدف إلى تحديد قواعد اللعبة: تكون عادة توجيهية لأنها تحتوي على منع وفرض عناصر وما يميزها أنها تعد عامة بالنسبة لكل المتعاملين الاقتصاديين.

3. إجراءات دفع: تهدف إلى تغيير السلوك أو توجيه القرارات لدى المتعاملين دون أن يكون لها ميزة الفرض أو المنع بحيث بمتابعة الدافع يحصل مزية وعكس يحصل تحمل عبء والاختيار يترك لحرية كل عون والكل يمكن أن يستفيد منها.

4. إجراءات تعاقدية: تحدد بتسجيل واجب متبادل بين متعامل ويقدم له ميزة خاصة مقابل عمل إيجابي من وجهة نظر أهداف السياسة الاقتصادية ولها خصائص محددة حيث الحصول على عقد ليس حقا ومحتواه يفاوض عليه حالة بحاله.

5. إجراءات السلطة: تلغى الأسواق المتعاملون حيث لا يمكن لهم أداء اختيارهم وقراراتهم تملئ لهم إلى حد ما من طرف السلطة العمومية وهذه الحالة نجدها في الدولة المركزية لتوجيه اقتصادها حيث يتم تحديد جزء من السوق أو نوع من الموارد لكل متعامل.

فالنوع الأول والثاني من هذه الإجراءات نجده سائد في النظام الاقتصادي الليبرالي أما الثالث والرابع فهي تطبق بشكل استثنائي فيه وعموما مختلف هذه الإجراءات تطبق في الدول النامية التي تمتاز بندرة الموارد والأسواق المضطربة.

خامسا: أدوات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية كالضرائب والرسوم الجمركية والتحكم في سعر الفائدة وغير ذلك من الأدوات التي يمكن أن يكون مباشرة وغير مباشرة ووفقا لسياسة الدولة وقوانينها وعلاقتها الدولة.

1 - مفهوم السياسة الاقتصادية و ادواتها:

1.1- مفهوم السياسة الاقتصادية

سياسة مصطلح استعمله الإغريق يعني تدبير أمور الدولة كما تعني علم إدارة الدول.¹

وتعرف السياسة الاقتصادية " كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف " كما أن هناك من يعرفها بأنها سياسة مصطلح استعمله الإغريق يعني تدبير أمور الدولة كما تعني علم إدارة الدول.²

وتعرف السياسة الاقتصادية " كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف " كما أن هناك من يعرفها بأنها "عبارة عن مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما"³ وهذان التعريفان يصبان حول فكرة أن السياسة الاقتصادية بأنها الآلية التي تتم وفقها تحقيق الأهداف الاقتصادية. وهناك من يعرفها على أنها: " مجموعة تدخلات السلطات العمومية في الاقتصاد مختص بتدرج السلمي للأهداف من اجل التأثير على النشاطات الاقتصادية "⁴.

وهذا يعني أن سياسة عبارة عن إجراءات تقوم بها الدولة من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.

ويمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية على أنها: " خطوات وإجراءات التي يمكن سلوكها بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة حيث يتم إعدادها وتنفيذها من قبل الدولة.

يجب أن تكون السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة تتصف بالكفاءة والفعالية وذلك باستخدام أقل

حجما من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف وبالتالي تحقيق معدلات نمو عالية وهذا يعتمد على:⁵

- تحقيق التوازن المالي للدولة حيث يتم التنسيق بين الإغراء العام والإنفاق العام.

1- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 44.

2- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 44.

3- نفس المرجع السابق، ص 45.

4- وثيقة الكترونية من موقع: <http://www.google.fr/scarch> 02/04/2008 09:35

5- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 46.

- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمارات.
- كما أن هناك عدة أهداف تسعى السياسة الاقتصادية إلى بلوغها وهي:¹
- التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير.
- دعم مرحلة اقتصادية معينة من المراحل التي يمر بها الاقتصاد القومي.
- التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو.
- تحقيق نوع من الاستقرار في مستوى العام للأسعار لما له من أثر سلبي على توزيع الدخل والتجارة الخارجية والعمالة.

- إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات خاصة تلك السلع العامة.

- تحسين وضع ميزان مدفوعات ها والعمل على تقليل حجم الواردات.

سادسا: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية:

لإعداد السياسة الاقتصادية فعالة يجب انتهاج عدة خطوات وهي:²

- 1- تحديد الهدف: يجب التعرف على المشكلة التي من أجلها يتم وضع سياسة لحلها لذا يجب تحدد المشكلة بدقة ومعرفة كل الظروف التي أدت إلى حدوثها وتحليلها من أجل تحديد معاملها والوصول إلى تحديد الهدف.
- 2- تحديد البدائل: يجب تحديد أكثر من سياسة وتحليلها تحليلا دقيقا مع تحديد ما سوف يترتب عن كل واحدة منها وقد يتم استخدام واحدة منها أو أكثر.
- 3- اختيار البديل الأفضل: يكون هناك عدة حلول ويجب اختيار أفضلها وذلك بالرجوع إلى الرصيد التاريخي للحل المختار إذا تم استعماله في الماضي لمعرفة آثاره الايجابية والسلبية لكي يتم اتباعه أو تفاديه.
- 4- اتخاذ القرار: يتم المصادقة للسياسة المختارة ووضعها موضع التنفيذ.

1- عادل أحمد حشيش، سوزي عدلي ناشد، أساسيات علم الاقتصاد " مدخل لدراسة أصول الاقتصاد السياسي وفق لمبادئ السيادة لنظم الاقتصادية المقارنة "، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص 707.

2- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 48.

ب- أدوات السياسة الاقتصادية:

تقوم السياسة الاقتصادية بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي وتمثل أدوات السياسة الاقتصادية في:

1. السياسة المالية: هي السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.

ومن أدوات السياسة المالية:¹

- سياسة الإعفاءات والتميز الضريبي.

- فرض ضريبة لامتنعاص قسم من النقد الفائض.

- خفض الإنفاق الحكومي.

- استخدام فائض الميزانية لتخفيض حجم القوة الشرائية.

2. السياسة النقدية: وهي التي تستعمل لتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع والهدف من ذلك تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة.

ومن الأدوات التي تستعمل في حل مشاكل الاقتصادية هي:²

- الأدوات التقليدية: وتمثلة في سعر إعادة الخضم، سياسة السوق المفتوح، نسبة الاحتياطي القانوني.

- الأدوات الحديثة: وهي رقابة الخزائنة، الودائع الخاصة.

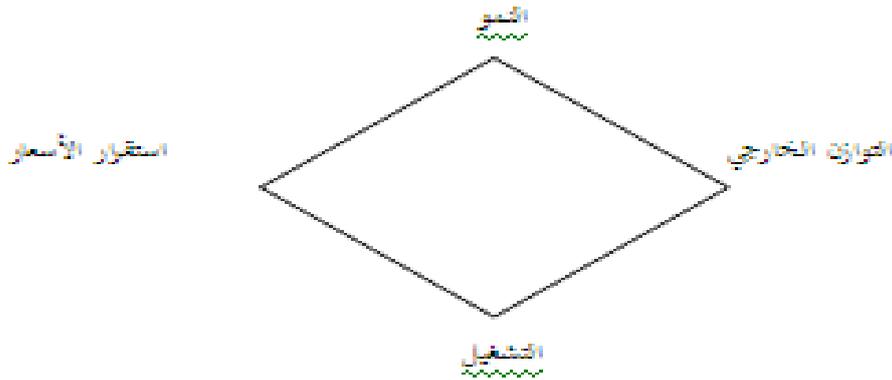
هناك اختلاف في وجهة النظر حول تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على الاقتصاد حيث نجد النقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد من السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل فهم يرون أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل في حين أن الكنتزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وأنها لا تقل على السياسة النقدية وعموما فإن

1- إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 209.

2- دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 49.

لكل من السياسة المالية والنقدية تأثيرا مشترك في النشاط الاقتصادي وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للناتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات.¹

الشكل رقم 1 : المربع السحري لسياسة الاقتصاد



Source: Thomas , Jean Paul , les politiques Economiques au XXe siècle, Paris : Armand Colin, 1994, P.6.

1- البحث عن النمو الاقتصادي:⁽¹⁾

وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة.. وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج.

كما أن المحاسبة الوطنية لا يمكنها حاليا إدراج التكاليف الفعلية للحصص المنتجة مثل تكاليف التلوث، تدهور البيئة، الآثار الخارجية. كما تواجه المحاسبة الوطنية مشكلة الاقتصاد الموازي الذي يتكون من الأنشطة غير المصرح بها وأحيانا غير الشرعية. ويعتبر حجم القطاع الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام. إلا أنه بالرغم من هذه المشاكل، يبقى الناتج المحلي الخام الأداة المستخدمة لقياس النمو الاقتصادي.

1 - نفس المرجع، ص 49.

ذلك إن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية.

يعبر محاسبيا عن الناتج المحلي الخام بالعلاقة التالية :

الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة + مجموع الحقوق الجمركية.

أو

الناتج المحلي الخام = مجموع الاستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات - مجموع الواردات.

فجوة أوكن: عبارة عن علاقة تجريبية بين تغير في حجم الناتج الفعلي والتغير في معدل البطالة الحقيقي خلال فترة زمنية محددة أو أنه يعبر عن علاقة تجريبية بين الناتج المحلي الخام الكامن منقوص منه الناتج المحلي الحقيقي.

تعريف الناتج الكامن: هو مقدار ما ينتجه الاقتصاد في ظل التوظيف الكامل التي يكون فيها مستوى البطالة منخفضا جدا في حدود ما يمكن إنتاجه دون توليد أو خلط ضغوط تضخمية وقد فسر أوكن تزامن معدل البطالة المرتفع مع وجود موارد عاطلة.

يتم التمييز في العادة بين الناتج المحلي الخام الاسمي و الناتج المحلي الخام الحقيقي. ذلك أن الناتج المحلي الخام الاسمي يعبر عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية، ومن هنا فإن بعض التغيرات التي يمكن أن تحدث فيه تكون نتيجة تغير الأسعار لا الكميات. ومن أجل إزالة أثر السعر نلجأ إلى حساب الناتج المحلي الخام الحقيقي

الذي لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التغير في الكميات وهذا بقسمة الناتج المحلي الخام الاسمي على مؤشر الأسعار.

وبالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقا من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم 8 : معدلات النمو الحقيقي في العالم ما بين (2013-2017)

الوحدة %

السنوات	الدول	2017	2016	2015	2014	2013
	العالم	3.8	3.2	3.5	3.6	3.5
	الدول المتقدمة	2.3	1.7	2.3	2.1	1.3
	الولايات المتحدة	2.3	1.5	2.9	2.6	1.7
	منطقة اليورو	2.3	1.8	2.1	1.3	0.2-
	المملكة المتحدة	1.8	1.9	2.3	3.1	2.1
	اليابان	1.7	0.9	1.4	0.4	2.0
	كندا	3.0	1.4	1.0	2.9	2.5
	الدول متقدمة أخرى	2.5	2.1	2.1	3.0	2.4
	الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الاخرى	4.8	4.4	4.3	4.7	5.1
	إفريقيا جنوب الصحراء	2.8	1.4	3.4	5.1	5.3
	وسط وشرق أوروبا	5.8	3.2	4.7	3.9	4.9
	رابطة الدول المستقلة	2.1	0.4	2.0-	1.0	2.5
	الدول النامية الآسيوية	6.5	6.5	6.8	6.8	6.9
	الصين	6.9	6.7	6.9	7.3	7.8
	الهند	6.7	7.1	8.2	7.4	6.4
	الدول الآسيوية 5 (آسيان 5)	5.3	5.0	4.8	4.6	5.2
	الشرق الاوسط وشمال افريقيا	2.6	4.9	2.5	2.8	2.6
	امريكا اللاتينية والكاريبي***	1.3	0.6-	0.3-	1.3	2.9
	البرازيل	1.0	3.5-	3.5-	0.5	3.0
	المكسيك	2.0	2.9	3.3	2.8	1.4

المصدر: صندوق النقد الدولي (2018) قاعدة البيانات آفاق الاقتصاد العالمي ، ابريل

تجدر الإشارة إنه إذا كان معدل النمو يساوي معدل التغير في الناتج المحلي الخام الحقيقي، فإنه من الضروري القيام بمقارنة الناتج المحلي الحقيقي بالناتج المحلي المحتمل (الكامن) الذي يعبر عن مستوى الإنتاج القابل للتحقيق باستخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج، وبصفة خاصة العمل. ومن هنا فإن الناتج المحلي الخام الكامن هو الناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل الكامل.

يسمى الفرق بين الناتج المحلي الخام الكامن و الناتج المحلي الخام الفعلي بفجوة أوكن OKUN.

$$\text{فجوة أوكن} = \text{الناتج المحلي الخام الكامن} - \text{الناتج المحلي الخام الفعلي}$$

2- البحث عن التشغيل الكامل:

يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي. إلا أن التشغيل الكامل بمفهومه الواسع ينصرف إلى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل.

ولتقدير حجم البطالة في المجتمع يتم التمييز بين:

إجمالي السكان: ويضم فئتين من السكان: النشطين وغير النشطين.

وينقسم السكان النشيطون إلى عاملين وإلى عاطلين.

يعرف مكتب العمل الدولي العاطل "كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويح عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى".

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{عدد القوى العاملة}}$$

ومنه فإن:

$$\text{عدد القوى العاملة: العاملون} + \text{العاطلون عن العمل}$$

وفق تعريف منظمة العمل الدولية جميع الأشخاص الذين مازالوا في سن العمل سواء كانوا يعملون فعلا أم يبحثون عن العمل سواء عملهم مأجور أم غير مأجور .

يتم التمييز بين عدة أنواع من البطالة :

أنواع البطالة

يمكن تحديد أنواع البطالة فيما يلي:

أ. البطالة الاحتكاكية.

هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني. يتمتع العمال المؤهلين العاطلين بالالتحاق بفرص العمل المتاحة. و هي تحدث نتيجة لنقص المعلومات الكاملة لكل الباحثين عن فرص العمل و أصحاب الأعمال، كما تكون بحسب الوقت الذي يقضيه الباحثون عن العمل¹.

وقد تنشأ عندما ينتقل عامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي آخر، أو عندما تقرر ربة البيت مثلا الخروج إلى سوق العمل بعد أن تجاوزت مرحلة تربية أطفالها و رعايتهم². تفسر هذه البطالة استمرار بعض العمال في التعطل على الرغم من توفر فرص عمل تناسبهم مثل : صغار السن و خريجي المدارس و الجامعات... الخ. يمكن أن نحدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة فيما يلي :

- الافتقار إلى المهارة و الخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح .
- صعوبة التكيف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل و التخصص الدقيق³.
- التغير المستمر في بيئة الأعمال و المهن المختلفة، الأمر الذي يتطلب اكتساب مهارات متنوعة ومتجددة باستمرار.

¹ علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 65 .

² إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 131 .

³ علي غربي، مرجع سابق، ص 65 .

ب . البطالة الهيكلية (structurale unemployment)

إن هذه البطالة جزئية، بمعنى أنها تقتصر على قطاع إنتاجي أو صناعي معين، و هي لا تمثل حالة عامة من البطالة في الاقتصاد . يمكن أن ينتشر هذا النوع من البطالة في أجزاء واسعة ومتعددة في أقاليم البلد الواحد. ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كإكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة¹.

تعرف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف و التباين القائم بين هيكل توزيع القوى العاملة و هيكل الطلب عليها². يقترن ظهورها بإحلال الآلة محل العنصر البشري مما يؤدي إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمال، كما أنها تحدث بسبب وقوع تغيرات في قوة العمل كدخول المراهقين و الشباب إلى سوق العمل بأعداد كبيرة.

قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية بسبب إفرانات النظام العالمي الجديد و الذي تسارعت وتيرته عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات التي حولت صناعات كثيرة منها إلى الدول النامية بسبب ارتفاع معدل الربح في هذه الأخيرة . هذا الانتقال أفقد كثيرا من العمال الذين كانوا يشتغلون في هذه الدول مناصب عملهم وأحالههم إلى بطالة هيكلية طويلة المدى³.

ج- البطالة الدورية أو الموسمية.

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال و عدم كفاية الطلب الكلي على العمل كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية . يفسر ظهورها بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مواجعة العولمة ضرورة بالنسبة للبلدان الضعيفة، الجزائر، 2001، ص 24 .

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول سنة 2006، الجزائر 2007، ص 39 .

³ conseil national économique et social en coopération avec le programme des nations unies pour le développement , rapport national sur le développement humain , Alger , 2006 , p 37

تعادل البطالة الموسمية الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين و عددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح و عليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الأشخاص العاطلين عن العمل¹.

تعتبر البطالة الموسمية إجبارية على اعتبار أن العاطلون عن العمل في هذه الحالة هي على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لم يجدوا عملاً.

يتقلب مستوى التوظيف و الاستخدام مع تقلب الدورات التجارية أو الموسمية بين الانكماش و التوسع (يزيد التوظيف خلال فترة التوسع و ينخفض خلال فترة الكساد) و هذا هو المقصود بالبطالة الدورية.

3. تصنيفات أخرى للبطالة

إضافة لما تم تحديده من أنواع للبطالة، يضيف الباحثون في مجال الاقتصاد الكلي لذلك التصنيفات التالية للبطالة.

أ. البطالة الاختيارية و البطالة الإجبارية .

البطالة الاختيارية هي الحالة التي ينسحب فيها شخص من عمله بمحض إرادته لأسباب معينة، أما البطالة الإجبارية فهي توافق تلك الحالة التي يجبر فيها العامل على ترك عمله أي دون إرادته مع أنه راغب و قادر على العمل عند مستوى أجر سائد، وقد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية.

ب. البطالة المقنعة و البطالة السافرة .

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون فيها عدد العمال المشغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً تقريبا حيث أنها إذا ما سحبت من أماكن عملها فأن حجم الإنتاج لن ينخفض.

¹ - IBID , p 35

أما البطالة السافرة فتعني وجود عدد من الأشخاص القادرين و الراغبين في العمل عند مستوى أجر معين لكن دون أن يجده، فهم عاطلون تماما عن العمل ، قد تكون البطالة السافرة احتكاكية أو دورية(11).

ج . البطالة الموسمية و بطالة الفقر.

تتطلب بعض القطاعات الاقتصادية في مواسم معينة أعدادا كبيرة من العمال مثل الزراعة، السياحة ، البناء وغيرها و عند نهاية الموسم يتوقف النشاط فيها مما يستدعي إحالة العاملين بهذه القطاعات ما يطلق عليه بالبطالة الموسمية، و يشبه هذا النوع إلى حد كبير البطالة الدورية و الفرق الوحيد بينهما هو أن البطالة الموسمية تكون في فترة قصيرة المدى. أما بطالة الفقر فهي تلك الناتجة بسبب خلل في التنمية و تسود هذه البطالة خاصة في الدول المنهكة اقتصاديا.

د . البطالة الطبيعية.

تشمل البطالة الطبيعية كلا من البطالة الهيكلية و البطالة الاحتكاكية و عند مستوى العمالة الكاملة، و يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه، أي أن عدد الباحثين عن العمل يساوي لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة، أما الذين هم في حالة بطالة هيكلية أو احتكاكية فيحتاجون لوقت حتى يتم إيجاد العمل المناسب. و عليه فإن مستوى البطالة الطبيعي يسود فقط عندما يكون التشغيل الكامل.

عندما يتعد الاقتصاد الوطني عن التوظيف الكامل فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر أو أقل من معدل البطالة الطبيعي، أي أنه عندما تسود حالة الانتعاش يكون معدل البطالة السائد أقل من معدل البطالة الطبيعي، أما في حالة الانكماش فإن معدل البطالة السائد يكون أكبر من معدل البطالة الطبيعي و بذلك تعم البطالة الدورية.

الجدول رقم 9 : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة (2013-2017)

الوحدة %

2017	2016	2015	2014	2013	السنوات
					الدول
					معدل البطالة
5.6	6.2	6.7	7.3	7.9	الدول المتقدمة
4.3	4.9	5.3	6.2	7.4	الولايات المتحدة
9.1	10.0	10.9	11.6	12.0	منطقة اليورو ، ومنها:
3.8	4.2	4.6	5.0	5.2	ألمانيا
9.4	10.0	10.4	10.3	10.3	فرنسا
11.3	11.7	11.9	12.6	12.1	إيطاليا
4.4	4.9	5.4	6.2	7.6	المملكة المتحدة
2.9	3.1	3.4	3.6	4.0	اليابان
6.3	7.0	6.9	6.9	7.1	كندا
					نمو التوظيف
1.3	1.5	1.3	1.3	0.6	الدول المتقدمة
1.2	1.7	1.7	1.6	1.0	الولايات المتحدة
1.5	1.8	1.2	0.7	0.6-	منطقة اليورو ، ومنها:
1.1	2.4	0.8	0.9	1.0	ألمانيا
1.2	0.6	0.5	0.5	0.2	فرنسا
1.1	1.3	0.8	0.4	1.7-	إيطاليا
1.0	1.4	1.7	2.4	1.2	المملكة المتحدة
1.0	1.0	0.5	0.7	0.7	اليابان
1.9	0.7	0.9	0.6	1.4	كندا

المصدر: صندوق النقد العربي ، ص 273.

3 - البحث عن التوازن الخارجي :

وهو توازن ميزان المدفوعات. إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصاديات. ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها. وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة. ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي صفراً.

ميزان المدفوعات ومكوناته:¹

ميزان المدفوعات، هو سجل محاسبي، ومالي تُدوّن فيه جميع الإجراءات الاقتصادية المتعلقة بالدول. ولكل دولة من دول العالم ميزان مدفوعات خاص بها، تتعامل فيه مع الدول الأخرى، لتسجيل العمليات المالية التي تتم بينها، ويتكون من قسمين، الأول مخصّص للمدين وتسجّل فيه الإجراءات المالية التي يتمّ دفعها، والثاني للدائن وتسجّل فيه الإجراءات المالية التي يتم تحصيلها. ويعتمد ميزان المدفوعات على تسجيل جميع المبالغ النقدية التي تدفع سواءً لشراء خدمة، أم سلعة ما، كما أنه يحتوي على التفاصيل المتعلقة برأس المال، والمصرفيات الأخرى. في العادة، يتم إعداد نظام المدفوعات لسنة مالية واحدة، تبدأ في بداية العام، في الأول من شهر كانون الثاني، وتنتهي في نهاية العام في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول. الميزان المدفوعات أهميّة في تقييم الحالة الاقتصاديّة في دولة ما، فهو:

- يوضّح الارتباط بين الاقتصاد المحلي، والاقتصاد العالمي.
- يساعد في تحسين الوضع الاقتصادي للدول.
- يُسهم في تقييم التأثيرات الاقتصاديّة العالمية على اقتصاد الدول.
- يساعد في توقع الأسعار الخاصة بالصرف.

¹ تريبز منصور، ميزان المدفوعات ما هو، مجلة الجيش اللبناني، العدد 398-399، سنة 2018.

- يوفّر بيانات إحصائية عن العمليات المالية الخاصة باقتصاد كل دولة.

تقسيم ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاث فئات رئيسية: الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والحساب المالي. توجد ضمن

هذه الفئات الثلاث، أقسام فرعية، كل واحد منها مسؤول عن نوع مختلف من العمليات المالية الدولية.

الحساب الجاري: يُستخدم لتحديد التدفق الداخِل والتدفق الخارج للبخاضع والخدمة في البلاد، والعوائد على

الاستثمارات في كل من القطاعين العام و الخاص.

الحساب الرأسمالي: هو الحساب الذي يتم فيه تسجيل جميع التحويلات الرأسمالية العالمية. وهي تشمل

الاستحواذ أو التخلص من الأصول غير المالية (على سبيل المثال، الأصول المادية مثل الأرض) والأصول غير

الإنتاجية، وهي مهمّة بالنسبة للإنتاج ولكن لم يتم إنتاجها، منجم لاستخراج الألماس مثلاً.

الحساب المالي: يتم من خلاله توثيق التدفقات المالية ذات العلاقة بالاستثمار في الأعمال التجارية والعقارات

والأسهم والسندات. كما يتضمن أيضاً الأصول المملوكة للدولة، مثل الاحتياطي من العملات الأجنبية والذهب

وحقوق السحب الخاصة التي تمتلكها الدولة لدى صندوق النقد الدولي، والأصول الخاصة التي تحتفظ بها في الخارج

والاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأصول المملوكة من قبل الأجانب، سواء كانت خاصة أو رسمية.

الميزان التجاري

يشكّل الميزان التجاري الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة محدّدة، وبين قيمة صادراته. ويعتبر الميزان التجاري

من المؤشرات الاقتصادية المهمة. وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة، لهذا لا بدّ من معرفة

نوعية كل من مكوناته وهيكلته، أي نسبة المواد الأولية أو المواد نصف المصنّعة أو المصنّعة، إلى اجمالي المستوردات

أو الصادرات.

يحتوي الميزان التجاري على جميع الحسابات المدينة والدائنة، والتي يتم إعدادها خلال فترة زمنية معينة، ومن شأنها

الاهتمام بدراسة الدخل، وكميات الإنتاج.

الميزان التجاري هو الحساب الذي يشمل جميع العمليات التجارية، والتي تتوزّع على حسابين ثانويين، وهما:

الميزان السلعي: يحتوي على السلع الصادرة والواردة.

الميزان الخدمي: يحتوي على الخدمات التي تتم بين الدول، مثل: خدمات النقل، وتأشيرات العمل، وغيرها.

ميزان المدفوعات والسجل التجاري البناني حالياً

وفق جمعية المصارف سجل ميزان المدفوعات في لبنان في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري (2018)،

ارتفاعاً بلغ 449 مليون دولار مقابل انخفاض بلغ 358 مليون دولاراً في الفترة نفسها من العام الماضي

(2017).

ومن ناحية أخرى تراجع العجز في الميزان التجاري إلى 6641 مليون دولار في الأشهر الخمسة الأولى من العام

الجاري، مقابل عجز بلغ 7002 في الفترة نفسها من العام الماضي.

وهذه المؤشرات تعتبر إيجابية.

الطاقة الاستيرادية للاقتصاد: ويعبر عنها بالعلاقة التالية :

$$Cm = \frac{(X+F)-(D+P)}{B}$$

حيث: cm: الطاقة الكلية للاستيراد

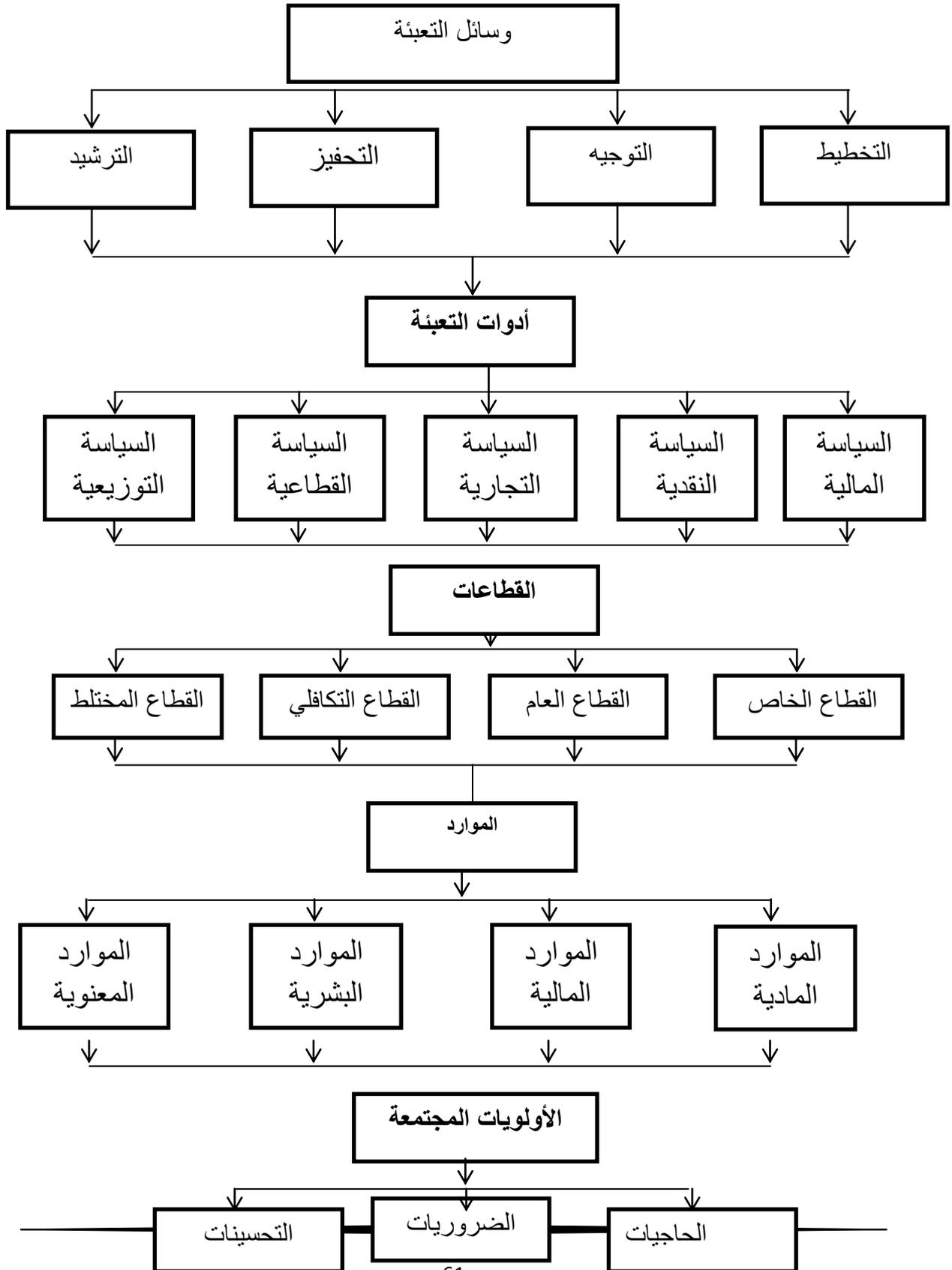
X: حصيللة الصادرات

F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض، تحويلات) D: خدمات الدين كمدفوعات p: تحويلات نحو الخارج

متوسط سعر الوحدة من الواردات.¹

1- عبد المجيد قدي ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص

الشكل رقم 2: وظيفة الدول في مجال تعبئة وترشيد عمليات استخدامها



ج . السياسة التجارية:¹ تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة فهذه السياسة لها بعد أن:

- الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها.

- الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق الأهداف.

وتتمثل أهداف السياسة التجارية في:

- تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة.

- تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

- إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية.

- الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

وحتى تستطيع السياسة التجارية من تحقيق هذه الأهداف تعتمد على الأدوات التالية: الرقابة على الصرف،

اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، ترخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية... الخ.

رابعا السياسة والقوانين الدولية وعلاقتها الدولية: تؤثر الدولة على أداء المؤسسة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير

مباشر حيث قد تقوم بحماية الصناعة المحلية ومع الاستيراد أو بالتمويل وأبرز هذه العوامل هي:

1- السياسة: وهي ناتجة عن لوائح وسياسات التي فرضها الحكومة على المنظمات وتتميز بعدة خصائص:²

أ زيادة التدخل الحكومي في مجال أعمال المؤسسات من خلال القوانين التي تصدرها الحكومة وتمثل قيود

على أداء المؤسسات.

ب إن هذا التدخل ليس مجانيا فهو تدخل له تكلفة فالقوانين الحكومية الخاصة بالتغلب على التلوث

البيئي تفرض على المؤسسة صرف الملايين لتضع هذه القوانين موضع التنفيذ وتزداد التكاليف بزيادة هذه

القيود.

1- المرجع السابق، عبد المجيد قدي، ص 34.

2 - إبراهيم عبد الهادي الميليجي، استراتيجيات وعمليات الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2002، ص 244.

ج وجهة نظر الحكومة لهذا التدخل تختلف عن وجهة نظر المؤسسة له فالحكومة ترى أن المؤسسة إذا تمكنت من تحقيق درجة مقبولة من التوازن بين مصالحها وأهدافها وبين مصالح وأهداف المجتمع سوف لن تشكو من تدخل الحكومة في أعمالها.

2- القوانين: وهي عبارة عن مراسيم التي تخضع لها المؤسسات وتنقسم إلى:¹

أ القوانين الخاصة بعلاقات العاملين: هي القوانين التي تنظم العلاقات بين أرباب العمل وبين العاملين لديهم.

ب القوانين المرتبطة بالبيئة: وهي القوانين التي تعمل على حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث.

ج القوانين الخاصة بالدفاع عن حقوق المستهلك: تهدف إلى حماية المستهلك من الممارسات الخاطئة من قبل بعض المنشآت وحمايته من الخداع والغش أو تقديم منتجات ذات أضرار على صحته.

د القوانين الخاصة بالنظام الاقتصادي.

3- التجمعات الاقتصادية²: وهي التكتلات الدولية والتجمعات الاقتصادية التي تقوم بتسهيل الحركة التجارية ومنح فرص سوقية جديدة وقد تعاني المؤسسات تهديدات مثل رفع القيود الجمركية منع دخول الأسواق.

4- العلاقات على مستوى الدول³: تؤثر العلاقات بين الدول في أداء المؤسسات وعلى تعامل الأسواق الخارجية حيث أن العلاقة السيئة بين حكومتين تؤثر في مجال التبادل التجاري بين الدولتين.

5- الاختلافات الحضارية⁴: تختلف الدول فيما بينها من حيث العادات والتقاليد واللغة والاتجاهات والدوافع الأمر الذي يصعب فيه على المؤسسة تنمية الجهود التسويقية نظرا لاختلاف سلوك المستهلكين وطبيعة المنتجات التي يتعاملون معها حيث يجب على المؤسسة مراعاة هذه الاختلافات .

تقريبا، حيث تزايد وبصورة مذهلة تدخل الدولة في المؤسسة الاقتصادية وفي تنظيم حركة المجتمع ككل حيث التوجهات الأيديولوجية للطبقات الحاكمة و الظروف التي تمر بها المجتمعات نامية أم متطورة.

1- فلاح حسن الحسيني، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل لنشر، عمان، طبعة الأولى، 2000، ص 82.

2- إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية، المكتب الجامعية الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 98.

3- نفس المرجع السابق. ص 98.

4- نفس المرجع السابق، 98.

المطلب الرابع : مسألة دور الدولة والحكم الراشد والديمقراطية¹

في الوقت الذي تسعى فيه الليبرالية الاقتصادية الجديدة إلى تقليص دور الدولة وصولاً إلى حكومة الحد الأدنى، فإن الحاجة تبدو شديدة في البلدان النامية إلى دور أقوى للدولة في الجهد التنموي، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر والجهل وفي ميدان الصحة.

لكن المسألة تطرح من زاوية أخرى، وهي أية دولة نريد؟ وما هو الدور الإيجابي للدولة في العملية التنموية؟ وما هي حدود هذا الدور؟. لا شك أن قوى السوق التي تطالب الليبرالية الاقتصادية الجديدة بإطلاقها، لن تستطيع تحقيق التنمية المنشودة، ولكن بذات الوقت فإن الدولة وحدها عاجزة عن تحقيق ذلك خاصة البلدان الفقيرة محدودة الموارد، لذا لا بد من عملية مزاجية إيجابية ما بين آليات السوق وتوجيهها نحو عملية التنمية.

وهذا يطرح على بساط البحث، مصلحة الحكم الصالح أو الرشيد والديمقراطية، الذي يقترب مفهومه من مفاهيم أصبحت تمثل طموحا وشاغلا إنسانيا على الصعيد العالمي. ويمثل الحكم الديمقراطي الآن جزءاً من توافق الآراء في الأمم المتحدة، إذ ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على أن الحكومات.... لن تدخر جهداً في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلاً عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية. ويرتبط نجاح أو فشل جهود أي دولة في تعزيز التنمية الإنسانية أو حتى احتمال توجيهها نحو هذا النهج ارتباطاً وثيقاً بطبيعة وجود حكمها.

وطبقاً للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (1997) فإن أهم مقومات الحكم الجيد ما يلي :

1- المشاركة : بمعنى أن يكون للناس دور فعال في إدارة شؤون مجتمعهم، وأن تتاح لهم فرص كافية ومتساوية لعرض قضاياهم والتعبير عن مصالحهم، وإعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة كما تتاح لهم فرص حقيقية للتأثير في عمليات صنع القرارات.

2- المحاسبية : ويقصد بها أن يكون الموظفون العموميون، خاضعين للرقابة والمساس في ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، وأن يتقبلوا تحمّل المسؤولية (ولو جزئياً) عن الفشل أو الغش، وأن يستجيبوا للنقد ويعدلوا قراراتهم في ضوءه.

⁴ - منير الحمش ، مداخلة بعنوان المتغيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة وأثرها على مسيرة التنمية ، كتاب مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية، العدد 39، دمشق ، 2004 ، ص 28-29.

3- حكم القانون : أو سيادة القانون، وهو ما يقتضي توافر ترتيبات قانونية وقضائية فيما يتصل بممارسة الأفراد والجماعات وأهل الحكم لصلاحياتهم في جميع المجالات مع كفالة أمام القانون للجميع سواء بالتمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم أم في التعرض للعقوبات القانونية السارية، ويعتبر حكم القانون من الشروط الضرورية لأعمال مبدأ المحاسبة، وكذلك على التنبؤ من جانب الفاعلين في القطاع العام والقطاع الخاص.

4- الفاعلية : وتعني فاعلية الحكم في التوصل إلى أفضل استخدام للموارد، أي تخصيص الموارد استجابة للحاجات الجماعية، وهذا يقتضي توافر القدرة والكفاءة من جانب المؤسسات فضلا عن توافر الحساسية لهموم الناس ومصالحهم لدى هذه المؤسسات.

5- الإنصاف : وهو ما يعني كفالة معاملة عادلة وغير متحيزة للجميع، فضلا عن التوزيع لثمار التنمية وأعبائها. إنّ هذه المقومات ليست مستقلة عن بعضها البعض، وأن تفاعلها وتكاملها هو ما يكفل الحكم، مما يسمح بتهيئة فرص أفضل وأوسع لتحقيق التنمية بمعناها الشامل.

خلاصة

تناول الفصل الأول المعنون الأوضاع الاقتصادية بالعالم والدول النامية قبل التصحيح الاقتصادي ودور الدولة تناول، وضع كل من الدول الرأسمالية الصناعية والدول النامية بما فيها الدول العربية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والصدمات التي عانى منها المجتمع الدولي دور الدولة في التنشيط الاقتصادي. تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: "الوضع الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية" وفي هذا الفصل تم تناول الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية الرأسمالية وازدهارها خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية و بروز ظاهرة جديدة على اقتصاديات الدول رأسمالية و هي ظاهرة الركود التضخمي، ثم الوضع الاقتصادي في الدول النامية بما فيها الدول العربية و فترة الازدهار إبان الحرب العالمية الثانية و انقلاب الأمور رأس على عقب منذ ظهور ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاديات الصناعية الرأس المالية مما نتج عنه تفجر عجز الموازنات العامة في الدول النامية والعربية وأصبح عجز الموازنة هو صفة هيكلية ولصيقة بخصائص اقتصاديات الدول النامية.

المبحث الثاني "الصدمات و العوامل الخارجية و المحلية المؤدية للمديونية الدولية في الدول النامية والعربية"، وضح هذا المبحث الصدمات التي عانى منها المجتمع الدولي وقد تم تقسيم الصدمات إلى صدمات خارجية ومحلية وقدم كذلك المحصلة النهائية لكل من الصدمات الخارجية والمحلية وكذلك ظهور أزمة المديونية في الدول النامية والعربية.

المبحث الثالث ولقد أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً ضرورياً مع مرور الوقت، وذلك من أجل حماية النشاط الاقتصادي، حيث أن غياب الدولة سيعرض الاقتصاديات الوطنية إلى مشاكل اختلال الاستقرار الاقتصادي¹ ، ولقد ثار جدل كبير حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وما إذا كانت الحكومات أم الأسواق هي الأكثر قدرة على التخصيص الأمثل للموارد و تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولقد انقسم الاقتصاديون بين مؤيدين ومعارضين لتدخل الدولة، ولكل فريق منهما حججه التي تؤيد رأيه، كما أن هناك عدة عوامل ساهمت

¹حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد(القاهرة : دار الشروق ، 1998) ، ص 98.

في ترسيخ أفكار كل من الطرفين، بنتيجة تناسب وحالة اقتصاديات الدول النامية، كما تطرقت الدراسة إلى تفسير وقياس حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

الفصل الأول

الأوضاع الاقتصادية في العالم و الدول النامية
قبل التصحيح الاقتصادي ودور الدولة

الفصل الثاني

نظرة عامة عن المؤسسات

المالية الدولية

تمهيد:

المؤسسات المالية و النقدية الدولية هي هيئات تتمتع بالاستقلال والأهلية للتعبير عن إرادة ذاتية في المجال الدولي عناصرها الأساسية الديمومة والصفة الدولية والشخصية القانونية الدولية والأهداف المشتركة (هدف مشترك تتفق الدول على تحقيقه سواء كان اقتصادي أو زراعي أو ثقافي) وتتولى تنظيم أداء خدمات دولية تمس المصالح المشتركة بالدول الأعضاء مع ضرورة استعانة بعدد من العاملين الدوليين وممثلي دول الأعضاء والاعتراف للمنظمة بأنها سلطة إصدار القرارات، وعدم إنقاصها لسيادة الدول المشتركة في عضويتها باعتبارها في الواقع مجرد وسيلة للتعاون الاختياري، وقد تأخذ المنظمة شكل العالمية عندما يفتح المجال أمام كل الدول المستقلة ذات السيادة الوطنية حين تتفق مجموعة من دول الأعضاء على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري بينها في مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشأ للمنظمة للاضطلاع بشأن من شؤون الدولية العامة المشتركة.

صندوق النقد الدولي و البنك الدولي هما مؤسستان الدوليتين انبثقتا عن مؤتمر بریتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية ويعتبران من أكبر مصادر التمويلية في العالم و يعملان على مساعدة دول الأعضاء بالتمويل اللازم لاقتصادياتهما أو تقديم المشورة الفنية إزاء أمر ما كما يعملان على إخراج الدول النامية من حالة التخلف والمضي قدما نحو التقدم .

ومن خلال ما سيأتي نتوقف عند صندوق النقد الدولي أهدافه وأهميته والتسهيلات الائتمانية التي يمنحها في المبحث الأول والبنك الدولي نشأته وأهدافه وأوجه التشابه والاختلاف بين المؤسساتين في المبحث الثاني.

أما المبحث الثالث تناول المنظمة العالمية للتجارة ودورها في تنشيط التجارة الدولية ومسار إنضمام الجزائر إليها.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار العالمي. تبلورت فكرة إنشائه في جويلية 1944 في مؤتمر بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية. يعتبر من أهم المصادر التمويلية التي تقوم بتمويل وإقراض الدول المختلفة لغرض المساعدة في حالة حدوث اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات أو التي تعاني من مشاكل اقتصادية برسم سياسات واتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية تؤدي إلى الرجوع إلى المسار الصحيح.

المطلب الأول : تعريف صندوق النقد الدولي نشأته وتطوره

الفرع الأول: تعريفه

هو هيئة مالية دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، يعتبر وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة ، وهو كمؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي ، إنيطت له مهمة الإشراف على إدارة النظام الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية¹. تبلورت فكرت إنشائه وفق اتفاقية مؤتمر بريتون وودز في مؤتمر للأمم المتحدة في إطار التعاون الاقتصادي يستهدف تجنب كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين². يعد صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة مالية دولية تعنى بتمويل وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تعزيز التعاون الدولي والحد من الفقر في مختلف دول العالم.

1- اسامة محمد ابراهيم محمد ، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل ، www.eastlaws.com

2- لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية العالمية و الحوكمة المالية العالمية، جامعة سطيف 1، أيام 20-21/10/2009، ص03.

من أهم مبادئه منح قروض للدول التي تواجه الاختلالات في موازين مدفوعات ها ، للسماح لها بإعادة توفير شروط النمو الاقتصادي الدائم يشترط على الدول المستفيدة من التمويل أن تكون عضوا فيه ¹ .

يستهدف صندوق النقد الدولي منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إتباع سياسات اقتصادية مختلفة سليمة .

ونتيجة للمستجدات التي تطرأ على النظام الاقتصادي كان على الصندوق تغيير وتطوير من سياساته لجعلها أكثر موائمة .

الفرع الثاني: النشأة:

تميزت الفترة ما بين الحربين بوجود قيود في تحويل النقد وتخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول لتوفير ميزة تنافسية لها في كسب الأسواق ما أدى إلى قيود على حرية التجارة ، وانخفاض في معدلات النمو وشيوع الكساد ، الأمر الذي ساعد على تهيئة الحرب الجديدة التي اندلعت في نهاية الثلاثينات ² .

فكان حرص الحلفاء في نظام دولي نقدي منذ وقت مبكر يحول دون تكرار التجربة المريرة ومن أهم أهدافه هو الحفاظ على استقرار النقد وضمنان حرية التجارة ، على أن يتمتع النظام بمرونة كافية ليكون بمقدور هذه الدول إتباع سياسات نقدية ملائمة للظروف الاقتصادية في الداخل وتشكل أساسا من مؤسسات مالية دولية وبالتالي برزت نقاشات عديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

لكن بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة للخسائر المعتبرة التي خلفتها الحرب ، جعلت بريطانيا التي كانت تمثل قوة اقتصادية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في موقف ضعف بينما الولايات المتحدة الأمريكية تميزت باقتصاد متطور ذلك أن بريطانيا ³ أعطت الأولوية لإعادة بناء اقتصادها مع اجتناب أي سياسات تتعلق بالخارج

1- قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية -الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، رسالة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006. ص 56

2- لمحة عن صندوق النقد الدولي ، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

3- حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة ، سلسلة الكنب الثقافية الشهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافي والفنون والاداب - الكويت - ماي 2000. ص 47.

ورفضها أن تكون بنك مركزي عالمي. ونلاحظ بان كل هذه العوامل قد أثرت تأثيرا بالغاً على قرار بريطانيا في مؤتمر بریتون وودز مع أمريكا بالمشروعين " مشروع كينز ومشروع هاري وايت " الذي تم فيه استدعاء مجموعة من الخبراء الماليين لأربعة والأربعين دولة للمشاركة في المؤتمر النقدي لتنظيم الحياة الاقتصادية الدولية التي تعتمد بشكل كبير على مخطط هاري وايت الأمريكي وتأخذ بعض بنود من مخطط كينز.¹

1 - مخطط كينز:

هو مشروع سمي كذلك لوضعه الاقتصادي البريطاني "اللورد ماينارد كينز " سنة 1941 وكذلك بطلب من السلطات البريطانية بالتفكير في النظام الجديد للعلاقات النقدية .
غير أن المشروع قدم كورقة عمل سنة 1943 يرسم فيها الإطار الذي يمكن من خلاله قيام نظام نقدي دولي جديد بقواعد ملائمة تتطابق مع التغيرات الجديدة والذي أكد على الخصائص التالية:

- إنشاء بنك مركزي دولي - اتحاد مقاصدة دولي- يعتبر كبنك للبنوك المركزية يدير النقود الدولية بحجم يتفق مع احتياجات الاقتصاد العالمي ، تفتح البنوك المركزية حسابات لدى اتحاد المقاصدة الدولي نتيجة لمعاملات مع دول الأخرى، وتعمل كل دولة على موازنة مدفوعات بنفسها و يحدث ذلك في ظروف طبيعية لكن عندما يحدث اضطراب في بعض النظم الاقتصادية وتحدث تقلبات نقدية يترتب عليها عجز، فان الدول التي لها عجز تفتح حساب مدين و الدول التي لها الفائض تفتح حساب دائن².
يحول لدول الأعضاء فتح اعتمادات للدول الأعضاء لكي تقوم بالسحب من البنك مبلغ من النقود ولكن في حدود معينة. تمنح دول الأعضاء الائتمان الذي تستخدمه كوسيلة دفع مقبولة في المعاملات الدولية.
دول الأعضاء لا تحتاج إلى إيداع ودائع في شكل ذهب أو عملات أجنبية ، لأنها عبارة عن قيود حسابية تقيد في حساب دائن لدى البنك المركزي باسم البنك المركزي للدول الأعضاء المختلفة ، يعطي هذا النظام مرونة كبيرة من حيث إمكانية زيادة السيولة الدولية مع نمو احتياجات التجارة الدولية.

1- قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية -الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006 .
2علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 1430/2010 هـ. ص463.

من الواضح أن فكرة المقاصة الدولية هي نفسها فكرة عمل بنك المركزي حيث يسمح باستخدام الائتمان الذي يمنحه للدول كوسائل دفع مقبولة في المعاملات الدولية¹.

- إنشاء عملة دولية جديدة "BANCORAL":

يتم بسعر صرف ثابت بالنسبة إلى الذهب اصطلاح على تسميتها بانكور يلغي كل الاحتياطات بالعملة الرئيسية مع إبقاء قاعدة الذهب وتصبح المدفوعات الدولية تتم بعمليتين دوليتين هما "بان كور، الذهب"، تقبل الدول ألبان كور لتسوية مدفوعاتهم.

- اقتراح كينز لقواعد "البانكور":

- يجوز للدولة التي لها عجز بسحب ربع حصتها من البنك من غير قيد إذا زاد العجز قان اتحاد المقاصة يطلب من الدولة أما بتخفيض عملتها أو فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال أو تنازل عن جزء من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية؛

- لا يسمح بان تسحب بما يزيد عن حصتها.

ويرى كينز في هذه الحالة بان الدول التي لديها فائض مستمر لمدة طويلة فان الحقوق القابلة لها في الاتحاد تلغى وبالتالي فرض نوع من العقوبة على هذه الدول غير انه أعطى أهمية كبيرة للنقد والتجارة الدولية واستقرار أسعار المواد الأولية وتمويل التنمية.

ما يلاحظ على الأسس التي قام عليها المشروع كانت تخدم المصالح الخاصة لبريطانيا وتتجاوب مع الأهداف التي كانت ترمي إلى تحقيقها وهي:

- استخدام سياسة نقدية دون القبول بفرض قيود معينة؛

- تقوية الجنيه الإسترليني مقابل الدولار مع تمكين لندن بالقيام بدورها كسوق نقدية متطورة.

¹حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص 47.

2 - مخطط هاري وايتالامريكي¹:

هاري وايت دكستار أمين المال للخرزينة الأمريكية الذي كان قد ناقش أطروحة سنة 1933 تتعلق بالحسابات الدولية لفرنسا خلال فترة قاعدة الذهب ، قدم طرحه بناء على تجربته الاقتصادية العالمية وعلى وضعية الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت عليها بعد الحرب و الذي أكد على الخصائص التالية:

- إنشاء صندوق التثبيت سمي فيما بعد بصندوق النقد الدولي ومنحه ثلاث وظائف :

- ضمان تثبيت العملات وهو مكتب صرف يسمح بتبادل عملة مقابل أخرى يفتح هذا الصندوق حساب في كل بنك مركزي بعملته الخاصة ، واقترح تخصيص مبلغ 5 ملايين دولار ، تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بـ 2 مليار دولار؛
- منح قروض تتعلق بالحصص الممنوحة في كل بلد عضو، تلجا إليه دولة عاجزة في وقت معين للاقتراض بناء على ما لديها من حصص، هذه الحصص تشكل إيداعات مسبقة تكون محددة طبقا لعدة معايير التي تعبر عن الأهمية الاقتصادية لكل بلد ، وتتعلق بمكانته في التجارة الخارجية؛
- لتسهيل التصحيح يشترط على البلد طالب القرض أن يخضع لشروط تتمثل في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات².

الهدف من إنشاء هذا الصندوق هو استقرار أسعار الصرف في مقابل وحدة نقدية دولية ، أي استقرار أسعار الصرف وحرية تحويل العملات ، تقوم كل دولة عضو بإيداع حصص تتكون جزئيا من الذهب ومن عملاتها الوطنية ومن بعض اذونات الخزينة، والدولار الأمريكي كان قابلا للتحويل إلى ذهب في المدفوعات الدولية ومنه فالدولار هو العملة المستخدمة في تسوية الحسابات بين دول الأعضاء.

- إنشاء وحدة حسابية اسمها "unitas"

- هي وحدة نقدية دولية؛
- مرتبطة قيمتها بوزن معين من الذهب ؛

1- حازم البيلاوي، المرجع سابق ، ص 47.

2-قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية -الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب- ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

- يتم تثبيت العملات الأجنبية بالنسبة للوحدة "unitas"¹؛
 - تستخدم كوحدة حسابية لموازنة الصراف بين الدول المتعاملة؛
 - على دول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس.
- ان المشروع الذي قدمه هاري وايت لم يكن يهدف إلى إنشاء سلطة نقدية دولية تحل محل سلطة نقدية وطنية للدول الأعضاء و إنما كانت تصوراته خلق تعاون و تنسيق بين سلطتين. وان يقوم بمحاربة القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية بجميع أشكالها و التي تعطل حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة.
- إيقاف التدخل في أسواق الصرف، ومنع خفض العملات الوطنية باستمرار و التي تلحق الضرر بالدول الأخرى.
- تفتح حساب دائرة ومدينة للدول الأعضاء في الصندوق، و يسجل رصيد هذه الحسابات باليونيتاس. وتتم عملية تسوية الفائض في الحساب للدول الأعضاء بالذهب، وفي حالة وقوع عجز في ميزان المدفوعات فان دور الصندوق هو السعي لتثبيت قيمة العملات بواسطة الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء.
- كما اقترح هاري وايت عند تحديد حصص دول الأعضاء في رأس مال الصندوق ومدى تأثير بعض الدول على إدارة الصندوق أن يكون حجم الحصة أي دولة مشاركة في الصندوق متناسبة مع حجم ما تملكه من الذهب والنقد الأجنبي وحجم دخلها القومي ومدى تقلبات في ميزان مدفوعاتها.
- اقترح تمويل ولايات المتحدة الأمريكية لصندوق بأكبر قسط لأجل امتلاكها لأكثر احتياطي من ذهب العالم.
- نلاحظ هذا الاقتراح يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي من الذهب ولديها أعلى دخل قومي في العالم².
- والجدول التالي يوضح اوجه التشابه والاختلاف والبنك

1-حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص 47.

2-علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 2010، ص 465.

3 - أوجه التشابه والاختلاف¹:

جدول رقم 10 أوجه التشابه والاختلاف بين الصندوق والبنك

مخطط هاري وايت	مخطط كينز
<u>أوجه التشابه:</u>	
<ul style="list-style-type: none"> - كلاهما يقترحان إنشاء مؤسسة دولية مشتركة؛ - تثبيت أسعار الصرف والعمل على استقرارها؛ - تشجيع التجارة العالمية؛ - منح تمويلات للدول المعسرة. 	
<u>أوجه الاختلاف</u>	
مخطط هاري وايت يقوم على مبدأ الإيداع؛	مخطط كينز يقوم على مبدأ فتح الاعتماد؛
حجم السيولة الدولية ووسيلة الحصول عليها عند الحاجة وكيفية خلق هذه السيولة بالإيداع أو بالائتمان. ²	
<u>من حيث التمويل</u>	
يرى الأمريكي هاري وايت أن نظام التمويل في مشروع كينز سوف يؤدي إلى مديونية كبيرة للدول العاجزة في موازين مدفوعاتها؛	يرى كينز أن المبلغ المخصص في المشروع الأمريكي ضعيف قد يؤدي إلى نقص الدولار ويعرقل نمو التجارة الخارجية؛
يرى الأمريكي هاري وايت بان الإصلاح في الدول التي لديها عجز بتكليف برامج التثبيت وخفض وارداتها	يرى كينز بان الإصلاح في الدول التي لديها فائض بالزيادة إيراداتها ³

المصدر: من إعداد الطالب بناء على ماسبق

قد احتاج للتقرب بين المشروعين المتعارضين إلى التقاء ممثلي كل دولتين 9 مرات بواشنطن في سبتمبر 1943 وذلك للتوصل إلى حل.

1- قحاييرة آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006.

2- نسخة عن صندوق النقد الدولي ، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf> ،

3-حازم البيلاوي ، مرجع سابق ، ص 47.

تقدم مشروع وايت عن مشروع كينز بسبب هيمنة الاقتصاد البريطاني وتبعيتهم لأمريكا فيما يتعلق بالسلاح وتمويل متطلبات الحرب ، كما كان خوف أمريكا من مشروع كينز باعتباره الدولة الوحيدة الدائنة وخشيت أن يستخدم المدينون من الدول الأخرى البانكور والإقبال على الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية مما قد يهدد لقيام التضخم فيها¹.

وتم استدعاء دول الحلفاء في 15 جوان 1944 في المؤتمر التمهيدي بغية إعداد التقرير النهائي على أساس مخطط هاري وايت واستكمال جزء مما ورد في مخطط كينز مع قبول الولايات المتحدة الأمريكية برفع رأس المال المخصص للصندوق من 5 إلى 9 مليار دولار.

ثم كان مؤتمر بریتون وودز من 01-22/07/1944 الذي تم فيه مناقشة المشروع بصفة رسمية في اتفاق لتأسيس منظمة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتلغي قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف ، حيث ترأس اللجنة المتعلقة بإنشاء الصندوق هاري وايت نظرا لأهمية المشروع بالنسبة لموضوع اللجنة².

وتمخض عن هذا المؤتمر إنشاء صندوق النقد الدولي في 27 ديسمبر 1945 تم توقيع على نص الاتفاقية ووقعها 29 بلد ، ودخلت حيز التنفيذ بعدما وقعت الدول التي تمتلك مجملها 65 % من حصص الصندوق وخرج المؤتمر بمجموعة من المبادئ:

- أن سعر الصرف يعتبر من أهم المسائل ذات الأهمية الدولية وينبغي العمل على ضمان ثباته على الأقل في المدى القصير مع إمكانية تعديلها في بعض الظروف؛
- إن المصلحة تقتضي زيادة الاحتياطي من الذهب والعملات الحرة في كل دولة حتى لا تضطر إلى اتخاذ سياسات قد تضر بالتوازن الداخلي لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات؛
- إيجاد نظام للتجارة متعدد الأطراف وضمن قابلية تحويل العملات لتحقيق مصلحة السياسات الاقتصادية لدول العالم؛
- إن زيادة الاستثمارات دولية هي أمر حيوي للاقتصاد الدولي؛
- إنشاء منظمة دولية ذات تعددية وظيفية لتحقيق التعاون.

1- قحايرية آمال، مرجع سابق،

²<http://lmd-medea.7olm.org/t43-top>

وكان صندوق النقد الدولي استجابة لهذه المبادئ¹.

في بداية عمل صندوق النقد الدولي عني بالدول المتقدمة وبالتالي كان صغيرا نسبيا في تعامله مع عدد محدود من الدول " الدول الصناعية" وذلك قبل أن يتوسع في نشاطه وعملياته إلى قضايا الدول النامية الذي أصبح يهدف إلى ضمان الإصلاح الاقتصادي في دول العالم الثالث منذ الثمانينات والعمل على التحول إلى اقتصاد السوق في التسعينات . ومع تزايد التحسن في الأحوال الاقتصادية السائدة والتغيرات الكبيرة التي مر بها الاقتصاد العالمي والنظام النقدي التي أبرزت دور الصندوق وتطلب منه التكيف مع مستجدات والتغيرات الحاصلة بسبل مختلفة حتى يتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه على نحو فعال².

ومنه فصندوق النقد الدولي تطور منذ نشأته مع تطور الاقتصاد العالمي حيث انه طوال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الثانية إلى غاية الخمسينات سار النظام النقدي الدولي سيرا حسنا يرجع إلى الأسباب التي جعلت الدولار الأمريكي نقدا قويا ثابتا، وثقة المجتمع الدولي به. هذا يعني استقرار النظام النقدي الدولي على اعتبار أن صندوق النقد الدولي هو أساس هذا النظام. لكن الوضع انقلب منذ نهاية الخمسينات إلى أوائل الستينات³ نتيجة عوامل اقتصادية عديدة التي قادت دول الأعضاء للتخلي عن معدلات الصرف الثابتة، والاستمرار انخفاض مخزون الذهب، وعجز ميزان المدفوعات الأمريكي 1958 لخسارته لأرصده الذهبية بسبب زيادة تدفق الذهب إلى الخارج الأمر الذي أدى إلى انخفاض رصيده من الذهب رصيد قيمته 25 مليار في 1958 إلى 10 مليار دولار سنة 1968 حيث أخذت السلطات النقدية في العالم تلمس تراكم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و بالتالي فقد الدولار قيمته وازداد الطلب على الذهب واخذ الأفراد يسارعون إلى اكتناز الذهب، كما أخذت المصارف تطلب من الولايات المتحدة تبديل قسم من أرصدها بالذهب⁴. قد أدى بالولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب في 15 اوت 1971. وأدى انهيار نظام بريتون وودز إلى التساؤل حول دور صندوق النقد الدولي في التمويل الدولي ، نتيجة تعويم أسعار الصرف في الدول الصناعية التي تحت الدور الأصلي للصندوق، لكن مع توسع المتزايد لحجم التجارة الدولية جعلت من الضروري التوسع في السيولة النقدية الدولية أصبح الصندوق المسؤول عن توفير عملة دولية جديدة سنة 1989 هي وحدة حقوق السحب

1- لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص03.

2- حازم البيلاوي، مرجع سابق، ص 48.

3- عبد الرزاق الرحاحلة، زاهد محمد ديري، دراسة متعمقة في ادارة الاعمال الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى 2010-1431، عمان الاردن، ص20-21.

4- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2011، ص180.

الخاصة فأصبح الدور الجديد هو تسهيل التجارة حيث فرض نقص الاحتياطي الدولي من الذهب والدولار قيودا مالية، في السبعينيات ظهرت مجموعة من الأزمات التي ساعدت على إعادة تشكيل دور الصندوق في الأسواق الدولية¹، حيث أسهمت الطفرات البترولية التي شهدتها عقد السبعينات وظهور فوائض نفطية جديدة لدى العديد من الدول المصدرة للنفط و عجز موازين المدفوعات للدول المستوردة جعل هذه الأخير يقوم بإعادة تدوير هذه الفوائض التي يحصل عليها في شكل قروض وإعادة إقراضها بشروط ميسرة لدول العجز. ومع بداية الثمانينات انفجار أزمة المديونية في الدول النامية، أما فترت التسعينات فقد شهدت تفاعل واتساع ظاهرة العوامة المالية الرامية إلى إلغاء الرقابة والضوابط و القيود على حساب رأس المال الذي سمح بزيادة درجة الترابط و الاعتماد المتبادل بين مكونات سوق المال من الأسواق النقدية . الذي أدت إلى انفجار العديد من الأزمات المالية التي أحدثت انخيار كبير في البورصات والبنوك وامتدت آثارها لتلمس الكثير من الاقتصاديات بسبب الترابط الوثيق فيما بينها محدثة خسائر معتبرة ما دفعها إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي و الاستشارة الفنية لتدعيم أنظمتها المالية وضمان سلامتها من الصدمات الخارجية.

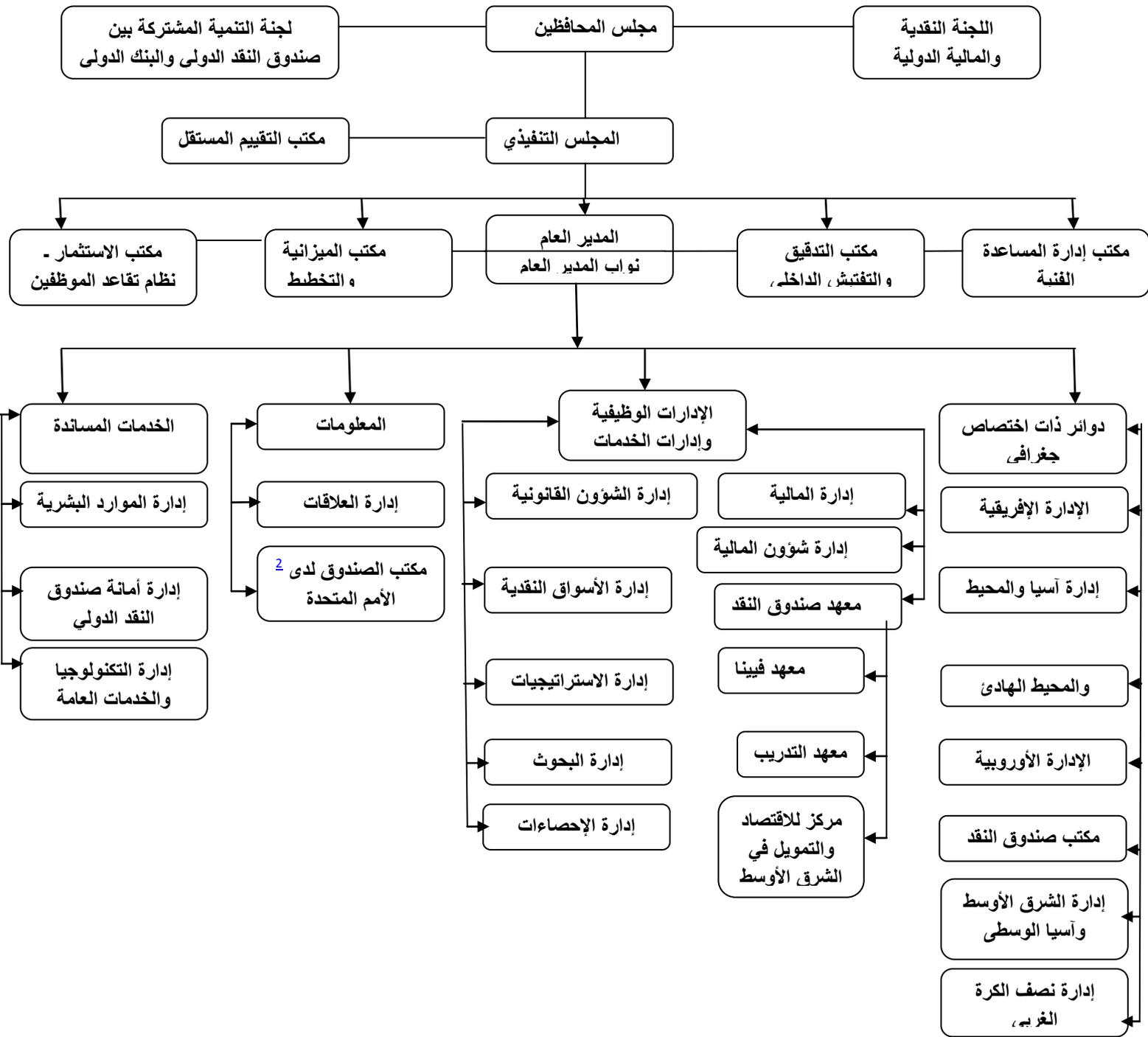
المطلب الثاني: آلية عمل الصندوق

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي:

صندوق النقد الدولي مسئول أمام بلدانه الأعضاء ، وهي مسؤولية تمثل عنصرا لازما لتحقيق فعاليته يتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس التنفيذي يمثل بلدان الأعضاء البالغ عددهم 189 بلدا ، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام، علما بان كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من مناطق مختلفة من العالم. وتأتي صلاحيات المفوضة لمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية.

1- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2006، ص 647.

شكل (3): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي اعتباراً من 30 أبريل 2018



المصدر: 2017 <http://www.imf.org>

مجلس المحافظين: هو صاحب السلطة العليا في صندوق النقد الدولي يضم ممثل لكل بلد عضو، وكل بلد يعين محافظ عادة ما يكون وزير مالية أو محافظ بنك مركزي ومحافظ مناوب و يجتمع مرة واحدة في السنة على شكل جمعية عمومية لمناقشة و إبداء الرأي في مجموعة من القضايا المتعلقة بالسياسات الكبرى¹ ومنها:

• الفصل في انضمام الأعضاء الجدد؛

• مراجعة الحصص و أشكال الدفع؛

• تعديل اتفاقيات الصندوق أو حلها؛

• تحديد الدخل الصافي للصندوق الواجب توزيعه ... الخ.

ويختلف وزن أعضاء مجلس المحافظين حسب وزن الدولة العضو و حجم حقها فهناك الأعضاء ذوو الأهمية الذين يقررون سياسة الصندوق، وهناك الأعضاء الذين لا تأثير لهم في تحديد سياسة الصندوق رغم الأغلبية داخل المجلس، و لذلك نلاحظ الهيمنة الواضحة للدول الرأسمالية المتقدمة على توجيهات الصندوق، لأن أسلوب اتخاذ القرارات يقضي بضرورة حصول أي قرار مبدئي على أكثرية 85% من الأصوات و هذا ما يعطي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما يوازي حق النقض لأي قرار لا توافق عليه²

أ- **اللجنة المؤقتة:** تتكون من 24 محافظا من محافظي صندوق النقد الدولي تجتمع مرتين في السنة ترفع تقاريرها عن إدارة النظام النقدي الدولي وعن الاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق إلى مجلس المحافظين³

ب- **لجنة التنمية:** لجنة وزارية مشتركة بين مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و مجلس محافظي البنك الدولي تتكون من 24 عضوا من وزراء المالية و تعتمد عادة اجتماعين في السنة يتوافقان مع اجتماعي اللجنة المؤقتة. تقدم المشورة للمحافظين وترفع إليهم تقاريرها حول سياسات التنمية و المسائل الأخرى تتعلق بقضايا التنظيمية والسبل الملائمة لنقل موارد حقيقية إلى البلدان النامية.

المجلس التنفيذي: يشرف على إدارة أعمال الصندوق اليومية ويضم 24 عضوا يمثلون كل أعضاء الصندوق و يناقش أثار السياسات الاقتصادية لكل بلد على المستوى الوطني و الإقليمي و العالمي و يوافق على القروض التي يقدمها الصندوق لمعالجة المشكلات المؤقتة في ميزان المدفوعات كذلك جهود بناء القدرات و يتلقى الإرشادات من اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية و يدعم من خبراء الصندوق. ومنذ جولة الانتخاب الاعتيادية 2016، أصبح

1- لمحة عن صندوق النقد الدولي ، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

2- دافيد دريكسول، ترجمة محمد حسن يوسف، "ما هو صندوق النقد الدولي" ، الجريدة الاولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت، الاعداد ، من 1996/08/19-1996/09/09.

3- علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 2010، ص468.

كل المديرين التنفيذيين مختارين بالانتخاب، خلافا لما كان سابقا 5 أعضاء منهم يعينون من طرف الخمس الدول الكبرى.⁽⁵⁾

يعتبر الهيئة الدائمة لاتخاذ القرارات في صندوق النقد الدولي و ممارسة صلاحية كمراقبة سياسات أسعار الصرف، و تحديدا المساعدات المالية و الفنية المطلوبة تقديمها، و إجراء المشاورات مع أعضائهم و القيام بالمراقبة عن طريق إرسال بعثات للبلدان المعنية بذلك، و تحديد الميزانية الإدارية و المصادقة عليها، و اختيار المدير العام للصندوق، و تنافوت مكانة المديرين التنفيذيين تبعا لمكانة دولهم التي ترتبط بالقيمة المالية للحصة التي تعتبر "أهم عنصر في العلاقات المالية و التنظيمية بين العضو و صندوق النقد الدولي" و بصورة عامة فإن المجلس التنفيذي "مجلس إدارة صندوق النقد الدولي" وظائفه تتعلق بالميزانية الإدارية و أخرى تنظيمية إدارية، و بعضها استشارية رقابية و هو المحرك الحقيقي و العضلي لصندوق النقد الدولي.¹

إن صندوق النقد الدولي يطبق نظاماً للتصويت المرجح، فكلما زادت حصة بلد عضو في الصندوق - والحصة تحدد عموماً على أساس حجمه الاقتصادي - كان عدد أصواته أكبر غير أن المجلس التنفيذي نادراً ما يتخذ القرارات بالتصويت الرسمي، وإنما يتخذ معظم قراراته استناداً إلى توافق الآراء بين أعضائه، ويجري تأييد هذه القرارات بالإجماع.

ت- المدير العام: ويضطلع المجلس التنفيذي باختيار المدير العام، الذي يتولى رئاسة المجلس إلى جانب قيادته لخبراء وموظفي الصندوق وتسييره لأعماله بتوجيه من المجلس التنفيذي. ويعين المدير العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويساعده في عمله نائب أول ونائبان آخرون.²

له دوره في إعداد الميزانية و تنفيذها بعد مصادقة المجلس عليها، كما يؤمن التنسيق بين المجلس و سائر الأعضاء و المنظمات الدولية و الجهوية إضافة إلى مهامه الاستشارية التمثيلية و التنسيقية و يقوم بالإشراف على مختلف إدارات الصندوق سواء ذات الاختصاص الوظيفي مثل: إدارة الشؤون المالية و إدارة الشؤون القانونية، و إدارة

1- دافيد دريكسول، نرجمة محمد حسن يوسف، "ما هو صندوق النقد الدولي"، الجريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت، الأعداد، من 1996/08/19-1996/09/09.

2- لمحة عن صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

شؤون النقد و الصرف و إدارة الإحصاء و الخزينة ... الخ أو ذات الاختصاص الجهوي مثل دائرة إفريقيا و دائرة آسيا، و دائرة أوروبا و دائرة نصف الكرة الغربي ...

و جري العرف على أن يكون المدير العام أوريبيا، أو على الأقل شخصية غير أمريكية.¹

د - الموظفون في صندوق النقد الدولي موظفون مدنيون دوليون مسؤولون أمام الصندوق، وليس أمام سلطاتهم الوطنية. ويعمل بالصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلداً. ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين الفنيين في الصندوق تقريباً. ويضم الصندوق 22 إدارة ومكتباً يرأسها مديرون مسؤولون أمام المدير العام. ومعظم موظفي الصندوق يعملون في واشنطن العاصمة، وإن كان هناك حوالي ثمانون ممثلاً مقيماً للصندوق في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية. وللصندوق مكاتب في باريس وطوكيو للاتصال بالمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني، كما أن له مكاتب في نيويورك وجنيف هدفها الأساسي الاتصال بالهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: موارد الصندوق

أ- الحصاص والتصويت

بدا الصندوق في ممارسة نشاطه عام 1947 وكان عدد الأعضاء من الدول المشاركة في الصندوق 39 دولة ولاحقاً ارتفع عدد الأعضاء في صندوق النقد الدولي ليصل إلى 181 بلداً عام 1997 أما في وقتنا الحالي وصل إلى 189 عضو. وعندما ترغب دولة عضو في الانضمام إلى الصندوق فإنها تقدم طلباً يتضمن البيانات الإحصائية و معلومات عن الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تقوم الدوائر المختصة في الصندوق بحساب حصة هذه الدولة المماثلة لها في الأوضاع الاقتصادية، وبعد ذلك تعرض الحصة المقترحة على لجنة العضوية التابعة للمجلس التنفيذي، وبعد موافقة الدولة التي ترغب في الانضمام إلى الصندوق على شروط العضوية ومنها القيمة الأولية للحصة التي افترضتها اللجنة، يقوم مجلس التنفيذي بالنظر في توصيات اللجنة، ومن ثم يرفع المشروع للقرار إلى المجلس المحافظين بقبول الدولة المتقدمة بطلب العضوية لكي يعتمد هذا القرار. وبعد ذلك تعين الدولة المعنية ممثلاً عنها يقوم بالتوقيع على اتفاقية قبولها كعضو في الصندوق في واشنطن بعد التوقيع تصبح الدولة عضواً في الصندوق. كما يحق لها الانسحاب واسترداد كافة المبالغ التي دفعتها في حصتها².

1- دافيد دريكسول، نفس المرجع.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 2010، ص 469.

هذه الحصة التي يدفعها البلد الراغب في الانضمام إلى الصندوق تسمى حصة الاشتراك و المتمثلة في مبلغ محدد من المال، وهي عبارة عن نوع من أنواع رسم العضوية و المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي. تتحدد هذه الحصة بناء على عدة معايير تأخذ في الاعتبار¹:

- وضع الدولة في الاقتصاد العالمي؛
- حجم التجارة الدولية لكل دولة؛
- حجم الناتج القومي؛
- الأرصدة الاحتياطية الرسمية من العملات القابلة للتحويل؛
- و قيمة الصادرات و الواردات.

يعاد تقدير الحصة كل خمس سنوات؛ أي لتغيير في الحصة يجب موافقة 85 % من مجموع القوة التصويتية، يمكن تسديد الحصة عند الانضمام إلى العضوية، أو في أعقاب المراجعة الدورية التي تزداد فيها الحصة، تحدد الحصة ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد وإنما أيضا عدد الأصوات وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة².

الهدف من الحصة عموما كونها بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي. فكلما زاد حجم الاقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعه، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق³. ورأس مال الصندوق يزداد بزيادة عدد الأعضاء ففي عام 1947 كان رأس مال الصندوق المتراكم من الحصة 8.8 مليار دولار أمريكي وعدد دول الأعضاء 39 أما في عام 1980 فقد ارتفع رأس المال المتراكم من الحصة 40 مليار دولار وعدد دول الأعضاء 141 عضوا⁴، و في 18 أغسطس 2011 أصبح مجموع حصة العضوية 383 مليار دولار أمريكي وعدد دول الأعضاء عضوا 187. وحصة الأعضاء في الصندوق ليست ثابتة بل متغيرة وكذلك بحسب التغيرات التي تطرأ على الأوضاع والظروف الاقتصادية للدولة العضو⁵.

1 - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الازارطة، 2004، ص 113.

2- حازم البيلاوي، المرجع سابق، ص 50.

3- لحة عن صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

4- علمي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع سابق، ص 469.

5- صحيفة وقائع، لحة عن صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2011، <http://www.imf.org/external/index.html>

عملية إيداع الحصص:

يساهم كل بلد عضو بمبلغ محدد من المال يدفع 25% من حصته ذهباً أو 10% من الأصول الرسمية و الباقي 75% يدفع في شكل عملة محلية للبلد العضو. لكن بعد التعديلات التي اقراها برنامج إصلاح النظام النقدي عام 1976 قلص دور الذهب في السيولة الدولية ألغى دفع نسبة حصة من الذهب وكذلك قام بإلغاء الأسعار الرسمية للعملات المختلفة بالذهب¹.

- عند انضمام بلد العضو إلى صندوق النقد الدولي يحدد له المساعدة التي يمكن أن يلجأ إليها؛
- إمكانية البلد شراء عملات أخرى مقابل عملته بكمية تعادل حصته في صندوق النقد الدولي؛
- لا يمكن للبلد العضو شراء عملات أخرى مقابل عملته إذا أصبح صندوق النقد الدولي حائزاً على 200% من حصة هذه العملة المحلية ذلك خشية من أن يؤدي ذلك لاستنفاد جميع العملات الصعبة في صندوق النقد الدولي بحيث لا يتبقى له سوى حصة بيع هذه العملات الصعبة من العملات الأخرى².

جدول رقم 11: حصص دول الأعضاء في الصندوق:

الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص
استراليا	200	السلفادور	205	هولندا	275	بلجيكا	225
إثيوبيا	6	نيوزيلندا	50	بوليفيا	10	فرنسا	450
نيكارجوا	2	البرازيل	150	اليونان	40	النرويج	0.5
كندا	300	جواتيمالا	5	بنما	5	شيلي	50
هايتي	5	بارجواي	2	الصين	550	هندوس	205
بيرو	25	كولمبيا	50	الفلبين	15	كوستاريكا	5
الهند	400	بولندا	125	كوبا	50	إيران	25
اتحاد جنوب إفريقيا	100	العراق	8	ا.سوفياتي	1200	الدومينيكا	50
المملكة المتحدة	1300	إكوادور	5	لوكسمبرج	10	الولايات المتحدة الأمريكية	2750
مصر	45	المكسيك	90	ارغواي	15	فنزويلا	15

المصدر: مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص: 79.

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، المرجع نفسه، ص471.

2 - اسامة محمد ابراهيم محمد، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، www.eastlaws.com

- تحديد حصص الأعضاء:

تحدد حصص الاكتتاب المبدئية في عضوية الصندوق للأعضاء الأصليين بموجب صيغة تشمل على متغيرات اقتصادية والتي تمت مراجعتها كالتالي:

$$1\% \text{ من الدخل الوطني سنة 1940؛}$$

$$2\% \text{ من احتياطي الدولة من الذهب سنة 1943؛}$$

$$10\% \text{ من متوسط الواردات السنوية في الفترة 1934-1938؛}$$

$$10\% \text{ من مقدار التغير في الحد الأقصى للصادرات في نفس الفترة؛}$$

$$10\% \text{ من نسبة متوسط الصادرات إلى الدخل القومي عن نفس الفترة.}$$

والدول التي لها أكبر دخل وطني مرتفع هي التي تستحوذ على أكبر حصة في الصندوق.¹

غير أن الصندوق ومنذ نشأت لم يعتمد على صيغة واحدة وإنما اعتمد على صيغ عديدة لتمديد الحصص المبدئية أهمها:

$$Q = (0,01 Y + 0,025 R + 0,5P + 0,2276 VC) \cdot (1 + C/Y)$$

إن الإصلاح الذي اقر به الصندوق يعتبر تحول ملموس الذي سمح بتمثيل الاقتصاديات الناشئة التي أصبح لها دورا محوريا في الاقتصاد العالمي، و يسمح بإدماج الدول النامية الفقيرة في عملية الإدارة متعددة الأطراف للصندوق و إعطائها صوتا أقوى في الصندوق، كما أن هذا الإصلاح يندرج في إطار المساعي الرامية إلى تعديل الهيكل الحالي للصندوق للتكيف مع معطيات الاقتصاد العالمي ذو الطابع الديناميكي المتغير.

فاقترح صندوق النقد الدولي صيغة جديدة لنظام الحصص تضمنت أربعة متغيرات هي:

$$\text{إجمالي الناتج المحلي } 50\% \text{، الانفتاح } 30\% \text{، التغير } 15\% \text{ و الاحتياطيات } 5\% .$$

حيث أن إجمالي الناتج المحلي هو مزيج يجمع بين إجمالي الناتج المحلي حسب أسعار الصرف السائدة في السوق بنسبة 60% وإجمالي الناتج المحلي حسب أسعار تعادل القوى الشرائية بنسبة 40% .

كما تم تعديل بعض المتغيرات التي تشتمل عليها الصيغة الحالية للحصة قبل إدراجها في صيغة جديدة للحصص، حيث أن نظام الحصص الحالي يعتمد على المتغيرات التالية:

$$Q = 0,00450 Y + 0,05281008 R + 0,039(P + C) + 1,0432VC$$

1- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص 79.

- Q = الحصة
- Y = إجمال الناتج المحلي (1985)
- R = متوسط الاحتياطيات الشهرية (الذهب والعملات القابلة للتحويل) (1985)
- P = المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط 1981-1985)
- C = المتوسط السنوي للمتحصلات الجارية (متوسط 1981-1985)
- VC = تعبيرية المتحصلات الجارية (انحراف معياري واحد عند متوسط متحرك لخمس سنوات في الفترة 1973-1985)

قد تضمنت صيغة الإصلاح لنظام الحصص و الأصوات العناصر التالية :

- أ - زيادة شفافية نظام الحصص بتبسيط إجراءات حساب الحصص.
- ب - اعتماد جولة ثانية من الزيادات المخصصة في الحصص : حيث تقدر الزيادة المخصصة للدول الديناميكية بـ 11.5%، أما الدول التي لا تسمح لها مستويات حصصها الحالية بالتمثيل الجيد و الكافي في الصندوق فإنها مؤهلة هي الأخرى للزيادة في ظل برنامج الإصلاح، و في هذا الإطار:
- وافقت بعض الدول المتقدمة المؤهلة لزيادة حجم حصتها (الو م أ، ألمانيا ، إيطاليا، إيرلندا و لوكسمبورغ) على عدم زيادة حصتها لدعم أهداف الإصلاح.
- زيادة الحصص الاسمية لاقتصاديات الدول الناشئة و البلدان النامية التي تمتلك أنصبة حصص فعلية اقل بكثير من أنصبتها الفعلية في إجمالي نظام الحصص العالمي حسب تعادل القوى الشرائية بنسبة لا تقل عن 40% .
- ج- مراجعة نظام الحصص و الأنصبة التصويتية كل خمس سنوات لضمان استمرار تناسق الحصة و القوة التصويتية لكل بلد مع التطورات الاقتصادية الحاصلة.
- د - تعزيز صوت البلدان منخفضة الدخل و ذلك من خلال:
- * زيادة الأصوات الأساسية بمقدار ثلاثة أضعاف لكل بلد و إنشاء آلية للحفاظ على نسبة أنصبة الحصص الأساسية إلى الأصوات ، مع منح هذه الدول عددا متساويا من الأصوات الأساسية لتوفير حماية أكبر لأصوات الدول الصغيرة.
- * استحداث منابو لكل مدير من المديرين التنفيذيين الممثلين للبلدان الإفريقية لتعزيز دورهم الاستشاري و المالي في الصندوق.

و في هذا الإطار أشار صندوق النقد الدولي إلى أن زيادة الحصص سوف تعزز القوة التصويتية لحوالي 135 بلد بواقع 5.5% ، و من أهم هذه الدول : الصين، كوريا و الهند و البرازيل و المكسيك¹.
وتخدم الحصص أغراضا متنوعة:

أولاً: أنها تشكل مجتمعا للنقد يمكن للصندوق السحب منه لإقراض الأعضاء الذين يعانون من صعوبات مالية؛
ثانياً: أنها تمثل الأساس عند تحديد الكم الذي يمكن للعضو المساهم أن يقترضه من الصندوق، أو أن يتلقاه من الصندوق في صورة مخصصات دورية من الأصول الخاصة المعروفة باسم حقوق السحب الخاصة. وكلما ساهمت الدولة العضو بمبالغ أكثر، كلما ازدادت قدرتها على الاقتراض في وقت الحاجة؛
ثالثاً: أنها تحدد القوة التصويتية للعضو²؛

لكن حصول الدول على الموارد التي تريدها ليست تلقائية وإنما يجب مراعاة قيود يفرضها صندوق النقد الدولي . و موارد الصندوق لا تستخدم لمواجهة أعباء خروج رؤوس الأموال على نطاق واسع . يستطيع صندوق النقد الدولي أن يمنع مساعداته إذا علم أنها تستخدم على نحو مخالف لاتفاق صندوق النقد الدولي أو مخالفة مصلحة الأعضاء.

ويحدد صندوق النقد الدولي بنفسه، من خلال تحليله لثروة كل بلد وأدائها الاقتصادي، مقدار الحصص التي ستساهم بها الدولة العضو، وكلما زاد ثراء البلد، كلما ارتفعت حصته . ويمكن زيادة أو تخفيض الحصص وفقا لاحتياجات الصندوق ولدرجة الرخاء الاقتصادي بالنسبة للعضو³.

وفي عام 1945 دفعت الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والبالغ عددها حينئذ 35 دولة ما يبلغ 7.6 مليار دولار، أما في عام 1992، فقد وصل ما دفعته الدول الأعضاء في الصندوق والبالغ عددها 156 دولة لحوالي 130 مليار دولار.

وتأتي أكبر مساهمة للصندوق من الولايات المتحدة، ذات أكبر اقتصاد على مستوى العالم، لتقدم بذلك نحو 17.6 بالمائة من جملة الحصص (حوالي 25 مليار دولار ولديها حوالي 180 ألف صوت). أما جزر المالديف، الجمهورية الجزرية الصغيرة التي تقع في المحيط الهادي، فتعتبر حصتها أصغر حصة، إذ تساهم بحوالي 3 مليون دولار.

1- لطرش ذهبية، مرجع سابق، ص10.

2 - اسامة محمد ابراهيم محمد ، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل ، www.eastlaws.com

3- حازم البيلاوي ، مرجع سابق ، ص 52.

وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير 1999، فازدادت الحصص صناديق النقد الدولي (لأول مرة منذ عام 1990) بمقدار 45% تقريباً لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 290 بليون دولار أمريكي).

كيف تتم مراجعة الحصص:

مجلس المحافظين يجري مراجعة على فترات منتظمة للحصص عادة كل خمس سنوات، وأي تغيير للحصص يجب أن توافق عليه 85% من مجموع القوة التصويتية، وتتناول المراجعة العامة للحصص قضيتين رئيسيتين هما: حجم الزيادة الكلية وتوزيع الزيادة على بلدان الاعضاء.

أولاً: تتيح المراجعة العامة للصندوق أن يحكم على مدى كفاية الحصص سواء على مدى كفاية الحصص سواء بالنسبة لاحتياجات تمويل ميزان المدفوعات في البلد العضو أو المساعدة في تلبية هذه الاحتياجات.

ثانياً: تسمح المراجعة العامة بزيادة حصص البلدان الاعضاء على نحو يعكس التغيرات في مراكزها النسبية في الاقتصاد العالمي¹.

جدول رقم 12 : مراجعات العامة للحصص

مراجعة الحصص	اعتماد القرار	زيادة في مجموع الحصص %
الخماسية الأولى	لم يقترح زيادة	/
الخماسية الثانية	لم يقترح زيادة	/
1959/1958	فيفري / افريل 1959	60.7
الخماسية الثالثة	لم يقترح زيادة	/
الخماسية الرابع	مارس 1965	30.7
العامة الخامسة	فيفري 1970	35.5
العامة السادسة	مارس 1976	33.6
العامة السابعة	ديسمبر 1978	50.9
العامة الثامنة	مارس 1983	47.5
العامة التاسعة	جانفي 1990	50.0
العامة العاشرة	لم يقترح زيادة	/
العامة الحادي عشر	جانفي 1998	45.0
العامة الثاني عشر	لم يقترح زيادة	/
العامة الثالثة عشر	لم يقترح زيادة	/
العامة الرابعة عشر	ديسمبر 2010	100

المصدر: صحيفة الوقائع، صندوق النقد الدولي، حصص عضوية الصندوق، سبتمبر 2011.

¹ صحيفة الوقائع، صندوق النقد الدولي، حصص عضوية الصندوق، سبتمبر 2011

القوة التصويتية:

- تتكون الأصوات في البلد العضو من أصوات أساسية وأصوات إضافية .
 - لكل بلد عضو 250 صوت مستحق " صوت أساسي " مضاف إليه صوت واحد مقابل كل 100 الف وحدة حقوق سحب خاصة " صوت إضافي".
 - يمثل حصة البلد العامل الأساسي في تحديد قوته التصويتية في قرارات الصندوق .
- إن القوة التصويتية المستخدمة في إدارة الصندوق تختلف من دولة إلى أخرى . فمثلا القوة التصويتية لولايات المتحدة الأمريكية عام 1952 تساوي :

$$\begin{aligned}
 &+250 \text{ (قيمة حصة الولايات المتحدة الأمريكية بملايين الدولارات /} \\
 &\text{1000000)} \\
 &= +250 \text{ (} 100000/2750000000 \text{)} \\
 &= 27500+250 = \\
 &= 27750
 \end{aligned}$$

وهي أكبر قوة تصويتية تليها بريطانيا بحصة مقدارها 1300 مليون دولار و قوة تصويتية تبلغ 2750 صوت ثم الصين بحصة مقدارها 550 مليون دولار و قوة تصويتية تبلغ 2750 صوت ، ثم فرنسا بحصة مقدارها 525 مليون دولار و قوة تصويتية تبلغ 5500 صوت ، اليابان بحصة مقدارها 250 مليون دولار و قوة تصويتية تبلغ 2750 صوت ، في عام 1968 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحوز على 22 % من القوة التصويتية، تليها بريطانيا تحوز على 10.5 % من القوة تصويتية¹.

1علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 1430/2010 هـ. ص.470.

جدول رقم 13 : القوة التصويتية للدول العشرة الكبرى التي لها دور هام في إدارة الصندوق¹:

الدولة	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	إيطاليا	المملكة العربية السعودية	كندا	الصين	روسيا
القوة التصويتية	17.6%	6.5%	6.2%	5.1%	5.1%	3.36%	3.3%	3.02%	3.02%	2.8%

المصدر: لمحة عن صندوق النقد الدولي ، <http://www.imf.org/external/index.html>

ب- إجازات واللوائح والنظم التي تحدد صلاحيات الصندوق أن يقوم عند الضرورة، و من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه لمواجهة أي طارئ من شأنه ان يعمل على تهديد النظام النقدي الدولي. ولدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة :

- الاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشترك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية)؛
- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) التي تم استحداثها في عام 1997 ويشترك فيها 25 بلداً ومؤسسة، تعتبر أوسع وأكثر شمولاً من الاتفاقية السابقة.

و بموجب مجموعتي الاتفاقات هاتين، يتاح لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46 بليون دولار أمريكي)².

¹ - لمحة عن صندوق النقد الدولي ، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

² - مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر ، طرابلس - الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007، ص85

المطلب الثالث: أهداف ومهام صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي

يقوم صندوق النقد الدولي بتسخير كافة موارده للقيام بأهداف التي انشأ لأجلها وقد ازدادت أهمية هذه الأهداف لانتساع نطاق عضويته لتضاعف الأعضاء منذ نشأته إلى يومنا هذا حيث وصل عدد الأعضاء إلى 189 بلداً. لكن نظراً للتغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي كان على الصندوق إن يتكيف مع مستجدات بسبب مختلفة ليتسنى له الاستمرار في خدمة أهدافه بشكل أكثر فعالية.

تتمثل أهداف صندوق النقد الدولي فيما يلي:

1- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

2- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء، على أن يكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية.

3- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات.

4- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات التجارية بين البلدان الأعضاء وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعركة نمو التجارة العالمية.

5- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعات ها دون اللجوء لإجراءات مضرّة بالرخاء الوطني أو الدولي.

6- العمل وفق الأهداف المذكورة آنفاً، على تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف

من حدته¹.

1- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى، 2010، ص 233.

الفرع الثاني: المهام والوظائف التي يقوم بها الصندوق :

- لكي يستطيع الصندوق أن يحقق الأهداف المناط به عليه أن يقوم بمهمتين رئيسيتين هما:
- أولاً : المهمة التمويلية:** تتمثل في إمداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة ويندرج تحت هذه المهمة الرئيسية المهام الفرعية التالية:
- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الموارد اللازمة لتصحيح هذا الاختلال دون اللجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان؛
 - تقديم السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية وذلك من خلال ما يسمى بوحدة " حقوق السحب الخاصة "؛
 - تقديم الموارد والقروض بالتعاون مع البنك الدولي و التي تسمى بالتسهيلات التصحيح الهيكلية وهي معدة لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد وتقدم هذه الموارد بالذات إلى البلدان ذات الدخل المنخفض¹؛
 - **ثانياً - لأدوار:** يضطلع الصندوق بثلاثة أدوار رئيسية:
 - الرقابة الاقتصادية: يشرف على النظام النقد الدولي و يتابع السياسات الاقتصادية والمالية في دول الأعضاء والتي تطبق على المستوى القطري للبلدان والدول و يلقي الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات.
 - الإقراض: يقدم قرض لبلدان الأعضاء التي تعاني من مشكلات فعلية في ميزان مرفوعات ها لمساعدتها تثبيت قيم عملاتها وإعادة احتياطياتها. و مواصلة دفع قيم الواردات، واستعادة الأوضاع اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي قوي مع تصحيح أي مشكلات أساسية.
 - تنمية القدرات: تحديث سياسات دول الأعضاء ومؤسساتها الاقتصادية. و تدريب موظفيها، تعزيز الاقتصاد و زيادة النمو و توفير فرص العمل الجديدة⁽³⁾

ثالثاً : المهمة الرقابية والإرشادية : وذلك من خلال:

- المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة العملات؛
- إقامة نظام دفع متعدد الأطراف ومنع فرض قيود على الصرف التي تحول دون تنمية التجارة وتنشيطها؛

1- علي عبد الفتاح ابو شرارة، الاقتصاد الدولي - نظريات والسياسات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الاولى، 2008 ص 171.

- يقترح الصندوق على دول الأعضاء سياسات تصحيحية يحق لهذه الدول قبولها وتطبيقها وذلك من اجل الوصول إلى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي؛
- يقوم الصندوق بتقديم النصح و المشورة إلى بلدان الأعضاء في مجال الأمور النقدية والاقتصادية؛
- مراقبة النظام النقدي والدولي.

المطلب الرابع: القروض و التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي:

يقدم صندوق النقد الدولي التمويل اللازم لدول الأعضاء من السيولة النقدية الدولية لمعالجة الاختلال المؤقت في ميزان مدفوعات هم و قد تم تطوير الوسائل التمويلية التي يمنحها الصندوق منذ نشأته ،وهذه التمويلات تلعب دورا هاما في نمو اقتصاديات البلدان المختلفة .

صيغة الإقراض من الصندوق:

يوفر صندوق النقد الدولي موارده بطلب من البلدان الأعضاء ويتم ذلك في العادة بمقتضى اتفاق إقراض قد ينص حسب أداة الإقراض المستخدمة، على سياسات وتدابير اقتصادية محددة يوافق البلد المعني على تنفيذها لحل مشكلة ميزان المدفوعات. ويتولى البلد العضو بالتشاور مع الصندوق تحديد برنامج السياسة الاقتصادية الذي يركز عليه الاتفاق، ثم يُعرض في معظم الحالات على المجلس التنفيذي ضمن خطاب النوايا، كما توضح تفاصيله باستفاضة في "مذكرة التفاهم" الملحقة. وبعد موافقة المجلس التنفيذي على الاتفاق، تُصرف موارد الصندوق المطلوبة وتكون مقسمة في العادة على أقساط مرحلية تتوافق مع التقدم في خطوات تنفيذ البرنامج. غير أن بعض الاتفاقات تتيح للبلدان التي تحقق أداءً بالغ القوة الاستفادة من موارد الصندوق مقدما مرة واحدة، ومن ثم لا تخضع لتفاهمات اتفاقات الاستعداد الائتماني: وتمثل هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الاقتراض في الصندوق ويعتبر هذا الأخير بمثابة تأكيد للعضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين و على مدى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

يقدم الصندوق بشكل عام نوعين من القروض.

- قروض بشروط غير ميسرة تقدم بأسعار فائدة مرتبطة بالسوق.

التسهيلات الرئيسية للإقراض غير ميسر وظلت اتفاقات الاستعداد الائتماني 1952 لفترة طويلة هي أداة الإقراض الأساسية للصندوق، وفي عقاب الأزمة المالية العالمية أزمة الرهن العقاري 2007/2008، عزز الصندوق سلة من أدوات الإقراض لديه يمكن استخدامها في العديد من الظروف المختلفة وتمثل في تسهيل الصندوق المدد 1974، خط الائتمان المرن 2009 خط الوقاية و السيولة 2011⁽⁹⁾

- **قروض بشروط ميسرة** تقدم بأسعار فائدة منخفضة أو صفرية في بعض الحالات للبلدان منخفضة الدخل في ظل الصندوق الاستئماني للنمو و الحد من الفقر وتمثل في ثلاث تسهيلات للإقراض: التسهيل الائتماني الممدد ويحل محل تسهيل النمو والحد من الفقر ، تسهيل الاستعداد الائتماني ليحل محل تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية والتسهيل الائتماني السريع ليحل محل المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية⁽¹⁰⁾

أولاً: حقوق السحب العامة :

هي شكل من أشكال القديمة لسحب على الموارد للصندوق .
من حق أي دولة عضو في الصندوق أن تلجا إليه لاقتراض عملات دول الأخرى، من خلال شراء هذه العملات إما بالذهب أو بالعملة الوطنية للدولة المشترية، غير أن هذا الحق مقيد بشروط:

- يمكن للبلد العضو أن يسحب 25% من قيمة حصته في الصندوق خلال سنة ، وان لا يؤدي السحب عموماً إلى تراكم عملة العضو 200% من قيمة حصته في الصندوق ؛
- عند انتهاء عمليات السحب الاحتياطية بإمكانه والبدا في عملية السحوبات التسليفية التي تتكون من ثلاثة أجزاء نسبة كل منها 25% من الحصص. والتي تتطلب الموافقة المسبقة للصندوق ، مع تقديم برنامج اقتصادي يتضمن إجراءات اقتصادية ومالية ونقدية¹؛
- استخدام العملات المتحصل عليها من الصندوق للغرض الذي منحت لأجله عادة ما يكون لعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات الجاري أو توسيع الصادرات ، لكن لا يمكن استخدام هذه الموارد في تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج، أو لإغراض الإغاثة، أو التعمير أو سداد ديون الحروب ؛

1-مدي بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008 ، ص 71

- أن لا تكون العملة المطلوبة نادرة لا يستطيع الصندوق تلبيتها نظرا للطلب المتزايد عليها؛
 - الدولة طالبة القرض يجب أن لا تكون محملة بالالتزامات التي تفرضها الاتفاقية المنشئة للصندوق على دول الأعضاء؛
 - قيام الدولة بإعادة شراء عملتها بالعملات الأجنبية التي قامت بشرائها عند الاقتراض ليتمكن الصندوق من الاستمرارية في مزاولة نشاطه و تقديمه الموارد المالية للدول الأخرى .
- ومن النشاطات التي يزاؤها الصندوق الإشراف على تنفيذ الالتزامات التي التزمت بها دول الأعضاء في الصندوق طبقا للاتفاقية المنشئة للصندوق وهي:
- إشراف على التزام دول الأعضاء في الصندوق بالعمل على استقرار أسعار الصرف في بلدانها؛
 - الإشراف على منع فرض القيود على عمليات الصرف ويستثنى القيود التي تفرض على الصرف لتنظيم حركة رؤوس الأموال غير الطبيعية و التي تهدف إلى المضاربة أو الهروب رؤوس الأموال؛
 - إشراف على التزام دول الأعضاء بإعادة شراء عملتها المتراكمة في رصيد عضو آخر في الصندوق إذا طلب العضو الآخر ذلك و خاصة إذا كان لازما لتسديد العملات الجارية؛
 - إشراف على التزام دول الأعضاء بتقديم بيانات عن الأوضاع الاقتصادية و خاصة المتعلقة بموازن المدفوعات وأسباب العجز فيها، والأرصدة الدولية لهذه الدول، واستثماراتها الخارجية و تجارتها الخارجية، ودخلها القومي وأسعار الصرف والرقابة عليها وغيرها من الأمور الاقتصادية¹؛

ثانيا : وحدة حقوق السحب الخاصة: Spécial Drawing Rights unité droit speciaux

- أ- **تعريفها:** هي عبارة عن أداة تستعمل على أنها أداة تكميلية للاحتياطات الدولية لغرض تسوية المدفوعات الدولية، وهي مجرد أداة حسابية دفترية ليس لها وجود مادي حقيقي وملموس، تنشأ إداريا ويتم تقييدها محاسبيا بالصندوق في حساب مستقل من الحساب العام تحت اسم حساب السحب الخاص، يستعملها صندوق النقد الدولي و

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 1430/2010 هـ . ص 472.

بعض المؤسسات الدولية ضمن أدوات السيولة الدولية الأخرى¹. لها قوة إبراء قانونية في مجال المدفوعات الدولية من التزامات دول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت، ومن أي دولة²، وضمن قيمة إجمالية محددة، على أن يدفع مقابله عملة قابلة للتحويل، يقوم الصندوق بتوزيع حقوق السحب الخاصة على دول الأعضاء بناء على حجم حصة كل بلد في الصندوق، في سنة 1970-1974 أصدرت وحدة حقوق السحب الخاصة بما يساوي الدولار الأمريكي من الذهب (0.888671 غرام) وابتداء من جويلية 1974 تقرر أن تحدد وحدة حقوق السحب الخاصة على أساس سلة من العملات ل16 يتم تحديدها من بين الدول التي لا يقل نصيب صادراتها من صادرات العالمية 1%. وقد حدد لكل عملة من تلك العملات وزن بنسبة مئوية تتوافق مع حصة الدولة صاحبة العملة من المبادلات التجارية العالمية. وبذلك احتلت عملات الدول الصناعية الكبرى في هذه السلة وزنا مميزا حيث كان الوزن النسبي عام 1978: والين الياباني 7.5%، والجنيه الإسترليني 7.5%، والدولار الأمريكي 33% الفرنك الفرنسي 7.5%، المارك الألماني 7.5%، وابتداء من 1981 تم الاعتماد في تحديد وحدة حقوق السحب الخاصة على عملات دول الأعضاء الخمسة³. وبعد دخول اتفاقية (ماستريخت) لإقامة نظام النقد الأوروبي وصدور اليورو الأوروبي ووضع في التداول عام 1999 فان السلة التي يستعملها الصندوق لتحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة قد جرى تعديلها وأصبحت تستخدم بها سلة من أربع عملات رئيسية بدلا من خمسة عملات رئيسية وهي: اليورو 25%، والين الياباني 11%، والجنيه الإسترليني 19%، والدولار الأمريكي 45%⁴. وفي أول أوت 2001، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي.

وتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يوميا وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية¹.

1- مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر، طرابلس - الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007، ص 147.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 2010، ص 474.

3- نفس المرجع السابق.

4- مازن عبد السلام ادهم، نفس المرجع، ص 153.

جدول رقم 14: قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بالدولار يوم 1989/8/14

عملات سلة التقييم	مقدار العملة (1)	سعر صرف العملة مقابل الدولار (2)	القيمة المعدلة بالدولار (3)
المارك الألماني	0,5270	1.93800 مارك	0.271930
الفرنك الفرنسي	1.0200	6.54950 فرنك	0.155737
ألين الياباني	33.4000	141.67000 ين	0.235759
الجنيه الإسترليني	0.0893	1.58830 جنيه	0.141835
الدولار الأمريكي	0.4520	1,00000 دولار	0.452000
مجموع قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بالدولار يوم 1989/8/14م			1.257261

المصدر: ميشم عجم، مرجع سابق، ص246.

العمود (1): يمثل مقدار العملات المكونة لسلة حقوق السحب الخاصة حسبت على أساس متوسط أسعار الصرف في أشهر الثلاث الأخيرة من عام 1989.

العمود (2): يمثل أسعار الصرف بالنسبة للدولار الواحد، ماعدا الجنيه الإسترليني، فقد حسب ما يعادله من دولارات.

العمود (3): المقابل بالدولار الأمريكي لمقادير العملة في العمود (1) / سعر الصرف في العمود (2)، أي العمود (1) مقسوما على العمود (2)، قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة .

¹ لحة عن صندوق النقد الدولي ، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

ب - الأسباب الرئيسية لخلقها : لقد اهتم المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حلول لمواجهة التناقض في حجم السيولة الدولية الذي بدا منذ أوائل الخمسينات (1953) لكن في 1963 بدا الكثير من المصرفيين والمسؤولين بالقلق والتساؤل إذ ما كانت السيولة العالمية كافية في ظل التقدم الاقتصادي العالمي بصفة عامة وتعاضم حجم التجارة الدولية بصفة خاصة¹. و في ظل هذه الأوضاع وجد هناك رأيان :

أ-الرأي الأول تنزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها بريطانيا والتي اعتبرت أن حجم السيولة غير كاف ويجب العمل على زيادته لتأمين حاجة النشاط التجاري الدولي؛
 ب-الرأي الثاني تنزعمه فرنسا الذي يعتبر بان حجم السيولة الدولية يمر بحالة فائض، الأمر الذي يسبب الاضطرابات النقدية الدولية. وانتصر الرأي الأول الذي اعتبر بضرورة القضاء على العجز ميزان المدفوعات الأمريكي الذي يعتبر من المصادر الهامة للسيولة الدولية².
 وكان هناك سببين رئيسيين للاهتمام بموضوع السيولة :

أولاً: أن احتياطات دول الأعضاء في الصندوق بما فيها المخزون الذهبي لم يسجل أي نمو في عام 1962 على عكس ما كان عليه في سنوات السابقة التي ارتفعت فيه نسبة الاحتياطات من 60 إلى 65 بليون دولار أمريكي، واطهر اتجاه حياة الحكومات للذهب اتجاهها غربيا في تلك السنة عما كانت عليه الحال في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية و التي ارتفعت فيها احتياطات الدول من معدن الذهب بما يتراوح بين 500-700 مليون دولار سنويا.

ثانيا: أن المسؤولين في المصارف المركزية و المؤسسات المالية في الدول المتقدمة وصلوا إلى قناعة بان الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في جهودها لخفض العجز في ميزان المدفوعات وان من نتائج السياسات الأمريكية في هذا السبيل سيكون خفض حجم السيولة الدولية¹.

1-مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية والنظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر ، طرابلس - الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007، ص151.

2- علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 2010، ص475.

في عام 1966 ازدادت صعوبة الموقف نتيجة حدوث تدفق كبير من كميات الذهب إلى خارج حوزة الحكومات، حيث ارتفع الطلب من القطاع الخاص لغرض الاكتناز وصناعة الجواهر، وتساعد التوقعات بارتفاع الأسعار مما دفع المضاربين للشراء بقوة مما أدى إلى انخفاض ما بحوزة السلطات النقدية الدولية من الذهب إلى ما قيمته 37.8 بليون دولار عام 1968 وهو أدنى مستوى وصل إليه السعر خلال عقد كامل.

مما اثر على السلطات النقدية لإيجاد نوع جديد من الاحتياطات تكون مقبولة من كافة الدول، الذي إلى خلق عنصر جديد من عناصر السيولة الدولية، وهو وحدات حقوق السحب الخاصة. التي أنشأها الصندوق في عام 28 جويلية 1969 بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه. وبموجب هذا التأسيس أصبح الصندوق مخول له رسمياً تخصيص وحدات حقوق السحب الخاصة للمشاركين في هذا البرنامج لدول الأعضاء، وقد قرر مجلس المحافظين في اجتماعه المنعقد في أكتوبر 1969 الموافقة على اقتراح المدير العام بتخفيض مبلغ قدره 9.5 بليون وحدة حسابية من وحدات حقوق السحب الخاصة يجري توزيعها على فترة أساسية مدتها ثلاثة سنوات ابتداء من 1 جانفي 1970 وتنتهي في 31 ديسمبر 1972، وتوزع لتكون 3.414 بليون وحدة حسابية في جانفي 1971 و2.949 بليون وحدة حسابية في 1 جانفي 1972. وبهذا يبلغ إجمالي المخصصات 9.315 بليون وحدة حسابية².

- إمكانية استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة من طرف الأعضاء دون موافقة من طرف الصندوق أو من باقي الأعضاء المشتركين .
- يحق لمالك وحدات حقوق السحب الخاصة أن يستبدلها بعملة أجنبية قابلة للتحويل من اجل إبرام صفقة وذلك بقيام الصندوق بتعيين عضو مشترك الآخر.و الذي سيقوم بتوفير العملات القابلة للتحويل مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة .
- يلتزم العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل محدد بالحق الذي تصل فيه حيازته من حقوق السحب الخاصة التي وزعت عليه أو أي حد أعلى يتم الاتفاق عليه بين العضو المشترك والصندوق.

1- مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس - الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007، ص151.

2- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص180.

- بعد أن يقوم العضو المشترك بتقديم العملة القابلة للتحويل مقابل وحدات حقوق السحب الخاصة، عليه أن يقوم بإعادة تكوين حيازته من حقوق السحب الخاصة بحيث تكون متطابقة مع قواعد وأسس إعادة التكوين التي وضعها الصندوق طبقاً للقانون الأساسي .
- أما الدولة المستفيدة فإنها تلتزم باسترداد حقوق السحب الخاصة التي كانت تملكها واستخدمتها في الحصول على عملة قابلة للتحويل، وذلك بان تقدم عملة قابلة للتحويل مقابل حقوق السحب الخاصة تحصل عليها مرة أخرى¹.
- أما السقف، الحد الأعلى للسحب لا يجب ان يتعدى في أي حال من الأحوال ثلاثة أضعاف من حصته من حقوق السحب العادية .
- الصندوق هو الذي يختار نوع النقد المسحوب ولا يترك الخيار للبلد الساحب².

هذا ما يحقق التوازن بين الدولة المستفيدة بين ما تملكه من حقوق السحب الخاصة وبقيّة الأصول التي تستخدمها كاحتياطات، و الدولة المستفيدة لا تلتزم إلا بسداد 30 % من قيمة هذه الحقوق كما أن الدولة تلتزم بدفع فائدة مقابل استخدامها حقوق السحب الخاصة، أما 70 % فإنه ليس مجبراً على سدادها ويقتصر حق استعماله على البلدان المدينة فقط؛ أي صاحبة العجز في ميزان المدفوعات؛ والبلد صاحب الفائض هو الذي يمول عملية السحب وليس الصندوق .

حقوق السحب الخاصة هو أصل احتياطي الدولي تم أنشاؤه سنة 1969 لخلق نوع جديد من السيولة الدولية الإضافية تكملة للدولار بهدف سد النقص في الاحتياطات الرسمية خاصة الذهب والدولار ويصل مجموع المخططات إلى نحو 204 مليار وحدة سحب خاصة (حوالي 206 مليار دولار سنة 2015) كما يجوز لبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى. وحددت قيمة وحدات السحب الخاصة بخمس عملات الدولار الأمريكي اليورو الأوروبي الجنيه الإسترليني الين الياباني والإيوان الصيني وتبلغ أوزان الدولار الأمريكي و اليورو الأوربي والإيوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني على التوالي 41.73%، و 30.93%،

1-علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، ص476.

2علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص475.

و 10.92%، و 8.33%، و 8.09%. وتم استخدام هذه الأوزان لتحديد مقدار ما تتضمنه سلة تقييم حقوق السحب الخاصة الجديدة التي بدأ العمل بها في 1 أكتوبر 2016 من كل عملة من العملات الخمس. وستظل مقادير هذه العملات الجديدة ثابتة على مدار فترة التقييم القادمة التي تغطي خمس سنوات. ونظرا لثبات مقادير العملات، يمكن تغيير وزن العملات في سلة حقوق السحب الخاصة أثناء فترة التقييم مع ارتفاع (انخفاض) أوزان العملات التي ترتفع (تنخفض) قيمتها مع الوقت في مقابل العملات الأخرى. ومن المقرر إجراء المراجعة القادمة مع نهاية 30 سبتمبر 2021¹

الفرق بين حقوق السحب الخاصة و حقوق السحب العامة:

- حقوق السحب الخاصة الصندوق هو الذي يختار نوع النقد المسحوب ولا يترك الخيار للبلد الساحب، وهي خاصة للدول التي لها العجز في ميزان المدفوعات، وعلى البلد المسحوب أن يسدد فقط 30% فقط كم المبلغ ولديها قوة إبراء قانونية في مجال المدفوعات الدولية.

- حقوق السحب العامة للبلد الساحب أن يختار نوع النقد المسحوب ويجب عليه تسديد المبلغ كاملا في أوقات محددة².

- أشكال التسهيلات و القروض:

أ- تسهيل التمويل التعويضي: تأسس هذا التسهيل عام 1963 لمساعدة بلدان الأعضاء التي تنتج السلع الأولية على مواجهة العجز في موازين المدفوعات الناتج عن تدهور حصيلة صادراتها لأسباب خارجة عن إرادة الدولة ويكون السحب من الصندوق محكوم بحجم حصة الدولة في الصندوق - الحد الأقصى 10% من حصتها - ولا يراعى الارتفاع الذي يحدث في أسعار وارداتها.

وفترة السداد تتراوح من 3- 5 سنوات كما اشترط الصندوق توفر شرطين حتى تتمكن الدولة من الاستفادة من هذه التسهيلات هما:

1- التدهور الذي يحصل في حصيلة الصادرات ذو الطابع المؤقت وقصير الأجل ويرجع إلى ظروف خارجة عن إرادة الدولة .

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 2010، ص476.

2- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة 2011، ص180.

- 2- إن تبدي الدولة العضو والراغبة في الحصول على هذا التسهيل رغبة في التعامل مع هذا الصندوق لإيجاد الحلول المناسبة لصعوبات ميزان المدفوعات وهو الأمر الذي يعرض الدولة لتدخل مباشرة في شؤونها الداخلية وفي عام 1981 أضيف عنصر جديد لمساعدة البلدان على مواجهة الارتفاع المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب
- ب- **تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي** : أنشأ هذا التسهيل عام 1966 ويستخدم لمساعدة دول الأعضاء التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعات لتمويل مساهماتها في المخزونات الإضافية الاحتياطية الدولية المتفق عليها من المواد الأولية التي تصدرها الدولة بغية المحافظة على أسعارها والحد الأقصى للاقتراض هو 50 % من حصة الدولة في الصندوق والشروط أخرى هي نفس شروط التسهيل السابق .
- ت- **التسهيلات النفطية** : بعد حرب تشرين التحريرية عام 1973 استطاعت مجموعة دول الاوبك في رفع أسعار النفط العالمية بمعدل أربعة أضعاف ولأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية تستطيع مجموعة صغيرة من الدول النامية أن تتخذ قرارا منفردا يصحح علاقات التبادل الحائرة في السوق الرأس مالية العالمية فينتهي عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة والواقع إن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة كلفة الطاقة في مجموعة الدول التي تعتمد الى حد كبير على النفط المستورد - اليابان ، دول أوروبا الغربية - وحققت دول المصدرة للنفط فوائض مالية كبيرة في موازين المدفوعات لم تستطع خطط التوسع الاستثماري والاستهلاكي في تلك الدول استيعابها وهنا سارعت أجهزةت ومؤسسات النقد الدولية " صندوق النقد الدولي و البنك الدولي " إلى إعادة تدوير هذه الأموال إليها حيث اتجه الشطر الأعظم من تلك الفوائض للاستثمار في السندات التي طرحتها هذه المنظمات وقام صندوق النقد الدولي بابتكار تسهيل جديد هو التسهيلات النفطية لمستعدة دول الأعضاء التي تعرضت موازين مدفوعات ها للعجز بسبب ارتفاع أسعار النفط المستورد وكان مصدر تمويل هذه التسهيلات من الأموال التي اقترضها الصندوق من دول الاوبك وحسب فلسفة الصندوق فان هذه التسهيلات قدمت لمواجهة ارتفاع طارئ في أسعار أهم سلعة تستوردها الدول غير النفطية لمساعدتها على ترتيب أمورها وليس لمساعدتها على تحمل جزء من قيمة الواردات النفطية على نحو مستمر لذلك انتهى العمل بها عام 1976.
- ث- **تسهيل صندوق الموسع** : انشأ عام 1974 بهدف تقديم مساعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات في موازين المدفوعات ترتبط بجوانب الضعف الهيكلي في اقتصادياتهم مما تطلب هيكلية لفترة طويلة من الزمن وعادة ما تكون فترة الاتفاق الممدد ثلاث سنوات ، مع إمكانية مدها إلى أربعة - وذلك بحد أقصى 41 % من حصتها في السوق - وأول دولة استفادت من هذا التسهيل هي كينيا عام 1975 .

ج- **تسهيل التمويل التكميلي** : تأسس هذا التسهيل عام 1979 لتقديم المساعدة للدول الأعضاء وتميز القروض المقدمة بطول فترة السداد لتتلاءم مع القدرة التحملية للعضو على سدادها إضافة إلى تقديم المعونات تساهلي للدول الأعضاء منخفضة الدخل .

ح- **تسهيل إتاحة الموسعة** : أنشأ هذا التسهيل عام 1981 وهي سياسات مؤقتة أوجدها الصندوق بدلا من التسهيل السابق يهدف إلى توفير الموارد للأعضاء الذين يواجهون صعوبات في مدفوعاتهم الخارجية طبقا لأوضاعهم الاقتصادية وحصصهم في الصندوق

خ- **تسهيل تصحيح الهيكلية** : انشأ هذا التسهيل في عام 1986 يقدم الصندوق بموجبه موارد مالية بشروط ميسرة للدول الأعضاء منخفضة الدخل لدعم عمليات التصحيح الاقتصادي الكلي وهي الدول التي تواجه مشكلات ممتدة في موازين مدفوعات ها ويقوم العضو - بمساعدة الصندوق والبنك - بوضع واستكمال إطار يتضمن برامج سنوية مفصلة يدعمها هذا التسهيل لصرف القروض السنوية ويبلغ سعر الفائدة على هذه القروض 0.5% تسدد خلال 5.5-10 سنوات

د- **تسهيل تصحيح الهيكلية المعزز** : انشأ هذا التسهيل في عام 1987 لمساعدة الدول النامية منخفضة الدخل التي تعاني من مشكلات اختلالات هيكلية مستمرة في موازين مدفوعات ها ويتشابه هدفه وشروطه مع التسهيل السابق باستثناء نطاق وقوة السياسات الهيكلية اللازم إتباعها من قبل البلد العضو طالب التسهيل و شروط معدلات الاستفادة منه وإجراءات المراقبة ويحق للعضو المؤهل للاقتراض من هذا التسهيل لما يصل إلى 190% من قيمة حصته في الظروف الاستثنائية .

ذ- **التسهيل التحويلي لتمويل الأنظمة الاقتصادية** : يقوم الصندوق منذ عام 1989 بتقديم مساعدة فعالة لبلدان أوربا الوسطى و الشرقية وبلدان البلطيق وروسيا وغيرها من بلدان اتحاد السوفيتي السابق لتحويل اقتصادياتها من نظام التخطيط المركزي لنظام السوق وقد تعاون الصندوق مع تلك البلاد لمساعدتها في تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة اقتصادها ومساعدتها في بناء الإطار المؤسسي و القانوني لنظام السوق ولتقديم التمويل الإضافي اللازم لدعم المراحل المبكرة من عملية التحويل وقام الصندوق بإنشاء هذا التسهيل في عام 1993 ريثما تستطيع هذه الدول الانتقال إلى استخدام التسهيلات العادية واستفادة من هذا التسهيل 20 بلد سحبت مبالغ تقدر ب 4 بلايين وحدة حقوق سحب الخاصة وانتهى العمل بها عام 1995

ر- **مبادرة هيبك : تسهيل النمو والحد من الفقر** : اشترك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1996 في إطلاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعرفة باسم مبادرة هيبك بمده تخفيض الدين الخارجي لأفقر بلدان

العالم وهي البلدان منخفضة الدخل التي تتحمل أعباء ديون غير قابلة للاستمرار ومعظمها يقع في إفريقيا و بالنسبة لهذه البلدان لا تكفيها الاستفادة الكاملة من الآليات التقليدية المتمثلة في إعادة جدولة الديون وتخفيض الديون إلى جانب المعونات والقروض الميسرة وانتهاج سياسات سليمة لكي تصل إلى مستوى الدين الخارجي القابل للاستمرار إلى مستويات يمكن تحملها خلال فترة قصيرة وتم تعزيز هذه المبادرة عام 1999 لكي توفر ما يلي :

- 1- تخفيف أعمق وأوسع لأعباء الديون عن طريق خفض الأهداف الموضوعة لها.
 - 2- تخفيف أسرع لأعباء الديون عن طريق توفير الديون في المرحلة المبكرة من برنامج السياسات وذلك لإطلاق موارد لازمة للإنفاق على عمليات الحد من الفقر مثل الإنفاق على الصحة والتعليم .
- وفي نفس الوقت بدل الصندوق تسهيل التمويل المعزز للتصحيح الهيكلي بتسهيل اشمل وهو تسهيل النمو والحد من الفقر وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة البلدان التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المحققة من المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق إلى جانب المنح والقروض التي يقدمها الأعضاء إلى الصندوق لهذا الهدف.
- ز- تسهيل الاحتياطي التكميلي : أنشأ في عام 1997 وخصص لمساعدة بلدان الاعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل مظهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب هذا التسهيل رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق .

ك - خطوط الائتمان الطارئ: (**Contingent Credit Lines**) هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل منصندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

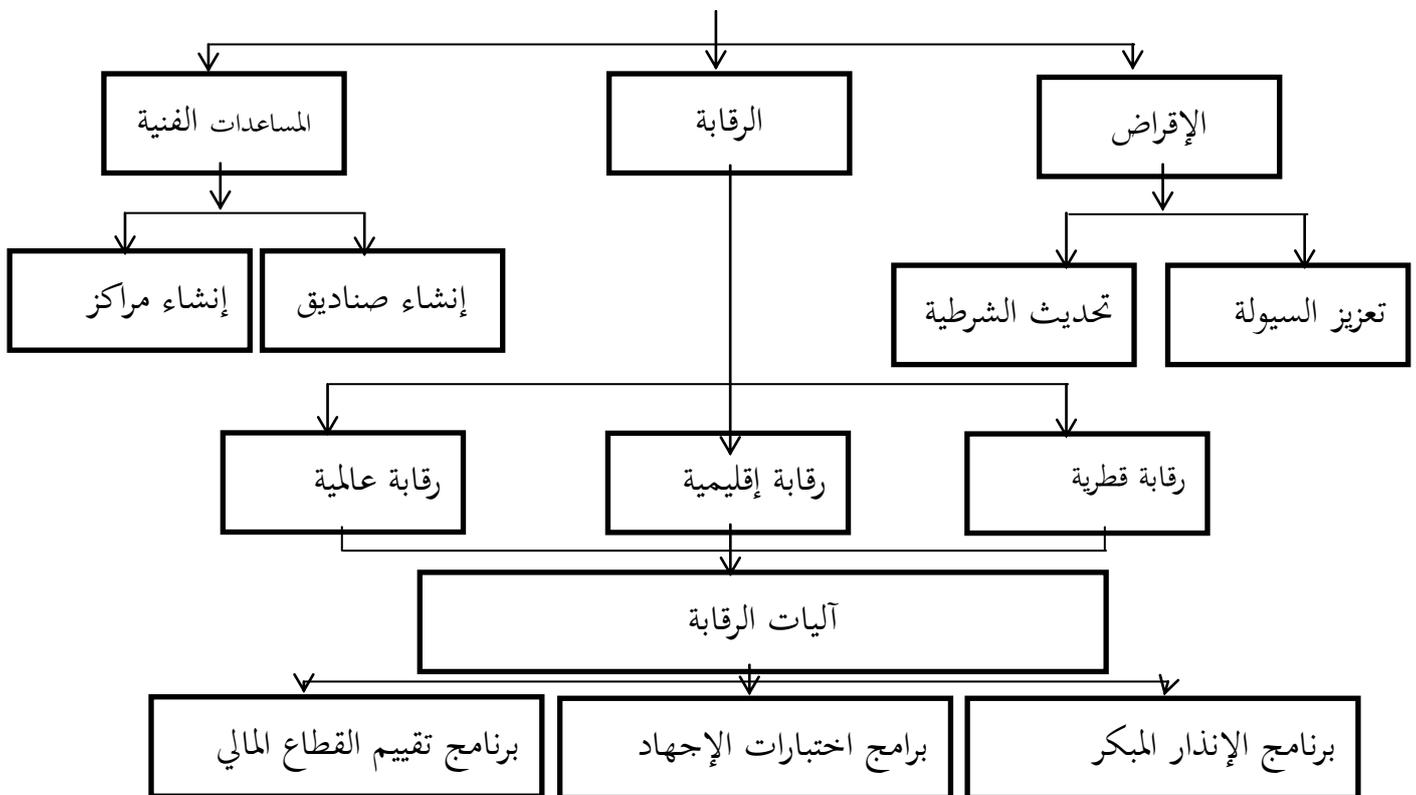
م - مساعدات الطوارئ: (**Emergency Assistance**) استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية¹.

1- لمحة عن صندوق النقد الدولي ، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

ثانيا - دور الصندوق في مواجهة الأزمة المالية العالمية

نظرا للحسائر الضخمة التي خلفتها الأزمة المالية العالمية، والتي مست مختلف بلدان العالم فقد لجأت هذه الأخيرة إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها على اجتياز هذه المرحلة من خلال ما يقدمه من مساعدات مالية، ومشورة فنية. وحتى يقوم الصندوق بهذا الدور على أكمل وجه قام بجملة من الخطوات والتدابير كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (4) : تدخل صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية.



ثالثاً: الانتقادات الموجهة لبرامج صندوق النقد الدولي:

مع أهمية توسيع صندوق النقد الدولي في تقديم التسهيلات والمعونات الفنية الاعضاءه، إلا أن هناك عدداً من الانتقادات ضده وهي⁽¹⁾:

- 1- تهدف سياسة صندوق النقد الدولي إلى جعل الدول النامية تابعة للايديولوجية الرأسمالية بدلا من تكييف اقتصاداتها وفقاً لمصالحها الوطنية.
- 2- إجبار الدول النامية إلى التحول إلى اقتصادات حرة تقوم بدعم القطاع الخاص بحجة أن التحول نحو الاقتصاد الحر سيؤدي إلى تخفيض العجز بالموازنة العامة.
- 3- تقود برامج صندوق النقد الدولي إلى إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية يتمخض عنها زيادة البطالة وانخفاض المستوى المعاشي ومعدل النمو الاقتصادي.
- 4- حدوث اضطرابات اجتماعية وتوسع عدد الفقراء لأن صندوق النقد الدولي يوصي برفع الدعم عن أسعار السلع الضرورية وزيادة أسعار المنتجات الحكومية وأسعار الطاقة.
- 5- أن تخفيض قيمة العملة الوطنية التي يوصي بها الصندوق قد أدت إلى ارتفاع كلفة الواردات وتسبب ذلك أيضا ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار وانعكس في ارتفاع تكاليف المعيشة.
- 6- أن إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والتجارة المرافقة لبرامج الصندوق أدت إلى انتقال رؤوس الأموال نحو البلدان التي تتسم بزيادة معدل النمو الاقتصادي والتي تتوفر فيها بيئة استثمارية مناسبة، وبالطبع فإن الدول الصناعية المتقدمة والدول الناشئة هي التي تجذب أكثر هذه الأموال المتدفقة ويحرم منها البلدان النامية الفقيرة.
- 7- التوزيع غير العادل لحصص صندوق النقد الدولي، إذ تسيطر الدول المتقدمة على 70 % من حصص الصندوق، مما جعلها تسيطر على القرارات المهمة التي يتخذها صندوق النقد الدولي، ولذلك نستطيع القول أن سياسات وبرامج الصندوق هي تعكس طموحات البلدان الرأسمالية للحد من أزماتها ومشكلاتها على حساب البلدان النامية.

1- ماري فرانس ليريتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، (دمشق: ط لاس للدراسات والترجمة والنشر، 1993، ص 158.

وعموماً فإن وصفة صندوق النقد الدولي تتلخص في الطلب من البلد النامي الذي يعجز عن دفع ديونه باتباع سياسات اقتصادية انكماشية تتسم بزيادة الموارد المالية المتاحة التسديد الديون الخارجية بالدرجة الرئيسية بغض النظر عن حاجة البلد النامي، وهذه الوصفة لا تتغير وكأنها جمعت الحكمة الاقتصادية من كل أطرافها، وتعاني سياسة الصندوق من ثلاث عيوب: فهي أولاً غير علمية، وثانية غير موضوعية وثالثاً غير محايدة، والقصور في سياسة الصندوق لمعالجة مشاكل البلدان النامية هو مدخل نقدي ومالي يهتم بالكميات والمقادير النقدية والمالية للوصول إلى التوازن النقدي والمالي دون الاهتمام بالاعتبارات النقدية.⁽¹⁾

يقول الأستاذ في جامعة هارفرد، جيفري ساكس، الذي أمضى حياته مدافعاً عن السوق الحرة وطريق "علاج الصدمة" في الإصلاح الاقتصادي، قال مؤخراً أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة أزمة، الأمر الأول يجب تذكره هو عدم الاتصال بصندوق النقد الدولي، لأن ساكسي يرى بأن علاج الصندوق لهذه الدول المرتكز على سياسة الانكماش لا يشكل الحل السليم للمشكلة، وحتى جورج سوروس الذي لا يتعارض ايدولوجياً مع سياسة صندوق النقد الدولي انتقد دور الصندوق في انقاذ الأزمة الآسيوية لأن سوروس يرى أن القطاع الخاص غير مؤهل لتسليفه على المستوى العالمي، وحتى البنك الدولي انتقد برامج صندوق النقد الدولي، فقد انتقد جوزيف ستيجليتز رئيس القسم الاقتصادي في البنك الدولي صندوق النقد الدولي لأنه فرض برامج انقاذ بمعدل فائدة مرتفعة، خفض الانفاق ورفع الضرائب، لأن هذه التدابير تدفع الدول إلى ركود اقتصادي شديد، كما أن عدم وجود شبكات أمان اجتماعية يهدد الجهود الرامية إلى مساعدة الملايين من الناس من الفقر مع دفع ملايين آخرين إلى الفقر، فالانفاق العام هو السبيل الوحيد لضمان حماية اجتماعية مناسبة.⁽²⁾

1- حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية (عمان: منتدى الفكر العربي، 2012) ص 146.

2- سنغنج الجيت، عملة المال، ترجمة رياض حسن، تدقيق ثابت بشارة (بيروت: دار الفارابي، ط1، 2001)، ص 159.

جدول رقم 15: التوزيع الجغرافي لقروض صندوق النقد الدولي مليون وحدة خاصة

31 كانون ثاني 2011		30 آذار 2010		البلدان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
1.6	994	2.1	884	افريقيا
10.3	6329	11.8	4852	آسيا و الباسيف
78.7	48415	70.9	29223	أوروبا
2.1	1313	2.4	979	أمريكا اللاتينية والكاريبي
7.3	4488	12.8	5300	الشرق الأوسط وتركيا
100	61539	100	41238	الاجمالي

المصدر: الاحصاءات المالية لصندوق النقد الدولي، 2010، ص10.

يتضح من الجدول السابق أن أوروبا سيطرت على 78.7% من قروض صندوق النقد الدولي العام 2011 في حين حصلت إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية على 21% فقط من قروض صندوق النقد الدولي، مما يدل على عدم وجود عدالة في صندوق النقد الدولي لمنح تسهيلات الائتمانية، وتتراوح فترة سداد القروض قصيرة الأجل 3.25-4 سنوات و 7- 2.5 سنوات للتمويل متوسط الأجل بعد أن وافق المجلس التنفيذي عام 2000 على تقصير فترة السداد.

وفي نوفمبر عام 1999 أوجد الصندوق تسهيل النمو والحد من الفقر حل محل التسهيل المعزز للتصحيح الهيكلي هدفه تقديم قروضا ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تأمين سلامة المركز المالي لموازن مدفوعات ها وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، كما استحدث الصندوق تسهيلات هدفت مساعدة البلدان في مواجهة فقدان المفاجئ لثقة الأسواق ومنع امتداد عدوى الأزمات إلى البلدان الأعضاء ذات السياسات الاقتصادية السليمة، ويقدم الصندوق كذلك قروضا لمساعدة البلدان في مواجهة العجز في موازين مدفوعات ها الناجم عن الكوارث والآثار الناجمة عن الصراعات العسكرية والنقص المؤقت في حصيللة الصادرات.

وقام صندوق النقد الدولي بدور أساسي لحل أزمة الديون في الثمانينات من خلال وضع برامج متوسطة لتحقيق الاستقرار. وقدم الصندوق منذ عام 1989 مساعدة لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية وروسيا لأجل تحويل

اقتصادياتها من نظام التخطيط المركزي إلى النظام القائم على السوق، ولذلك أسس الصندوق عام 1993 التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية. وخلال الفترة 1994-1995 قدم الصندوق 17,8 مليار دولار إلى المكسيك لمساعدتها في الخروج من الأزمة المالية التي واجهتها، مما حدا بالصندوق إلى إنشاء الاتفاقيات الجديدة للإقراض لضمان توافر التمويل للبلدان التي تواجه أزمات بالمستقبل، ولذلك ساهم الصندوق في حل الأزمة المالية الآسيوية خلال الفترة 1997-1998، حيث قدم الصندوق قروضا ضخمة وصلت إلى 36 مليار دولار إلى اندونيسيا وكوريا وتايلندا الدعم سياسة الاستقرار والقيام بالإصلاحات الهيكلية، ولذلك أنشأ الصندوق "تسهيل الاحتياطي التكميلي" عام 1997 لتقديم تمويل قصير الأجل في حالة تعرض البلد لفقدان ثقة السوق بصورة مفاجئة مثل تدفق رؤوس الأموال خارج البلد. (راجع جدول رقم 1، 2)

جدول رقم 16 التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي الشروط التقسيم المرحلي الحدود القصوى

شروط إعادة الشراء (السداد)							
التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي والمراقبة	الحدود القصوى لاستخدام الموارد	الرسوم	الجدول الزمني سنوات	الأقساط
التسهيل الاستعداد الائتماني (1952)	مساعدة متوسطة لأجل البلدان التي تعاني من مشكلات متعلقة بميزان المدفوعات ذات طابع قصير الأجل	اعتماد سياسات تقوم بتوفير الثقة لإمكانات حل مشكلات ميزان المدفوعات في البلد العضو خلال فترة زمنية معقولة	عمليات شراء ربع سنوية (مبالغ منصرفة) مرتقنة بمراجعة معايير الأداء وغيرها من الشروط	سنويا 200% من حصة العضوية تراكميا 6% من حصة العضوية	معدل الرسم مضافا إليه الرسم الإضافي (200 نقطة أساس على المبالغ أكثر من 300% من حصة العضوية و100 نقطة أساس على الائتمان القائم الأكثر من 3 سنوات والبالغ أكثر من 300% من الحصة العضوية)	25 3-5	ربع سنوية
خط الائتمان المرن (2009)	أداة مرنة في سياق الشرائح الائتمانية لمعالجة جميع المشكلات المتعلقة بالاحتياجات ميزان المدفوعات سواء المحتملة أو الفعلية	أساسيات اقتصادية كلية سابقة، وأطر لسياسات الاقتصادية، وسجلات أداء على مستوى السياسات تتسم بالقوة البالغة	الموافقة على استخدام موارد الصندوق متاحة مقدما طوال مدة الاتفاق شريطة استكمال مراجعة منتصف لفترة للاتفاقات البالغة مدتها سنة واحدة	لا توجد حدود مسبقة	معدل الرسم مضاف إليه الرسم الإضافي (200 نقطة أساس على المبالغ الأكثر من 300% من حصة العضوية و100 نقطة أساس على الائتمان القائم على الاقل من 3 سنوات والبالغ أكثر من 300 % من حصة العضوية)	25 3-5	ربع سنوية
التسهيل الصندوق المحدد (1974) (اتفاقات محددة)	مساعدات أطول أجل لدعم الإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء لمعالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات ذات الطابع طويل الاجل	اعتماد برنامج لمدة 3 سنوات لجدول أعمال هيكلي مع بيان سنوي تفصيلي لسياسات المتبعة في الاثنا عشر شهرا التالية	عمليات شراء ربع سنوية أو نصف سنوية (مبالغ منصرفة) مرتقنة بمراجعات معايير الأداء وغيرها من الشروط	سنويا 200% من حصة العضوية تراكميا 6% من حصة العضوية	معدل الرسم مضاف إليه الرسم الإضافي (200 نقطة أساس على المبالغ الأكثر من 300% من حصة العضوية و100 نقطة أساس على الائتمان القائم على الاقل من 3 سنوات والبالغ أكثر من 200 % من حصة العضوية)	25 4-10	نصف سنوية
التسهيلات الخاصة							
المساعدة الطارئة	مساعدة لمواجهة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات فيما يتعلق بالتالي:		لا يوجد ، رغم إمكانية تقسيم مساعدة مرحلة ما بعد الصراع على عملية شراء أو أكثر	محدودة عموما بنسبة 25% من حصة العضوية، رغم إمانية إتاحة مبالغ أكثر تصل إلى 50% في الحالات الاستثنائية	معدل الرسم غير أنه يجوز دعم معدل الرسم حتى 0,5% سنويا ، حسب توافر الموارد	25 3-5	ربع سنوية

شروط إعادة الشراء (السداد)							
التسهيل الائتماني (سنة الاعتماد)	الغرض	الشروط	التقسيم المرحلي لاستخدام الموارد	الحدود القصوى لاستخدام الموارد	الرسوم	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
1- الكوارث الطبيعية (1962)	الكوارث الطبيعية	جهود معقولة للتغلب على المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات					
2- مرحلة ما بعد الصراع (1995)		التكيز على بناء القدرات المؤسسية والإدارية للتمهيد للدخول في اتفاق الشريحة الائتمانية العليا أو "تسهيل النمو والحد من الفقر"					
التسهيلات الموجهة للبلدان الأعضاء منخفض الدخل في ظل الصندوق والائتماني للنمو والحد من الفقر.							
التسهيل الائتماني المحدد (2010)	مساعد أطول أجلا لمواجهة المشكلات الزمنية المتعلقة بميزان المدفوعات وذات طابع هيكلية ويهدف إلى تحقيق نمو مستمر يؤدي إلى تخفيف حدة الفقر	الدخول في اتفاقيات في إطار التسهيل الائتماني المحدد لمدة ثلاثة أعوام وتستند البرامج المدعومة بموارد هذا التسهيل إلى "تقرير استراتيجية الحد من الفقر" من إعداد البلد المعني في سياق مشاركة ويتضمن سياسة الاقتصادية الكلية والهيكلية والمتعلقة بالحد من الفقر.	نصف سنوية (وهي بعض الأحيان ربع سنوية) المبالغ المنصرفة مرتحنة بمراجعة معايير الأداء والمراجعات.	سنويا 100% من حصة العضوية . تراكميا 300% من حصة العضوية.	صفر % (7 يناير 2011 حتى نهاية 2011)	5.5-10	نصف سنوية

شروط إعادة الشراء (السداد)							
التسهيل الإئتماني (سنة الإ اعتماد)	الغرض	الشروط	الحدود المرحلي والمراقبة	الحدود القصوى لاستخدام الموارد	الرسوم	الجدول الزمني (سنوات)	الأقساط
تسهيل الاستعداد الائتماني (2010)	مساعدة البلدان التي تحتاج موازين مدفوعات إلى التمويل قصيرة الأجل وتلبية الاحتياجات الوقائية على غرار اتفاق الاستعداد الائتماني"	عقد اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة تتراوح بين 12 و 24 شهرا ويجل محل عنصر الموارد المرتفعة في تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية ويقدم الدعم في طائفة أوسع من الظروف.	عادة دفعة واحدة	سنويا 25% من حصة العضوية . تراكميا 300% من حصة العضوية	صفر % (7 يناير 2011 حتى نهاية 2011)	4-8	نصف السنوية
التسهيل الائتماني السريع (2010)	مساعدة سريعة لتلبية احتياجات عاجلة في ميزان المدفوعات مصدرها الأساسي صدمة خارجية أو كارثة طبيعية في الحالات التي لا تكون هناك حاجة فيها إلى برنامج يفي بشروط الشريحة الائتمانية العليا أو لا يكون ذلك ممكنا.	ليس برنامجا قائما على اساس المراجعة أو الشرطية اللاحقة، ويجل محل، عنصر الموارد السريعة في تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية فضلا على العناصر المدعمة في المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية/ المساعدة الطارئة لبلدان ما بعد الصراع".	عادة دفعة واحدة	سنويا 25% حتى 50% من حصة العضوية . تراكميا 75% (حتى 100% من حصة العضوية)	صفر % (7 يناير 2011 حتى نهاية 2011)	5.5-10	صرف الموارد على الفور (حتى دفعتين منصرفتين خلال أي فترة تبلغ 21 شهرا)

المصدر :- صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي ، 2010 ص ص 22-23.

- هيل عجمي جميل الجناني.، التمويل الدولي، دار وائل للنشر، ط 1، 2014 ، 350-354.

المطلب الخامس: برنامج الإنذار المبكر واختيار الإجهاد:

لقد أدى توسع الأسواق المالية وتشابكها إلى ظهور تحديات كبيرة أمام صندوق النقد الدولي للحد من وقوع الأزمات وذلك عن طريق متابعة أهم المتغيرات الاقتصادية على المستوى العالمي ومحاولة التنبؤ بالأزمات قبل وقوعها عبر حملة من البرامج الإجرائية.

1/ برنامج الإنذار المبكر:

يعد نظام الإنذار المبكر الذي وضعه صندوق النقد الدولي من الوسائل.

1-1 تعريف نظام الإنذار المبكر:

يعد نظام الإنذار المبكر حسب هيئة الأمم المتحدة على أنه عبارة " عبارة نظام يسمح للأفراد المعرضين للأزمات بتجنب أو التقليل من مخاطرها بالتهيؤ للاستجابة الفعلية"¹ كما يعرف نظام الإنذار المبكر على أنه " تلك الأداة القادرة على توقع حدوث الأزمات من خلال تقييم ملف المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والضغط السكانية وغير لها لبلد ما، حيث أنه يشمل أسس نظرية ومجموعة من الإجراءات العلمية المتسلسلة والمتناسقة التي يتم من خلالها تحديد المخاطر الإجمالية في مجال ما لبلد تتوفر فيه المعلومات المناسبة لمتخذي السياسات والقرارات والتي تقيّد مسبقاً في توقع حدوث الأزمة في البلد المعين"².

1-2 المؤشرات المستخدمة في برنامج الإنذار المبكر:

وضع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج لتقييم المالي سنة 1999 والذي يعتمد على مؤشرات تساعد على كشف الاستقرار المالي، والتي تعرف " بمؤشرات الحيطنة الكلية " وهي تقسم إلى³:
* مؤشرات الحيطنة الجزئية المجمع لتقييم سلامة مؤسسات القطاع المالي كل على حدى.
* مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي.

وتظهر هذه المؤشرات من خلال الجدول التالي:

1-Michael H. glantz , early warning systems :do's and don't, tepor of work shop, 20-23 october 2003, shanghai, p : 9, www.escg.ucar.edu/warning_consulté (19/05/2013)

2 - قطاف سهيلة، مرجع سابق.

3 - مصطفى عبد اللطيف، بن سانية عبد الرحمن، دور مؤشرات الإنذار المبكر في الإدارة السليمة لمخاطر العمليات البنكية، الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الشلف، 25-26 نوفمبر 2008.

الجدول رقم 17: مؤشرات التنبؤ في برنامج الإنذار المبكر

مؤشرات الاقتصاد الكلي	مجموع مؤشرات الحیطة الجزئية
<p>– النمو الإقتصادي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مجموع معدلات النمو. • أزمات قطاعية. 	<p>– كفاية رأس المال:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مجموع معدلات رأس المال. • التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال.
<p>– ميزان المدفوعات:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عجز الحساب الجاري. • مستوى الاحتياطي من النقد الإجمالي. • الدين الخارجي. • معدلات التبادل التجاري. • تكوين واستحقاق تدفقات رأس المال. 	<p>– نوعية الأصول:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مؤسسات الإقراض: وتشمل <ul style="list-style-type: none"> • تركيز الائتمان القطاعي. • الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية. • القروض المشكوك فيها والمؤونات. • القروض لهيئات القطاع العام. • وضع المخاطر الخاصة بالأصول. • معاملات المديونية. • حالة الاقتراض: وتشتمل: <ul style="list-style-type: none"> • نسبة الديون إلى رأس المال. • ربحية الشركات. • مؤشرات أخرى لظروف الشركات. • مديونية القطاع العائلي.
<p>– التضخم:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تذبذب معدلات التضخم. 	<p>– نوعية الإدارة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • معدلات الاتفاق. • الإيرادات بالنسبة لكل موظف. • النمو في عدد المؤسسات المالية
<p>– أسعار الصرف والفائدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • التقلب في هذه الأسعار. • قابلية سعر الصرف للاستمرار. • ضمانات سعر الصرف. 	<p>– الأرباح والمردودية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عائد الأصول. • عائد رأس المال.
<p>– ازدهار الإقراض وسعر الأصول:</p> <ul style="list-style-type: none"> • نوبات ازدهار أسعار الأصول. 	
<p>– آثار العدوى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الارتباط بين الأسواق المالية. • الآثار الجانبية للتجارة الخارجية. 	
<p>– عوامل أخرى:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الإقراض والاستثمار الموجه. • لجوء الحكومة إلى النظام البنكي. 	

<p>التزامات متأخرة السداد في الاقتصاد.</p>	<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة الدخل إلى الإنفاق. ● مؤشرات المردودية. - السيولة: ● قروض البنك المركزي للمؤسسات المالية. ● الودائع بالنسبة لإجمالي المجموعات النقدية ● نسبة القروض إلى الودائع. ● هيكل استحقاق الأصول والخصول. - الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق: ● مخاطر سعر الصرف. ● مخاطر سعر الأسهم. ● مخاطر سعر السلع الأساسية. ● مؤشرات خاصة بالسوق: <p>وتشتمل أسعار السوق للأدوات المالية، تصنيف الائتماني، هوامش العائد على المديونية العمومية.</p>
--	---

المصدر: قطاف سهيلة، مرجع سابق، ص 63 – 64.

وتعتمد مؤشرات الحيطة الخارجية الحيطة الجزئية على ستة مؤشرات أساسية هي ما يعرف بإطار camels حيث يرمز كل حرف إلى:

C: مدى كفاءة رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر **Capital Adequacy**.

A: جودة الأصول (الموجودات) وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الموجودات الهالكة أو المشكوك في تحصيلها **Asset quality**.

M: الإدارة ومستوى كفاءتها وتعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاية أجهزة الحيطة الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي **Management quality**.

E: مستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال **Earning Management**.

L: لقياس سلامة موقف السيولة ومقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة **Liquidity position**

S: مستوى المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها السوق **Sensitivity to Market Risk**

أما مؤشرات الاقتصاد الكلي فتشمل النمو الكلي والنمو في القطاعات واتجاهات ميزان المدفوعات، مستوى التضخم ودرجة تقلبه، أسعار الفائدة والصراف، نمو الائتمان، التغيير في ثمن الأصول خاصة في أسعار الأوراق المالية والعقارات، ويجب أن تغطي المؤشرات أيضا المتغيرات التي تؤثر على قابلية الأنظمة المالية للإصابة بعدوى الأزمات التي تنتقل عبر البلدان. والتي تشمل العلاقة المتبادلة بين الأسواق وخصائص الاقتصاد الكلي المتماثلة والآثار الجانبية للتجارة وتلك الناجمة عن سلوك المستثمرين.

ويستخدم صندوق النقد الدولي نماذج اقتصادية للتنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها تعرف بنماذج الإنذار المبكر، هذه النماذج تعتمد على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية تؤدي إلى أحداث أزمة، وأهمها نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي. مدى تقدير معدل الصرف الحقيقي، العجز في الحساب الجاري للمعاملات التجارية، بحيث كلما كانت قيمة هذه المتغيرات مرتفعة كلما كان احتمال وقوع الأزمة مرتفع، حيث هذه الأنظمة تتمتع بأفاق زمنية طويلة نسبياً من (12 - 24 شهر) وذلك لإعطاء البلدان الوقت الكافي لتبني إجراءات تصحيحه، وللتنبؤ بوقوع الأزمة يستند الصندوق إلى مجموعة مؤشرات أهمها¹:

1- رقابة السيولة: يعتبر الصندوق أن نقص الاحتياطي من السيولة متغيرة مفسر أساسي لحدوث أزمة مالية، وفي بيئة تنتقل فيها رؤوس الأموال بحرية تعتبر الاحتياطات كمقود أساسي للسيولة بالنسبة للبلدان ذات الأسواق الناشئة، يمكن أن تنخفض بصفة مفاجئة بسبب تدهور إمكانية دخول البلد إلى أسواق رأس المال الدولية وهروب رؤوس الأموال بسبب الشكوك القائمة حول عدم صحة السياسة الاقتصادية الداخلية أو بسبب حذرهم الكبير من مخاطر الأسواق الناشئة، في ظل هذه الظروف يؤكد الصندوق على ضرورة تقدير ما يلي:

- احتياطات التمويل الخارجي للبلد بما في ذلك عجز الحساب الجاري والتزامات الديون التي تستحق في فترة مستقبلية، وكذلك مبلغ رأس المال الذي من المحتمل أن يحوله المقيمون إلى الخارج.

- مختلف مصادر التمويل المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتراض من الأسواق المالية في شكل سندات وقروض مضمونة.

- الفجوة التمويلية المتبقية: هذه الحالة تتطلب تجميع البيانات بصورة منتظمة وترتيبها في جداول تحديد الاحتياطات التمويلية التي يعتمد عليها في فحص وتدقيق احتياجات التمويل العالمية وحجم الطلب على موارد صندوق النقد الدولي.

وعليه من أجل تقييم مخاطر حدوث أزمة بسبب ندرة السيولة، يركز التحليل (خاصة بالنسبة للبلدان الناشئة) على نسبة الدين قصير الأجل إلى الاحتياطي التي يعتبر نقطة انطلاق بالنسبة لجزء كبير من تحليل السيولة.

1-Christian Mulder, détecter les facteurs de vulnérabilité financière pour prévenir les crises : finance and développement, décembre 2002, FMI , p 9.

أ- **معلومات السوق المالي:** نوع آخر من تقييم قابلية التعرض للمخاطر مبني على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية في البلدان الناشئة، بتحديد مخاطر التسديد وتحليل سلوك السوق لمساعدة الدول على إمكانية استخدام سياسات مالية توسعية تساعد على تعويض بعض الآثار السلبية الناتجة عن الأزمات.

ب- **التطلع إلى المستقبل:** ليس من المفاجئ أن نلاحظ صعوبة التنبؤ بالأزمات بدقة، والسبب في ذلك هو أن السلطات يمكن أن تتخذ إجراءات لتجنب هذه الأزمات من خلال مقاومة المخاطر الظاهرة، لكن هذه الأزمات سببها صدمات غير متوقعة يمكن لها أن تخل بالمجهودات الوقائية عن مسارها الصحيح. مثال عن تطبيق برنامج الإنذار المبكر:

لقد تم التحذير من قبل صندوق النقد الدولي حول خطر وقوع أزمة اقتصادية عالمية منذ سنة 2001، حيث شهد سوق الرهن العقاري الأمريكي اختلالات كما تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي.

1-2- إشارات الأزمة منذ 2001: قامت الحكومة الأمريكية عقب أزمة 11 سبتمبر 2001 بتخفيض أسعار الفائدة لتمويل شراء العقارات بمعدلات محدودة وآجال طويلة تصل إلى 45 سنة، وبالتالي بدأت أسعار العقارات في التصاعد التدريجي، ولقد شجع تلك البنوك على الاستمرار في شراء العقارات فتراجعت معايير الجودة الائتمانية وشروط منح الائتمان مثل الهوامش الائتمانية بين قيمة العقار وقيمة القرض، وثبات دخل العميل ومناسبته لقيمة القسط الشهري، ولجأت شركات التأمين لتغطية مخاطر عدم السداد تعديلاً للهوامش الائتمانية، وبالتالي أدى التوقف عن السداد إلى انتقال الأزمة المالية إلى قطاع التأمين بجانب القطاع المالي والقطاع المصرفي.

شمل ذلك توقيع عملاء التمويل العقاري على كمبيالات شهرية وهو ما يعرف بالتوريق لتحويل الدين إلى مجموعة من الأوراق التجارية القابلة للتداول، وعادة ما تقوم تلك البنوك ببيع الأصول (باقي قيمة العقارات زائد الفوائد) لبعضها البعض باعتبارها أصول عالية الجودة نظراً لأنها مضمونة منها وذات تصنيف البنك البائع لها، وأدى ذلك إلى إصدار الأصول الرديئة المتعلقة بالعقارات داخل وخارج أمريكا¹.

وبهذا ظهرت أصوات حذرت من استمرار الأوضاع الاقتصادية في أواخر سنة 2007 مبينة في نفس الوقت أن تكون مقدمات لحلول أزمة وركود يخل بأداء الاقتصاد الأمريكي، وقد يحمل في طياته تداعيات تؤثر سلباً على النظام المالي والائتماني خصوصاً، وهو ما قد يتحول إلى أزمة فقدان ثقة في الجهاز المصرفي والمالي الأمريكي، ولعل أهم الانعكاسات التي سعت هذه الأصوات إلى التنبيه منها هو تأثير المواطن البسيط الأمريكي وتدهور قدرته الشرائية بعد تراجع جدارته الائتمانية ومن أمثلة هذه التحذيرات²:

1 - فريد راغب النجار، إدارة التغيير الاستراتيجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط1، 2010، ص 46.

2 - أحداث العالم الاقتصادية لعام 2007: على الموقع www.aljazeera.net تم الاطلاع عليه في 2013/04/27.

تنبيه المؤسسة الاستشارية "غلوبال إنسايت" إلى أن زيادة عدد المنازل التي سيتم بيعها بالمزاد يسبب تخلف أصحابها عن تسديد القروض، ستؤدي إلى خسارة اقتصادية تقدر بمليارات الدولارات عام 2008 في المدن الأمريكية الرئيسية، لكن يمكن لأصحاب المنازل والمؤسسات المالية العمل معاً لاحتواء هذه الانعكاسات، وأضاف تقرير أعدته المؤسسة أن انخفاض الاستثمارات في المساكن وانخفاض الإنفاق في صناعة الإنشاءات وهبوط إنفاق المستهلكين بسبب انخفاض قيمة المنازل سوف تؤدي مجتمعة إلى هبوط النشاط الاقتصادي، كما أشارت إلى أن عدد كبير من المنازل المعروضة للبيع بالمزاد أثر سلباً على الولايات المتحدة وألحق الضرر بأكبر المؤسسات المالية، كما توقعت المؤسسة خسائر بأرقام خيالية في أهم الولايات الأمريكية.

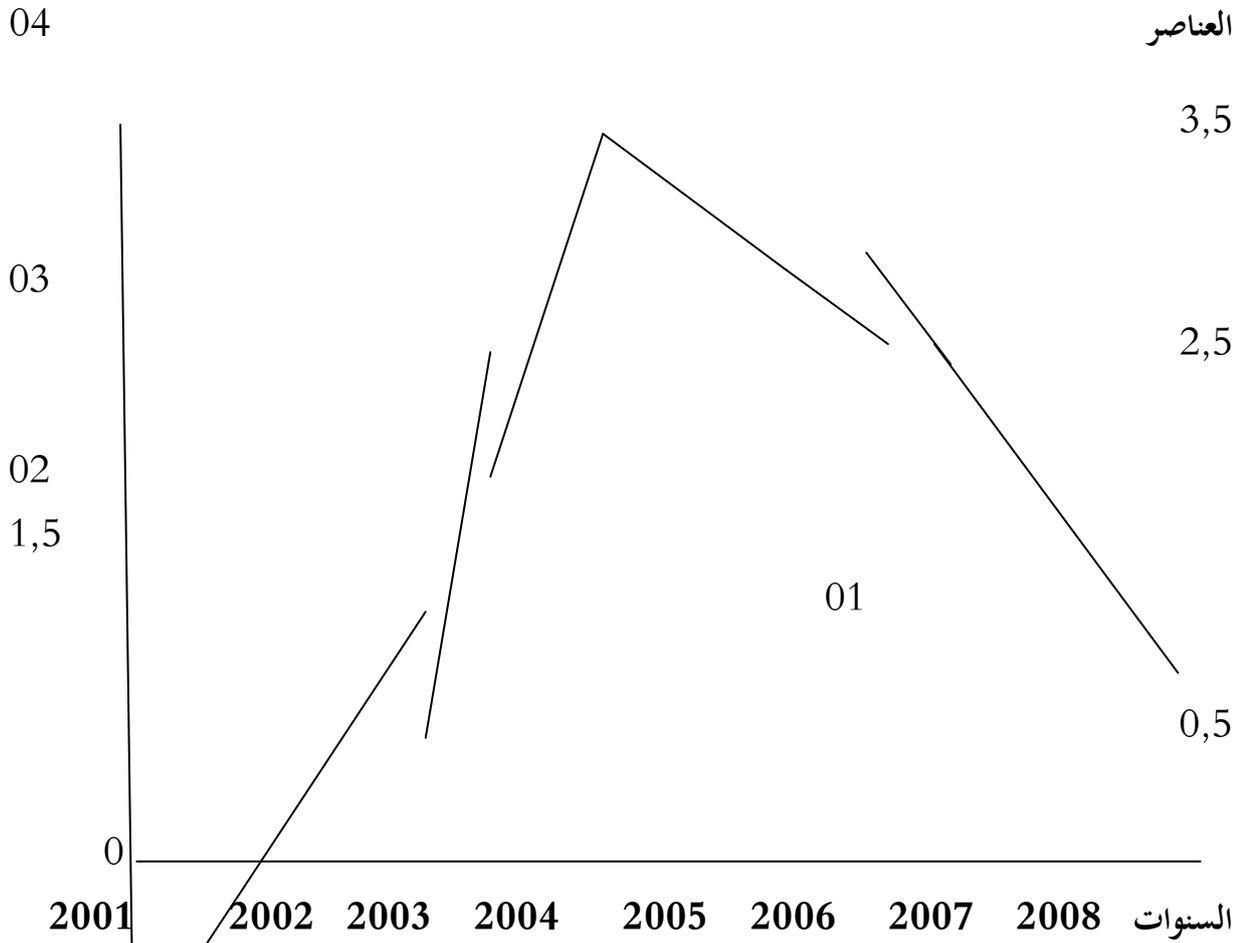
- خفض الاحتياطي التحدي الأمريكي توقعاته لنمو الاقتصاد الأمريكي لسنة 2008 إلى 1,8% بعد أن كان 2,5%، كما خفض توقعاته لمعدل التضخم لعام 2008 إلى ما بين 1,7% و 1,9% وأرجع الاحتياطي الاتحادي الأمريكي خفض التوقعات إلى عدد من العوامل أهمها أزمة قروض الرهن العقاري، ضعف سوق المساكن، وارتفاع أسعار النفط.

- من ناحية أخرى، أكد البنك المركزي الأوروبي تشديد البنوك في منطقة اليورو على معايير الإقراض بعد أزمة الائتمان العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة، وكشفت دراسة أعدها لبنك التضمر من عمليات الإقراض خاصة للشركات الكبرى (الفكرة غير واضحة) عمليات اندماج واستحواذ وإعادة هيكلة من آثار أزمة الدهون العقارية العالية المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-2- تراجع مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي على مستوى الاقتصاد الأمريكي:

زادت معاناة الاقتصاد الأمريكي منذ سنوات، نتيجة تزايد العجز التجاري كما يمثله الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5): (متغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي)



المصدر: خالد عبد الرحمن البسام، آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي، الغرفة التجارية والصناعية، جدة، نوفمبر 2008 ص 2.

بدأت تظهر معالم تراجع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الأمريكي على كافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة منذ 2004 على النحو التالي¹:

1 - خالد عبد الرحمن البسام، مرجع سابق، ص 1-2.

- **تفاقم العجز في الميزانية:** والذي وصل لأقصاه في الربع الأول من عام 2008 حيث أصبح يمثل 2,5 % من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2007، مع وجود توقعات بارتفاع عجز الموازنة في نهاية عام 2008 من حوالي 155 مليار إلى حوالي 258 مليار دولار بدون تكاليف خطة إنعاش الاقتصادى مقابل 163 مليار عام 2007.
 - **ارتفاع حجم المديونية:** ليصل إلى 36 تريليون دولار، فقد ارتفعت الديون الحكومية لتشكّل حوالي 64% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع مديونيات الأفراد والشركات لتصل إلى 6,27 تريليون دولار منها حوالي 2,9 تريليون دولار ديون أفراد نتيجة التمويل العقاري وحوالي 4,18 تريليون دولار على الشركات.
 - **تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي:** منذ شهر جانفي 2008، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفاً في أنشطتها نتيجة ارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة.
 - **ارتفاع معدلات التضخم:** إذ تجاوزت 5,4%، رافقها ارتفاع معدلات البطالة إلى 1,5% وفقدان أكثر من 3 مليون شخص لوظائفهم بمعدل 80 ألف وظيفة شهرياً ليصل إجمالي من فقدوا وظائفهم في الاقتصاد الأمريكي بسبب الأزمة حتى ماي 2008 إلى أكثر من نصف مليون شخص.
 - **انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين:** إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992 نتيجة تخوف المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم لهما منذ أكتوبر 2001، كما انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية إلى أدنى مستوى له.
 - **تراجع تحويل رؤوس الأموال:** إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50%، لدرجة أن تحويل هذه الأموال أصبح كافياً فقط لمجرد سد العجز في الميزان التجاري الأمريكي الذي بلغ حوالي 60 مليار دولار.
 - **تراجع عمليات بناء مساكن:** بنسبة 6% لتصل إلى 1,065 مليون وحدة سنوياً مقارنة بالمعدل السنوي المسجل وهو 1,071 مليون وحدة، كما تراجع عدد تصاريح البناء إلى 978 ألف وحدة مقابل 1,61 مليون وحدة، وتراجعت أسعار المساكن بحوالي 10% مع وجود توقعات بتراجعها بنسبة 10% أخرى بنهاية عام 2008.
 - **الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية:** مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينات، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار والنصف لأول مرة منذ صدور اليورو، وهو ما أدى إلى تزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد أو الدولة.
 - **تراجع أرباح البنوك الأمريكية:** وزيادة مشتريات الأجانب لحصص في الشركات والمصانع الأمريكية وذلك بسبب بداية تراجع أسعار الأسهم وتراجع قيمة الدولار.
- إن كل المؤشرات السابقة أُنذرت بحدوث أزمة خانقة لن تضر بالاقتصاد الأمريكي فقط بل بالاقتصاد العالمي كله، وهذا ما حدث في سنة 2008 حيث عمّت الأزمة كل أرجاء العالم وتضررت منها اقتصاديات العديد من الدول.

وما يؤكد ذلك هو قول الاقتصادي الكبير: جوزيف ستيجلتز أستاذ الاقتصاد الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 2001 والإطار السابق بالبنك الدولي: « ما هو محزن تماماً في الأزمة المالية الحالية هو أن التنبؤ بها كان قائماً وبالتالي كان ممكناً تفاديها..... » وفي قوله هذا إشارة واضحة على وجود ملامح تؤكد التنبؤ بهذه الأزمة المالية العالمية¹.

2/ برنامج اختبار الإجهاد ومحتواه:

استحدث الصندوق هذا البرنامج من أجل اختبار قيمة المحفظة المالية. حيث يقيس هذا الاختبار التغير في قيمة المحفظة نتيجة للتغيرات في عوامل المخاطرة الكامنة وراءها ويمكن استخدام اختبارات الإجهاد لتقييم تشكيلة مختلفة من المخاطر (جدول رقم (3)). وعلى الرغم من أن هذه الاختبارات وضعت أصلاً لاستخدامها بالنسبة لمخاطر التداول، أصبحت الآن أداة تستخدم على نطاق واسع لإدارة المخاطر، بما في ذلك استخدامها لقياس حساسية مجموعة من المؤسسات مثل البنوك التجارية، أو حتى المالي بأكمله بالنسبة للصدمات الشائعة، وتزايد استخدام صندوق النقد الدولي لهذه الاختبارات كجزء من اختبارات السلامة التي يجريها بالاشتراك مع البنك الدولي من خلال برنامجها المشترك لتقييم القطاع المالي الذي بدأ سنة 1999، والواقع أن أكثر من 90 بلد عضواً - تمثل تقريباً نصف الناتج المحلي الإجمالي للعالم - قد شاركت في هذا البرنامج حتى الآن.

وظهرت أربع اتجاهات رئيسية في طريقة إنجاز هذه الاختبارات، بعد عدة سنوات من إجرائها لتقييم المالي، وهي²:

- **الاتجاه الأول:** تلعب السلطات - خاصة البنوك المركزية وهيئات الإشراف - والمؤسسات المالية، دوراً كبيراً في رسم وتنفيذ اختبارات الإجهاد في تقييم القطاع المالي، حيث يتم استخدام النماذج الداخلية للبنوك في قياس أثر الصدمات بما في ذلك أثر تعرضها للمخاطر خارج الميزانية وأصبح الحصول على هذه النتيجة أكثر سهولة بازدياد سرعة الاعتماد على اختبارات الإجهاد في القطاع المالي

- **الاتجاه الثاني:** زادت تغطية المؤسسات المالية الأخرى مع شمول كبير من البرامج الخاصة بتقييم القطاع المالي حالياً لاختبارات الإجهاد لشركات التأمين الضخمة، كما أصبحت هذه الاختبارات تطبق أيضاً على قطاع الأسر، وعلى قطاع الشركات نظراً لأهميتها بالنسبة لنوعيات أصول البنوك الكامنة وراءها.

- **الاتجاه الثالث:** يبدو أن توافر البيانات هو الأمر الذي يحفز هذا النهج ودرجة ارتقاء الاختبارات بشكل فردي على مجموعة مختارة من البنوك الرئيسية.

1 - فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية، لمحة عامة التنبؤ الوقائي للأزمة، فرص الاستثمار المتاحة والحلول الممكنة لمواجهةها، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف 1 20-21 أكتوبر 2009، ص 77.

2-Paul hilberg and mitthew.T.Jones, what if ...? Finance and développement, décembre 2004, p 27.

- الاتجاه الرابع: يسمح لمن يقوم بإجراء اختبار الإجهاد بأن يربط مجموعة معينة من الصدمات بمتغيرات كلية ومالية رئيسية في إطار نظرة مسبقة للمستقبل.
- والجدول الموالي يوضح أهم المؤشرات التي يتناولها برنامج اختبار الإجهاد
- الجدول رقم 18:** المؤشرات المستخدمة في برنامج اختبار الإجهاد.

نوع المخاطرة	الصدمات المحتملة	كيفية التطبيق
سعر الفائدة	- التغيير في شكل المنحنى العائد سواء أكانت التعرجات قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل. - يمكن حدوث الصدمات في الأسعار المحلية والأجنبية.	يطبق على دفاتر التداول، ومن الممكن تطبيقه على دفتر البنوك (الائتمان).
أسعار الصرف	- التغيير المفاجئ في سعر الصرف. - يمكن خفض عملات أخرى تبعاً لأهميتها في المحفظة.	تطبق على دفتر التداول في أغلب الأحيان وأحياناً أخرى تطبق على دفتر الائتمان إذا كانت القروض بالعملات الأجنبية الكبيرة.
الائتمان	- زيادة في احتمالات التوقف عن الدفع. - زيادة في نسبة القروض المشكوك في تحصيلها.	يتم تطبيقه على دفتر التداول، على أساس وقائع سابقة خاصة بارتفاع التوقف عن السداد.
أسعار الأسهم	- انخفاض في مؤشرات البورصة.	يطبق في دفتر التداول.
السيولة	- نقص في سيولة الأوراق المالية المتداولة مثل الانخفاض في قيمة كافة السندات. - زيادة معدلات سحب الودائع.	يطبق في معظم الأحوال على دفاتر التداول ويمكن تحليله بالنظر إلى نسب الأصول السائلة قبل ويعد الانخفاض.
درجة التذبذب	- زيادة في درجات أسعار الفائدة وأسعار الصرف والأسهم والخيارات المرتبطة بذلك.	يطبق على محافظ الخيارات، يمكن معايرته على أساس الوقائع السابقة لزيادة تذبذب السوق.
	- انخفاض قيمة سلع التصدير الأساسية مثل انخفاض في أسعار النفط.	يطبق في أغلب الأحوال في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على السلع (الدول النفطية والمصدرة للمواد الأولية.

source : Paal hilbers and mattew Jones.

كل المعلومات: يتم إجراء عملية اختبار الإجهاد وفق عدة مراحل تنطلق من توحيد جوانب التعرض للمخاطرة وجمع المعلومات حول الاقتصاد الكلي وأداء النظام المالي والبيانات المرتبطة بالسوق التي تساعد على التحديد المنتظم للمؤسسات والقطاعات المهمة ومعرفة هياكل الميزانيات المالية التي تمكن من معرفة مصادر المخاطر المختلفة. بعدها يتم وضع الخطط باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي الذي هو أساس برنامج اختبار الإجهاد، حيث يتم الاعتماد على البيانات التاريخية وأخرى افتراضية لتحليل الروابط الرئيسية بين الاقتصاد الحقيقي والنظام المالي، وفي بعض الحالات يتم اللجوء إلى تجارب الدول الأخرى في عملية الاسترشاد وصياغة اختبار الإجهاد، بعد وضع الخطط يتم استقرار وترجمة النتائج المختلفة لنموذج الاقتصاد الكلي. إلى ميزانيات وقوائم دخل المؤسسات المالية لمساعدة المؤسسات ذات النظم المتطورة في إدارة المخاطر مع زيادة قدرتها الرقابية للمخاطرة، أما مؤسسات ذات النظم البدائية فإنها تساعد على وضع نماذج إدارة المخاطر.

لتأتي آخر مرحلة وهي تحليل الآثار، أي تحديد أثر التغيير في المخاطر على هيكل المحفظة في المدى القصير ومدى تأثير ذلك على النظام المالي ككل¹. ومن أهم استراتيجيات التحليل المعتمدة هي تحليل الأثر على المؤسسات باستخدام نماذج العدوى التي تحاول تقدير وقياس أثر فشل المؤسسة الرئيسية على المؤسسات الأخرى وعلى النظام المالي بأكمله، ويتم ذلك باختبار إجهاد كل ميزانية وكل قائمة دخل على حدى، ثم فحص مدى تعرض الطرف المقابل للمخاطرة كالمؤسسات التي جعلها اختبار الإجهاد أكثر تعرضاً للمخاطرة نتيجة الإقراض من البنوك أو امتلاك أسهم أو وضع ودائع وغيرها ودراسة مدى تأثير الصعوبات التي تواجهها إحدى المؤسسات على سلامة المؤسسات الأخرى، بعدها تأتي آخر عملية وهي تفسير النتائج ونشرها.

الانتقادات الموجهة لبرامج صندوق النقد الدولي:

مع أهمية توسيع صندوق النقد الدولي في تقديم التسهيلات والمعونات الفنية لأعضائه، إلا أن هناك عددا من الانتقادات ضده وهي (2):

1- تهدف سياسة صندوق النقد الدولي إلى جعل الدول النامية تابعة للإيديولوجية الرأسمالية بدلا من تكييف اقتصادياتها وفقا لمصالحها الوطنية.

2- إجبار الدول النامية إلى التحول إلى اقتصاديات حرة تقوم بدعم القطاع الخاص بحجة

¹ لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية العالمية، الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص 776.

2- ماري فرانس ليريتو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة هشام متولي، (دمشق: ط لاس للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1993) ص 158.

أن التحول نحو الاقتصاد الحر سيؤدي إلى تخفيض العجز بالموازنة العامة.

3- تقود برامج صندوق النقد الدولي إلى إتباع سياسات نقدية ومالية انكماشية يتمخض عنها زيادة البطالة وانخفاض المستوى المعاشي ومعدل النمو الاقتصادي.

4- حدوث اضطرابات اجتماعية وتوسع عدد الفقراء لأن صندوق النقد الدولي يوصي برفع الدعم عن أسعار السلع الضرورية وزيادة أسعار المنتجات الحكومية وأسعارا لطاقة.

5- أن تخفيض قيمة العملة الوطنية التي يوصي بها الصندوق قد أدت إلى ارتفاع كلفة الموارد اتوتسبب ذلك أيضا ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار وانعكس في ارتفاع تكاليف المعيشة.

6- أن إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال والتجارة المرافقة لبرامج الصندوق أدى إلى انتقال رؤوس الأموال نحو البلدان التي تتسم بزيادة معدل النمو الاقتصادي والتي تتوفر فيها بيئة استثمارية مناسبة، وبالطبع فإن الدول الصناعية المتقدمة والدول الناشئة هي التي تجذب أكثر هذه الأموال المتدفقة ويحرم منها البلدان النامية الفقيرة.

7- التوزيع غير العادل لحصص صندوق النقد الدولي، إذ تسيطر الدول المتقدمة على % 70 من حصص الصندوق، مما جعلها تسيطر على القرارات المهمة التي يتخذها صندوق النقد الدولي، ولذلك نستطيع القول أن سياسات وبرامج الصندوق هي تعكس طموحات البلدان الرأسمالية للحد من أزماتها ومشكلاتها على حساب البلدان النامية.

وعموماً فإن وصفة صندوق النقد الدولي تتلخص في الطلب من البلد النامي الذي يعجز عن دفع ديونه بإتباع سياسات اقتصادية انكماشية تتسم بزيادة الموارد المالية المتاحة التسديد الديون الخارجية بالدرجة الرئيسية بغض النظر عن حاجة البلد النامي، وهذه الوصفة لا تتغير وكأنها جمعت الحكمة الاقتصادية من كل أطرافها، وتعاني سياسة الصندوق من ثلاث عيوب: فهي أولاً غير علمية، وثانية غير موضوعية وثالثاً غير محايدة، والقصور في سياسة الصندوق لمعالجة مشاكل البلدان النامية هو مدخل نقدي ومالي يهتم بالكميات والمقادير النقدية والمالية للوصول إلى التوازن النقدي والمالي دون الاهتمام بالاعتبارات النقدية. (1)

ويقول الأستاذ في جامعة هارفرد، جيفري ساكس، الذي أمضى حياته مدافعا عن السوق الحرة وطريق "علاج الصدمة" في الإصلاح الاقتصادي، قال مؤخراً أنه عندما يكون الاقتصاد في حالة أزمة، الأمر الأول يجب

1 - حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية (عمان: منتدى الفكر العربي، 2012 ص 146.

تذكره هو عدم الاتصال بصندوق النقد الدولي، لأن ساكسي يرى بأن علاج الصندوق لهذه الدول المرتكز على سياسة الانكماش لا يشكل الحل السليم للمشكلة، وحتى جورج سوروس الذي لا يتعارض ايدولوجيا مع سياسة صندوق النقد الدولي انتقد دور الصندوق في إنقاذ الأزمة الآسيوية لأن سوروس يرى أن القطاع الخاص غير مؤهل لتسليفه على المستوى العالمي، وحتى البنك الدولي انتقد برامج صندوق النقد الدولي، فقد انتقد جوزيف ستيجليتز رئيس القسم الاقتصادي في البنك الدولي صندوق النقد الدولي لأنه فرض برامج إنقاذ بمعدل فائدة مرتفعة، خفض الإنفاق ورفع الضرائب، لأن هذه التدابير تدفع الدول إلى ركود اقتصادي شديد، كما أن عدم وجود شبكات أمان اجتماعية يهدد الجهود الرامية إلى مساعدة الملايين من الناس من الفقر مع دفع ملايين آخرين إلى الفقر، فالإنفاق العام هو السبيل الوحيد لضمان حماية اجتماعية مناسبة. (1)

1- سنغثع الجيت، عولمة المال، ترجمة رياض حسن، تدقيق ثابت بشارة (بيروت: دار الفارابي، ط1، 2001، ص 159).

المبحث الثاني: نظرة عامة عن البنك الدولي:

البنك الدولي هو منظمة دولية متخصصة، تبلورت فكرة إنشائه في جويلية 1944 في مؤتمر بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية، يهدف لدفع الدول النامية نحو الدعم الذاتي للنمو الاقتصادي عن طريق توفير الأموال للاستثمار في مشروعات تساعد على رفع الإنتاجية و العائد.

المطلب الأول: مفهوم ونشأت البنك الدولي.

الفرع الأول: مفهومه ونشأته.

أ- تعريف البنك الدولي:

هو وكالة دولية متخصصة، يعتبر احد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، غير انه ليس ملزم بإتباع اتفاقيات الأمم المتحدة أو قراراتها، وله السلطة التقديرية بأن يأخذ بهذه الاتفاقية، وهو على عكس الأمم المتحدة، لا يتبع " نظام الصوت الواحد" بل يتبع نظام "صوت لكل دولار"¹، يضم 184 بلد عضو ذات المسؤولية المشتركة، وهذا البنك يهدف إلى تقديم قروض لحكومات البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل عن طريق تمويل المشروعات الإنتاجية لسد احتياجاتها من العملات الأجنبية عند إنشاء تلك المشروعات، فالبنك يمول جميع الأشكال والهياكل الأساسية مثل الطرق، السكك الحديدية، والاتصالات السلكية ولاسلكية ومرافق المياه ومشاريع الخدمات في شتى المجالات². كما انه يقوم بتشجيع التنمية المستدامة من خلال تقديم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات التحليلية والاستشارية غير الاقتراضية، حيث انه يعتمد في عملياته المصرفية على القروض المتحصل عليها من الأسواق أكثر من مواردها الأصلية بتكلفة منخفضة وتقديم شروط جيدة للمقترضين والمتعاملين معه³ ومنه يعتبر احد اكبر ممول لتنمية في العالم.

1- كاي تريكل، البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الوحدة رقم 27، 1999

<http://www.worldbank.org>

2- مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية، منشورات جامعة دمشق، 2008-2009. ص 75

3- روبرت، ب. زوليك، التقرير السنوي للبنك الدولي 2009، مكتب الناشر الشؤون الخارجية. وحدة الترجمة التحريرية الفورية بالبنك الدولي (<http://www.worldbank.org>) (GSDTI).

ب- نشأة بنك الدولي:

تعود نشأت البنك الدولي إلى مؤتمر بريتون وودز سنة 1944 والتي ساهمت فيه معظم دول العالم المستقلة في ذلك الحين باستثناء الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية ذات الأنظمة الشيوعية والصين الشعبية¹. ويعتبر البنك الدولي من أهم مصادر تمويل الدولية في العالم لذا أطلق عليه تسميت البنك الدولي لإعادة التعمير والتنمية²، وكانت نشأته مترامنة مع نشأت صندوق النقد الدولي والفرق بينهما هو آجال القروض الممنوحة من قبلهم بحيث أن البنك الدولي يمنح قروض طويلة الأجل و صندوق النقد الدولي يمنح قروض قصيرة الأجل حيث رأى هاري وايت بإنشاء بنك الدولي يمكن أن يمثل حافزا لدول الأعضاء للاشتراك في:

أفريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لهذا البنك للبدأ في المشاورات التي بدأت أساس مع الجانب البريطاني "كينز" الذي كان له مع الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في وضع نظام اقتصادي دولي جديد.

أثناء إنشاء البنك الدولي ثارت قضايا عدة اختلف حولها الرأي من ناحية حجم رأس مال البنك هل يبدأ برأس مال كبير أو صغير نسبيا فضل الجانب الأمريكي أن ينشأ رأس المال بعشر ملايين دولار في حين الجانب البريطاني مال إلى رأس مال اصغر بليون دولار³. وكذلك مسألة العضوية في البنك هل تتاح لجميع الدول التي تنظم إلى صندوق النقد الدولي، ودار الخلاف أيضا حول دور البنك هل يقدم البنك قروض أو ضمانات فقط للقروض التي تعقدتها الدول وفي الأخير نوع المساهمة التي يقدمها البنك هل تقتصر على تمويل مشروعات أو تمتد إلى تمويل احتياجات الدول ودعم ميزان المدفوعات.

في سنة 1944 تم الاتفاق نهائيا على إنشاء البنك الدولي في اتفاقية بريتون وودز الذي أطلق عليه تسمية البنك الدولي للإنشاء والتعمير. كإدارة مالية مسئولة عن النظام المالي مانح للقروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمار الدولية لدول الأعضاء لمستعدة في عملية التعمير والبناء للاقتصاديات التي دمرتها الحرب. في الوقت الذي اعتقد فيه الكثيرون أن عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي هو ما دفع الدول إلى الحرب⁴.

وبدا البنك الدولي مزاوله أعماله في 25 جوان 1946 تحت تسمية البنك الدولي لإعادة البناء و التنمية وهو يختص بتوفير السيولة لدول الأعضاء بمنح قروض طويلة الأجل تساعد على تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية للدول

1- مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر ، طرابلس - الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007، ص

2- ميثم عجم، التمويل الدولي، زهران للنشر، 2006 ص.

3- حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة ، المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب - الكويت - ماي 2000، ص47.

4- دليل البرلمانين الى البنك الدولي ، <http://www.worldbank.org>

النامية¹، ونزولا عند رغبة الأمريكي ترومان تقرر أن يكون مركز البنك مدينة واشنطن ورئيس البنك أمريكي الجنسية². منذ نهاية الخمسينيات ركز البنك الدولي في عملياته على قضايا التنمية في دول العالم الثالث بعد الانتعاش الاقتصادي في الدول الأوروبية³. منذ نشأت البنك الدولي حتى الآن نجد الدول الرأس مالية الصناعية هي المسيطرة على إدارته وتحدد سياساته وتخصيص موارده وذلك من خلال ما استحوذت عليه من أغلبية رأس المال وبالتالي على شطر الأعظم من القوة التصويتية للبنك.

الفرع الثاني : مجموعة البنك الدولي :

مجموعة البنك الدولي هي إحدى أكبر مؤسسات التنمية في العالم والمصدر الرئيسي من مصادر المساعدات المالية والفنية للدول النامية في مختلف مناطق العالم وتتكون هذه المجموعة من خمس مؤسسات تعمل بشكل منفصل عن بعضها البعض يطلق على المؤسساتين مصطلح البنك الدولي للإنشاء والتعمير و المؤسسة الدولية للتنمية في حين ان المؤسساتين الاخرتين هما المؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف ، التي تختص بتوفير الدعم المباشر لمشروعات القطاع الخاص التي تقوم بالاستثمار في الدول النامية ، اما المؤسسة الخامسة فهي المركز الدولي

لتسوية النزاعات في مجال الاستثمار والمسئولة عن التحكيم في الخلافات التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والحكومات

1- بورمة هشام، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ادارة المالية، 2008-2009، ص 72.

2- ميشم عجم، التمويل الدولي ، زهران للنشر، 2006 .

3- حازم البيلاوي مرجع سابق، ص.

جدول رقم 19 : يوضح مجموعة البنك الدولي

المقر	ملاحظات	العنوان على الشبكة	الاسم	عام التأسيس
<u>واشنطن</u> <u>العاصمة</u>	Specialised agency of the UN	http://www.imf.org	<u>صندوق النقد الدولي</u>	1944
Washingt on (District of Columbia)	<u>مجموعة مؤسسات</u> <u>البنك الدولي</u> ، Specialised agency of the UN	http://www.worldbank.org	<u>البنك الدولي للإنشاء</u> <u>والتعمير</u>	1944
Washingt on DC	<u>مجموعة مؤسسات</u> <u>البنك الدولي</u>	http://www.ifc.org	<u>مؤسسة التمويل</u> <u>الدولية</u>	1956
Washingt on DC	<u>مجموعة مؤسسات</u> <u>البنك الدولي</u>	http://www.worldbank.org/id_a	<u>مؤسسة التنمية الدولية</u>	1960
Washingt on DC	<u>مجموعة مؤسسات</u> <u>البنك الدولي</u>	http://icsid.worldbank.org/ICSID/Index.jsp	<u>المركز الدولي لتسوية</u> <u>المنازعات الاستشارية</u>	1966
Washingt on DC	<u>مجموعة مؤسسات</u> <u>البنك الدولي</u>	http://www.miga.org	<u>وكالة ضمان الاستثمار</u> <u>متعدد الأطراف</u>	1988
بالنسبة <u>جنيف</u> إلى منظمة التجارة العالمية	الغات ليست بمنظمة. منظمة التجارة العالمية وكالة في ليست <u>الأمم المتحدة</u>	http://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/06-gatt_e.htm http://wto.org	<u>الاتفاقية العامة للتعرفة</u> <u>والتي, الجمركية والتجارة</u> كانت وراء تأسيس في منظمة التجارة العالمية عام 1995	30/10/47

البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

انشأ سنة 1945 عدد أعضائه 148 بلد عضو مقره الرئيسي واشنطن لا يقدم منحاً لكنه يتيح قروض ومساعدات إنمائية لبلدان متوسطة الدخل التي يمكنها دفع أسعار فائدة في الأسواق ويقوم باقتراض الموارد المالية بشروط قريبة من شروط البنك التجاري ويمنح القروض لحكومات بلدان الاعضاء او بموجب ضمانات من هذه الحكومات كما يقدم المساعدات الفنية والمشورة من اجل استحقاق طويل الأجل من 15-20 سنة لفترة سماح تصل إلى 5 سنوات يهدف هذا البنك بإنعاش النمو الاقتصادي للدول النامية ، مع تدعيم ميزان المدفوعات على المدى المتوسط حيث يصدر سندات تتمتع بالتصنيف الائتماني من مرتبة AAA وسندات مديونية أخرى تشتريها صناديق المعاشات التقليدية والتقاعدية وشركات التأمين و مؤسسة أعمال البنوك وافرا داخرون في جميع أنحاء العالم.

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية في الأسواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض لتخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946، علماً بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار.

ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام 1959. وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على رأس المال بشروط جيدة وميسورة - مما يساعد على ضمان مضي المشروعات الإنمائية قدماً على نحو أكثر استدامة، مع استكمال أو حفز تمويل القطاع الخاص في أغلب الأحيان.

ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلاً سنوياً من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها. وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك الدولي، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءاً منها يتم تحويله سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً .

2 - المؤسسة التمويل الدولية: تم إنشاؤها في 25 جويلية 1956 مقرها واشنطن، أصبحت وكالة متخصصة في 20 فيفري 1957¹، رغم ارتباطها بالبنك الدولي إلا أنها تتمتع بالشخصية القانونية، لها استقلالية مالية لكنها تابعة إدارياً للبنك الدولي². وتعتبر اصغر المؤسسات حجماً ونشاطاً تم إنشاؤها للحاجة إلى وجود أداة مرنة يستعملها البنك في تقديم الإقراض للقطاع الخاص بمده إنعاش النمو ودعمه في المشروعات الخاصة وتقوم بمنح قروض طويلة الأجل والاستثمارات في أسهم رؤوس الأموال وأدوات التمويل المنظم والمورق والخدمات الاستشارية وخدمات تحقيق المخاطر إلى

1- مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008.

2- ميشم عجام، التمويل الدولي، زهران للنشر، 2006 .

مؤسسات الأعمال والقطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق وبذلك تساعد في تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء وتحسين أعداد الناس وتسعى المؤسسة للوصول إلى الشركات في المناطق والبلدان التي قدرتها على الحصول على رؤوس الأموال والوصول إلى الأسواق المحدودة والتي يعتبرها المستثمرون التجاريون مخوفة بقدر أكبر من اللازم من الخاطر¹، في حالة عدم مشاركة المؤسسة وهي لا تمنح قروض للحكومات ولا يجوز لها قبول ضمانات منها . لان خدماتها ومساعداتها تقتصر على الدول الفقيرة ذات الدخل المنخفض ، حيث أنها تضم 189 بلد عضو .

1- المؤسسة الدولية للتنمية: أنشئت هذه المؤسسة سنة 1960 كإحدى الهيآت التابعة للبنك الدولي بدأت أعمالها في نفس السنة بعد أن وافقت 22 دولة على المشاركة بأكثر من 65 % من رأسمالها الأصلي². وهي ليست مستقلة ماليا مثل مؤسسة التمويل الدولية لأنها لا تملك الإطارات الوظيفية الخاصة غير أن إدارتها تجري بصورة مشتركة مع البنك حيث أنها تمنح قروض طويلة الأجل لتمويل مشاريع الهياكل الاقتصادية الأساسية وتقسيم دفعات السداد على مدى 50 عاما ، تكاد تكون من دون فائدة ، لأنها تحمل رسوم خدمات قدرتها (0.75) مع فترة سماح قدرتها 10 سنوات للدولة المقترضة ويتم تسديد ما قيمته 1 % من إجمالي القرض في كل سنة من السنوات التي تلي فترة السماح مع إمكانية تسديد القرض بالعملة المحلية ثم 3 % من إجمالي القروض خلال 30 سنة المتبقية من مدة القرض³ ، وهذه القروض تسمى اعتمادات أو منح تمنح للحكومات اشد بلدان العالم فقرا البالغ عددها 82 بلد قدرتها على الاقتراض بشروط السوق ضئيلة أو معدومة والقروض التي تقدمها هذه المؤسسة ، تمويلها المساهمات التي تقدمها لها الدول المانحة والتحويلات من صافي دخل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنح لمؤسسة التمويل الدولية وحصيلة سداد الاعتمادات للمؤسسة نفسها⁴. حيث أنها تعمل على تسهيل وتبسيط المشاكل المتعلقة بخدمة الدين الخارجي وذلك لتوجيه الاهتمام إلى الاستثمارات ذات المنافع الاجتماعية والاهتمام بالاستثمارات ذات المردود الاقتصادي طويل الأمد مثل التعليم ، الإسكان ، التخطيط العائلي ، والرعاية الصحية. بصورة أكثر من الاهتمام بالمردود الاقتصادي السريع وتضم 169 بلد عضو⁵. حيث أنها في سنة 2009 قدمت 14 مليار دولار لتمويل 176 عملية جديدة في 63 بلد.

1- روبرت، ب. زوليك، التقرير السنوي للبنك الدولي 2009، مكتب الناشر الشؤون الخارجية، وحدة الترجمة التحريرية الفورية بالبنك الدولي

<http://www.worldbank.org> (GSDTI)

2- ميشم عجم، التمويل الدولي ، زهران للنشر، 2006 ص 269.

3- مازن عبيد السلام ادهم، مرجع سابق، ص 97.

4- روبرت ، ب. زوليك، مرجع سابق.

5- ميشم عجم، التمويل الدولي ، زهران للنشر، 2006 ص 271.

2- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: نظرا لكثرة المخاطر السياسية كمخاطر تحويل العملة الى الخارج او مخاطر نزع الملكية للتأمين الكلي او الجزئي او مخاطر الحروب والاضطرابات الاهلية ومخاطر عدم التزام الحكومات بالعقود المبرمة معها لذا انشئت هذه الوكالة¹ للتأمين والضمان ضد هذه المخاطر لتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في البلدان النامية فقد انشئت في سنة 1988 تضم الان 174 بلدا عضو تعمل هذه الوكالة الى جانب ضمان هذه المخاطر السياسية على تسوية المنازعات بين المستثمرين والحكومات الضيفة للاستثمارات للحفاظ على الاستثمارات ومنافعها ومسارها الصحيح فأنشطة الوكالة في مجالات تبادل المعرفة وتقديم المساعدات الفنية حيث تساعد البلدان في تحديد وتنفيذ الاستراتيجيات لتشجيع الاستثمار وهي تتيح المعلومات عن : فرص الاستثمار واطراف أعمال التجارة والتأمين ضد المخاطر السياسية ، في سنة 2009 قدمت 1.4 مليار دولار لما مجموعه 26 مشروع².

5 - المركز الدولي لتسوية النزاعات في مجال الاستثمار: بعد 10 سنوات من إنشاء مؤسسة التمويل الدولية قام البنك الدولي بتأسيس مركز متخصص لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بسبب كثرة المشاكل و النزاعات بين المستثمرين الاجانب وحكومات الدول النامية المستثمر فيها وتجاوزها حد يفوق قدرات مؤسسة التمويل الدولية مما ابعدها عن القيام بواجباتها الأساسية الأخرى التي أنشئت لأجلها³.

حيث انه أنشئ هذه المركز سنة 1966 لإتاحة تسهيلات للتوفيق والتحكيم في منازعات الاستثمار الدولية بين المستثمرين الأجانب والدول المضيفة لاستثماراتهم ، ومن المشاكل التي تدور حولها النزاعات هي مشكلة الديون الموقوفة التي لم يتم تسديدها لصالح المستثمرين الأجانب ومشكلة التحويلات الخارجية والقيود التي تضعها الحكومات وخاصة لتمويل ارباح الاستثمارات الأجنبية للخارج إلى جانب تأمين الممتلكات الأجنبية ودفع تعويضات للشركات العاملة في الدول النامية كما توجد مشاكل كثيرة تتعلق بالقوى العاملة وقيود الاستيراد والتصدير وغيرها ولهذا المركز دور هام في مجال تنمية الاستثمار الدولي والتنمية الاقتصادية والعدد الكلي للقضايا المسجلة لديه 292 قضية⁴.

1- ميشم عجام، مرجع نفسه، ص 273.

2- روبرت، ب. زوليك، مرجع سابق.

3 ميشم عجام، مرجع نفسه، ص 271.

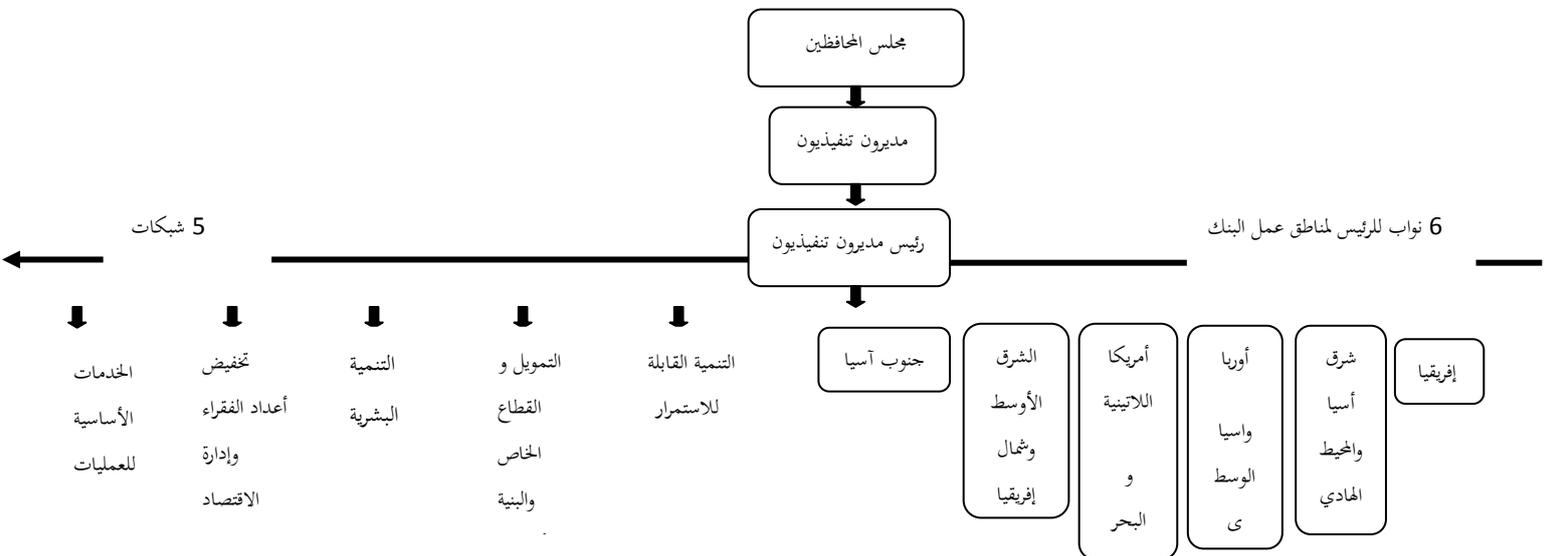
4- روبرت، ب. زوليك، مرجع سابق.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك ومهامه وموارده.

الفرع الأول : الهيكل التنظيمي للبنك:

يكون للبنك مجلس محافظين، ومديرون تنفيذيون، ورئيس وغير ذلك من (كبار) الموظفين والعاملين لأداء المهام التي يحددها البنك.

الشكل (06): الهيكل التنظيمي للبنك الدولي



المصدر: <http://www.worldbank.org>

1- مجلس المحافظين:

أ- تخوّل لمجلس المحافظين كافة صلاحيات البنك. ويتألف هذا المجلس من محافظ "عادة ما يكون وزير مالية أو محافظ البنك" ومحافظ مناوب من قبل كل بلدان الاعضاء المتكون من 184 بلد عضو، والذي يعتبر السلطة التشريعية التي ترسم إطار عمل السلطة التنفيذية للبنك¹، وتستمر مدة خدمة كل من المحافظين والمحافظين المناوبين خمس

¹ ميشم عجم ، مرجع سابق ، ص 279

سنوات، ، ويجوز إعادة تعيين كل منهم . ولا يجوز للمحافظ المناوب أن يصوّت إلا في غياب المحافظ الأصلي . وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له¹ .

ب- يجوز لمجلس المحافظين أن يفوض إلى المديرين التنفيذيين مباشرة أية صلاحية من صلاحياته ما عدا الصلاحيات التالية:

1- قبول دول أعضاء جدد وتحديد شروط قبولها؛

2- زيادة أو تخفيض رأس المال المصرح به والمصادقة على البيانات المالية و الميزانيات؛

3- إيقاف عضوية أي بلد عضو²؛

4- البت في الاستئناف المقدمة من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام الاتفاقية؛

5- اتخاذ ترتيبات للتعاون مع منظمات دولية أخرى(فيما عدا الترتيبات غير الرسمية ذات الصبغة المؤقتة والإدارية)؛

6- اتخاذ قرار إيقاف عمليات البنك نهائياً وتوزيع أصوله؛

7- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك؛

ج- يعقد مجلس المحافظين اجتماعاً سنوياً كما له أن يعقد اجتماعات أخرى تبعا لما يراه أو بناء على طلب المديرين التنفيذيين . ويدعو المديرون المجلس للانعقاد إذا طلبت ذلك خمس دول أعضاء أو دول أعضاء تملك ربع المجموع الكلي للأصوات³ . حيث جرت العادة أن يعقد هذا الاجتماع في واشنطن العاصمة بستين متتاليتين من بين كل ثلاث سنوات على ان يعقد في بلد عضو مختلف في السنة الثالثة⁴ .

د- يُعتبر نصاب اجتماع مجلس المحافظين صحيحاً إذا حضرته أغلبية من المحافظين تمثل ما لا يقل عن ثلثي المجموع الكلي للأصوات.

هـ- يجوز لمجلس المحافظين، عن طريق اتخاذ قرار، وضع إجراء يحول بموجبه المديرين التنفيذيين، إذا ما رأوا أن ذلك في مصلحة البنك، الحصول على تصويت المحافظين على موضوع محدد بدون دعوة المجلس للانعقاد.

و- لمجلس المحافظين، والمديرين التنفيذيين بالقدر المخول لهم، اعتماد القواعد والقرارات اللازمة أو الملائمة لإدارة أعمال البنك.

¹ اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تاريخ تعديلها 1989/02/16 <http://www.worldbank.org>

2 - دليل البرلمانين الى البنك الدولي ، <http://www.worldbank.org> ص 15

3 - اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تاريخ تعديلها 1989/02/16 <http://www.worldbank.org>

4 - دليل البرلمانين الى البنك الدولي ، <http://www.worldbank.org> ص 18

ز- يشغل المحافظون والمحافظون المناوبون مناصبهم بدون مقابل من البنك، لكن يدفع البنك لهم المصروفات المعقولة التي يتحملونها لحضور الاجتماعات.

ي- يحدد مجلس المحافظين المكافأة التي تُدفع للمديرين التنفيذيين ومرتب الرئيس وشروط التعاقد معه.

2- **المديرون التنفيذيون:** يعتبر السلطة التنفيذية للبنك يتكون من 24 مدير تنفيذي المديرون التنفيذيون مسؤولون عن إدارة العمليات العامة للبنك، ولهم في ذلك أن يباشروا كافة الصلاحيات التي يخولها لهم مجلس المحافظين. يكون هناك اثنا عشر مديرا تنفيذيا يجب ألا يكونوا من المحافظين، ويكون من بينهم:

خمسة معيّنون، واحد من كل من الدول الخمسة الأعضاء المالكة لأكثر عدد من الأسهم، الولايات المتحدة الأمريكية (15.65%) ألمانيا (6.75%) ، بريطانيا (6.68%) ، فرنسا (15.5%) ، اليابان (8.74%)¹ ، والأعضاء الباقون (19) الباقون يتم انتخابهم من قبل جميع الدول الأعضاء الأخرى أو الدوائر الانتخابية في عملية الانتخاب التي تجري في كل سنتين ، ويجتمعون مرتين في الأسبوع للإشراف على عمل البنك الدولي بغرض الموافقة على القروض والضمانات السياسية الجديدة والموازنة الإدارية واستراتيجيات المساعدات القطرية والاقتراض والقرارات المالية². يجوز لمجلس المحافظين بأغلبية أربعة أخماس المجموع الكلي للأصوات أن يزيد العدد الكلي للمديرين، وذلك بزيادة عدد المديرين المنتخبين. ويتم تعيين أو انتخاب المديرين التنفيذيين كل سنتين.

يعيّن كل مدير تنفيذي مديراً مناوباً، له كامل الصلاحيات، لينوب عنه أثناء غيابه. ويجوز لمديرين المناوبين حضور الاجتماعات برفقة المديرين الذين قاموا بتعيينهم، على ألا يشاركوا في التصويت.

يستمر المديرون التنفيذيون في وظائفهم حتى تعيين أو انتخاب من يخلفهم. وإذا أصبح منصب أحد المديرين المنتخبين شاغراً قبل أكثر من تسعين يوماً من انتهاء مدته، يقوم المحافظون الذين انتخبوا المدير السابق بانتخاب مدير آخر للفترة المتبقية. ويشترط لانتخاب المدير الحصول على أغلبية الأصوات التي تم الإدلاء بها. وأثناء بقاء المنصب شاغراً، يمارس المناوب عن المدير السابق صلاحياته، ما عدا حق تعيين مناوب عنه.

1 - ميشم عجام ، مرجع سابق ، ص 289

2 - دليل البرلمانين إلى البنك الدولي ، <http://www.worldbank.org> ص 18

يشارك المديرون التنفيذيون أعمالهم بصفة مستمرة في المقر الرئيسي للبنك ويجتمعون طبقاً لمقتضيات أعمال يكون نصاب اجتماع المديرين التنفيذيين صحيحاً بحضور أغلبية من المديرين تمثل ما لا يقل عن نصف المجموع الكلي للأصوات.

<p>لجنة الاخلاقيات المسلكية تأسست الاخلاقيات المسلكية في عام 2003 للنظر حسب الحاجة في الامور المتعلقة بالتفسير أو التطبيق مدونة السلوك الخاصة بكبار مسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين</p>	<p>لجنة الموارد البشرية تشرف على مسؤولية الملقات على عائق استراتيجية الموارد البشرية وسياسات و ممارسات البنك و مدى مواءماتها مع احتياجات الاعمال</p>	<p>اللجنة المعنية بالحوكمة و المسائل الادارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين توجه حوكمة البنك، و فاعلية عمل المجلس، و السياسة الادارية على مكاتب المديرين التنفيذيين</p>
---	--	---

يجوز للمديرين التنفيذيين أن يعيّنوا من اللجان ما يرونها مناسبة،، ويجب ألا تقتصر عضوية هذه اللجان على المحافظين أو المديرين أو المديرين المناوبين.

جدول رقم 20: يوضح هيكل عمل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي

<p>اللجنة المعنية لفاعلية التنمية تقيم فاعلية التنمية للبنك و ترشد توجهاته الاستراتيجية و تراقب جودة عملياته و نتائجها</p>	<p>لجنة الموازنة تساعد المجلس على الموافقة على موازنات البنك.</p>	<p>لجنة مراجعة الحسابات تشرف على الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية و النزاهة المؤسسية بالبنك.</p>
--	---	--

المصدر: التقرير السنوي للبنك العالمي لعام 2017

هيكلية عمل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي:

يضم المجلس خمس لجان دائمة و لجنة واحدة مخصصة. و يعمل المديرين التنفيذيون أعضاء في واحدة أو أكثر من اللجان الدائمة، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والإجراءات. و تجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين التي يعمل فيها جميع المديرين مرتين شهريا لمناقشة برنامج العمل الاستراتيجي للمجلس.

و يشارك المجلس عبر لجانه بانتظام في متابعة مدى فعالية أنشطة البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية من خلال هيئة التفتيش المستقلة اللتين ترفعان تقاريرهم مباشرة إلى المجلس.

1- الرئيس وجهاز الموظفين

ينتخب المديرين التنفيذيون رئيسا من غير أعضاء مجلس المحافظين أو المديرين التنفيذيين أو مناوبا عن أي منهم . ويرأس الرئيس مجلس المديرين التنفيذيين، وليس له أن يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات. ويجوز له أن يحضر اجتماعات مجلس المحافظين على ألا يشترك في التصويت في تلك الاجتماعات .وتنتهي مدة خدمة الرئيس إذا قرر المديرين التنفيذيون ذلك.

يكون الرئيس أيضا رئيسًا لجهاز موظفي البنك وله أن يسيّر الأعمال العادية للبنك بتوجيه من المديرين التنفيذيين . والرئيس مسئول عن تنظيم وتعيين وفصل كبار الموظفين وجهاز الموظفين، مع مراعاة الرقابة العامة التي يمارسها المديرين التنفيذيون.

يولي الرئيس، عند تعيين (كبار) الموظفين والعاملين، العناية لأهمية تعيين موظفين على أوسع أساس جغرافي ممكن، مع مراعاة الأهمية القصوى لضمان أرفع مستويات الكفاءة والمقدرة الفنية¹.

وجرت العادة أن يتأسس البنك الذي يمتلك أكبر عدد ممكن من أسهم رأس مال البنك أي الولايات المتحدة الأمريكية في حين يتأسس أوربي في العادة منصب مدير العام لصندوق النقد الدولي ويكون نائب رئيس صندوق النقد الدولي أمريكيا الجنسية يتم انتخابه لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل المديرين التنفيذيين².

1- اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تاريخ تعديلها 1989/02/16 <http://www.worldbank.org>

2 - ميشم عجم ، مرجع سابق ، ص291

المجلس الاستشاري: يُشكل مجلس استشاري يضم ما لا يقل عن سبعة أشخاص يختارهم مجلس المحافظين ويكون من بينهم ممثلو المصالح المصرفية، والتجارية، والصناعية، والعمالية، والزراعية، مع مراعاة تمثيل أكبر عدد ممكن من الدول.

وفي المجالات التي توجد فيها منظمات دولية متخصصة، يتم بالاتفاق مع تلك المنظمات اختيار أعضاء المجلس الاستشاري الممثلين لتلك المجالات. ويسدي المجلس النصح للبنك في الأمور الخاصة بالسياسة العامة. ويجتمع هذا المجلس سنويا وفي المناسبات الأخرى التي يطلب فيها البنك ذلك. يُعيّن أعضاء المجلس الاستشاري لمدة سنتين ويجوز إعادة تعيينهم. وتُدفع لهم المصروفات المعقولة التي أنفقوها من أجل البنك.

لجان القروض:

يُعيّن البنك اللجان المطلوب منها رفع تقارير عن القروض وتضم كل من هذه اللجان خبيرا يختاره المحافظ الذي يمثل الدولة العضو التي يقع في أراضيها المشروع وعضوا أو أكثر من جهاز الموظفين الفنيين في البنك¹.

الإداريون :

يختار البنك الدولي موظفيه حسب الاحتياجات من دول الاعضاء واغلبهم من الدول الصناعية المتقدمة و التي لها أكبر الأسهم في رأس مال البنك وحقوق التصويت وقد تطور عدد الإدارات في المراكز العليا ذلك من 2178 إداري سنة 1977 إلى نحو 2463 في 1980 نظرا لتوسع البنك في الإدارات القيادية فقد وصل عدد العاملين في مجموعة البنك الدولي الى نحو 3617 إداري سنة 1986².

الفرع الثاني : مهام البنك الدولي وسياسته الاقراضية:

أ- مهام البنك الدولي

- 1- تقديم المساعدات المالية لعمار البنى التحتية التي دمرت خلال الحرب العالمية الثانية؛
- 2- تقديم قروض خاصة في حالة عدم كفاية رأس المال الخاص؛
- 3- دعم برامج التنمية في الدول النامية بما في ذلك تقديم المعونات الفنية و المشاورات لرسم السياسات الاقتصادية و التي تكفل رفع معدلات النمو الاقتصادي ؛
- 4- مساعدة الدول النامية في تقليل وتوسيع عملية التنمية المستدامة ؛

1 - اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تاريخ تعديلها 1989/02/16 <http://www.worldbank.org>

2- ميشم عجام ، مرجع نفسه ص291.

5- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية؛

6- العمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال دوره في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹.

ب - السياسة الاقراضية للبنك الدولي:

إن هدف البنك الدولي هو منح قروض متوسطة و طويلة الأجل ومنح المساعدات المالية في عدة مجالات وهي موجهة إلى الدول النامية في الوقت الحاضر بعد ما كانت موجهة في بداية الإنشاء إلى الدول المتضررة من الحرب العالمية الثانية ، وعادة ما تكون مدة استرداد القرض بين 15 إلى 20 سنة ، وقد تغيرت سياسات الاقتراض للبنك وفقا للسياسات المالية العالمية وتطورات المجتمع الدولي وهو ما أدى إلى تنوع في أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي، منها :

1- **قروض البرامج** : هذه القروض تمنح لتمويل برنامج إنمائي أو قطاعي أو لتمويل عملية الاستيراد وتعتبر هذه القروض هي قروض طوارئ يتم تقديمها عند حدوث كوارث طبيعية أو أزمات اقتصادية وفي العادة تقدم هذه القروض دون شرط؛

2- **قروض المشاريع** : بغية تمويل مشروع معين مثل الري او محطة توليد الكهرباء...إلخ، وتستحوذ هذه القروض على حصة كبيرة من قروض البنك ويشترط البنك الدولي عند منح هذه القروض على تحقيق المشروع لعائد على رأس المال لا يقل عن نسبة معينة وكذلك يشترط على إدارة المشروع تنفيذه بطريقة حسنة²؛

3- **قروض تعديل الهيكلية** : " قروض تكييف الهيكلية " استحدثته سنة 1980 للتقليل من اختلالات في ميزان المدفوعات للدولة و لزيادة قدرتها على تسديد ديونها مع نية الدولة المقترضة أن تتبنى السياسات الاقتصادية الكلية وتصحيحات هيكلية في بنية الاقتصاد .

4- **القروض القطاعية** : ظهر سنة 1984 الموجه لتصحيح السياسات الاقتصادية في البلد المقترض ولها درجة عالية من المرونة ، وتمنح هذه القروض لتمويل قطاع الزراعة أو الصناعة لتصويب وتصحيح هذه القطاع المراد تمويله³ ؛

ت - شروط الاقتراض :

1- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن-، الطبعة الأولى : 2008، ص 169.

2- موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن-، الطبعة الأولى : 2008، ص 170.

3- مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص 93.

القروض الممنوحة من قبل البنك الدولي تتم وفق شروط وهي :

- 1- تحديد المشروع المراد تمويله بقروض البنك واستثناءا يمنح قروض لهيئات تشرف على جهود التنمية الإنمائية؛
- 2- القيام بدراسة اقتصاد للبلد المقترض الذي ثبت عجزه من الحصول على مصادر تمويلية اخرى للنهوض بقطاعات التنمية ؛
- 3- التحقق من مردودية المشروعات ذات الفائدة العالية ووضع الأولويات للمشروعات المراد تمويلها ؛
- 4- التحقق من إمكانية الدولة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن عملية القرض.

جدول رقم 21: البنك الدولي: مدفوعات القروض والاعتمادات في السنة المالية 2017

المنطقة	البنك الدولي للإنشاء والتعمير (ملايين الدولارات)	المؤسسة الدولية للتنمية (ملايين الدولارات)	المجموع (البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية) (ملايين الدولارات)	مجموع حصة البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية (%)
أفريقيا	427	6,623	7,050	23
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3,961	1,145	5,106	17
أوروبا وآسيا الوسطى	2,799	310	3,109	10
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	3,885	229	4,114	13
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5,335	391	5,726	19
جنوب آسيا	1,454	3,970	5,424	18
المجموع	17,861	12,668	30,529	100
ملاحظة: لا يتضمن إجمالي مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية منحة بمبلغ 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.				

جدول رقم 22: يوضح إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات، السنوات المالية 2013 - 2017

	2013	2014	2015	2016	2017
الزراعة والصيد والحراجة	886	829	843	561	754
التعليم	1,100	1,192	1,496	1,788	1,074
الطاقة والصناعات الاستخراجية	1,207	2,359	3,361	4,599	4,434
القطاع المالي	1,613	1,360	3,433	2,657	1,879
الصحة	698	793	893	1,181	1,189
الصناعة والتجارة والخدمات	750	1,106	1,684	3,483	2,694
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	102	262	90	194	503
الإدارة العامة	3,670	4,162	3,175	5,111	4,754
الحماية الاجتماعية	1,772	4,089	3,202	4,569	2,551
النقل	2,675	4,089	3,202	4,569	2,551
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	777	1,447	2,664	4,192	2,000
المجموع	15,249	18,604	23,528	29,729	22,611

الموقع: <http://projects.albankaldawli.org/>

الفرع الثالث نشاط البنك الدولي

يقوم البنك بعدة أنشطة منها تقديم مساعدات اقتصادية للدول الاعضاء بهدف تسريع التنمية للدول النامية كما يركز على نشاط استثماري و نشاط غير استثماري.

1- نشاط الاستثماري للبنك الدولي: إن تشجيع التنمية الاقتصادية في دول الأعضاء ووضع آلية سياسة الاقتراض ودفع الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، الذي يعتبر النشاط الأساسي الذي من أجله انشأ البنك الدولي ، بتقديم قروض وفق شروط معينة يجعل البنك يتمتع بجرية كاملة .

2- نشاط غير استثماري للبنك الدولي: وتتمثل هذه النشاطات في تقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء و التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة وتسوية منازعات الاستثمار .

المساعدات الفنية التي يقدمها البنك يتقاضى عليها مقابل نقدي وتتمثل هذه المساعدات في :

- تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية و كيفية إعدادها وتقديم دراسة كاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها ويتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى دول الأعضاء ويستعين البنك الدولي في هذه الدراسات بالمنظمات الدولية والإقليمية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية و الزراعة ومنظمة الصحة العالمية... الخ
- تكوين وتدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة العلمية وسياسات الإدارة الاقتصادية الحديثة وذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة ، وعليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص .
- الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3 % من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية والاجتماعية وتنتشر نتائج البحوث في مجلات متخصصة أو كتب مطبوعة أو نشرات.
- تحقيق مصلحة دول المستثمرة والدول المضيفة على حد سواء ، وذلك بتنسيق بين أصناف التمويل المختلفة التي تحصل عليها الدول النامية وعليه تم إنشاء الكونسرتيوم¹ و الجماعات الاستثمارية² من اجل القيام بدور المنسق للمساعدات الاقتصادية بتمكينها من مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها³ .
- 3- تسوية منازعات الاستثمار :** إن كثرة المنازعات الاقتصادية والمالية بين الدول جعلت البنك الدولي يتدخل لحلها ، حيث انه تمكن من تحقيق العديد من النجاحات في تسوية هذه المنازعات.فانشأ جهاز لتسوية منازعات الدولية في 1965 يسمى بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ودخل حيز التنفيذ سنة 1966 وان اتفاقية إنشاء هذا المركز بينت الجانب القانوني للمركز في تسوية منازعات الاستثمار تحت رعاية البنك الدولي بقصد تقديم التسهيلات التوفيق أو تحكيم في المنازعات الاستثمارية بين الدول المتعاقدة و الأطراف المتعاقدة من مواطني الدول الأخرى، هذه الاستثمارات المتعددة والناشئة مباشرة عند عقود الاستثمار كعقود التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة " القروض" و الاستثمارات الأجنبية المباشرة " خاصة او ثنائية او متعددو الجنسيات" و ضمانات وعقود الامتياز ، واتفاقيات التنمية الاقتصادية ، كما أوضح هذا الجهاز أن المنازعات التي تتدخل في اختصاص المركز هو النزاع حول الحقوق فقط دون النزاع حول تعارض المصالح و لا يختص بالمنازعات ذات الطابع السياسي ، و لا يوجد أي تضارب بين اختصاص المركز و محكمة العدل الدولية في حل النزاع لان

1 - يقصد الكونسرتيوم اتحاد مجموعة من الأشخاص المعنوية والمادية العامة أو الخاصة لأجل تحقيق هدف واحد مثل كونسرتيوم النفط الذي يجمع بين أكبر شركات العامة في مجال النفط وأول كونسرتيوم أنشئ عام 1958 بمساعدة الهند.

2 - تتكون جماعات الاستثمارية من عدد من هيئات التمويل الدولية وبعض الدول المانحة مثل صندوق النقد الدولي، بنوك التنمية الإقليمية، برامج الأمم المتحدة للتنمية.

3- مدني بن شهرة ، مرجع سابق ، ص90.

هذه الأخيرة تكون طرف لحل النزاع بين الحكومات فقط . أما المركز فيقوم بتسوية النزاعات بين العقود الاستثمارية وقد بين المركز المراحل التي يمر بها التحكم¹ .

الفرع الرابع :موارد البنك:

يتكون موارد الصندوق من الإيرادات المالية المتاحة للبنك من المصادر التالية :

- 1- اكتتابات دول الأعضاء في رأس المال ؛
 - 2- أرباح الإيرادات الغير الموزعة على دول الأعضاء ؛
 - 3- فوائد تسديد القروض الممنوحة للدول الأعضاء ؛
 - 4- الأرباح المحققة من عمليات التمويل وإدارة الأموال ؛
 - 5- بيع السندات التي يصدرها في مختلف الأسواق العالمية² ؛
 - 6- فوائد استثمار أصول البنك السائلة كالودائع لدى المصارف التجارية فقد بلغت قيمة الفوائد المتحصل عليها سنة 1990 (17.2) مليار دولار مقابل (19.4) مليار دولار؛
 - 7- أرباح عمليات المقايضة بالعملات الدولية ؛
 - 8- اقتراض من السوق المالية الدولية بإصدار سندات مقومة بالعملات الدولية في أسواق رأس المال العالمية وخاصة السندات المقومة بالدولار الأمريكي ، والأسواق التي تتعامل فيها الوكالات الحكومية داخل الولايات المتحدة الأمريكية . كما استخدمت سوق السندات الأوربية لاقتراض الأموال الأزمة وقد بلغ حجم القروض المطلوبة من قبل البنك الدولي عام 1983/ 1984 نحو (9.8) مليار دولار بينما بلغ مجموع الاقتراض للسنة المالية 1990 نحو (11.720) مليار دولار ؛
 - 9- بيع الديون غير المسددة من قبل المقترضين ؛
 - 10- الهبات والمساعدات من دول الأعضاء وغير الأعضاء³ .
- أ - **اكتتابات دول الاعضاء في رأس المال :**

يكون رأس مال البنك المصرح به 10000 مليون دولار أمريكي بالوزن والعيار السائدين في الفاتح من جويلية 1944، ويقسم رأس المال هذا إلى 100 ألف سهم بقيمة اسمية لكل منها تبلغ 100 ألف دولار لا

1- مدني بن شهرة ، مرجع سابق ،ص91.

2- مازن عبد السلام ادهم ، مرجع سابق ، ص 99

3- ميشم عجام ، مرجع سابق ، ص 292

يتاح الاكتتاب فيها سوى للدول الأعضاء. تجوز زيادة رأس المال عندما يرى البنك ضرورة لذلك بأغلبية ثلاثة أرباع مجموع الأصوات.

إذا زيد رأس مال البنك المصرح به، يعطى لكل دولة عضو فرصة معقولة للاكتتاب في جزء من هذه الزيادة. على أن يكون الاكتتاب في الزيادة بنسبة تعادل ما اكتتبت فيه من الأسهم قبل ذلك الوقت إلى مجموع رأس مال البنك وذلك بالشروط التي يقرها البنك. ولا يجوز إجبار أي من الدول الأعضاء على الاكتتاب في أي جزء من هذه الزيادة. تقسم قيمة اكتتاب كل دولة عضو إلى قسمين حسب الآتي:

- 1- عشرون في المائة يتم دفعها أو تحت الطلب حسبما يحتاج البنك من أجل عملياته؛
- 2- تكون نسبة الثمانين في المائة المتبقية تحت طلب البنك حينما تلزم للوفاء بالتزامات البنك يكون تسديد قيمة الاكتتابات في الأسهم بالذهب أو الدولارات الأمريكية وعملات الدول الأعضاء كما يلي:
 - 1- يجري سداد نسبة 2 في المائة من قيمة كل سهم بالذهب أو بالدولارات الأمريكية، ويجري سداد نسبة الثماني عشرة بالمائة المتبقية بعملة الدولة العضو المعنية عند الطلب؛
 - 2- عندما يجري طلب الدفع يجوز السداد حسب اختيار الدولة العضو إما بالذهب أو بالدولار الأمريكي أو بالعملة اللازمة للوفاء بالتزامات البنك للغرض الذي يجري طلب الدفع بشأنه؛
 - 3- عندما تسدد دولة عضو بعملة يجب أن تكون تلك التسديدات بمبالغ تعادل قيمتها التزامات الدولة العضو المعنية تحت الطلب. ويكون هذا الالتزام جزءًا متناسبًا من رأس مال البنك المكتتب فيه المصرح به.

المحافظة على قيمة حيازات البنك من عملات محددة

إذا خفض سعر التعادل لعملة الدولة العضو، أو رأى البنك أن سعر صرف عملة الدولة العضو انخفض بدرجة كبيرة داخل أراضي الدولة العضو المعنية، فيجب على الدولة العضو أن تدفع للبنك خلال مدة معقولة مبلغًا إضافيًا من عملتها كافيًا للمحافظة على قيمة ما يحتفظ به البنك من عملة الدولة العضو المعنية مما سددته تلك الدولة العضو للبنك عند الاكتتاب الأصلي ولم تكن الدولة العضو المعنية قد أعادت شراءها بالذهب أو بعملة دولة عضو أخرى مقبولة لدى البنك.

- إذا زاد سعر التعادل لعملة الدولة العضو، فعلى البنك أن يعيد إلى هذه الدولة العضو خلال مدة معقولة مبلغًا من عملة الدولة العضو معادلًا للزيادة في قيمتها
- يجوز للبنك أن يتجاوز عن أحكام الفقرتين السابقتين عندما يقرر صندوق النقد الدولي إجراء تعديل متماثل في قيم التعادل لعملات جميع أعضائه

¹. وفيما يلي عرضٌ لذلك:

جدول رقم (23): تطور رأس مال البنك الدولي وعدد أعضائه خلال الفترة من 1946-1990.

عدد الأعضاء	الرقم القياس	المبلغ "مليار دولار"	السنوات
28	100	12.000	1946
	208.3	25.300	1959
	220.8	26.500	1963
	240.8	28.900	1966
	271.7	32.600	1970
129	283.3	34.000	1977
139	720.0	86.400	1981
	786.7	94.400	1986
162	104.8	125.262	1990

المصدر: ميشم عجم، المرجع سابق، ص 276.

التصويت: لكل بلد عضو مائتان وخمسون صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل سهم يملكه، ما لم يُنص على خلاف ذلك، تصدر القرارات في جميع المسائل المعروضة على البنك بأغلبية عدد الأصوات التي تم الإدلاء بها.

1- اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تاريخ تعديها 16/02/1989 <http://www.worldbank.org>

جدول رقم(24): قائمة اشتراكات دول الاعضاء في البنك الدولي والقوة التصويتية كما هو عليه في جويلية 2004.

القوة التصويتية		الاشتراقات					العضو
% من المجموع	عدد الأصوات	المبلغ تحت الطلب	المبلغ المدفوع	المبلغ الإجمالي	% من المجموع	الأسهم	
0.03	550	32.6	3.6	36.2	0.02	300	أفغانستان
0.59	9.502	1049.0	67.1	1116.1	0.59	9.252	الجزائر
0.07	1.080	96.5	3.6	100.1	0.05	830	ألبانيا
0.18	2.926	305.4	17.5	322.8	0.17	2.676	انجولا
0.05.	770	61.5	1.3	62.7	0.03	520	انتحوروبرابديس
1.12	18.161	2028.4	132.2	2160.7	1014	17.911	الأرجنتين
0.09.	1.389	131.5	5.9	137.4	0.07	1.139	ارمينيا
1.53	24.714	2769.5	181.8	2951.2	1.56	24.464	استراليا
0.70	11.313	1253.9	80.7	1334.6	0.70	11.063	النمسا
0.12	1.896	188.8	9.7	198.6	0.10	1.646	أذربيجان
0.08	1.321	123.8	5.4	129.2	0.07	1.071	البهاما
0.08	1.353	127.4	5.7	133.1	0.07	1.103	البحرين
0.32	5.104	551.6	33.9	585.6	0.31	4.854	بنجلادش
0.07	.1.198	109.9	4.5	114.4	0.06	948	بربادوس
0.22	3.573	378.5	22.3	400.9	0.21	3.232	بيلروسيا
1.81	29.233	3280.6	215.8	3496	0.84	28.983	بلجيكا
0.05	836	68.9	1.8	70.7	0.04	586	بيليزي
0.07	1.118	100.8	3.9	104.7	0.06	868	بنين
0.05	729	56.8	1.0	57.8	0.03	479	بھتان
0.13	2.035	204.5	10.8	215.3	0.11	1.785	بوليفيا

0.05	799	60.4	5.8	66.2	0.03	549	البوسنة والهرسك
0.05	865	72.2	2.0	74.2	0.04	615	باستونيا
2.07	33.537	3770.1	245.5	4015.6	2.12	33.287	البرازيل
0.16	2.623	271.1	15.2	286.3	0.15	2.373	بروناي
0.34	5.465	592.6	36.5	629.1	0.33	5.215	بلغاريا
0.07	1.118	100.8	3.9	104.7	0.06	868	بوركينافاسو
0.06	966	83.4	3.0	86.4	0.05	716	بروندي
0.03	64	23.4	2.6	25.8	0.01	214	كمبوديا
0.11	1.777	175.2	9.0	184.2	0.10	1.527	الكاميرون
2.78	45.045	5068.9	334.9	5403.8	2.85	44.795	كندا
0.05	748	60.1	1.2	61.3	0.03	508	الرأس الأخضر
0.07	1.12	100.1	3.9	104.0	0.05	862	ج وسط إفريقيا
0.07	1.112	100.1	3.9	104.0	0.05	862	تشاد
0.44	7.181	786.6	49.6	836.1	0.44	6.931	تشيلي
2.78	45.049	5069.3	353.0	5404.3	0.85	44.799	الصين
0.41	6.602	271.1	45.2	766.3	0.4	6.352	كولمبيا
0.03	532	33.7	0.3	34.0	0.02	282	جزر القمر
0.18	2.893	293.5	25.4	318.8	0.17	2.643	الكونغو الديمقراطية
0.07	1.177	107.5	4.3	11.8	0.06	927	الكونغو
0.03	483	26.2	1.9	28.1	0.01	233	كوستاريكا
0.17	2.766	287.1	16.4	303.5	0.16	2.516	ساحل العاج
0.16	2.543	259.3	17.3	276.6	15	2.293	كرواتيا

0.11	1.711	167.9	8.4	176.2	0.09	1.461	قبرص
0.41	6.558	715.0	45.9	761.0	0.40	6.308	تشيكيا
0.85	13.701	1524.9	97.8	1622.7	0.86	13.541	الدنمارك
0.05	809	65.9	1.6	67.4	0.04	559	جبوتي
0.05	754	59.7	1.1	60.8	0.03	504	الدومنيك
0.14	2.342	239.3	13.1	252.4	0.13	2.092	جمهورية الدومنيكان
0.19	3.021	316.1	18.2	334.3	0.18	2.771	الاكوادور
0.45	7.358	806.6	50.9	857.5	0.45	7.108	مصر
0.02	391	15.3	1.7	17.0	0.01	141	السلفادور
0.06	965	83.5	2.7	86.3	0.05	715	غينيا الاستوائية
0.05	843	69.7	1.8	71.5	0.05	593	ايرتريا
0.07	1.173	07.1	4.3	111.3	0.06	923	استونيا
0.08	1.228	113.3	4.7	118.0	0.06	978	إثيوبيا
0.08	1.1237	114.3	4.8	119.1	0.06	987	فيجي
0.54	8.810	970.8	61.9	1032.6	0.54	0.560	فلندا
4.3	69.647	7851.3	520.4	8371.7	4.41	96.397	فرنسا
0.08	1.237	113.9	5.1	119.1	0.06	987	الجابون
0.05	793	64.0	1.5	65.5	0.03	543	غامبيا

المصدر: مازن عبد السلام ادهم ، مرجع سابق ، ص

يحصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير على معظم موارده المالية في الأسواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض لتخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946، علماً بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار.

ويتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني AAA منذ عام 1959. وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية متوسطة الدخل من الحصول على رأس المال بشروط

جيدة وميسورة - مما يساعد على ضمان مضي المشروعات الإنمائية قدماً على نحو أكثر استدامة، مع استكمال أو حفز تمويل القطاع الخاص في أغلب الأحيان.

ويحقق البنك الدولي للإنشاء والتعمير دخلاً سنوياً من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها. وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك الدولي، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءاً منها يتم تحويله سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وهي صندوق مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً

المطلب الثالث: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين المنظمتين:

- فيما يلي عرضٌ لأوجه التشابه والاختلاف بين صندوق النقد الدولي و البنك الدولي:

صندوق النقد الدولي	البنك الدولي
أوجه التشابه	
<ul style="list-style-type: none"> - كلا منهما يشتركان في ملكية دول الأعضاء وعددها 189 حكومة ؛ - تعتمد القوة التصويتية في كل بلد على مساهمتها السنوية ؛ - كل من المؤسستين توفران بشكل أساسي تسهيلات في الإقراض ؛ - يستعملان حقوق السحب الخاصة بأسعار فوائد متميزة ؛ - تجتمع المؤسستان سنوياً معاً في نفس المكان و في نفس اليوم؛ - رغم أن سياستهما قد تغيرت بشكل كبير من إنشائهما غير أن إطار عمل المؤسسي الذي وضع في بريتون وودز بقي كما هو واستمر في ممارسة تأثيره على الاقتصاد العالمي ؛ - الهدف من إنشائهما هو إعادة بناء البضائع ورأس المال الدولية واقتصاديات الغربية التي مزقتها الحرب، ولتكميل بعضهما البعض ؛ - يساعدان في جذب الاستثمار الأجنبي الذي تعتمد عليه الدول النامية، وتوفير النصيحة والخبرة ؛ - إن الاعتماد المتبادل بين الدول المتقدمة والدول النامية خدم بشكل مكثف الصفقات المالية بين هذه المؤسسات و الدول النامية؛ - البناء المؤسسي الذي وفرته هذه المؤسسات قد سهل التدفق الدولي في البضائع ورأس المال بالرغم انه يبقى هناك خلاف جدير بالاعتبار حول درجة فعاليتها ؛ 	
أوجه الاختلاف	

<p>تسدّد الدولة جزءاً صغيراً من رأس المال ولا يوجد ارتباط بين حصة الدولة في رأس المال ومقدار القرض</p>	<p>الدول تسهم بمقدار مساوٍ لحصصها وهناك ارتباط بين حقوق التصويت ومقدار القرض من جهة وبين حصة العضو من رأس المال من جهة ثانية.</p>
<p>فضلاً عن أن تمويل الجزء الأكبر من قروض البنك مصدره الأسواق المالية العالمية يضمنها الجزء من رأسماله .</p>	<p>ويعمل الصندوق عملياته الائتمانية من احتياطات الصرف الأجنبي للبنوك المركزية للدول الأعضاء وذلك باستخدام حصصها من العملات وإن اقتضى الصندوق فإنه يقترض من البنوك المركزية أو من الدول الأعضاء لكنه لا يقترض مطلقاً من السوق .</p>
<p>دوره مكمل يشمل تمويل وإعادة بناء التنمية للدول الاعضاء بشكل أساسي عن طريق بناء البنية الأساسية القومية .</p>	<p>دوره إعادة الاستقرار للنظام المالي الدولي من خلال تمويل قصير الأجل لعجز ميزان المدفوعات</p>
<p>دوره إعادة البناء الداخلي و التنمية</p>	<p>الدور الإشرافي على عمليات التمويل الخارجي لأعضاء المجتمع الدولي</p>
<p>البنك الدولي على المستوى القطاعي (المواصلات، الطاقة، التجارة و الزراعة)</p>	<p>يتركز الصندوق النقدي الدولي على مستوى الاقتصاد الكلي (ميزانية، النقد و الصرف)</p>
<p>النشاطات المماثلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي</p>	
<p>تحرك البنك الدولي باتجاه صندوق النقد الدولي</p>	<p>تحرك صندوق النقد الدولي باتجاه مجال البنك الدولي</p>
<p>في نهاية السبعينيات من قرن العشرين، وفي ظل الحالة المتدهورة لكثير من الدول النامية وخاصة الدول الغارقة في ديونها، التي أدت إلى توقف المشروعات الخاصة و المساهمة في التنمية المحلية لهذه الدول، مما قلل</p>	<p>وفي بداية السبعينيات من قرن العشرين، وفي ظل عدم استقرار نظام النقدي الدولي قام FMI بعدة تعديلات لتكييف إمكانياته وفق أهدافه وخاصة</p>

من تدفق الأموال بها من الخارج وخاصة تدفق الاقتراض من البنك الدولي الذي يعتمد على المشروعات الجيدة في السياسة الاقتراض ، جعل البنك الدولي يتخوف من ظهور الإقراض السليبي، أدرك البنك الدولي بأن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لا يمكنها أن تتحقق في غياب السياسات الاقتصادية الكلية التي تهدف إلى الاستقرار، فغير البنك من سياسته وذلك بربط قروضه بميزان المدفوعات، وأطلق على هذه القروض بمصطلح الإقراض لأجل الإصلاح الهيكلي، بما أن هذه القروض اشتملت على إجراءات مخصصة لتصحيح الموازنات الكلية الكبرى، تقرب البنك الدولي بشدة من ميدان نشاط الصندوق النقد الدولي حيث نقل من المدى الطويل إلى المتوسط.

اتجاه الدول النامية ،فانشأ برنامج التسهيلات السحب الطويلة باستهداف تمويل الإصلاح الهيكلي في الدول النامية وتقديم قروض كبيرة لمدة تتراوح من أربع سنوات إلى ثمان سنوات ، ثم امتدت الفترة إلى عشر سنوات سنة 1979 ، كما أنشأ الصندوق النقد الدولي سنة 1976 الصندوق الائتماني الذي اعتمد في تمويله على أرباح جزء من ذهب الصندوق بحيث يقدم قروض متوسطة الأجل للدول الفقيرة بشروط ميسرة وبسيطة وذلك من خلال برنامج تسهيلات الإصلاح الهيكلي الذي أنشئ سنة 1986. و قد ألح على أن تكون الإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية الجزئية و الاجتماعية، معتمدة في كل البرامج التي يدعمها فامتد الصندوق من المدى القصير إلى المدى المتوسط .

إن محتوى أهداف برنامج الإصلاح الهيكلي بكل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي متطابقين تماما باختلاف بسيط يتعلق بالإجراءات الإدارية فقط ، إن أزمة المديونية للدول النامية في بداية الثمانينات جعلت الهيئتين تشتركان في العمل سويا من اجل القضاء على هذه الأزمة ، حيث كان برنامج الاستقرار الاقتصادي يتبع في دائرة مسؤولية صندوق النقد الدولي و في نفس الوقت استمر البنك في وضع برامج الإصلاحات الهيكلية في مجالات مختلفة مثل سياسات الضرائب وإدارتها ، وإصلاح المشروعات العامة، والضمان الاجتماعي، وقطاع التجارة المالية ثم الخصوصية وهي في نفس مجال اختصاص صندوق النقد الدولي.

المصدر : من إعداد الطالب بناء على ما سبق.

المبحث الثالث: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

تمهيد:

قد دعت عملية الإصلاح والتحديث الاقتصادي في الجزائر مهمة وطنية تقتضيها الضرورة الموضوعية نرصدها ونتفاعل معها لحظة بلحظة ويوما بيوم مما لهذه العملية من أهمية كبيرة، حيث أنها عملية تهدف من حيث المبدأ إلى إجراء تغييرات جوهرية كمية ونوعية في التركيبة الاقتصادية الحالية وصولاً إلى واقع اقتصادي متميز أو بتعبير آخر يمكن القول أن اقتصاد الجزائر الغد وموقعه على خارطة الاقتصاد العالمية المقبلة ومرتبطة بشكل مباشر بنجاح هذه العملية والتحكم بمفاعليها.

إن تحقيق الأهداف آنفة الذكر من عملية التحديث هذه يتوقف بشكل أساسي على إدراك جملة المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية المعاصرة والمتوقعة، انطلاقاً من معرفة آثارها وارتكاسها على مسيرتنا التنموية واعتماد سياسات اقتصادية واعية تمكننا من التعامل معها بشكل يحقق لنا الأفضل.

لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي تغييرات عالمية هامة على الصعيدين السياسي والاقتصادي تجعل من المستلزم بناء اقتصاد الغد دون أخذها بالحسبان، فلقد تغيرت وترسخت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الرأسمالي (وحتى الاقتصاد العالمي منهية بذلك عصراً من التكافؤ والتوازن الدوليين هذا بالإضافة إلى اختتام جولة الأورغواي من مباحثات منظمة التجارة العالمية، المترافق مع زيادة في تركيز وتمركز رأس المال لدى الشركات الاقتصادية العملاقة (المتعددة الجنسية) وزيادة سيطرتها على التحكم بمقدرات الاقتصاد العالمي السائر بنهج العولمة والانفتاح، وجميعها متغيرات تفرض نفسها بقوة على مفاعيل التغيير السياسية والاقتصادية في العالم بحيث لا يمكن لأي بلد أو اقتصاد أن يتغاضاها أو لا يحسب لها ألف حساب وأن عملية إصلاح وتحديث الاقتصاد الجزائري في المقدمة قد أصبحت ضرورة موضوعية تنطلق أساساً من رؤية اقتصادية مستقبلية تأخذ تلك المتغيرات بالحسبان وتهيء اقتصادنا للتعامل معها بما يحقق لنا الأفضل.

من الطبيعي أن يكون الولوج في الآلية الاقتصادية آنفة الذكر والتفاعل مع معطياتها ومتغيراتها سرا تقتضيه الضرورة لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن ونجد أنفسنا مضطرين للإجابة عليه يتمحور حول جملة الآثار المترتبة على ذلك، أو بتعبير آخر ما هي تكلفة التضحية التي يتوجب علينا تحملها نتيجة ذلك التغيير؟

والإجابة على هذا التساؤل دفعتني كالكثيرين غيري لتناول هذا الموضوع ببعض جزئياته، عسى أن نوفق في الإجابة على بعض مضامينه.¹

¹ معتز نعيم ، مداخلة بعنوان الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية مشاركة أوروبية وأثر ذلك على التطور البنوي على الاقتصاد الوطني في الجمهورية السورية، العدد 39، دمشق ، 2004 ، ص 154-155.

وحيث أن دراسة هذا الموضوع تتطلب دراسة أوسع مما قد حدد لنا فسوف أحاول أن أضيء بعض الجوانب الخاصة بالآثار المترتبة على التطور البنوي لاقتصادنا الوطني نتيجة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية.

المطلب الأول: نظرة عن منظمة التجارة العالمية

يمكن اعتبار هذه المنظمة أحد أقطاب أو أركان الثلاث الذي سوف يقوم عليه النظام الاقتصادي العالمي المقبل فهي بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، تشكل نظام اقتصاديا جديدا جوهره الانفتاح وتحرير التجارة الدولية حيث أنه وكما أشرنا في المقدمة أن عالمنا المعاصر قد تغير وتغيرت المعطيات الاقتصادية معه فمن تعاضم دور الشركات متعددة الجنسية وظهور للتكتلات الاقتصادية العملاقة و مع الدور المتزايد للتكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات وظهور الفوائض أصبحت كل مجموعة اقتصادية أو دولة صناعية كبرى تحاول أن تصيغ العلاقات الاقتصادية الدولية بما يتفق ومصالحها، فكانت الصيغة المثلى لهذه العلاقات والتي تخدم مصالح الأقوياء في العالم هي منظمة التجارة العالمية.¹

أولاً: لمحة عن نشوء منظمة التجارة العالمية:²

الجميع في هذا العالم يعلم أن منظمة التجارة هذه ما هي في الحقيقة إلا مولودة قسرية لما سمي باتفاقية الجات التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية لكن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقفت ضدها حين تعارضت أعمالها و اتفاقاتها مع مصالحها ولن تظهر منظمة التجارة هذه إلا بعد وقائع جولة الإرجواي من المفاوضات والتي بدأت في مدينة بونت ديلاستا في الإرجواي عام 1986 وانتهت في المغرب العربي.

وهذه الجولة من المفاوضات كانت بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت قد أعدت

العدة لها بشكل جيد بعد أن بدأت تشعر بالخطر على اقتصادها ويعرقل تقدمه على أصعدة عدة⁽³⁾:

- تراجع قدراتها التنافسية على الصعيد الدولي في مختلف مجالات التصنيع ولاسيما صناعة الحديد والصلب والسيارات والآليات.

- تهديد صادراتها الزراعية نتيجة اشتداد المنافسة من المجموعة الأوروبية.

- عدم قدرتها على تحقيق المزايا النسبية في صناعة الكمبيوتر والمواصلات السلكية واللاسلكية.

¹ معترز نعيم ، المرجع السابق، ص 155.

² مرجع نفسه.

1- علاء كمال - الجات ونهب الجنوب، 1999.

وهكذا نشأت منظمة التجارة العالمية تفصيلاً كما أوردتها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تضم إلى الآن أكثر من 95% من إجمالي دول العالم.

ثانياً: الأهداف المعلنة لمنظمة التجارة العالمية:

كما قد أسلفنا أن هذه المنظمة قد قامت تحقيقاً لمصلحة الدول المتقدمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة المتهافئة لنهب الاقتصاد العالمي وتجييره لمصلحتها، لكن هذا يبقى مطلب ضمني غير مصرح به لكن الجميع يعرفه ومتأكد من حقيقته وبقيت الأهداف المعلنة على الشكل التالي (1)

1- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والقائمة أصلاً على تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق وإلغاء الحواجز والعقبات التي تعيق انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في المنظمة.

2. الإشراف على حسن سير وتنظيم المفاوضات التي ستجري بين الدول الأعضاء مستقبلاً.

3. تتولى المنظمة آلية الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية.

4. متابعة أو مراقبة السياسات التجارية والتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تأمين المزيد من الاتساق في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي.

ثالثاً: مبادئ المنظمة:

تتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية ٣ مادة تنظيم آلية العمل فيها، حيث يمكن استعراض أهمها على الشكل التالي:

مبدأ الدولة الأكثر رعاية: وهو مبدأ يخص المعاملة التفضيلية في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يلتزم الطرف المتعاقد بموجب هذه المادة بمنح جميع أعضاء الاتفاقية المعاملة التفضيلية ذاته التي يمنحها لأي طرف آخر.

– مبدأ المعاملة الوطنية: وهو مبدأ يتضمن فيما يتضمنه أن تتم معاملة المنتج الأجنبي نفس المعاملة التي يتلقاها المنتج الوطني المماثل بعد أن تتم عملية إدخاله إلى أية دولة ودفع الرسوم الجمركية المترتبة عليه وبذلك يمنع على أي طرف من الأطراف المنظمة فرض أي نوع من الضرائب أو القيام بأي نوع من أنواع التدابير التي قد تؤدي إلى تمييز المنتج المحلي عن المستورد.

1- علاء كمال - المرجع السابق.

مبدأ منع الإجراءات التقديرية (الكمية): الخاصة بالواردات لكل دولة وبموجب هذا المبدأ يمنع على أي دولة عضو في المنظمة حماية الإنتاج الوطني بأي شكل من أشكال التدابير الحمائية التجارية باستثناء التعرفة الجمركية فقط.

هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من البنود التجارية المتعلقة بحرية الترانزيت ومنع سياسة الإغراق ودعم الصادرات وغيرها وهناك العديد من المواد الأخرى المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة أو الانسحاب منها.

أهم الاتفاقات التي توصلت إليها المنظمة مع اختتام جولة الأورغواي⁽¹⁾:

1- اتفاق الزراعة:

حيث مثلت الزراعة الموضوع الأكثر جد وحساسية في مشروع إنشاء المنظمة نظرا لكون الزراعة تمثل القطاع الرئيسي في اقتصاديات البلدان النامية والمنظمة قد أنشأت أصلا لتحقيق مصالح الدول المتقدمة وليس النامية هذا من جهة أولى. أما من جهة ثانية فإنه وفي حال فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية المتحققة في البلدان النامية فإن ذلك سوف يشكل خطرا للزراعة في البلدان المتقدمة وفي إطار من الحساسية المفرطة تم التوصل إلى ما يلي:

إلغاء جميع الحواجز الجمركية والإبقاء على التعرفة الجمركية فقط مع ضرورة تخفيضها بنسبة 36% من متوسط مستواها خلال الفترة 89-90 في البلدان المتقدمة على أن يتم ذلك خلال ست سنوات فقط. أما فيما يخص البلدان النامية فإن التخفيضات يجب أن تكون بمعدل 24% وخلال عشر سنوات، هذا بالإضافة إلى تخفيض بنسبة 40% على الواردات من السلع الاستوائية.

تخفيض الدعم المحلي للزراعة: حيث يعتبر متوسط الدعم للأعوام 89-88 فترة أساس ويتم تخفيضه بنسبة 20% في البلدان المتقدمة وخلال ست سنوات و 13,3% في البلدان النامية وخلال عشر سنوات اعتبارا من بداية عام 1995.

2- اتفاق المنسوجات:

ويتم بموجب هذا الاتفاق تحرير الواردات من السلع النسيجية على أربعة مراحل ابتداء من مطلع عام 1995 ويستمر حتى بداية عام 2005 بحيث تحرر 51% من تجارتها خلال السنوات العشر وعلى ثلاث مراحل بمعدلات متقاربة (19%-18%) ويجرر الباقي 49% في مطلع عام 2005.

3- اتفاق التجارة في الخدمات:

¹ المرجع السابق نفسه.

وهي القطاع الأهم بالنسبة للدول المتقدمة وقد اتفق أن تشمل هذه الاتفاقية خدمات المصارف - التأمين - الاتصالات - النقل بكافة أشكاله) حيث يتم التفاوض بموجبها في عام 1999 مع امكانية استثناء بعض القطاعات الخدمية في المرحلة الانتقالية.

4- اتفاق الملكية الفكرية:

وهو الاتفاق الأهم بالنسبة للولايات المتحدة وقد تضمن هذا الاتفاق حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وكل ما من شأنه أن يكون منتج فكري لفترة لا تقل عن 20 سنة مما يضمن للبلدان المتقدمة وخاصة أمريكا أفضلية التفوق والتميز الفكري ويبقي البلدان النامية في تبعية شبه مطلقة لها فترة تزيد عن الفترة المحددة في الاتفاق.

5- اتفاقية الشرط الاجتماعي:

وهو ربط التجارة الدولية مع معايير العمل الدولية المحققة في البلدان المتقدمة و غير مطبقة إلى الآن في البلدان النامية مما يضيف حلقة جديدة في مسلسل العقوبات المقيدة لتجارة البلدان النامية.

6- الأيزو:

وهو يمثل اليوم المنظمة الدولية للتقييس والتي تتناول موضوع ربط المنتج المراد تصديره بمقاييس الجودة الدولية والتي تطبق على الحقول الإنتاجية والخدمية، بحيث أن تطبيق هذا المبدأ يحظر على مختلف دول العالم المنظمة للمنظمة تصدير منتجات لا تتمتع بشهادة الجودة الدولية ISO.

وقد تضمنت المواصفة القياسية الدولية 84,2 معايير الجودة ومنذ عام 1986 من خلال اعتماد عدد من أنظمة الأيزو تبدأ بالأيزو 9000 وصولاً إلى الأيزو 14000 المتعلقة بضرورة تحقيق المنتج للشرط البيئي وكلها أنظمة تتأكد من خلال التدقيق في مضامينها عقبات تكبل البلدان النامية

وتقف بوجه انسياب سلعها إلى البلدان المتقدمة والتي تستطيع تحقيق أُل ISO في معظم قطاعاتها الإنتاجية والنتيجة واضحة للجميع من جراء ذلك.

المطلب الثاني: مساهمات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

الفرع الأول: المراحل الأولى لمباشرة إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

لقد أبدت الجزائر سنة 1987 نيتها الانخراط في نظام التجارة متعدد الأطراف المتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفية الجمركية و ابتداء من 1995 في المنظمة العالمية للتجارة. حيث تم تكوين فوج العمل لانضمام الجزائر إلى الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفية الجمركية في 17 جوان 1987.

في سنة 1995 تم تحويل هذا الفوج إلى فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر، و لقد عقد أول اجتماع له في أبريل 1998، أين كانت المهام الموكلة لفوج العمل هي تقديم تقرير بخصوص أعماله، بروتوكول الانضمام وكذا مشروع قرار الانضمام إلى هيئة اتخاذ القرار و التي هي المؤتمر الوزاري تولى رئاسة فوج العمل خلال الفترة 1994 - 1998 السيد Sanchez ARNAU ، سفير الأرجنتين، بعدها سفير الأروغواي، السيد Carlos Perez DEL CASTILLO خلال الفترة 1998 - 2004 و السيد Guillermo VALLES خلال الفترة 2004 - 2010. و منذ نوفمبر 2011 أسندت إلى السيد François ROUX سفير مملكة بلجيكا، و يرأسه حالياً سفير الأرجنتين السيد Alberto D'ALOTTO. حيث يشارك في أعمال هذا الفوج أزيد من 40 عضوا منذ تأسيسه سنة 1995، عقد فوج عمل المنظمة العالمية للتجارة المكلف بانضمام الجزائر عشرة (10) اجتماعات رسمية و اجتماعين (02) غير رسميين آخرها كان في 30 مارس 2012. و يصبو إلى عقد الاجتماع الحادي عشر مطلع أبريل 2013.

أثناء هذه الفترات، قام بدراسة النظام التجاري الجزائري. وقد تم إعداد أول مشروع تقرير سنة 2006 و تمت مراجعته في 2008. و آخر مراجعة لمشروع التقرير سيتم توزيعها بمناسبة الاجتماع الحادي عشر من جهة أخرى، تم إمضاء ستة (06) اتفاقيات ثنائية مع كل من كوبا، فنزويلا، البرازيل، كما تتواصل دراسة نظام التجارة الجزائري بخصوص نظام رخص الاستيراد، العوائق التقنية للتجارة، وضع حيز التنفيذ إجراءات الصحة و الصحة النباتية، تطبيق الرسوم الداخلية، المؤسسات العمومية و المخصصة، الإعانات و بعض من جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما أن حوالي عشرون مشاريع فقرات التزامات خاصة بالمسائل المنهجية هي بصدد المحادثات.

أما بخصوص المفاوضات الثنائية فهي متواصلة مع ثلاثة عشر (13) دولة. سجلنا تقدما معتبرا مع أكثر من نصف هذه الدول. لأروغواي، سويسرا و الأرجنتين. ولقد عادت مفاوضات الجزائر مع منظمة التجارة العالمية

“OMC” إلى التجميد مؤقتا، بعد أزيد من 30 سنة على إيداع ملف الانضمام إلى الاتفاقية العالمية للتجارة والتعريف الجمركية لأول مرة سنة 1987.

وبعد عشرات الدورات واللقاءات الثنائية التي تضمنت أخذا وردا وإجابة عن مئات الأسئلة، اشتكى عدد من شركاء الجزائر من قرارات منع الاستيراد وتعليقه، خلال الـ18 شهرا الماضية، وهو ما أدخل هذه المفاوضات نفقا مظلما مرة أخرى، كما التقى وزير التجارة "سعيد جلاب" سفراء 20 دولة في فترة قياسية. وحسب الخبير الاقتصادي، إسماعيل لاماس، تعد مفاوضات انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، الأكثر تعقيدا في تاريخ الجزائر، بسبب الإجراءات المتخذة بداية من سنة 2015، من وقف الاستيراد مؤقتا، ثم محاصرة الحاويات في الموانئ، ففرض رخص استيراد تلقائية وغير تلقائية بداية من الفاتح جانفي 2016، أعقبتها إجراءات جديدة للتوطين البنكي على غرار ضرورة المطابقة والتسويق وشهادة المنشأ، ثم قرار إلغاء رخص الاستيراد، واستبداله بقائمة من المواد الممنوعة من الاستيراد تتضمن 900 منتج، تمت غربلتها إلى 855 منتج، ثم إعادة رفعها إلى 877 منتج، ليتقرر في قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الذي دخل حيز التنفيذ بداية من شهر سبتمبر استبدال المنع النهائي للاستيراد برسم يتراوح ما بين 30 و200 بالمائة .

ويقول خبير التجارة الخارجية رئيس جمعية “استشارات تصدير” في تصريح إلى “الشروق” إن الجزائر ليست معزولة عن بقية الدول، وإنما تربطها بها اتفاقيات شراكة ومناطق تبادل حر، على غرار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التبادل العربي، وبالرغم من أنه من حق الجزائر حماية منتجها المحلي، إلا أن ذلك يجب أن يكون بطرق تقنية بعيدة عن القرارات الارتجالية، يضيف المتحدث.

وأوضح لاماس أن منظمة التجارة العالمية تتيح فرض رخص استيراد مؤقتا لحماية منتجات أي دولة، ولكن شرط أن تكون هذه الرخص ظرفية وذلك مع إلزامية إثبات تسجيل فائض في هذا المنتج، وبالمقابل تمنع تجريد الاستيراد، وهو ما جعل هذه المنظمة الدولية تعتبر قرارات الحكومة الجزائرية غير مقبولة ومنافية لمبدأ الشراكة، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بقرار منع استيراد 877 منتج.

وشدد لاماس على أن لقاء عدد من السفراء لوزير التجارة خلال الأشهر الماضية، كان له تأثير كبير في التراجع عن قائمة منع الاستيراد وفرض بدلها رسوما تتراوح ما بين 30 و200 بالمائة، وذلك عبر قانون المالية التكميلي لسنة 2018، الذي سيدخل حيز التنفيذ بداية من شهر سبتمبر المقبل، مصرحا: “رغم أن السفراء الأوروبيين تحدثوا عن الاستثمار والشراكة إلا أنهم تطرقوا إلى منع الاستيراد، وطالبوا بإسقاط منتجاتهم من القوائم السوداء، وكان لهذه الضغوط تأثير على الحكومة التي ستسمح باستيراد الشوكولاتة والبسكويت والرخام مجددا.” وكان وزير التجارة سعيد جلاب، وفقا لبيانات الوزارة، قد التقى خلال الفترة الماضية 20 سفيرا ممثلين لكل من

تنزانيا وصربيا وكرواتيا والبرتغال وإسبانيا والدانمارك والإمارات العربية المتحدة والبنين والمكسيك وكوريا الجنوبية وإيطاليا والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وهولندا والسويد.

الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية المعتمدة لتسهيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق اتفاق التجارة في السلع الزراعية

في إطار سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قدمت الجزائر طلبا لبدء المفاوضات مع الدول الأعضاء، كما أبرمت اتفاقا للشراكة مع الاتحاد الأوروبي و عملت على تعديل منظومتها التشريعية لتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أولا- تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و مباشرة المفاوضات حول الملف الزراعي

1- بدء المفاوضات الجزائرية مع منظمة التجارة العالمية

في إطار تحضير الجزائر لتقديم طلب الانضمام الرسمي إلى منظمة التجارة العالمية أقدمت على تشكيل فريق عمل في نوفمبر 1994 (مجلس وزاري)، أشرف على إعداد مذكرة تعرضت بشكل شامل و مفصل للوضعية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية و التجارية المعتمدة لتسهيل عملية الانضمام، و بعد الانتهاء من مرحلة الإعداد تم تقديمها في 15 جوان 1996 إلى سكرتارية المنظمة و هو ما جعل طلب الانضمام رسميا، و بناء على ذلك تم تشكيل لجنة وزارية تتولى مهمة التحضير للمفاوضات متعددة الأطراف و الثنائية و تسييرها و التي تشمل 30 اتفاقا تعرف ب'القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية الخاصة بالبضائع و الخدمات و الملكية الفكرية'¹.

2- المحاور الأساسية للمذكرة المقدمة إلى منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالسلع الزراعية

تضمنت المذكرة المقدمة عدة محاور أساسية[•]، ركز المحور الرابع منها على السياسات المتعلقة بتجارة السلع و من ذلك تجارة السلع و المنتجات الزراعية الغذائية، حيث تضمن الإشارة إلى²:

1- مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة اقتصادية شهرية صادرة عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، العدد الحادي عشر، السنة الثانية، ماي 2009، ص. 76

• خصص المحور الأول لإعطاء نظرة شاملة حول الجوانب السياسية و الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، و المحور الثاني لعرض التطورات الاقتصادية في الجزائر وأهم الإصلاحات الهيكلية التي شهدتها، و شمل المحور الثالث الإطار العام لإعداد و تنفيذ سياسات التجارة الخارجية من خلال القوانين و الهيئات ذات الصلة، بينما اختص المحور الخامس في عرض الجوانب المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة و المحور السادس في جوانب تجارة الخدمات.

2- راجع مذكرة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، محور السياسات المتعلقة بتجارة السلع :

wt/acc/dza/14/add.1/rev.1 du 17/octobre 2002

2-1- تنظيم و تقنين عملية تصدير السلع الزراعية الغذائية من خلال مختلف الإجراءات التي لا بد من إتباعها لإجراء التصدير و أنواع التراخيص و مختلف السياسات المعتمدة من طرف الدولة لتسهيل و دعم و تمويل و تأمين هذه العملية.

2-2- تنظيم و تقنين عملية الاستيراد بالتطرق إلى نظام التعريف الجمركية و تراخيص الاستيراد و الإعفاءات المتاحة وإجراءات محاربة ممارسات الإغراق غير المشروعة.

2-3- عرض السياسة الداخلية المتعلقة بتجارة السلع الزراعية و السياسة المتبعة لدعم و تطوير القطاع الفلاحي و جبايته.

ثانيا- المفاوضات الثنائية و متعددة الأطراف حول السلع الزراعية

1- تطور المفاوضات حول السلع الزراعي

منذ بداية المفاوضات الجزائرية مع المنظمة العالمية للتجارة كان الملف الزراعي محل مناقشات جعلت الجزائر مطالبة بتقديم شروحا حول محاور السياسة الزراعية الوطنية، و كانت المفاوضات حول الملف الزراعي قد انطلقت في 30 جانفي 1998 ثم تبعتها أخرى في 8 افريل 2002 و 14 نوفمبر 2002 و 28 جانفي 2005، و تم في إطار الجولة الثامنة التفاوض حول مجموعة من المواضيع كسياسة الحوصصة و المقاييس الدولية المتعلقة بالاستثمارات و إجراءات الحماية والحفاظ على سقف من التعريف الجمركية لبعض المنتجات الصناعية و الزراعية. و كانت الجزائر قد حققت باحتتام الجولة العاشرة المنعقدة في 17 جانفي 2008 نتائج ايجابية حيث أنهت المفاوضات الثنائية المتعلقة بفرص النفاذ إلى الأسواق مع بعض الشركاء: كوبا، لأوروغواي، فنزويلا، البرازيل، كما تم تسجيل تقدم في المفاوضات مع الأرجنتين، استراليا، تركيا والوم ا. أما النقاط المتبقية فقد تم مناقشتها في إطار الجولة الحادية عشر أين تم تحديد حقوق الجزائر و التزاماتها في إطار الملف الزراعي و التي تعتبرها المنظمة غير كافية بالرغم من التطور المسجل في تعديل و تكييف القوانين و مختلف التنظيمات و سياستها الزراعية للتكيف مع قواعد المنظمة خاصة ما يرتبط بالنفاذ إلى الأسواق، الدعم الداخلي للزراعة وإعانات التصدير.... حيث طالبت الجزائر بإجراء تعديلات على إعانات أو دعم التصدير و إجراءات الصحة و الصحة النباتية و حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالزراعة و النباتات، و بذلك تعتبر الجزائر أن الملف الزراعي لم يعد عائقا للانضمام كونها أقدمت على إعداد بعض التنظيمات التي لم تكن موجودة و تعديل و تكييف البعض الأخر مع قواعد منظمة التجارة العالمية. تجدر الإشارة إلى أنه و إلى غاية الجولة العاشرة من المفاوضات متعددة الأطراف عالجت الجزائر 1600 سؤال حول نظامها الاقتصادي و عقدت 93 اجتماعا ثنائيا مع 21 دولة، و في إطار الجولة الحادية عشر تلقت الجزائر 96 سؤالا تعلق بعشر مواضيع هي محل المفاوضات منها تراخيص الاستيراد و إجراءات الصحة و الصحة النباتية و العراقيل

الفنية و المساعدات الموجهة لعمليات الاستيراد، وسير المؤسسات العمومية و ازدواجية تسعير مصادر الطاقة و الرسم على القيمة المضافة و المؤسسات التجارية العمومية¹.

2-التزامات الجزائر و حقوقها في تجارة السلع الزراعية

تتضمن المفاوضات التجارية تحديد طبيعة الالتزامات و الحقوق التي تحصل عليها الجزائر عند انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية و تنفيذ أحكام اتفاق الزراعة و التي يمكن تلخيصها في ما يلي:

2-1-الالتزامات تتمثل في²:

أ-تقدم جدول التنازلات في السلع الزراعية الذي يشمل مختلف المعطيات المتعلقة بالرسوم الجمركية المطبقة وفقا للنظام المنسق (بما في ذلك معدلات الربط)، مع الالتزام بعدم تغييرها و اتخاذ إجراءات مقيدة للاستيراد إلا في حالات وقائية خاصة متعلقة بالميزان التجاري على أن تعمل على إلغائها فور انتهاء سبب وجودها.

ب- الالتزام بمبدأ حرية المنافسة بالإلغاء التدريجي للقيود الجمركية و الكمية و عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية)، وبين المنتجين المحليين و الأجانب عند تطبيقها (مبدأ المعاملة الوطنية) و تنفيذها لمختلف التدابير التجارية المتعلقة بالسلع الزراعية الغذائية.

ج- تكييف القوانين و التشريعات الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي و الإنتاج الغذائي مع القواعد التجارية متعددة الأطراف، و تجنب سياسة الإغراق و قبول مبدأ التقييد الطوعي و الكمي للسلع الغذائية في الحالات الاستثنائية الرامية إلى حماية ميزان المدفوعات و تقديم المعاملة التفضيلية لصادرات الدول النامية، إضافة إلى الالتزام بتطبيق المعايير التي تتطابق مع اتفاقيات المنظمة .

2-2-الحقوق : و هي تتعلق ب :

أ-التزام أعضاء المنظمة بتطبيق القواعد العامة للسلوك التجاري عند التعامل مع الصادرات الجزائرية من المنتجات الزراعية الغذائية الموجهة إلى الأسواق الدولية، و بحدود التثبيت الجمركي الواردة في جداول التزاماتهم.

ب- المشاركة في المفاوضات المستقبلية المتعلقة بالزراعة لحماية مصالحها التجارية و حتى تكون طرفا في صياغة الالتزامات الجديدة للاتفاقيات التي تقرأها المؤتمرات الوزارية أو المفاوضات غير الرسمية تحت إشراف لجنة الزراعة.

صحيح أن المعطيات قد تغيرت وأن البواعث والمؤيدات قد تبدلت.. لكن الصحيح والذي لم يتغير إلى الآن هو أننا ما زلنا نحتسب من البلدان النامية وأنه يلزمنا الكثير كي نصبح مؤثرين لا متأثرين في قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية مما يجعل من آلية الانضمام إلى هذه المنظمة تترك آثاره على التطور البنوي لاقتصادنا وهذا ما سوف نتناوله بالدراسة لاحقا بعد أن يكون لنا.

¹ Philippe barbet, Saïd souam, Fatiha talahite, op.cit, p.9

² محفوظ لعشب، المنظمة العالمية للتجارة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006-2007، ص44.

المطلب الثالث: التعاون والأهداف المشتركة بين المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية)

تشترك المنظمات الدولية صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية في حوالي 164 دولة. في حين يركز صندوق النقد الدولي على النظام النقدي والمالي الدولي ، ويرتكز عمل البنك الدولي التنمية والحد من الفقر، تركز منظمة التجارة العالمية على نظام التجارة العالمي ، وتعمل المؤسسات معاً لضمان سلامة نظام التجارة والدفع الدولي

- **صندوق النقد الدولي:** هو منظمة دولية تتألف من 189 دولة عضو تسعى إلى ضمان استقرار النظام النقدي والمالي الدولي. تتمثل مهمة صندوق النقد الدولي في تسهيل التوسع المتوازن ونمو التجارة الدولية ، وتعزيز استقرار سعر الصرف ، وتزويد البلدان بفرصة لتصحيح اختلالات التوازن في ميزان المدفوعات.
- **البنك الدولي :** إن منظمة البنك العالمي تعتبر أبرز المنظمات المالية الدولية التي تهتم بمجال التنمية ، كما أنها قد عرفت توسعا في مجال عملها أدى بالضرورة إلى أتساع مؤسساتها إلى خمس مؤسسات تعمل كل منها بشكل منفصل جزئيا عن الباقي في إطار من التعاون المضبوط
- **منظمة التجارة العالمية :** تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول، إلى إصلاح اقتصادياتها وبنائها على أسس واقعية وحقيقية.. تم إنشاء المنظمة العالمية للتجارة في عام هي منظمة دولية تضم 164 دولة عضو تتعامل مع القواعد المنظمة للتجارة بين الدول. مع انضمام روسيا في أغسطس 2012 ، تجمع منظمة التجارة العالمية جميع القوى التجارية الرئيسية. تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز التدفق السلس وإمكانية التنبؤ وحرية التجارة الدولية ، وتزود البلدان بطريقة بناءة وعادلة لحل النزاعات حول قضايا التجارة. نجحت منظمة التجارة العالمية ، التي ظهرت في عام 1995 ، في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ، الذي أنشئ في عام 1947.

إن عمل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية متكامل. هناك حاجة إلى نظام مالي دولي قوي لتعزيز ديناميكية التجارة الدولية ، وتساعد سيولة التجارة على الحد من مخاطر الاختلالات في المدفوعات والأزمة المالية. تعمل المؤسسات معاً لبناء نظام تجاري ومدفوعات دولي قوي مفتوح لجميع البلدان. ولا غنى عن مثل هذا الهيكل لضمان النمو الاقتصادي ، ورفع مستوى معيشة السكان والحد من الفقر في العالم.

تتعاون صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية بطرق عديدة لضمان تماسك أكبر للقرارات الاقتصادية العالمية. تم توقيع اتفاقية تعاون بين المنظمات الثلاث ، تغطي مختلف جوانب علاقاتهم ، بعد وقت قصير من إنشاء منظمة التجارة العالمية.

- المشاورات المنتظمة: يتمتع صندوق النقد الدولي بمركز مراقب لدى بعض هيئات منظمة التجارة العالمية ويمكنه المشاركة في اجتماعات بعض اللجان والفرق العاملة التابعة للمنظمة. تمثل أمانة منظمة التجارة العالمية في اجتماعات المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي أو لجنة الارتباط التابعة له مع البنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى عندما يتناول جدول الأعمال القضايا ذات الاهتمام المشترك. يمكن تضمين القضايا التجارية ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى في أنشطة المراقبة التي يقوم بها صندوق النقد الدولي ويمكن معالجتها ، عند الضرورة ، في سياق البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي لتحقيق أهداف صندوق النقد الدولي. وبالمثل ، تقدم تقارير المراقبة الخاصة بصندوق النقد الدولي و البنك الدولي معلومات هامة إلى منظمة التجارة العالمية لتقاريرها الدورية عن السياسة التجارية للبلدان الأعضاء فيها (مراجعة سياسة التجارة)

بموجب اتفاقياتها ، تلتزم منظمة التجارة العالمية بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عندما يتعامل مع القضايا المتعلقة باحتياطات العملة ، وميزان المدفوعات ، وأنظمة سعر الصرف. على سبيل المثال ، تسمح هذه الاتفاقيات للدول بتطبيق القيود التجارية في حالة صعوبات ميزان المدفوعات. تقوم لجنة ميزان المدفوعات في منظمة التجارة العالمية بتقييم القيود التي يطبقها بلد عضو إلى حد كبير على استنتاجات صندوق النقد الدولي بشأن حالة ميزان المدفوعات.

ويعقد موظفو صندوق النقد الدولي وأمانة منظمة التجارة العالمية بانتظام مشاورات غير رسمية بشأن التطورات في السياسات التجارية والاقتصاد العالمي ، فضلاً عن تقديم المشورة للبلدان. يمكن أن تأخذ المشاورات شكل زيارات كبار موظفي صندوق النقد الدولي إلى منظمة التجارة العالمية والعكس بالعكس ، لتقديم عروض ، لحضور مناقشات حول مواضيع ذات اهتمام مشترك. يعقد كل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي بانتظام مؤتمراً لتسهيل تبادل الآراء حول قضايا التجارة الموضوعية بين الأكاديميين والمجتمع المدني وخدمات هذه المؤسسات الثلاث. عقدت أول ورشة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية حول التجارة في ديسمبر 2011 ؛ وعقد المؤتمر الثاني في يونيو 2013 ، وكان الثالث ينظمه صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2014 ، واستضافت منظمة التجارة العالمية المركز الرابع في يونيو 2015. برنامج تبادل الموظفين بين صندوق النقد الدولي وأمانة منظمة التجارة العالمية. بدأت في مارس 2013. وهي تسمح بإعارة الاقتصاديين من كلا المؤسستين إلى المؤسسة الأخرى.

– المساعدة الفنية والتدريب: غالباً ما يعمل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى والمناخون معاً لمساعدة البلدان على تحسين قدراتها التجارية. يمكن الإطار المتكامل المعزز (EIF) للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الأقل نمواً من لعب دور أكثر نشاطاً في النظام التجاري العالمي من خلال مساعدتها على معالجة القيود التي تواجهها. يزن على العرض.

– تشجيع صندوق النقد الدولي لتحرير التجارة: من أجل المساهمة في تقدم مفاوضات جولة الدوحة ، أنشأ صندوق النقد الدولي آلية التكامل التجارة (TRIM) في عام 2004. وتتاح هيئة التصنيع العسكري لجميع البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي التي من المرجح أن يعاني مركز ميزان المدفوعات فيها ، ولو مؤقتاً ، من عواقب تحرير التجارة المتعددة الأطراف. إنه ليس مرفق إقراض ، بل هو إجراء لتوفير مزيد من إمكانية الوصول إلى موارد صندوق النقد الدولي في ظل المرافق القائمة.

– التنسيق على مستوى عالٍ: يتشاور المدير المنتدب لصندوق النقد الدولي والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية بانتظام حول مختلف القضايا التجارية. وحضر النائب الأول للمدير العام المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول / ديسمبر 2005 في هونغ كونغ. في نوفمبر 2007 ، شارك النائب الأول للمدير العام في اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في جنيف ، وشاركت الإدارة في مؤتمر المراجعة العالمية الرابعة للمعونة من أجل التجارة الذي نظّمته منظمة التجارة العالمية في يوليو 2013. وأخيراً ، شاركت إدارة المؤسسات في ورش العمل السنوية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وبالتطلع إلى المستقبل ، سيظل التعاون والمشاورات بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية حاسماً ، نظراً للمسؤوليات الموسعة ومجالات الدعم المتبادل بين المؤسسات. ومن بين المجالات التي يمكن فيها زيادة التفاعل من جانبها ، اتفاقات منظمة التجارة العالمية الحالية والمتوقعة بشأن الخدمات المالية ، وتيسير التجارة ، والإقليمية. يدعم صندوق النقد الدولي بقوة إتباع نهج متعدد الأطراف للمفاوضات التجارية ، وإتمام مفاوضات جولة الدوحة الطويلة ، وتوسيع نطاق النقاش حول القضايا الناشئة (بما في ذلك تعزيز الإقليمية المفتوحة ، وتأثيرات العدوى من خلال طريق التجارة وسلاسل القيمة العالمية).

خلاصة

أنشئ كل من الصندوق النقد الدولي و البنك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بهدف النهوض بالدول الأعضاء وتزويدها بالمساعدات المالية عن طريق القروض والدعم الفني. واعتبر بأهمها أكبر مؤسستي تمويل دولية ويكملان بعضهما البعض، فكان الهدف الأساسي من إنشاء صندوق النقد الدولي هو تزويد الدول التي تتعرض لعجز في موازين المدفوعات بمساعدات مالية قصيرة الأمد. وبعد التحلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة في عقد السبعينات من القرن الماضي تحول صندوق النقد الدولي إلى مؤسسة تدير الأزمات المالية في الأسواق النامية، وتقدم قروضا للكثير من الدول النامية، وتقدم الاستشارات والنصح إلى دول كثيرة، كما تجمع البيانات الاقتصادية وتنشرها، أما البنك الدولي فقد أنشئ في الأساس للنهوض بمستويات التنمية الاقتصادية عن طريق القروض والدعم الفني. ثم تحول بعد ذلك إلى مؤسسة وسعت نطاق المساعدة في إنشاء البنية الأساسية الاقتصادية فامتد نشاطها إلى مشروعات في قطاع الصحة والتعليم إضافة إلى برامج أخرى تهدف إلى مكافحة الفقر في الدول النامية.

تخضع القروض التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية لدول العالم النامي إلى مجموعة معينة من الاشتراطات التي تهدف في المقام الأول إلى ربط إتمام التحويلات المالية إلى الدولة المعنية بقيامها بتنفيذ سياسات أساسية، وتضمن للدولة المقترضة استمرار الحصول على التمويل إذا وضعت جميع السياسات موضع التنفيذ.

تعتبر منظمة التجارة العالمية أحد الأركان الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وتلعب دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي. وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول، إلى إصلاح اقتصادياتها وبنائها على أسس واقعية وحقيقية. وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة إصلاحات لاقتصادها الوطني، بهدف إرساء قواعد وأسس نظام اقتصاد السوق، ثم اتجهت إلى المنظمة للانضمام، ولها في ذلك أهداف عديدة، إلا أن هناك بعض الصعوبات مازالت عالقة، وكل هذه الجوانب وان استطاعت المرور فيها فإن الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة منه.

الفصل الثالث

التمويل الدولي والتنمية في الدول

النامية

تمهيد:

إن التمويل الدولي هو مفهوم جديد يعتبر عملية هامة جدا وبالغة التعقيد لذا يتطلب القيام بهذه الوظيفة توافر إدارة ذات كفاءة متميزة لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة حيث انه يشكل احد المحاور الرئيسية بين الدول المتقدمة والدول النامية، ويعود ذلك للتعامل بالعملة الأجنبية وعمليات الاستثمار والتحويل على الصعيد الدولي من جانب، وارتباطه الوثيق بالحياة الاقتصادية والمالية لجميع الدول ، فهو يشير إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين الدول المختلفة.

كما يطرح إشكالية التمويل بحدّة حين يتعلق الأمر بالدول النامية التي هي في حاجة ماسة إلى الموارد المالية مما قد ينعكس على مستوى النمو الاقتصادي الذي يعتبر أساسا في أي عملية تنموية. ففي الوقت الذي تتطلع فيه هذه الدول إلى تنمية اقتصادية في شتى المجالات نجد أن إمكانياتها تقتصر عن التمويل الذاتي ذلك أن هذه الدول تعاني من ضالة في حجم المدخرات نظرا لانخفاض مستوى الدخل كما أن تجارها الخارجية لا تحقق فائضا يسمح بزيادة حصيلتها من النقد الأجنبي . ومن خلال ما سيأتي نتوقف عند مدى أهمية التمويل الدولي بالنسبة لمختلف الدول "المبحث الأول" وأسباب ومعوقات فشل التنمية في الدول النامية "المبحث الثاني".

المبحث الأول: مفهوم التمويل الدولي وعناصره

سنتناول في المبحث الأول موضوع التمويل الدولي مبرزاً المفاهيم المتعلقة به بالإضافة إلى أهم مصادره " قصيرة وطويلة الأجل".

المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي :

التمويل الدولي هو الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير وانتقال رؤوس الأموال الدولية، "التدفقات الدولية لرأس المال لأغراض الاستثمار الخارجي بمختلف صورته".

حيث شاع استخدام هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية لما لحق من دمار شامل للدول بعد الحرب، ونشأ على إثره مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و قد تطور هذا المفهوم في الخمسينيات إلى كيفية استخدام الأموال بعدما كان هذا الموضوع يتناول كيفية الحصول على الأموال¹. وفي عقد السبعينيات زادت حركة الإقراض الدولية إلى مستويات لم يكن يعرفها العالم من قبل.

وشكلت البنوك الدولية والأسواق المالية العالمية معاً أهم مصدري التمويل الرئيسية للدول المتقدمة وبشكل خاص للدول النامية والتي تعتمد عليها لتغطية الفجوة التمويلية الخارجية لديها حيث تشمل هذه الفجوة عدم كفاية إيرادات هذه الدول من العملات الأجنبية لتغطية التزاماتها بهذه العملات الضرورية وذلك بهدف تغطية " العجز في ميزان المدفوعات، موازنة الدولة، خدمة الدين العام الخارجي لديها"². ومنه فالتمويل الدولي يعنى بتوفير المصادر المالية لتغطية نفقات جارية أو رأس مالية وفق شروط معينة تتضمن السعر والأجل، لما له من أهمية جوهرية في تنمية اقتصاديات دول العالم.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التمويل الدولي

تختلف أهمية تدفقات رؤوس الأموال بين دول العالم باختلاف وجهات النظر بين الدول المقرضة لرأس المال والدولة المقرضة له من ناحية، وباختلاف نوعية رأس المال المتدفق من ناحية أخرى ويكون تحليل أهمية التمويل كما يلي :

- أهمية التمويل الدولي بالنسبة للدول المقرضة (المتلقية): تستهدف الدول المتلقية لرأس المال سد الفجوة

1- خالد الراوي، عبد الله بركات، نزال الرحمي، نظرية التمويل الدولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية 2002.

2- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية " العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق"، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004، ص41.

التمويلية عن طريق السحب من الاحتياطات الخارجية المملوكة للدول، أو الاقتراض الخارجي أو في شكل استثمارات أجنبية مباشرة، بهدف تدعيم برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة العجز في موازين المدفوعات وسد الفجوة بين الاستثمارات المطلوبة والمدخرات المحققة، ورفع مستوى معيشة السكان.

- أهمية التمويل الدولي من وجهة نظر الجهات المقرضة: من وجهة نظر الجهات المانحة فإن هناك سيادة للأهداف والدوافع السياسية بالنسبة للتمويل المتدفق من المصادر الرسمية الثنائية ومتعددة الأطراف.

وتحاول الدول التي تمنح قروضا رسمية لدولة أخرى أن تحقق أهدافا عديدة كتصريف الفوائض السلعية لديها وزيادة صادراتها وتشغيل جانب كبير من شركاتها الوطنية في أعمال النقل والوساطة والتأمين والمقاولات وبيوت الخبرة المختلفة بها.

كما أن القروض الرسمية الثنائية ترتبط بضرورة إنفاقها في أسواق الدول المانحة (باستثناء حالات قليلة جدا يتم فيها فتح قروض نقدية ولأهداف خاصة).

كما أن الحصول على قرض معين من دولة أخرى لا يعني إعطاء الدولة المقرضة الحق في استخدامها بحرية كاملة والشراء من أي سوق من الأسواق الدولية وفقا لأجود أنواع السلع وأرخص الأسعار، ولكن الدولة المانحة تريد تحقيق أهداف عديدة منها :

- تحسين صورة الدولة المانحة أمام المجتمع الدولي وإظهارها كدولة تحارب الفقر في العالم.
- حماية مصالح بعض القطاعات الإنتاجية بالداخل كالقطاع الزراعي (الذي ينتج كميات كبيرة ويؤدي عدم تصديرها إلى انخفاض أسعارها وإصابة المنتجين بإضرار جسيمة، ولهذا يمكن التخلص من هذه الفوائض السلعية عن طريق القروض والمساعدات).
- تحمل الدولة المانحة للقرض المشاريع الممولة بالقرض تكاليف النقل والتأمين لدى شركات تابعة للدولة المانحة بالإضافة إلى تكاليف الخبراء والمشرفين.

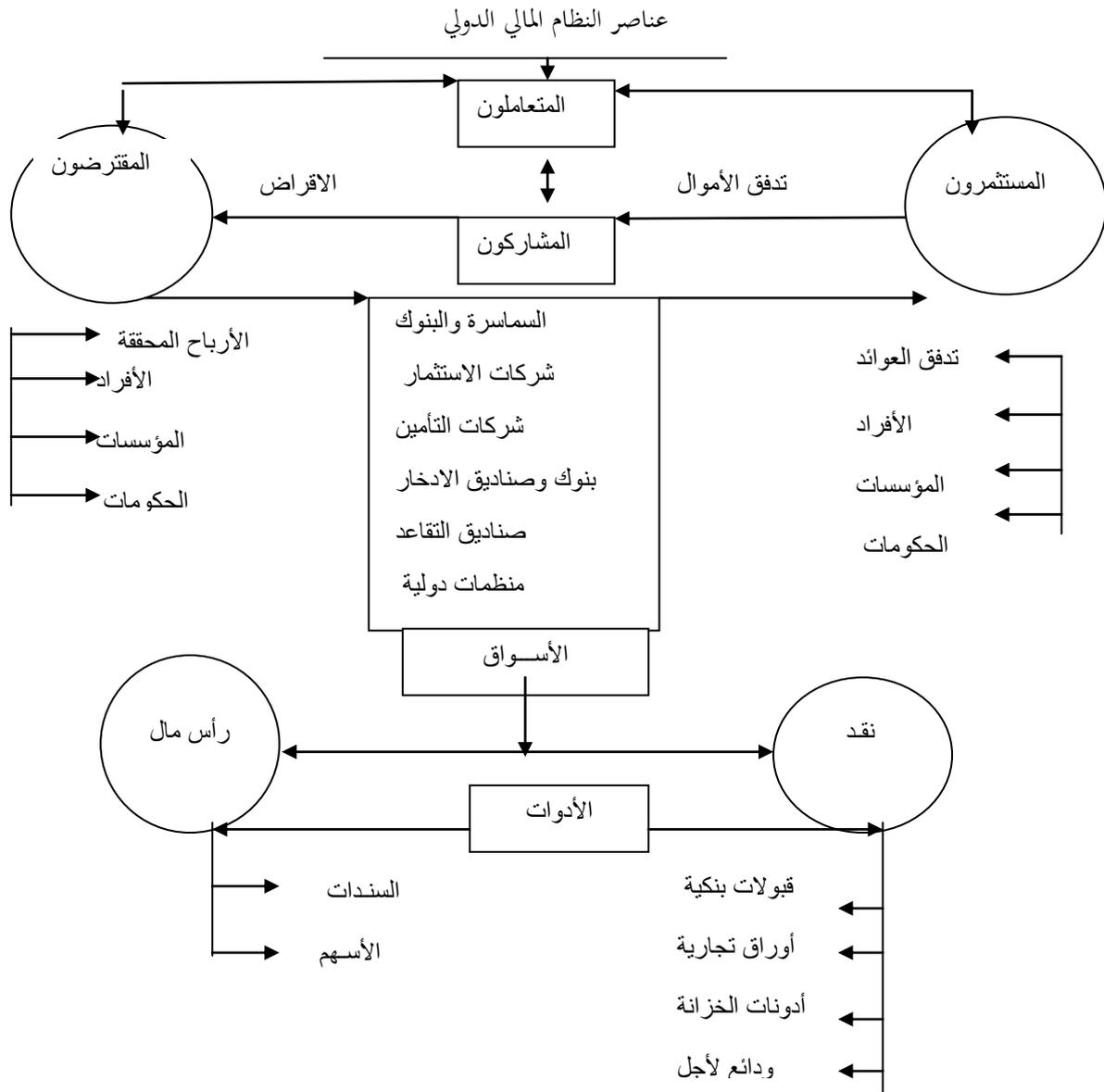
والملاحظة الجديرة بالذكر هي أن الحجم الفعلي لتحركات رؤوس الأموال بين دول العالم فيما بين الأسواق المالية الدولية قد فاق عدة مرات التحرك الفعلي للسلع والخدمات على المستوى الدولي، ولم يعد هناك ارتباط بين التدفقات المالية والتدفقات العينية، وأن الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (USA) هي وحدها المستفيدة من التدفقات المالية، ويعود ذلك إلى امتلاكها للأدوات القادرة على توجيه عمليات التحرك لهذه الأموال كاستخدام السياسة النقدية لجذب رؤوس الأموال، وسياسة الصرف الأجنبي بهدف إحداث تخفيض في القيمة الحقيقية لديونها الخارجية المقومة بالدولار الأمريكي.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه السياسات منذ أن أصيب ميزانها التجاري بعجز سنة 1972 وحتى الآن.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الدولي:

تعتبر مصادر التمويل الرسمية ثنائية أو متعددة الجهات من أهم المصادر التي تعتمد عليها الدول الصناعية المتقدمة وبصفة خاصة الدول النامية لتغطية الفجوة التمويلية الخارجية .

شكل رقم (7) : عناصر النظام المالي الدولي



المصدر: عادل المهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 1993.

أولاً: مصادر التمويل الرسمية:

تشمل مصادر التمويل الرسمية نوعين من التدفقات :

– **التدفقات الثنائية (الحكومية):** وتسمى المساعدات الإنمائية الرسمية التي يطلق عليها اختصاراً (OCD) (OFFICIAL Développement Assistance) والتي تشمل المنح والقروض والمساعدات الفنية، وقد ازدادت المساعدات الإنمائية الرسمية من 56.7 بليون دولار في عام 1987 إلى نحو 69.8 بليون دولار في عام 1995. لتحافظ على نفس مستواها في عام 1995 .

– **التدفقات متعددة الأطراف :** والتي تتم من خلال المنظمات والوكالات الدولية. ومن اجل اعتبار التدفقات الرسمية ضمن مفهوم المساعدات يجب أن يكون فيها عنصر المنحة لا يقل عن 25%. والجدول أدناه يبين صافي تدفقات الموارد للبلدان النامية خلال الفترة 1987-1995 حسب الأنواع المختلفة من التدفق

ات، الرسمية والخاصة¹.

1 - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص208.

جدول رقم (25): إجمالي صافي تدفقات للبلدان النامية

1995	1990	1987	
69.4	89.8	56.7	تمويل التنمية الرسمية "بليون دولار"
60.1	52.9	34.9	1- مساعدات رسمية
9.3	16.9	12.8	2- أخرى
158.9	51.8	30.7	<u>التدفقات الخاصة</u>
53.6	26.4	19.4	استثمار مباشر
70	15	7	قروض مصرفية دولية
19.3	0.9	1.0-	قروض السندات
239.3	126.3	85.8	<u>الإجمالي</u>

المصدر: مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان - الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص 209.

يبين الجدول بان التدفقات الرسمية شكلت حوالي 29% من إجمالي تدفقات الموارد للدول النامية.

جدول رقم (26): صافي التدفقات الرأسمالية للدول النامية (مليار دولار).

2005	2000	1997	
248.4	47.1	84.5-	الحساب الجاري
2.6	0.8	1.5-	الناتج المحلي %
			التدفقات المالية
298.9	182.9	199.3	- صافي التدفقات الرأس مالية
237.5	168.8	168.7	- صافي التدفقات FDI
61.4	14.1	30.6	- صافي التدفقات المحطة
120.1	1.0-	107.2	- صافي التدفقات المديونية
71.4-	5.7-	13.1	- الدائنون الرسميون
0.7	7.9	9.2	- البنك الدولي
41.1-	10.7-	3.4	- صندوق النقد الدولي
31.0-	2.9-	0.5	- آخرون
191.6	4.7	94.1	- الدائنون الخواص
122.3	11.5	85.0	- صافي ديون طويلة الأجل
61.7	20.5	38.4	السندات
67.4	5.2-	44.0	المصارف
6.7-	3.8-	2.7	آخرون
69.3	6.8-	9.2	صافي القروض قصيرة الأجل
52.6	28.7	25.3	المساعدات الثنائية
18.8-	23.0	38.3	صافي التدفقات الخاصة
166.8	85.2	71.2	تحويلات العاملين

المصدر: بلقاسم عباس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

ونستعرض مكونات التدفقات الرسمية:

1- مصادر التمويل الثنائية :

هي المساعدات الإنمائية الرسمية التي يطلق عليها اختصاراً (OCD)، والتي تتكون من العناصر التالية: المنح والقروض والاستثمار المباشر.

الدول الكبرى تعتبر دول مانحة للتمويل الثنائي و التي تستفيد منه الدول النامية لتغطية الفجوة التمويلية لدى الدول المستفيدة، وهذه المساعدات سواء كانت منحاً أو قروض تقدمها الحكومات من خلال مؤسسات إنمائية خاصة مثل المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية وكذلك وزارة التنمية الخارجية البريطانية¹.

هذه المساعدات تكون على شكل رأس مال أو مساعدات فنية، معظمها تأخذ شكل مساعدات للمشروعات، وبعض الهيئات الثنائية تقدم مساعدات على شكل قروض لبرامج وهي من المساعدات العامة لغرض دعم ميزان المدفوعات أو لتمويل البنى التحتية ولتطوير التعليم وتحديث الإدارة العامة وغيرها. ويتميز هذا التمويل بطول آجاله قد يصل إلى 25 سنة بأسعار فائدة متدنية قد تقل كثيراً عن أسعار فائدة الأسواق العالمية والتي لا تتيح للدول النامية لآجال مماثلة. و قد تشترط الدول المانحة للتمويل الثنائي حصر الاستيراد المكون الأجنبي للمشروع المرغوب تنفيذه في أسواقها.

1- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007،

جدول (27): صافي المساعدات الرسمية "مليار دولار"

2005	2000	1990	
106.5	53.7	54.3	مانحي لجنة المساعدات DAC
80.1	40.2	42.4	مجموعة 7
27.5	10.0	11.4	الولايات المتحدة
13.1	13.5	9.1	اليابان
10.8	4.5	2.6	المملكة المتحدة
10.1	4.1	7.2	فرنسا
9.9	5.0	6.3	ألمانيا
3.7	1.7	2.5	كندا
5.1	1.4	3.4	إيطاليا
55.7	25.3	28.3	دول إنشاء الأوربي

المصدر: بلقاسم عباس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

2- مصادر التمويل متعددة الجهات :

تشكل منظمات المالية الدولية "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" و المنظمات المالية الإقليمية " البنك الإسلامي للتنمية و بنك الاستثمار الأوربي وصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي " مصادر تمويل متعددة ، حيث تخصص قروض البنك الدولي و البنوك الإقليمية في تمويل مشاريع البنية التحتية المولدة للنمو الاقتصادي لدى الدول المستفيدة في حين يتخصص صندوق النقد الدولي في تمويل الفجوات التمويلية المترتبة على تصنيف برامج التصحيح الاقتصادي و المالي و تطوير السوق المالية والمصرفية ومؤسساتها في الدول المستفيدة وعادة ما تكون أسعار الفائدة فيها قريبة لأسعار الفائدة التجارية وأجالاتها متوسطة وطويلة الأجل¹ .

وقد بلغت تدفقات رأس المال متعددة الأطراف في عام 1995 حوالي 24 بليون دولار، منها نحو 20 بليون دولار أو ما يزيد عن 80 بشروط تفضيلية .

وتجدر الإشارة إلا أن تدفق الموارد من الوكالات متعددة الأطراف إلى الدول النامية لا تعتمد فقط على مساهمات البلدان المتقدمة، بل تعتمد أيضا على الفوائد التي تحصل عليها من أسواق رأس المال و كذلك من سداد القروض السابقة.

1-ماهر كنج شكري، مرجع سابق، ص43.

وفي معرض المقارنة بين المساعدات التي تقدمها الحكومات (الثنائية) والتي تقدمها المنظمات متعددة الأطراف، إن المساعدات التي تقدمها المنظمات تكون على أسس اقتصادية وعقلانية، وليس كما هو الحال في المساعدات الثنائية.

بالإضافة إلى أن المنظمات الدولية عادة ما تخضع إلى تأثيرات الدول الكبرى التي تسيطر عليها، ولهذا فإن علاقة البلد النامي بالبلدان الكبرى المؤثرة في هذه المنظمات هي التي تتحكم في توزيع المساعدات الإنمائية¹.

3- التمويل التجاري الدولي: تلجأ الدول و المؤسسات الدولية والشركات الكبرى متعددة الجنسيات إلى تغطية احتياجاتها للتمويل من أسواق أدوات الدين الدولية عن طريق إصدار السندات أو من خلال تجمعات المصرفية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل سواء كانت هذه الأسواق في الدول المصدرة للعملة العالمية الرئيسية أو في الأسواق العالمية الحرة².

أ- الأسواق المالية :

تمثل الأسواق المالية المحلية والدولية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتنقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الآجال الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد وأسواق رأس المال .

أ-1- أسواق النقد:

- مفهوم السوق النقدي :

هي " السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية قصيرة الأجل من خلال السماسرة و البنوك التجارية وكذلك من خلال الجهات الحكومية وذلك بالنسبة للأوراق المالية قصيرة الأجل التي تصدرها الحكومة"³.
أو أنها " سوق الجملة من حيث كون المتعاملين فيه من ذوي الحجم الكبير يعملون عادة لحساب مؤسسات كبيرة ويتمتعون بخبرات ومهارات وقدرات عالية ويتم التداول في السوق من خلال المتعاملين و السماسرة"⁴.

1-مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2007، ص214.

2- ماهر كنج شكري، مرجع سابق، ص43.

3- محمد علي ولد احمد محمود ، دور اسواق رؤوس الاموال في تمويل التنمية الاقتصادية "دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2005/2004. ص 92 .

4- خالد الراوي، عبد الله بركات، نزال الرمحي، نظرية التمويل الدولي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الثانية 2002، ص499.

وهي السوق التي يتم فيه تداول أدوات الاستثمار قصيرة الأجل و التي يتراوح آجال استحقاقها بين يوم واقل من سنة مثل اذونات الخزينة ، شهادات الإيداع ، أوراق تجارية قبولات مصرفية وغيرها¹.

مميزات سوق النقدي قصير الأجل :

يعد هذا السوق سوق كبير يتكون من متعاملين يشتغلون لحساب مؤسسات كبيرة ولديهم خبرات ومهارات عالية، حيث توجد أدوات تتداول في السوق التي تعد منخفضة لدرجة المخاطرة فيها وهي قصيرة الأجل لأدوات السوق النقدي، أين تكون فترة سوق النقدي لا تتجاوز سنة الواحدة².

الأدوات:

ففي أسواق النقد تكون أدوات التعامل في معظمها قصيرة الأجل مثل:

- **أذونات الخزينة:** يتولى البنك المركزي إصدارها لحساب خزينة الدولة في معظم دول العالم وتعتبر عديمة المخاطر³، وتعد من أكثر أدوات السوق النقدي سيولة وتداولاً لتشكّل بحد ذاتها المعيار المهم في قياس عوائد قيمة الأدوات السوقية النقدية ويتم الإعلان عنها من خلال شاشات التداول أو في الجرائد المخصصة لها ولا تكون بشكل عائد الخصم المصرفي بل على أساس سعر الفائدة السنوي الفعلي⁴.

- **القبولات المصرفية:** تعتبر شكلاً قديماً من أشكال الاقتراض التجاري يتم عملها بان يضيف بنك ما اسمه وسماعته إلى السحب المقترض مما يجعله قابلاً للتسويق وقد تكون مؤسسة أو شركة ما بحاجة إلى أموال قصيرة الأجل وعندئذ تقوم هذه المؤسسات أو الشركات بإصدار سحب على بنك ما طالبة منه دفع مبلغ محدد من النقود لحامل السحب خلال فترة محددة وبعد ذلك يأخذ هذا السحب إلى البنك الذي يختمه بعبارة مقبول وبالتالي قد أضاف البنك ضمانته والتزامه على السحب مما يعني التزامه بدفع قيمته بتاريخ الاستحقاق في حالة عدم دفع المقترض له عندئذ يصبح التداول و التسويق في السوق الثانوي إلى أن يستحق بتاريخ الاستحقاق.

شروط القبولات المصرفية:

- يجب أن لا تزيد مدة التمويل عن 6 أشهر؛

1- ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سابق، ص 65.

2 - محمد احمد كايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 131.

3- ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سابق، ص 71.

4- محمد احمد كايد، مرجع سابق، ص 132.

- أن لا يتم أكثر من تمويل واحد للبضاعة الممولة نفسها؛
- يجب أن تتم هذه القبولات عن عمليات تجارية حقيقية ؛
- يجب أن يكون هناك توثيق لعمليات قبولات مصرفية بين البنك المستورد وبنك المصدر؛
- يجب أن تصدر بفئات تساعد على تداولها في الأسواق الخاصة بها؛
- أن تكون السحوبات قابلة للتداول.

- **شهادات الإيداع:** بدأ إصدارها أول مرة في نيويورك 1961 ثم امتد التعامل بهذه الشهادات إلى سوق دولار الأوربي "الحر" في لندن. و تعبر شهادات الإيداع من الأدوات الممتازة في السوق النقدي خاصة للأموال ذات الحساسية بالنسبة لأسعار الفائدة وهي قابلة للتداول قبل تاريخ استحقاقها عن طريق بيعها إلى مستثمر آخر في السوق الثانوي حيث تصدرها البنوك و المؤسسات المالية ولمدة محدودة تبدأ من تاريخ إصدار الشهادة وتنتهي بتاريخ استحقاقها وتحمل هذه الشهادة فائدة محددة وغالبا ما تكون القيمة الاسمية لشهادات الإيداع في الأسواق المالية بجوالي مليون دولار ولكن يمكن الاستثمار في اقل من ذلك ويفضل دائما الاستثمار بمبالغ كبيرة تصدر بكامل قيمتها الاسمية و الفائدة وتدفع عند الاستحقاق وتحسب الفائدة على أساس السنة 360 يوم.

- **إعادة الشراء:** هو اصطلاح يستعمل في السوق المالي، ويعني إمكانية الحصول على الأموال بواسطة بيع الأوراق المالية وذلك عن طريق إبرام اتفاقية بين البائع الذي يتعهد بإعادة الشراء لهذه الأوراق بعد فترة محددة أو لأجل قصير وبسعر أعلى من سعر البيع الأول. ويكون الدور للسندات هو إعطاء الضمان للمقترض هو الذي يبيع السندات ليحصل على الأموال ويعيد شراءها عند الاستحقاق.

- **التمويل بالهامش:** وهو مبلغ مستثمر عندما يفكر المستثمر مثلا باستثماره واقتراض باقي المبلغ الذي تحتاجه من بعض البنوك و المؤسسات التمويلية المتخصصة وذلك عن طرق ضمانات بكامل المبلغ المستثمر وهذا التمويل يستخدم في أساليب المضاربة المبنية على توقع ارتفاع أسعار الأداة المالية المرغوب الاستثمار بها .

- **البيع القصير:** أن المستثمر يشتري أدوات الاستثمار ثم يبيعها عندما ترتفع أسعارها و العكس عندما يتوقع انخفاضها على المستوى الذي وصلت إليه ، و البيع القصير هو بيع أدوات الاستثمار لا يملكها البائع عند إتمام العملية بل يفترضها من وكيل أو جهة معينة لبيعها بسعر عال على أمل شرائها فيما بعد بسعر منخفض لإعادة الأوراق المالية المشتراة إلى الجهة المقترضة مع عمولة متفق عليها مسبقا ليقى للمتعامل فرق السعر كريح¹.

تعد عملية بيع قصيرة الأجل من الأساليب المهمة في المضاربة الخطرة وهنا تكمن الخطورة في حالة عدم تحقق توقعات المستثمر بانخفاض الأسعار وتكون احتمالية الخطورة في البيع القصيرة غير محددة طالما أن بإمكان أسعار

1- محمد احمد كايد، مرجع سابق، ص135.

الأوراق المالية المشمولة بالعملية أن ترتفع إلى عدة أضعاف مبلغها الأصلي ، لذلك فإن الارتفاع في الأسعار الأوراق المالية قد يشكل خطورة على المقترض لأنه قد يجعل من الصعب أو من المستحيل إعادة شراء الأوراق المالية نتيجة هذا الارتفاع¹ .

- تمويل متوسط وطويل الأجل " أسواق رأس المال":

هي الأدوات: التي يتم فيها التعامل على مساهمات وقروض طويلة الأجل تقصدها المؤسسات لتزويد بأموال إضافية مقابل التخلي عن جزء أو كل ملكيتها وذلك بطرح أسهم للاكتتاب أو قد تجمع تلك الأموال في صورة دين وذلك بطرح السندات ونفس الشيء ينطبق على الحكومة عندما تريد أن تتزود بأموال² .

3- الأدوات:

أ- السندات : السند هو ورقة متداولة تمثل ديناً طويل الأجل على الجهة المصدرة وتشكل جزء من الدين الكلي وتلجأ الشركة إلى إصدار السندات عندما تكون الأموال الخاصة غير كافية للتمويل لان السندات ما هي إلا مصدر من مصادر تمويل طويل الأجل شأنها في ذلك شأن الأسهم³ .

-عوامل تؤثر على سوق السندات الدولي:وتتمثل في:

- توزيع الزماني للأسواق الرئيسية الدولية كان يعتبر العامل الرئيسي لمساعدة سوق السندات الدولي كما أمكن بفضل أسواق لندن وطوكيو تداول السندات على مدار اليوم مع إمكانية تحويل سندات نيويورك وطوكيو إلى أسواق أوروبا.

- ضرائب على السندات تؤثر تأثيراً مباشراً على سوق السندات الدولية وقد كان لتخفيض الضرائب أو إلغائها الأثر الكبير في تطوير هذا السوق .

- إن التغييرات القانونية والتنظيمية مع الوضع التنافسي للسوق تؤثر تأثيراً كبيراً على سوق السندات .فقد ساعد التنظيم في السوق على تنظيم عملية تبادل السندات، كما أن المنافسة تساعد على تطوير السوق وازدياد حجمه .

- تنوع إصدارات السندات كسندات سعر الفائدة العائم وسندات مرتبطة بالأسهم و السندات التي لا تحمل سعر فائدة كل ذلك ساعد على اتساع سوق السندات⁴ .

1- ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع ص.94.

2- محمد علي ولد احمد محمود، مرجع سابق، ص 92.

3- محمد علي ولد احمد محمود، مرجع سابق، ص 96.

4محمد احمد كايد، مرجع سابق، ص 138.

- أنواع السندات الموجودة في التمويل الدولي :

1- السند القابل للتحويل لأسهم: وهو سند ذو سعر فائدة ثابت واجل معلوم يعطي حامله حق خيار تحويله إلى أسهم في رأس مال الشركة المقترضة على أساس سعر تحويلي يحدد في العادة على إصدار السند ويطلق عليه اصطلاح "convertibles" ويحتاج هذا النوع من السندات إلى درجة عالية من المهارة والخبرة نظرا لتذبذبها الكبير في الأسواق الثانوية.

2- سندات ذات سعر فائدة قابلة للتحويل: يمكن أن تصدر بسعر فائدة عائم على إعطاء الخيار لحاملها وخلال سنوات محددة من عمرها لتحويلها إلى سندات ذات سعر فائدة ثابت؛

3- سند ذو ضمان بالتملك: سند ذو سعر فائدة ثابت واجل معلوم يعطي حامله الحق بالاكتمال في رأس مال الشركة المقترضة على أساس سعر محدد على الإصدار؛

4- سند الفائدة العائم: وهو فترة استحقاق أطول من تلك التي تقدمها القروض المجمعة مع الإبقاء على ميزة سعر الفائدة العائم المستعمل في القروض المجمعة وقد وجدت البنوك في هذه السندات مصدر تمويل ملائم لعملياتها حيث أن سعر الفائدة يتغير في كل نصف أو ربع سنة حسب تغير سعر فائدة الإيداع لأجل ستة أو ثلاثة أشهر في سوق اليورو؛

5-سندات قابلة للتمديد: التي تعني أن هذه السندات تعطي المستثمر الخيار للاستمرار بالاحتفاظ بالسند بعد تاريخ استحقاقه لعدد معين من السنين ،وبسعر الفائدة الأصلي نفسه أو استلام قيمة عند تاريخ الاستحقاق وإذا لم يمارس المستثمر هذا الحق عند تاريخ استحقاق السند فان هذا يعتبر مستحق التسديد من قبل المقترض بتاريخ استحقاقه؛

6-سندات قابلة للإطفاء: التي تلزم المقترض بدفع قيمة السندات للمستثمر خلال مدة حياتها ويتم إطفائها بالكامل في تاريخ الاستحقاق؛

7- سندات قابلة للطلب: وهي إصدارات سندات في سوق السندات وبسعرها الاسمي مضاف إليها علاوة إطفاء مسبق وتصبح هذه العلاوة صفرا في موعد استحقاق السند¹.

ب- القروض المجمعة:

هي قرض كبير نسبيا يتم تأمينه بالنيابة عن المقترض وذلك عن طريق مجموعة من البنوك المقرضة " متوسط قروض السوق الأوروبي يبلغ حوالي 100 مليون دولار ".

1- ماهر كنج شكري، مروان عوض، مرجع سابق، ص105.

مميزات القروض المجمعة :

- يتم في العادة اختيار القروض المجمعة كمصدر تمويلي للأسباب التالية :
- سرعة الحصول على القروض المجمعة وبكميات كبيرة من الأموال الأزمة .
- التنوع الذي يمنح مصادر إضافية للاقتراض ويخلق مزيدا من العلاقات البنكية بين البنك والمشروع .
- كلفة القروض المجمعة التي تقاس بواسطة سعر الفائدة الأساسي المعوم والهامش الذي يعطى فوق هذا السعر ولتقدير الكلفة التي يجب على المقترض أن يتحملها على القرض ، يجب عليه مقارنة كل من السعر الأساسي والهامش مع تكلفة مصادر التمويل الأخرى المتاحة له .
- إيجاد مبالغ كبيرة وبسرعة وبكفاية عالية من خلال قرض مجمع واحد وذلك من المقرضين متعدد لا يستطيع بنك واحد تديره .

ج- التأجير :

- إن عملية الاستئجار هي عقود يسمح المؤجر بموجبها للمستأجر بان يستعمل المعدات أو التجهيزات الخاصة مقابل التزام ذلك بدفع متتالي خلال مدة العقد، وهي ترتيبات طويلة الأجل التي تمتد حياتها على مدى حياة الأصل الاقتصادي المتوقعة¹ .
- أما أسباب استئجار التي تجعل الكثيرون يفضلون عمليات استئجار كأساليب التمويل بدلا من عمليات الاقتراض التقليدية فهي كثيرة من أهمها :
- تستأجر بعض المعدات و الأجهزة المتطورة على أساس حق خيار إلغاء العقد خلال مدة حياته، ولذلك تلجأ بعض المؤسسات إلى الاستئجار على أساس حق خيار الإلغاء الذي يجنب مخاطرة الضرر عن المستأجر ونقلها للمؤجر؛
- يمكن للشركات المتخصصة أن تقلل التكاليف الإدارية والعمليات حيث يستطيع أن تقوم بعمليات الاقتراض المالي من خلال عقود الاستئجار من دون تكاليف إدارية وقانونية كبيرة ؛
- من الأفضل للشركات أن تستأجر بعض المعدات الأزمة لفترات قصيرة الأجل بدلا من شرائها وتحمل إجراءات الشراء والتسجيل والتأمين ؛
- تؤثر عمليات الاستئجار على الدخل الدفترى للمؤسسة التي يمكن أن تظهر ميزانية الشركة وكشف إيراداتها في وضع أفضل، وذلك عن طريق زيادة الدخل أو تقليل قيمة الأصول أو عن طريق الاثنين معا ؛

1- ماهر كنج شكري ، مرجع سابق.ص150

- يمكن لعملية الاستئجار أن تتجنب القيود المفروضة على الإنفاق لمؤسسات القطاع العام مما يدفع هذه المؤسسات إلى اللجوء إلى عمليات الاستئجار التي تمكنها من توفير المعدات والتجهيزات اللازمة لها دون اللجوء إلى الحكومة دون توفير الأموال اللازمة لشراء المعدات والتجهيزات¹.

ت- القروض التصديرية:

هي قروض متوسطة وطويلة الأجل التي تقوم للدول الكبرى وعدد من الدول الناشئة بتقديم الدعم المالي لصادراتها بأسعار فائدة تقل عن أسعار فائدة السوق وضمان المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها تسديد تلك القروض ومع تزايد حدة المنافسة التي تسببت في عدة آثار سلبية اتفقت الدول الكبرى من خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لوضع خطوط عريضة للتقييد بها وتخدم جميع مصالح الأطراف التصديرية المنافسة منها توحيد شروط التمويل المتاحة أي فترة تزيد عن سنتين مع بقاء التنافس بين الصادرات على أساس السعر النقدي و النوعية مع دفع المستورد ما قيمته 15 % من قيمة البضاعة كحد أدنى قبل الشحن. تصنف القروض التصديرية إلى:

- **ائتمان المشتريين** : يمنح ائتمان المشتريين عن البنك أو الجهة الممولة من بلد مصدر للمشتري الأجنبي مباشرة حيث تبقى العلاقة بين البائع و المشتري علاقة تجارية فقط وليس له الصفة التمويلية حيث يكون هذا التمويل مباشرة من البنك إلى المشتري .

- **ائتمان البائعين** : هو الائتمان الذي يتم منحه من البنك أو الجهة الممولة الأخرى للبائع "المورد" بناء على ائتمان يمنحه البائع لعميله المشتري بحيث يستطيع هذا الأخير أن يؤجل الدفع إلى عدد معين من السنين حيث يقوم بإصدار أوراق دين تستحق خلال فترات مؤجلة تكون عادة مكفولة من قبل بنوك تجارية خارجية وتحمل أسعار فائدة ثابتة تستحق على فترات من ثلاثة إلى سبع سنوات " قد تكون على شكل كمبيالات أو سحوبات مقبولة².

تعتبر التمويلات الرسمية كحل لعدم كفاية التدفقات الخاصة للدول النامية، وتأخذ أشكال ديون ميسرة أو هبات تضاف إلى الموارد الداخلية لتمويل أهداف التنمية المحلية أو المعلنة دولياً .

غير أن هناك عدة عوامل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لتحديد اثر المساعدات على أهداف التنمية. فلتحقيق هذه الأهداف يحتاج للتدفق المستمر لهذه المساعدات لرفع قدرة الدول النامية على الاستثمار. لكن تذبذبها يؤثر سلباً على النمو و الاستقرار في الدول الفقيرة وعلى فعالية هذه المساعدات، وبتراجعها يؤدي إلى انخفاض الدخل الحكومي وبالتالي تعديل قوى في الموازنة بخفض الإنفاق ورفع الضرائب .

1- محمد احمد كايد، مرجع سابق، ص 135.

2- ماهر كنج شكري، مرجع سابق، ص 148

ومنه فزيادة فعالية المساعدات للمساهمة في النمو و التقليل من الفقر يجب معرفة العوائق التي تحد من فعاليتها، والسياسات الحكومية تكون جيدة، ومنه فاختيار الدول التي تكون سياساتها جيدة ومستويات الفقر فيها مرتفعة سيؤدي إلى تخفيض الفقر، أيضا فعالية المساعدات لا تقتصر على فعاليات السياسات الداخلية فقط وإنما تحدها عوامل كثيرة أخرى خاصة بسياسات التوجيه واختيار المساعدات.

جدول رقم (28): مكونات المساعدات الرسمية " مليار دولار".

2005	2001	1990	
106.0	52.4	54.3	مانحي لجنة المساعدات DAC
82.0	35.2	38.5	المساعدات الثنائية
23.0	2.0	1.5	تخفيف عبء المديونية
21.6	13.6	11.4	التعاون الفني
12.7	3.3	1.1	المساعدات الاستعجالية
4.0	3.0	2.0	التكاليف الإدارية
61.5	21.8	15.9	المساعدات ذات الطبيعة الخاصة
24.5	17.3	52.7	المساعدات متعددة الأطراف
83.5	50.5	38.4	إجمالي المساعدات باستثناء المديونية
45.2	30.6		إجمالي المساعدات باستثناء المساعدات الخاصة

المصدر: بلقاسم عباس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

المبحث الثاني: التنمية في الدول النامية وأسباب فشلها

ظلت الدول النامية تواجه ضغوطا كبيرة من أجل النهوض باقتصادياتها نحو التقدم وتنميتها فانتهجت تجارب تنموية قد انتهجتها الدول الغربية، إلا أنها لم تحقق أهداف التنمية لمجتمعاتها نظرا لمجموعة من الأسباب أدت إلى قصور جهود التنمية فيها.

سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى خصائص الدول النامية و إلى أسباب فشل التنمية في هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية

فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية ازداد إحساس مختلف شعوب المعمورة وحكوماتها بانقسام العالم إلى ثلاث مجموعات دول العالم الأول وهي تضم الدول ذات اقتصاد السوق (وهي متمثلة في دول ذات ناتج فردي وطني خام مرتفع، وهي غالبا متكونة من الدول الديمقراطية الرأسمالية، وهي ممثلة بالولايات المتحدة، دول غرب أوروبا و اليابان)، ودول العالم الثاني ويضم الدول الاشتراكية (وهي متمثلة في الدول ذات اقتصاد مركز (مخطط)، بدءا بالدول الاشتراكية والشيوعية، والتي نتاجها الوطني الفردي الخام متوسط، والتي نسيجها الصناعي هو نسبيا مرتفع، وهي تضم دول الاتحاد السوفيتي، دول أوروبا الشرقية، والصين)¹، أما دول العالم الثالث (أول من استعمل مصطلح العالم الثالث فهو "ألفرد صوفي Alfred Sauvy" في سنة 1955 الذي أطلق هذه التسمية على الدول الفقيرة، ثم شاع تداوله²) فهي تضم (الدول ذات سياسات مختلفة، و لكنها على العموم لها نتاجها الوطني الفردي الخام ضعيف، وهيكل صناعي حديث النشأة أو في المرحلة الأولى من حياته و في غالب الأحيان غير موجود أصلاً؛ وهي تضم الدول الإفريقية، دول أمريكا الجنوبية، آسيا الجنوبية، وجنوب شرق آسيا)³؛ وهذا التقسيم كان صالح حتى نهاية الثمانينات أين انهار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 حيث تم على اثر ذلك إعلان فشل أسلوب السيطرة الكاملة للدولة على النشاط الاقتصادي، و سقوط نظام السيطرة و الرقابة على الأسواق، و تم إنهاء التخطيط المركزي و التحول إلى إدارة الاقتصاد من خلال جهاز الأثمان و التعامل الحر لقوى السوق⁴، أعيد

1- صوايلي صدرالدين، " النمو والتجارة الدولية في الدول النامية " رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005. ص97.

2- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص183.

3 - صوايلي صدرالدين، مرجع نفسه، ص97.

4 - بريش عبد القادر، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص3.

تقسيم هذه الدول إلى مجموعتين من الدول، دول متقدمة ودول متخلفة، دول متقدمة أو غنية تضم خمس سكان العالم وتستأثر بنحو ثلثي الدخل العالمي وتضم (شمال أمريكا ومعظم دول أوروبا الغربية واليابان وأستراليا) أي الجزء الشمالي من الكرة الأرضية) ويطلق عليها اسم الدول المتطورة صناعيا والمتقدمة اقتصاديا، نظرا لتقدم الأساليب الفنية والتكنولوجية المتقدمة، والارتفاع النسبي في مستويات المعيشة التي حققتها هذه المجموعة. كما أنها تخصص في الإنتاج الصناعي وتصنع المواد الإنتاجية والاستهلاكية ثم تعيد تصديرها إلى دول المجموعات الأخرى، وبلاد متخلفة فقيرة تضم نحو أربعة أخماس سكان العالم ويقل نصيبها عن ثلث الدخل العالمي وتضم (أغلبية دول آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تتصف معظم اقتصاديات هذه الدول بتخلف الأساليب الفنية والتكنولوجية التي تستخدمها، كما تتسم بانخفاض شديد في مستويات المعيشة وانتشار الفقر المزمن وعدم القدرة على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانها، وتخصص في إنتاج المواد الخام وتصديرها إلى العالم المتقدم¹.

من خلال الجدول رقم (5) نوضح موقع مجموعة الدول النامية في خمس مناطق جغرافية.

جدول رقم (29): التوزيع الجغرافي للدول النامية.

البيان	السكان		المساحة	
	مليون نسمة	% من الدول النامية	ألف كم ²	% من الدول النامية
إفريقيا جنوب الصحراء	583,3	12,2	24271	23,9
شرق آسيا والمحيط الهادي	1706,4	35,8	16249	16,0
جنوب آسيا	1243,0	26,0	5133	5,0
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	472,4	5,7	11,21	10,9
أمريكا اللاتينية	477,9	10,0	20414	20,1

المصدر: عبد الوهاب رميدي، المرجع سابق، ص138.

تقسيمات الدول النامية :

1- الأمم المتحدة: في محاولة لتصنيف الدول النامية، فان بعض المحليين استخدم تصنيف الأمم المتحدة والذي يشير للفرقة بين ثلاثة مجموعات رئيسية تقع في الدول النامية.

1- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2007. ص138.

جدول (30): تصنيف الدول النامية حسب الأمم المتحدة " إحصائيات 1997 "

عدد الدول	المناطق
44	دول الأقل اقل نموا
88	دول غير مصدرة للنفط
13	دول غنية مصدرة للبتروال " أعضاء في منظمة الدول المصدرة للبتروال OPEC " والتي يتزايد دخلها بصورة مستمرة ومنتتالية منذ 1970.

المصدر: ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006. ص 67.

2-البنك الدولي : قسم الدول (133 دولة منها "نامية ومتقدمة") التي يزيد سكانها عن المليون إلى أربعة مجموعات بناء على مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي فيها.

جدول(31): تقسيم الدول على حسب مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي " إحصائيات 1997 "

عدد الدول	متوسط نصيب الفرد من الدخل "دولار سنويا"	المناطق
107 دولة نامية	785	دول منخفضة الدخل
	3125-786	دول متوسطة الدخل
	9655-3126	شريحة عليا من الدول متوسطة الدخل
26 دولة متقدمة	يزيد عن 9655	اقتصاديات مرتفعة الدخل

المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سابق، 67

2- تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: "OECD" في باريس:

يعتبر هذا التصنيف أن الدول النامية تضم أربعة مجموعات تغطي 158 دولة من مجموع الدول النامية.

جدول (32) : تقسيم الدول النامية حسب مجموعات الدخل نظام توصيف OECD:

الدول منخفضة الدخل LICs 61 دولة		
أفغانستان	غنيا	باكستان
انجولا	غنيا بيساو	روندا
بنجلاديش	هايتي	سانت هيلين
بنين	هوندوراس	سواتوم وبريناب
بھتان	الهند	السنغال
بوليفيا	كمبوديا	سيراليون
بوركينافاسو	كينيا	جزيرة سولومون
بوروندي	لاوس	صومال
الراس الأخضر	ليبيريا	سريلانكا
جمهورية افريقيا وسطى	ليسوتو	سودان
تشاد	مدغشقر	تنزانيا
الصين	مالديف	توجو
كوموروس (جزر القمر)	مالاوي	جزر التيكولو
جمهورية الكونغو الديمقراطية	مالي	تونجا
جبوتي	موريتانيا	توفيلو
مصر	مايوتي	اوغندا
السلفادور	موزمبيق	فانتينا
غنيا الاستوائية	مينمار	فيتنام
إثيوبيا	نيبال	اليمن
غانا	النيجر	زامبيا
		جامبيا
الدول متوسطة الدخل MICs 62 دولة		
جزر البهاما	جواتيمالا	بنما
البحرين	جويانا	غنيا الجديدة
بربادوس	اسرائيل	باراجواي
بليزيا	ساحل العاج	بيرو
برمودا	جمايكا	الفلبين
بتسوانا	الاردن	رونيون

بروناي	كيريبياتي	سانت فيري وميكوال
شيلي	لبنان	جزيرة سيشيل
كولومبيا	ماكاو	سورينام
الكونغو	ماليزيا	سوزيلاند
جزيرة و الكوك	مالطا	سوريا
كوستاريكا	مارتانيكيا	تايلاند
كوبا	مورشيوس	ترينداد وتوباغو
قبرص	المغرب	تونس
جمهورية الدومنيك	نورو	تركيا
جزيرة فوكلاندا	نيزرلاندا اتيالز	اوروجواي
فيجي	كالدونيا الجديدة	ويلزوفاتنيا
جويانا الفرنسية	نياكارجوا	ساوما الغربية
بولينيسيا الفرنسية	نايو	الهند الغربية
جبرائيل	عمان	زمبابوي
جواي لاب	جزر الباسيفيك	
دول حديثة التصنيع MICs 11 دولة		دول الاوبك OPIC 13 دولة
الارجنتين	سنغافورة	الجزائر
البرازيل	كوريا الجنوبية	العراق
اليونان	اسبانيا	الكويت
هونج كونج	تاوان	ليبيا
المكسيك	يوغوسلافيا	قطر
البرتغال		السعودية
		نيجيريا
		فنزويلا

المصدر: ميشيل تود ارو، مرجع سابق ، ص 71

المطلب الثاني :خصائص الدول النامية :

إن الدول النامية تشترك في خصائص وسمات منها الفقر وضعف وتدهور شروط التجارة ،بالرغم من تباين في الثقافة والظروف الاقتصادية و الهياكل الاجتماعية و السياسية والسكانية والتنوع الكبير من حيث الحجم فمنها حجمها كبير و الباقي صغير ،بعضها غني بالموارد والباقي فقير ،بعضها اقتصاديات معيشة تركز على الاكتفاء

الذاتي و الباقي اقتصاديات حديثة تعتمد على تصدير السلع المصنعة ، بعضها يتبنى سياسة القطاع الخاص ويعتمد عليه ، والبعض يعتمد على الحكومة والقطاع العام .
و بالرغم من هذا التباين إلا أن الدول النامية تجمعها خصائص مشتركة سواء كانت دولية أو محلية بالشكل الذي يمكن معه تحديد درجة تخلفها . ويمكن حصر الخصائص المشتركة للدول النامية في الخصائص التالية :

أولاً: انخفاض مستوى المعيشة :

و التي تتمثل في انخفاض الدخل بالنسبة للغالبية العظمى من السكان . وهذه المستويات المنخفضة للمعيشة لها جوانب كمية وكيفية ، قد تكون الفقر وعدم توافر الإسكان ، أو تدهور الصحة و الخدمات الصحية و المحدودية، وارتفاع وفيات الأطفال الرضع، وانخفاض مستويات التعليم، والبطالة.

1- نصيب الفرد من الدخل القومي :

نصيب الفرد يستخدم في الغالب كمؤشر مختصر لتحسين المستوى الاقتصادي للسكان في الدول المختلفة، و هو الأكثر شيوعاً في مجال قياس الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة، لكن لا يمكن الاستعانة به لوحده للتفرقة بين هذه الاقتصاديات.

يمكن حسابه من خلال القيمة المضافة المحلية و الإجمالية المتولدة عن طريق المواطنين المقيمين خارج البلاد . طبقاً لإحصائيات 1997 بلغ إجمالي الناتج المحلي لكل دول العالم 29 تريليون دولار ، أكثر من 22 تريليون دولار تم توليدها في الاقتصاديات المتقدمة، بينما اقل من 7 تريليون دولار داخل الاقتصاديات دول النامية . وإذا أخذنا في الحسبان توزيع السكان في العالم ، نجد أن أربعة أخماس سكان العالم " دول النامية " تنتج فقط 20 %، بينما الخمس المتبقي " الدول المتقدمة تنتج 80%¹.

¹ ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص69

الجدول رقم(33) : تطور نمو السكان والدخل في مناطق الدول النامية 1980-1998 %

البيان	1990 - 1980			1998 - 1990		
	معدل نمو السكان	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو متوسط الفرد	معدل نمو السكان	معدل نمو الناتج المحلي	معدل نمو متوسط الفرد
العالم	2,9	3,2	0,21	1,6	2,4	0,98
منخفض الدخل	3,4	6,6	3,09	2,0	7,3	5,19
بدون الصين والهند	4,3	4,1	-0,19	1,5	3,6	0,97
متوسط الدخل	2,8	2,6	-0,19	1,8	1,9	0,39
منخفض ومتوسط الدخل	3,2	3,5	0,29	1,5	3,3	1,47
شرق آسيا والباسيفيك	2,6	8,0	9,26	0,2	8,1	6,50
أوروبا ووسط آسيا	1,1	-	-	1,9	-4,3	-
أمريكا الجنوبية والكريبي	3,3	1,6	-1,65	2,6	3,7	1,07
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5,0	2,0	-2,86	2,1	3	0,38
جنوب آسيا	3,7	5,7	1,93	13,0	5,7	3,5
إفريقيا جنوب الصحراء	5	1,8	-3,05	-	2,2	0,99

المصدر: عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 139 .

ما يلاحظ من الجدول : انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو متوسط نصيب الفرد مقارنة بمعدل نمو السكان. فنلاحظ بالنسبة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن معدل نمو السكان في الفترة 80-90 يمثل بنسبة % 5 ، أما بالنسبة لمعدل نمو متوسط نصيب الفرد فكان سلبيا بنسبة 2,86 % ، أما في الفترة 90-98 فكان معدل نمو السكان 2,1 % أما بالنسبة لمعدل نمو متوسط الفرد فكان بنسبة 0,38 %، وكذلك نفس الشيء لإفريقيا جنوب الصحراء وغيرها من الدول النامية حيث لا يتوافق معدل نمو السكان، ومعدل نمو الناتج المحلي مع معدل نمو متوسط نصيب الفرد.

2- معدلات النمو النسبي للدخل القومي ونصيب الفرد :

بالإضافة إلى ما تعانیه الدول المتخلفة من انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه، فإن الكثير من الدول قد شهدت تباطؤ في معدلات النمو من الناتج القومي الإجمالي بالمقارنة بالدول المتقدمة وكل الدول النامية وازدادت اتساع هذه الفجوة ، الناتجة عن سوء توزيع الدخل الوطني في اغلب الدول النامية والذي تستفيد منه الأقلية على حساب الغالبية الذين يستفيدون بأقل من 1 دولار في اليوم .

على سبيل المثال نجد أن تباطؤ معدلات النمو في الثمانينات ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي قد انخفض فعلا ب 0.2% عام 1990 وعام 1991 قبل أن يرتفع مرة ثانية خلال الخمس سنوات التالية ، دول شرق آسيا

استمرت في النمو وبسرعة خلال الثمانينات ونصف التسعينات، 1985-1995 النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي كانت في متوسط 0.3%، أما نصيب الفرد من الدخل في إفريقيا فكان سالباً (-1.1%). نصيب الفرد في الدول المتقدمة كان (1.9%) سنوياً¹.

جدول(34): تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات النمو السنوي في مناطق العالم (الوحدة بالدولار الأمريكي، النسبة المئوية)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد			المناطق
معدل النمو السنوي %		تعاادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي	
2005-1990	2005-1975		
301	2.5	5282	الدول النامية
1.8	0.9	1499	الدول الأقل نمواً
2.3	0.7	6716	الدول العربية
5.8	6.1	6604	شرق آسيا والمحيط الهادي
1.2	0.7	8417	أمريكا اللاتينية والكاريبي
3.4	2.6	3416	جنوب آسيا
0.5	0.5	1998	جنوب صحراء إفريقيا الكبرى
1.4	1.4	9527	وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة
1.8	2	29197	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذات الدخل المرتفع.

المصدر: رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة الجزائر، الطبعة الأولى 2009. ص 47.

3- توزيع الدخل القومي :

إن الفجوة المتزايدة بين متوسطات أنصبة الأفراد من الناتج القومي الإجمالي، ليست متواجدة فقط بين الدول الغنية والفقيرة، بل إن هذه الفجوة متواجدة بين الدول النامية فيما بينها، بل وبين الأقاليم المختلفة داخل الدولة النامية الواحدة. وهي عمق التفاوت في توزيع دخل القومي بين بلاد العالم الثالث الناتج عن عدم المساواة في توزيع الدخل

¹ ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 91

فهناك اختلافات كبيرة بين دخول كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، لكن تكون بصفة أكبر في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة. وهنا نجد أن التنمية لا تقاس فقط بمستويات الدخل وإنما تقاس بالعدالة التي يتم توزيع بها الدخل المحققة في تلك الدول بعد تنفيذ برامج التنمية.

4- نطاق الفقر :

لقد ازداد الاهتمام بمشكلة الفقر لدى اقتصادي التنمية وذهبوا إلى القول أن الفقر يقصد به " مستوى الحد الأدنى من الدخل اللازم لإشباع الحاجات الضرورية المادية وهي الأغذية المهمة والملابس والمأوى لضمان استمرارية الحياة . لكن المشكلة تزداد عند العلم بان الحد الأدنى من مستوى المعيشة سوف يختلف بشدة من دولة إلى أخرى لسبب الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية و المادية. وكذلك اتجه الاقتصاديين لعمل تقديرات أخرى متحفظة للفقر العالمي وتمثل في إنشاء خط الفقر ثابت ويعادل 370 دولار للفرد (بالاعتماد على إحصائيات 1985 " ومن ثم محاولة تقدير معادلة مكافئ للقدرة الشرائية لهذا المبلغ 370 دولار في ضوء قيم العملات المحلية للدول النامية.

جدول رقم(35): الفقر المطلق في الدول النامية (1993)

عدد الفقراء بالملايين	نسبتهم إلى فقراء العالم %	الاشخاص تحت خط الفقر %	المناطق أو مجموعة الدول
11	1	4	الدول العربية
110	9	24	أمريكا اللاتينية والكاربي
446	34	26	شرق آسيا وجنوب شرق آسيا و الباسيفيك
219	17	39	إفريقيا وجنوب الصحراء
515	39	43	جنوب آسيا
1.301	100	32	كل الدول النامية

المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سابق ، ص95

يعرض الجدول أعلاه كل من حد الفقر المطلق (نسبة سكان المناطق مع الدخل الحقيقي الأقل من خط الفقر الدولي) والذي تام قياسه على انه يعادل 1 دولار يوميا لكل مواطن بسعر دولار 1985، بعد استخدام طريقة تعادل القوة الشرائية.

حيث نجد في عام 1993 (32 %) من سكان العالم الثالث يقعون تحت خط الفقر، وبالنظر إلى المناطق الفردية نجد أن أعلى معدلات الفقر 43% في جنوب آسيا، بينما أكبر حجم للفقر المطلق (515 مليون) في نفس المنطقة¹.

غير انه في السنوات الأخيرة وحسب تقديرات، البنك الدولي الذي تشير إلى أن عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم (تحت خط الفقر، في جميع مناطق العالم قد تقلصت في الفترة من 2005 إلى 2008، حيث بلغ عددهم في عام 2008 نحو 1.29 مليار شخص والذي يعادل 22 % من سكان العالم النامي، بعدما كان الفقر مدقع عام 1981 نحو 1.94 مليار شخص.

أما الخط الأعلى للفقر عند مستوى دولارين للفرد في اليوم (وهو المتوسط بالنسبة للبلدان النامية)، قد حقق تقدماً أقل بالمقارنة بمتوسط 1.25 دولار للفرد في اليوم. حيث أن الانخفاض كان متواضعاً، حيث بلغ عددهم في عام 2008 نحو 2.44 مليار شخص، بعدما كان في عام 1981 نحو 2.59 مليار شخص.

قال مارتن رافاليون، مدير مجموعة بحوث التنمية التابعة للبنك الدولي ورئيس فريق العمل الذي أصدر هذه الأرقام: "لقد أحرزت بلدان العالم النامية ككل تقدماً كبيراً في مكافحة الفقر المدقع، لكن من تجاوزوا خط الفقر والذين بلغ عددهم 663 مليون شخص، مازالوا، مثلما حدث في البلدان الأشد فقراً، فقراء بمعايير البلدان متوسطة ومرتفعة الدخل. وهذا الارتفاع فوق خط الفقر المدقع دليل على حالة الضعف التي يعاني منها عدد كبير من الفقراء في العالم. ووفقاً للمعدل الحالي من التقدم، فإن عدد الفقراء المدقعين سيكون في حدود مليار شخص فقط بحلول عام 2015".²

5- الصحة :

يتم تشخيص حالة الصحة للفرد في الدول النامية عن طريق إحصائيات تغطي الوفيات التي تعتبر أكثر نفعا من تلك التي تشخص الحالة المرضية على اعتبار أن أغلب المرضى في الدول النامية لا يذهبون إلى المستشفيات أو حتى مراجعة الطبيب لهذا لا تظهر حالاتهم في البيانات، فالإحصائيات عن الحالة الصحية للسكان هنا لا تكون دقيقة. لكنها أكثر دقة إذا ما تعلق الأمر بالوفيات لأنه يتم تسجيلها رسمياً في معظم الدول، وتكون أكثر دقة إذا ما

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 93

2- بيان صحفي رقم DEC/2012/297، لبنك الدولي: تراجع معدلات الفقر المدقع في العالم، لكن لا يزال هناك الكثير من العمل،

واشنطن العاصمة، في 29 فيفري 2012. <http://go.worldbank.org/XO7S17XK20>

تضمنت معلومات مفصلة عن المتوفين (العمر، الجنس، سبب الوفاة... الخ) لكن سبب الوفاة عادة ضعيفة في الدول النامية¹.

وكذلك في متوسط العمر في الدول النامية نجده يقل عنه في الدول المتقدمة، حيث نجد أن متوسط العمر في الدول النامية 63 سنة، بينما متوسط العمر في الدول المتقدمة 75 سنة، لكن معظم سنوات العمر المتوقعة بين الدول المتقدمة والفقيرة تؤثر على الأطفال، فمعدلات الوفيات الأطفال الرضع (عدد الأطفال الذين يموتون قبل إتمام عامهم الأول لكل 100 طفل على قيد الحياة) بلغ متوسط 96 في الدول النامية بينما في الدول المتقدمة 8 فقط. لكن عندما يتخطى سنوات العمر الأولى يصبح الفرق ما بقي من حياتهم اقل بكثير وتنخفض في سنوات العمر المتقدمة التي يعيشها الإنسان عندما يكبر نظرا لوجود مستويات عالية من الرعاية الصحية في الدول المتقدمة. أما من الرعاية الصحية في الدول النامية نجدها منخفضة لأنهم لا يحصلون على وجبات غذائية ضرورية كاملة ومتوازنة.

الجدول (36): عدد الفقراء الذين يستهلكون سعرات حرارية اقل جدا يوميا (1995)

المنطقة ²	السكان بالمليون	نسبة السكان %
أمريكا اللاتينية	112	36
آسيا	707	63
شرق الأوسط	61	33
إفريقيا	193	61
الإجمالي	1.073	55

المصدر: ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 97

يوضح المناطق النامية وعدد السكان بها الذين لا يستهلكون الكميات الكافية من السعرات الحرارية لاستمرار الحياة.

ففي فترة السبعينيات أكثر من مليار نسمة التي تمثل نصف سكان العالم باستثناء الصين يعيشون مستويات الصحة منخفضة ولا يحصلون على وجبات غذائية ضرورية كاملة ومتوازنة. كما أن ثلث هؤلاء من الأطفال الأقل من عامين. وهؤلاء السكان يتركزون في الدول الأشد فقرا.

1- مالكوم جيلز، مرجع سابق، ص 558.

وفي التسعينات الوضع استمر في التدهور في إفريقيا وجنوب الصحراء مع انخفاض كبير جدا في استهلاك الغذاء وانتشار المجاعات في كل من آسيا وإفريقيا حيث نجد أكثر من 60 % من السكان لا يوفرون المتطلبات الكاملة من احتياجاتهم الغذائية اللازمة لإمدادهم بالسعرات الحرارية المطلوبة لاستمرار الأداء الصحي الجيد. حيث تم تقدير هذه السعرات ولوحظ انخفاضها لأقل من 2 % من الإنتاج العالمي للحبوب، وهذا يعكس عدم التعادل أو التوازن بين متطلبات العالم أو ما يتوفر إليه من أغذية وبين الإمدادات الفعلية لتلك الأغذية في ضوء الزيادة السكانية. كما انه يترتب عليه بطريقة مشابهة عدم التوازن في توزيع الدخل العالمي.

أما الجدول (14) يزودنا للعض المؤشرات الإحصائية التي تعكس لنا الحالة الصحية للسكان وذلك من خلال خمس مؤشرات رئيسية.

حيث أن معظم الأمراض المعدية والمؤدية للوفاة سببها المياه غير النقية وغير صالحة للاستهلاك، كما أن الخدمات الطبية والاجتماعية خاصة في المناطق الريفية نادرة في أجزاء كثيرة من الدول النامية. وفيما يتعلق بالإنفاق على الصحة نجد بان أكثر من 75 % من إنفاق الحكومات في هذه الدول يوجه للمناطق الحضرية في المدن مهمة المناطق الريفية.

الجدول (37): تدهور الصحة البشرية (الرعاية الصحية) في الدول النامية (1995)

السكان المحرومون من الرعاية الصحية بالمليون	طبيعة الحرمان من الخدمات الصحية
766	انخفاض الخدمات الصحية
1200	انخفاض المياه الآمنة النقية
1900	عدم توافر الصرف الصحي
12.2	عدد الأطفال الذين يموتون قبل 5 سنوات
158	عدد الأطفال المعرضين لسوء التغذية الأقل من عمر 5 سنوات

المصدر : ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص98

بالإضافة إلى المشاكل الصحية نجد أن مرض الايدز الذي يهدد حياة الملايين من البشر في الدول النامية. فهناك أكثر من 6 مليون مواطن ماتوا بسبب هذا المرض و الحاملين لهذا المرض 130 مليون مواطن، في حين أن 90 % من الذين عانوا ويعانون من هذا المرض يقطنون في الدول النامية، وهو ما تبينه إحصائيات سنة 1998:

جدول (38): التعداد البشري وانتشار مرض الايدز في الدول النامية

المنطقة	انتشار مرض الايدز " مليون مواطن "
أمريكا اللاتينية	1.28
آسيا	6.35
إفريقيا وجنوب الصحراء	19.83

المصدر : ميشيل تودارو، مرجع سابق ، ص 98

6- التعليم :

لقد اقتصر التعليم بعد الحرب العالمية الثانية على الصفوة من أبناء المجتمع، بسبب الخوف من تفشي التعليم بين عامة الجماهير، لكن بعد استقلال الدول المستعمرة ازداد توجهها نحو التوسع في المدارس وبسرعة. وتضاعف عدد الطلاب المسجلين في المدارس في جميع المستويات في الخمسينيات باستثناء (الصين، كوريا الشمالية) كما يظهر في الجدول أدناه، وازداد أعداد الطلاب المسجلين زيادة كبيرة في الستينات والسبعينيات. وإذا أخذنا في الاعتبار الصين وكوريا الشمالية التي لم تظهر بالجدول نجد حوالي 600 مليون طالب وطالبة كانوا مسجلين في مدارس الدول النامية في عام 1978.

ونجد أن النمو في عدد الطلاب في جميع الدول تبدأ بالمدارس الابتدائية ثم الإعدادية والثانوية وأخيرا الجامعات. وتختلف نظم التعليم من بلد لآخر¹.

ونجد معظم الدول أن التعليم له الجزء الكبير في ميزانية الدولة. غير أن الدول النامية تركز جهوداتها على التعليم الأساسي بهدف تقليل الأمية، أما التعليم الثانوي والجامعي فله نصيب صغير من ميزانية الدولة فهي تنفق اقل بكثير مما تنفقه الدول المتقدمة .

¹ مالكوم جيلز، مايكل رومر ، دوايت بيركنز ، دونالد سنودجراس، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى ، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1995. ص 365.

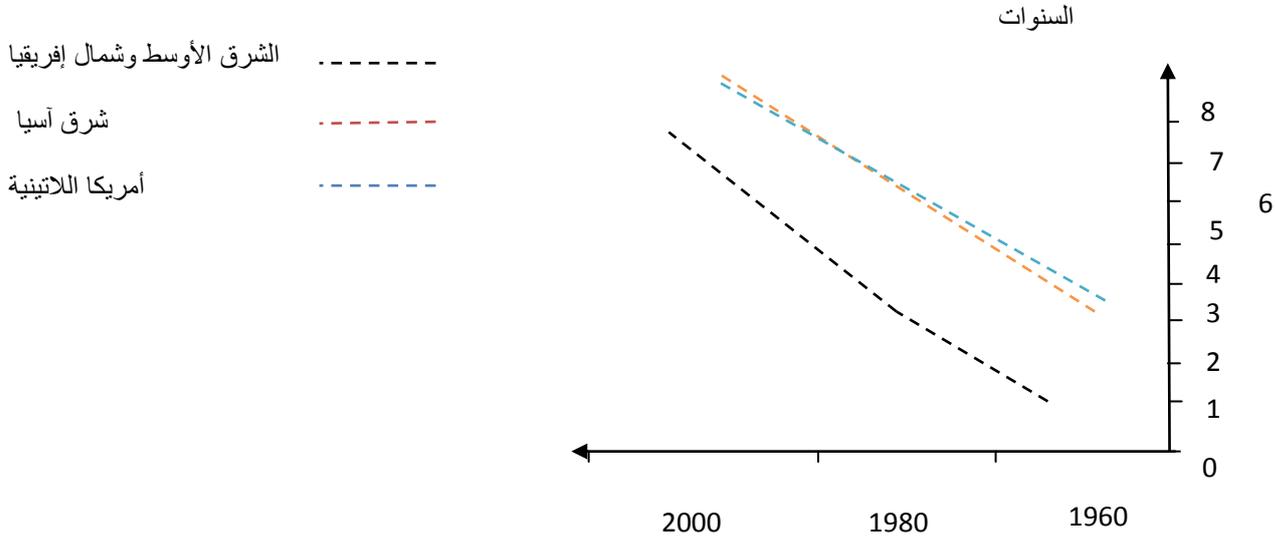
جدول (39): الملحقون بالمدارس بالدول النامية (1950-1978) "مليون"

1978	1957	1970	1965	1960	1950	
						الابتدائي
50	40	30	24	17	7	إفريقيا
165	150	129	106	77	43	آسيا
62	56	44	34	27	15	أمريكا اللاتينية
278	247	202	164	121	65	المجموع
						الثانوي
10	8	4	3	1	-	إفريقيا
60	51	39	29	17	5	آسيا
16	12	11	7	4	2	أمريكا اللاتينية
86	72	54	37	23	7	المجموع
						HIGHER
1	1	-	-	-	-	إفريقيا
9	7	6	3	2	1	آسيا
4	4	2	1	1	-	أمريكا اللاتينية
14	12	8	5	3	1	المجموع
						ALL LEVELS
378	331	264	205	147	73	المجموع

المصدر: مالكوم جيلز، مايكل رومر، دوايت بيركنز، دونالد سنودجراس، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى،

اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1995. ص 367.

الشكل رقم 08: منحني يمثل متوسط سنوات التعليم في مناطق الدول النامية للأعمار السكانية الأكثر من 15 سنة (1960-2000)

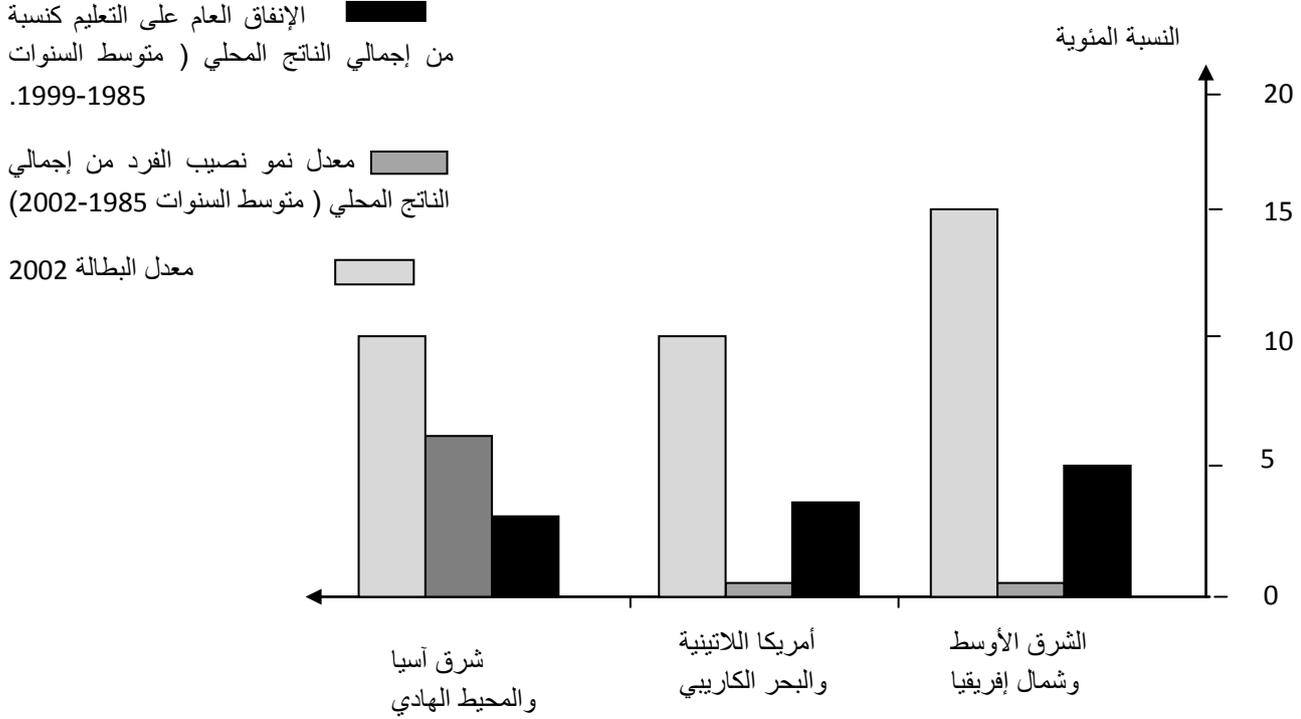


المصدر: تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطريق غير المسلوک، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.

من خلال المنحني نجد بان المؤشرات التعليمية منخفضة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إذ ما قورنت بباقي المناطق، خاصة في سنوات الستينات فهي منخفضة بالنسبة للعالم، وفي سنوات 40 الماضية خصصت هذه المنطقة لرفع مستوى التعليم بها ما نسبته 5% من إجمالي الناتج المحلي و20% من النفقات الحكومية، وهو أكثر مما خصصته باقي الدول النامية الأخرى. وبالرغم من التحسينات وازدياد التحاق الطلاب بجميع المستويات وتساوي نسب التعليم بين الجنسين، إلا أن هذه المنطقة تبقى مستوياتها التعليمية متدنية بالمقارنة مع شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما أن النمط الملاحظ في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التركيز على العلوم الأساسية والرياضيات نظرا لان الابتكار وتطوير التكنولوجيا يلعب دور متزايد الأهمية في عملية التنمية، إما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فان اغلب المتخرجين في العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية¹.

1 - تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطريق غير المسلوک، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي.

الشكل رقم 09: منحني الإنفاق العام على التعليم، ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والبطالة



المصدر : تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الطريق غير المسلوک، إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي

ثانيا: الاعتماد على الإنتاج الزراعي :

تغلب السكان النامية يعيشون في المناطق الريفية ويشغلون في القطاع الزراعي بنسبة 58 % والمساهمة في الناتج القومي الإجمالي 14 %، على عكس الدول المتقدمة التي تشغل فقط 5 % في القطاع الزراعي بينما المساهمة في الناتج القومي الإجمالي 3 % .

جدول(40): السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة والأقل تقدما (1995-1997)

المناطق	السكان بالمليون	الحضر %	الريف %	القوى العاملة في الزراعة %	أهمية الزراعة في GNP %
العالم	5840	43	57	49	-
الدول المتقدمة	1175	74	26	5	3
أوروبا	729	72	28	7	5
أمريكا الشمالية	298	75	25	3	2
اليابان	126	78	22	7	2
الدول الأقل تقدما	4666	36	64	58	14
إفريقيا	743	31	69	68	20
جنوب آسيا	1417	27	73	64	30
شرق آسيا	1958	35	65	70	18
أمريكا اللاتينية	490	72	28	25	10

المصدر : ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص108

وفيما يلي شرح في نقطتين هما :

- زراعة صغيرة الحجم :

يختلف الحجم النسبي في البلاد النامية من منطقة لآخرى حيث نجد أن نسب القوة العاملة في الزراعة في إفريقيا 68 % تليها آسيا 64% ، أما أمريكا اللاتينية فتمثل اقل نسبة 25 % ، على عكس الدول المتقدمة التي يقل فيها القوة العاملة في الزراعة .

السبب الرئيسي وراء التركيز السكان و الإنتاج في الأنشطة الزراعية و الأولية الأخرى في الدول النامية هي الحقيقة القائلة : " عند مستويات الدخل المنخفض تكون الأولوية بالنسبة للإنسان هي الغذاء ثم الملابس والمأوى " . والزراعة في الدول النامية هي زراعة تقليدية موجهة للاستهلاك الذاتي وليست مزارع تجارية. خاصة أمريكا اللاتينية واسيا باستخدام الوسائل اليدوية والطاقة الحيوية.

- الاعتماد على الصادرات الأولية:

معظم الاقتصاديات الدول النامية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الأولية والمواد الخام (الزراعة،البترول،الثروة السمكية) في حين تعتبر الأنشطة الأولية الأخرى (الصناعة والأنشطة الخدماتية) أنشطة ثانوية. أما استيراداتها من الخارج تكون متنوعة.

معظم تصدير الدول النامية يتجه نحو الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الأخرى¹. وما يلاحظ أن حصة المواد الأولية من إجمالي الصادرات العالمية قد اتجهت نحو الانخفاض وذلك بسبب محدودية الإنتاج من هذه السلع من ناحية و التوسع في إنتاج السلع المصنعة من ناحية أخرى، وبمقارنة الوضع في المجموعات الجغرافية المختلفة ضمن بلدان العالم النامي، ففي منطقة شرق آسيا انخفضت حصة المواد الأولية في إجمالي الصادرات بحدود ثلثي بين عامي 1970-1992 وفي منطقة جنوب آسيا انخفضت إلى النصف في نفس الفترة وفي أمريكا اللاتينية والكاربي انخفضت هذه النسبة بحدود الثلث. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فان هذه النسبة تكاد تكون ثابتة حيث أنها لم تنخفض إلا بنسبة 2% فقط للفترة المذكورة.

جدول رقم (41): يبين نسب السلع الأولية في إجمالي الصادرات حسب المجموعات الجغرافية في البلدان النامية (نسب مئوية).

المناطق	1970	1992
شرق آسيا	69	26
جنوب آسيا	53	27
أمريكا اللاتينية والكاربي	88	62
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	92	90

المصدر: مدحت قريشي، مرجع سابق، ص32.

ومنه فان شرق و جنوب آسيا قد حققنا تقدما في مضمار تخفيض نسبة المواد الأولية في إجمالي صادراتها بين عامي 1970-1992، كما أن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاربي هي الأخرى حققت تقدما رغم أن اقل مما حققته المجموعتين السابقتين، في حين لم تحقق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أي تقدم يذكر وبقت حصة صادراتها من المواد الأولية ثابتة² تقريبا. كما أن عوائد الصرف الأجنبي في الدول النامية بالإضافة إلى المدخرات المحلية التي تحتاجها الدول النامية لتوفير متطلبات التنمية لتمويل المشروعات التنموية بالرغم من أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة و المساعدات الخارجية هي شيء مهم ولكنه سريع النقصان، مما يؤدي إلى انخفاض سريع لمصادر الصرف الأجنبي في ظل كون صادرات المنتجات الأولية تشكل من 60-70% من التدفقات السنوية للعملة الصعبة³.

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص98

2- مدحت قريشي، مرجع سابق، ص 32.

3- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص98

ثالثا: النمو السكاني وانتشار البطالة:

تتميز الدول النامية عموما بارتفاع معدلات النمو السكاني فيها كثيرا عن مستواها في الدول المتقدمة. بسبب انخفاض معدلات الوفيات بعد الحرب العالمية الثانية وارتفاع معدل الزيادة الطبيعية، لكن انخفاض الوفيات لم يقابله انخفاض في المواليد. حيث أن في الدول المتقدمة معدل المواليد اقل من 20 لكل ألف من السكان وبمعدل نمو سكاني طبيعي اقل من 1%. أما في الدول النامية فنجد أن معدل المواليد 40 أو أكثر لكل ألف من السكان، أما معدل الوفيات فقط يصل إلى 10 أو 20 لكل ألف من السكان. وبمعدل نمو سكاني طبيعي اقل من 2%-3% في العام¹.

جدول رقم(42): سكان العالم حسب المنطقة وتصنيف التنمية (1980)

الكثافة السكانية شخص لكل مربع	النمو السنوي (1970-1980) %	معدل النمو السنوي (1970-1980) %	% من المجموع	مجموع السكان (مليون)	حسب المنطقة
17	2.7	11	476	افريقيا	
95	2.1	53	2345	اسيا	
16	2.2	4	169	اندونيسيا واورقيانوس	
29	1.6	8	802	اوربا	
17	2.2	5	373	شمال ووسط امريكا	
14	0.8	18	237	جنوب امريكا	
				حسب تصنيف التنمية	
46	2.2	75	3300	دول النامية	
70	2.1	49	2161	منخفضة الدخل	
27	2.5	26	1139	متوسطة الدخل	
4	5.0	12	14	عالية الدخل ومصدرة للنفط	
20	0.8	24	1067	دول متقدمة	
23	0.8	16	714	اقتصاديات السوق	
15	0.8	7	535	اقتصاديات لا سوقية	
34	1.9	100	4403	مجموع العالم	

المصدر: مالكوم جيلز، اقتصاديات التنمية، ص 271.

1- مالكوم جيلز، اقتصاديات التنمية، ص 270.

فالزيادة السكانية المفرطة يمكن أن تمثل قيда قاتلا على جهود التنمية لذلك طرح العلماء الغربيون ضرورة استحداث وسائل للحد من النمو السكاني حتى لا يؤدي التزايد السكاني في الدول النامية إلى توليد موجات الهجرة إلى دول الشمال تؤدي في نهاية المطاف إلى إحداث اضطرابات اجتماعية واقتصادية.

الملاحظ أيضا في الدول النامية أن الأغلبية من السكان يتمركزون في العواصم وعدد قليل من المدن، وتبقى المناطق الأخرى شبه خالية من السكان، وأحسن الأمثلة على ذلك نجدها في بعض دول أمريكا اللاتينية أو الإفريقية، ففي البرازيل توجد مناطق شاسعة خالية من السكان تقريبا بينما التجمع السكاني متواجد في مدينتي رئيسيتين، كذلك الأمر في تشاد والمغرب والجزائر.... ويرجع سوء توزيع السكان في الدول النامية إلى أسباب عديدة أهمها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اتبعتها أكثرية الدول التي شجعت المواطن على الهروب من الريف لصالح المدن بحثا عن حياة أفضل¹.

أما بالنسبة للبطالة وأمام ارتفاع الكثافة السكانية فإن معظم الدول النامية تعاني من وجود بطالة بمختلف أنواعها خاصة البطالة المقنعة. التي تبدو واضحة في الدول الكثيفة السكان وخاصة الاقتصاديات الزراعية حيث يؤدي إلى عدم التوازن بين السكان في القطاع الزراعي والموارد المتاحة إلى حدوث فائض في العمالة منخفض الإنتاجية إلا أن متوسط نمو قوة العمل في المناطق النامية، مازال منخفضا حيث وصل متوسط نمو قوة العمل في شرق آسيا والباسيفيك (1970-1980) إلى 2,43% وانخفض إلى نسبة 1,18% في الفترة (2000-1990) وهذا كما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (43): متوسط نمو قوة العمل في المناطق النامية (1970-2010) %

البيان	1970-1980	1980-1990	1990-2000	2000-2010
شرق آسيا والباسيفيك	2,43	2,54	1,18	0,82
أمريكا اللاتينية والكاريبي	3,27	3,15	2,51	1,99
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	3,13	3,60	3,45	3,32
جنوب آسيا	2,30	1,93	2,43	2,05
إفريقيا جنوب الصحراء	2,50	2,69	2,54	2,25

1- عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 157 .

رابعاً: حالة سيادة المنافسة غير كاملة وعدم كمال المعلومات :

في سنوات الثمانينات والتسعينات نجد أن الدول النامية تحركت نحو إنشاء وتأسيس اقتصاد السوق ، كما أن العديد من الدول الأخرى اتجهت وفق ما تقتضيه متطلبات وشروط برامج البنك الدولي الذي يحافظ على ضرورة وجود نظام السوق حيث تكون اقتصاديات الدول الحاصلة على القروض المساعدات من البنك الدولي هي اقتصاديات داعمة لنظام السوق .

إلا أن بعض أوجه تدخل الحكومة في الدول النامية في الأنشطة الاقتصادية وعدم ترك حرية الأسواق وتحقيق المنافسة الكاملة لان ذلك من وجهة نظرها سيترك الحكومات تحقق معدلات سريعة من النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج التنمية وتحقيق أهدافها.

كما أن الأطر المؤسسية و القانونية في الدول النامية ضعيفة جدا أو غائبة و التي تشمل النظم القانونية ومدى استقرار ثبات قيمة العملة وبناء البنية الأساسية الضرورية ودعم خدمات النقل و المواصلات والاتصالات وتخفيف تكلفتها لدعم الأنشطة الاقتصادية الأخرى مع وضع نظام تنموي جيد لرفع كفاءة الأنشطة المصرفية والتأمينية وتنشيط أسواق الائتمان الرسمية لتسهم في تمويل برامج التنمية وتكون مريحة نسبيا من الناحية الاقتصادية. كما لا بد من توفير المعلومات عن الأسواق بدقة وتكون متاحة للمنتجين والمستهلكين المتعلقة بالأسعار والكميات والجودة الخاصة بالمنتجات بمجرد طلبها رغبة في الحصول عليها.

غير أن هذه الأسواق في الدول النامية هي في الغالب غير كاملة و تتوافر فيها المنافسة الكاملة وإنما يسود فيها شكل من الأشكال (الاحتكار ، المنافسة الاحتكارية ، احتكار القلة) بالإضافة إلى أن المعلومات فيها محدودة مرتفعة التكاليف للحصول عليها، لذلك غالبا ما يترتب عليها تخصيص الموارد والمصادر التمويل لإنتاج السلع المختلفة .

خامساً: الهيمنة والتبعية و الحساسية للعلاقات الدولية :

في الدول النامية نجد أن العنصر المؤكد الذي يسهم في تدعيم انخفاض مستويات المعيشة ورفع درجة البطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل وعدم تكافؤ القوى السياسية و الاقتصادية بين الدول الغنية و الفقيرة وانعكاسها على سيطرة أنماط التجارة الدولية وعلى التكنولوجيا العالمية ومفاتيحها وعلى المساعدات الأجنبية ورؤوس الأموال الخاصة التي يتم نقلها وتحويلها إلى الدول النامية.

كما من الممكن أن عمليات التحويل العالمية ستمنع استمرارية عملية التنمية في الدول النامية فنقل الأنظمة التكنولوجية و المؤسسية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من غير توافق الظروف التي تكون من غير جدوى ويكرس التبعية للدول المتقدمة على حساب الدول النامية

بالإضافة إلى نفوذ الدول الغنية وقيمتها وأتماطها يسهم في توسعة الهوة بين المجموعتين لا سيما في ظل جذب هذه الدول للعمالة المدربة و الخبرات العالية الموجودة في الدول النامية بهدف الاستفادة منها وهو ما يسمى بهجرة العقول واستنزاف العقول دوليا ، وتشمل هذه الفئة (الأطباء،الممرضين،العلماء،المهندسين،وحتى الاقتصاديين).
بهدف السيطرة من جانب الدول المتقدمة على الدول المتخلفة بالتدخل بالأساليب غير المباشرة¹.

أسباب فشل التنمية في الدول النامية:

لقد اتبعت الدول النامية نماذج تنمية عديدة من طرف الدول المتقدمة صناعيا لكنها لم تستطع تحقيق تنمية لتعدد سمات التخلف فيها التي أدت إلى تنوع عقبات التنمية فمثلا ارتفاع معدل السكان أو انخفاض متوسط دخل الفرد يمكن اعتبارها عقبات التنمية، ومن بين أهم أسباب فشل جهود التنمية نذكر ما يلي:

سادسا: التخلف التكنولوجي:

تعاني الدول النامية من التخلف التكنولوجي رغم ما يتوافر أمامها من فرص تبني وتطبيق الكم الهائل من المعلومات التكنولوجية التي توصلت إليها الدول المتقدمة دون أن تتحول نفقات باهظة التي تتطلبها، أو مرحلة اختراع وتطوير هذه التكنولوجيا، فأصبحت هناك فجوة تكنولوجية كبيرة بين الدول المتقدمة صناعيا " التي تتقدم وسائل وطرائق الإنتاج بها بخطى مذهلة تصل إلى شيوع التشغيل الآلي لمراحل الإنتاج أوتوماتكيا، واستخدام الحسابات الآلية الإلكترونية في الفحص والتحكم في العملية الإنتاجية " ، والدول النامية التي تعتمد على " وسائل وأدوات الإنتاج التقليدية تسود النشاط الإنتاجي " ، كما أن التكنولوجيا المستوردة من العالم المتقدم غير ملائمة للدول النامية لأنها صنعت من أجل سد حاجات الدول المتقدمة صناعيا، لذلك لا توجد تكنولوجيا مبتكرة في هذه الأخيرة تكون موجهة خصيصا للدول النامية، فوجدت الدول النامية صعوبة كبيرة في تنفيذ التكنولوجيا التي استخدمتها المشاريع الصناعية و قامت بإنجازها، فكانت توجد فئة قليلة من اليد العاملة المؤهلة لاستخدام وتشغيل الآلات الإنتاجية وصيانتها. لذلك تبقى هذه الدول النامية في تبعية للدول المتقدمة باعتبارها غير قادرة على استخدام التكنولوجيا المستوردة والحديثة، وتخلفها عن معالجة واستيعاب ركب التقدم العلمي وما نتج عنه في التطبيق من مظاهر مختلفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد تؤدي التكنولوجيا وسوء استغلالها إلى زيادة في حدة البطالة نتيجة إدخال آلات ومعدات في الإنتاج تعوض مجموعة من اليد العاملة، بالرغم من استيعاب فئات جديدة لتشغيل تلك الآلات، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة والتي تعاني منه الدول النامية. كما أن الأخذ بالتقدم الفني واختيار التكنولوجيا الحديثة ما زال مرتبطا بقرارات تصدر عن المراكز الأجنبية التي تنفذ المشروعات الاستثمارية وتقوم بتمويلها.

1- ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص71

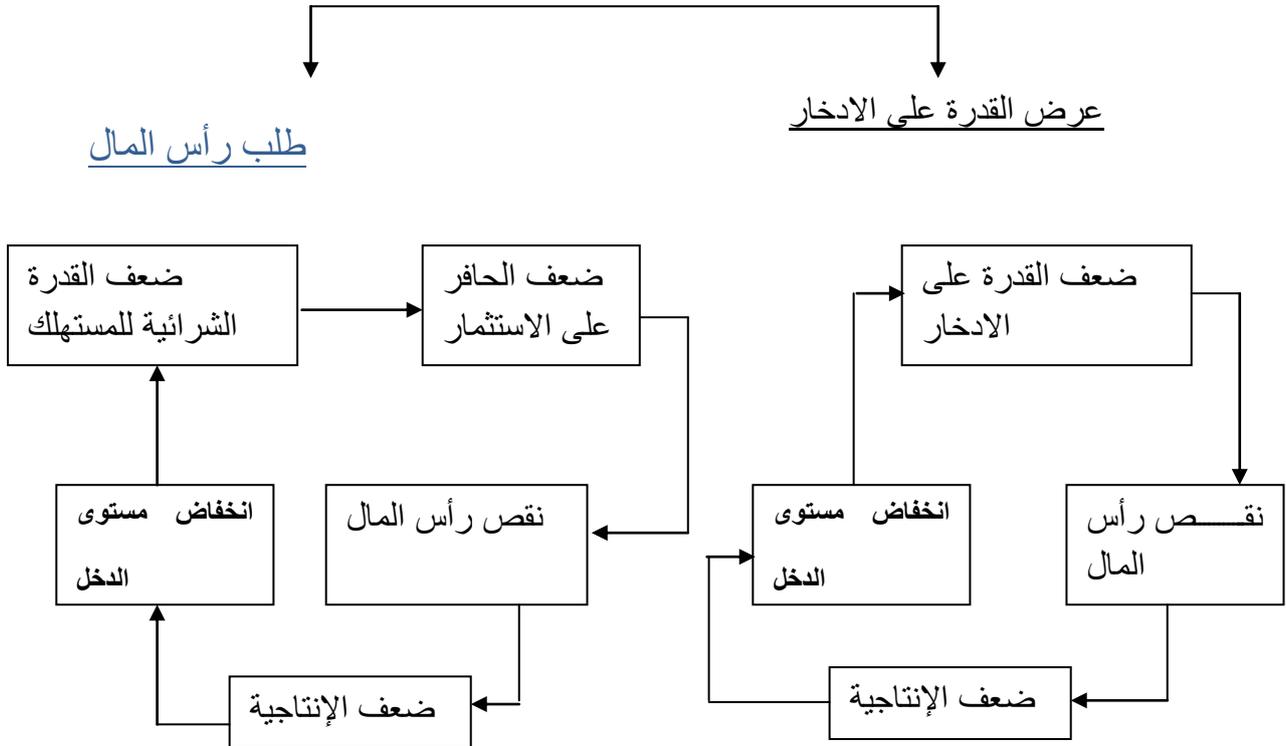
فمنظراً لأهمية التكنولوجيا وضرورتها كعامل مهم لتحقيق التنمية أصبح يحتم على الدول النامية ضرورة الإسراع بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج أو إبداعها والتي تتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية مع تحسين مستوى التعليم الفني والتدريب اللازمين لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وذلك لدفع قوى التنمية¹.

سابعاً: قصور التكوين الرأسمالي

يعتبر قصور رأس المال اللازم للتنمية للتنمية أنات التنمية الاقتصادية في الدول النامية، حيث أن غالبية البلدان المتخلفة تتميز بندرة رأس المال وسوء استخدامه ومحدودية تراكمه "باستثناء الدول البترولية"، وإن نصيب الفرد من رأس المال منخفض جداً عما هو عليه في البلدان المتقدمة، ويرجع نقص تراكم رأس المال لانخفاض الادخار "العام والخاص" في هذه البلدان قياساً لما هو عليه في البلدان المتقدمة، فأوضاع الادخار في الدول النامية وإمكانيات تعبئتها للاستثمار من أجل التنمية لا يزال يمثل عقبة كبرى في سبيل التنمية الاقتصادية، أي أنه لا يوجد مناخ لتوجيه تلك المدخرات نحو الاستثمار في أنشطة إنتاجية جديدة. ومع ضعف القوة الشرائية لشعوب الدول النامية بسبب انخفاض دخولهم ونقص رأس المال هذا ما يؤدي إلى عدم التوسع في الاستثمارات اللازمة للتنمية. "فمثلاً قدر خبراء هيئة الأمم المتحدة للتنمية أن نسبة الادخار المحلي من الدخل الوطني 5% في إفريقيا و 15% في الولايات المتحدة الأمريكية". إن ضآلة وندرة رأس المال ومحدودية تكوينه في البلدان المتخلفة مرتبط تاريخياً بالتطور الاقتصادي والاجتماعي المتأخر والمشوه والمتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، فعلى سبيل المثال من العوامل الداخلية الحلقة المفرغة، التي تشمل عرض رأس المال وكذلك الطلب على رأس المال كما يوضحها الشكل الآتي :

1- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006. ص172.

شكل(10): حلقة الوصل بين الادخار والاستثمار والاستهلاك
الحلقة المفرغة



المصدر : خبايه عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005. ص44.

إضافة إلى محدودية رأس المال فإنه لا يستخدم بطريقة عقلانية منها :

- استخدام رؤوس الأموال في مجالات وعمليات غير إنتاجية كالـتعليم والصحة والأمن، كما أن رأس المال الفردي يستخدم في مجالات التجارة والمضاربة... الخ.
- ضخامة الإنفاق الإداري على أجهزة الدولة في شكل رواتب وأجور العمال في القطاع الحكومي... الخ، مما يؤدي إلى خلق فئة طفيلية.
- التقليد الاستهلاكي لنمط الحياة السائد في الدول المتقدمة، كافتناء السلع الاستهلاكية غير الضرورية والكمالية وخاصة لدى الطبقات الاجتماعية ذات الدخل العالية أو حتى المتوسطة.
- السياسات الاقتصادية الإنمائية، عادة ما ينقصها وضوح الرؤيا للأهداف المطلوبة وعدم تكاملها، وهذا راجع للتدخل الأجنبي والاستقرار السياسي.

-هروب ونزوح رأس المال من البلدان المتخلفة نحو الخارج في شكل رأس مال نقدي أو بشري (أصحاب الخبرات والكفاءات)، توظف وتستخدم في العديد من الأقطار المتقدمة بدل أقطارها الأصلية¹.

ثامنا: إفراط التخصص في منتج واحد أو أكثر

تعتمد الدول النامية على إنتاج منتج أولي واحد أو أكثر وبصفة خاصة تعتمد على الموارد الطبيعية التي تشكل نسبة كبيرة من دخلها الوطني ومصدر لتمويل العمليات التنموية، فقد تكون الدولة تعيش أساسا على بيع النفط للدول الأجنبية أو تكون زراعية، أما المصادر الأخرى فهي ثانوية لتحقيق الدخل القومي، لذا نجد أن هذه الدول تعتمد دائما على الخارج لإشباع النقص الواضح في الخدمات المستمدة من هذه المصادر الثانوية ما دامت الدولة مضطرة للتعامل مع الخارج فلا بد لها أن ترضخ للشروط المجحفة في التبادل الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فتدفع معظم ما تحققه من الدخول التي تجنيها من مصدر واحد الذي يتوفر لديها مقابل الحصول من الخارج على ما تحتاجه من السلع والخدمات الضرورية، فيقل ما تبقى من الدخول في يد الأفراد وبالتالي تقل مدخراتها ويؤثر هذا بالسلب على معدل الاستثمار فينخفض تراكم رأس المال اللازم والضروري لتحقيق التنمية .

تخصص الدول النامية في منتج واحد أدى إلى ما يلي :

- اختلال هيكل الصادرات نتيجة عدم توازن في الهيكل الإنتاجي؛
- تركيز النمو في قطاع التصدير وهو القطاع الاستخراجي أو الزراعي والقطاعات المرتبطة به الذي أدى إلى تخلف القطاعات الأخرى وهو القطاع الصناعي والخدماتي، وبالتالي تميز الاقتصاد بوجود قطاع متقدم وقطاع متخلف أي حدثت ثنائية في الاقتصاد القومي؛
- زيادة الطلب على العمالة في قطاع الاستخراجي أو الزراعي فزادت الدخول نسبيا فيها للعاملين فيه فشحجهم ذلك على الإنجاب فادى إلى الزيادة في معدل النمو السكاني فحدث فائض في القوة العاملة وبالتالي البطالة المقنعة².

تاسعا: مشكلة الديون الخارجية

إن الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي من طرف البلدان النامية لتنمية برامجها التنموية بسبب ضآلة حجم المدخرات الوطنية في البلدان النامية، حيث كانت تنظر لهذا التمويل على انه بديل للادخار المحلي. في حين أن

1- خبابه عبدالله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005،

ص44.

2- محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم، 2002، ص20

منطق الأمور يقتضي تشجيع وتعبئة المدخرات المحلية وزيادتها، لكن الإفراط في هذه القروض¹، أدى إلى صعوبات الدين الخارجي خلال فترة الثمانينات خاصة بسبب تدهور أسعار صادرات البلدان النامية بسبب الركود العالمي الذي بدأ في أواخر عام 1981 والذي أدى إلى استمرار هبوط أسعار المواد الأولية بحيث قلت أسعار 1982 عن أسعار 1979 بمقدار 30 % وأدى ذلك إلى تناقص مستمر في إيرادات الدول النامية وزيادة عدم قدرتها على سداد مديونيتها². الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة التمويلية وزيادة تفاقم الدين الخارجي، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب بل إن مشكلة سوء التسيير هذه الموارد زاد أيضا من تفاقم الدين الخارجي حيث أن القروض التي تم الحصول عليها خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات تم بطريقة أو أخرى تبديدها في أغراض غير إنتاجية منها (الدفاع والأمن حيث في منتصف الستينيات بلغت نفقات الدفاع في موازنة هذه البلدان أكثر من ثلاثة أضعاف الموازنات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني)، وكذلك في الرشوة والتهريب وغيرهما. كما انتهجت هذه البلدان بصفة عامة منهجا خاصا في التصنيع لا يتلاءم مع واقعها، فقد ركزت معظم برامج التنمية على زيادة معدلات الاستثمار، دون أن تعطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية الأخرى الأهمية التي تستحقها؛ مما أدى إلى تعميق ازدواجية الاقتصاد ما بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي وعمق التبعية دائمة نحو العالم الخارجي في الميادين المالية، التجارية والتكنولوجية. وهذا يسهم في تفاقم الضغط على ميزان المدفوعات.

بالإضافة إلى انتشار ظاهرة تهريب الأموال الوطنية إلى الخارج في معظم البلدان النامية بمليارات الدولارات خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات، أي مع نمو الطلب على الديون الخارجية لهذه البلدان، ففي الوقت الذي واجهت فيه هذه الدول صعوبات في خدمة دينها الخارجي، تبين بوضوح أن جزءا هاما من قروضها قد تم تهريبها إلى الخارج، في الوقت الذي كانت فيه بأشد الحاجة إليه، وتعود أسباب هذا التهريب إلى عوامل مختلفة أهمها: الفساد الإداري، الرشوة، والتسيب، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يشجع أصحاب الامتيازات والسلطة على تهريب الأموال إلى الخارج لضمان مستقبلهم في حال تعرضهم لأي انقلاب أو تغيير نظام الحكم. ويساعدهم في تحقيق هدفهم، ضغط أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة، واستغلال هذه الطبقة لنفوذها وسلطتها في تحقيق ما تصبو إليه. والشيء المؤسف بهذا الصدد أن اقتصاديات البلدان المدينة التي هربت منها هذه الأموال لا تحرم فقط من عوائدها، وإنما القسم الكبير من تلك الأموال المهربة والتي أودعت في المصاريف الأجنبية في الخارج أعيد تدويرها إلى البلاد التي خرجت منها من جديد على شكل قروض.

1 فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 45.

2 عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص 169.

التضخم المحلي يعتبر أيضا سبب من أسباب تزايد الديون الخارجية في البلدان النامية، الذي يؤثر سلبا في ميزان المدفوعات لأنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار المستوردات، ومقابل ذلك تنخفض أسعار الصادرات المحلية إلى الخارج. وهذا ما كان دائما ينعكس سلبا على الموازين التجارية. ومن جهة أخرى يسبب التضخم في تدهور أسعار صرف العملة المحلية، ويقود إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعمل أيضا على عرقلة انسياب الاستثمارات الأجنبية الخاصة. وكل هذا يقود إلى آثار سلبية على ميزان المدفوعات، وتضطر الدول للاستدانة الخارجية، لتمويل العجز المتزايد في الحساب الجاري.

إذا فالتضخم يعمل على زيادة الديون الخارجية لتلبية الحاجات المتزايدة في البلدان النامية. ولكن في الوقت نفسه تؤثر زيادة الديون الخارجية بدورها في التضخم في هذه البلدان، حيث هناك علاقة جدلية بين المديونية وأعبائها وبين التضخم وتفاقم مشكلته؛ والتي تظهر على الشكل التالي:

- إن زيادة حجم المديونية وتفاقم أعباء خدمتها، يعني زيادة حصة النقد الأجنبي المخصصة لدفع أعباء هذه الديون، وهذا يعني إضعاف قدرة البلد المدين على الاستيراد، فتتخفص كمية الواردات، وترتفع أسعارها نتيجة الضغوط التضخمية عليها.
- إن زيادة الحاجة للنقد الأجنبي بدفع أعباء الديون يدفع الحكومة إلى زيادة الصادرات المحلية، وهذا يسبب ضغوطا تضخمية على الأسعار الداخلية، وذلك نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلدان لنامية على اعتبار أن معظمها هي ذات طابع زراعي، وتختص أساسا في إنتاج الموارد الخام والأولية.
- إن ارتفاع أعباء الديون يعني ارتفاع كلف المشروعات الممولة بواسطة القروض الخارجية، وهذا ما يولد ضغوطا تضخمية تؤدي إلى حصول ارتفاع في أسعار السلع المصنعة، أي التضخم بالتكاليف.
- إن تفاقم أعباء الديون سوف يعمل على زيادة الضغوط على سعر صرف العملة الصعبة المحلية متسبب في تخفيض قيمتها، وهذا ما ينعكس في حصول ارتفاع في أسعار الواردات من السلع والخدمات. وبالتالي تزداد تكاليف الإنتاج، وينتج عنها ضغوط تضخمية، تنعكس في حصول زيادة في أسعار السلع المستوردة والمصنعة. إذا فالتضخم ظاهرة خطيرة تهدد استقرار وكيان اقتصاديات البلدان النامية. إذ أنه يضعف القدرة التنافسية للبلد على التصدير، ويسهم كذلك في تدهور أسعار الصرف، مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات. وذلك لأن التضخم سيقود إلى مزيد من العجز في الميزان التجاري وإلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهذا يسبب عجزا في ميزان حركة رؤوس الأموال. وبذلك تزداد الحاجة باستمرار إلى الاقتراض من العالم الخارجي¹.

1- فضيلة جنوحات، مرجع سابق، ص 45.

وقد نجم على ارتفاع نصيب الديون الخارجية للدول النامية عدة آثار نذكر منها:

- إن قدرة العديد من الدول النامية على تمويل وارداتها ذاتيا أصبحت صعبة للغاية بفعل انخفاض قيمة صادراتها، ذلك أن أعباء خدمة الديون (الأقساط + الفوائد) تلتهم جزءا كبيرا من نسبة الصادرات.
- استنزاف القسم الأكبر من الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية وذلك لتمويل الواردات من السلع الغذائية والوسيط.
- بسبب استفحال النقص في العملات الأجنبية عمدت العديد من الدول إلى التقليل من وارداتها وهذا ما خلق أزمات جديدة تمثلت في انخفاض مستوى المعيشة وتزايد معدلات البطالة.
- انهيار الثقة الدولية ببعض الدول المدينة والتي تعثرت في سداد ديونها¹.
- ويمكن إضافة بعض العوائق التي أدت إلى قصور جهود التنمية في الدول النامية والتي تتمثل في:
- ضيق الأسواق المحلية للدول النامية.
- النمو الديمغرافي وانتشار الفقر ومختلف الأمراض.
- محدودية التعليم والتدريب ونقص المهارات الفنية والإدارية.
- نقص الهياكل الأساسية للإنتاج (الطرقات، السدود، الطاقة)....
- كما يمكن أيضا حصر أهم أسباب فشل عمليات أو جهود التنمية التي جرت في الدول النامية فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي وتتمثل في:
- اعتماد المخططون وصناع السياسة الاقتصادية في الدول النامية على نماذج اقتصادية للتنمية وضعها الفكر الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، دون مراعاة مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في دولهم، كما اعتمدت هذه السياسات على المتغيرات الكمية (رفع معدل زيادة الدخل الوطني، زيادة معدل التوظيف).... دون أن تتطرق إلى عمق الأزمة التي تعاني منها.
- اعتماد خطط التنمية التي اعتمدها الدول النامية على الإنتاج من أجل رفع مستوى رفاهية المجتمع الاجتماعية، من هنا الإنتاج القائم على السلع الاستهلاكية والترفيهية التي لا تساعد على حل المشكلة جذريا.
- غياب الرؤية بعيدة المدى عن أنظار واضعي السياسات الاقتصادية لذلك كانت الخطط توضع لفترات زمنية محددة، دون التفكير في الاقتصاد الوطني.

1- عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة -، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص169.

خلاصة:

ان المشاكل التي تعاني منها معظم الدول النامية من تفشي ظاهرة الفقر و البطالة وانخفاض الإنتاجية ،وتزايد النمو السكاني و الاعتماد المكثف على الصادرات المنتجات الأولية ودرجة نفوذ و السيطرة الدولية من جانب الدول المتقدمة كلها مظاهر مشتركة لاقتصاديات الدول النامية .

ولكي يتحقق النجاح لهذه الدول لتنمية الاقتصادية الاجتماعية يجب عليها إعادة صياغة ووضع استراتيجيات المناسبة والملائمة داخل دول العالم الثالث و أن تستخدم الموارد المالية استخداما عقلانيا ليقوم التمويل الدولي بالدور المنوط به. و الذي من الصعب على هذه الدول القيام بسدها لأن الميزان التجاري في هذه الدول ما زال يعاني من عجز دائم . ففجوة التجارة الخارجية (الصادرات - الواردات) هي بالسالب دائما، و من ثم فلا مجال للبحث عن فائض من حصيلة الصادرات يسد فجوة الموارد المحلية بل ومن المشكوك فيه أيضا إمكان التضييق من هذه الفجوة عن طريق وسائل التمويل المحلية الأخرى كالضرائب والقروض العامة والمحلية والإصدار الجديد، فعلى الاقتصاد الدولي الحالي أن يستجيب لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

الفصل الرابع
سياسات الاصلاح الاقتصادي
والحلول المقترحة لتفعيلها

تمهيد:

تهدف سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى إزالة الإختلالات الداخلية و الخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي، التي لحقت باقتصاديات الدول النامية، مع إنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق. و هو ما قادها إلى وضع حيز التنفيذ هذه السياسات سواء بمبادرة ذاتية أو تحت شرطية مؤسسات التمويل الدولي "صندوق النقد الدولي و البنك العالمي". ولتزايد عدد الدول التي تبنتها كلياً أو جزئياً والعدد المتزايد من الدول النامية التي تتجه إلى تبني هذه السياسات أو الاسترشاد بها لتصميم برامج إصلاح اقتصادي محلية بالإضافة إلى انعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول التي تطبقها، وقد ارتبطت نشأتها ببداية تشكلاًزمة المديونية الخارجية التي تعرضت لها الدول النامية في الثمانينيات من القرن العشرين، والتي كانت شديدة إلى الدرجة التي هددت فيها نظام الإقراض الدولي برمته، حيث أعلنت العديد من الدول المقترضة في أميركا اللاتينية وأفريقيا وأسيا عجزها عن تسديد ديونها ورافق ذلك تدهور في ميزان مدفوعات هذه الدول وفي قيمة عملاتها المحلية وتقويض لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول : سياسات الإصلاح الاقتصادي مفهومها ،أنواعها :

تعتبر برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أكثر القضايا إثارة للجدل في الوقت الراهن، وذلك من خلال تبنيها من قبل أكبر المنظمات الاقتصادية الدولية وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد ترافق ذلك مع أزمة المديونية الخارجية بالنسبة للعديد من دول آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية.

سنعمد في هذا المبحث إلى التعريف بهذه البرامج والأهداف المعلنة والمخفية لسياساته وبرامجه (سياسات جانب الطلب وسياسات جانب العرض) والآثار المترتبة عنها.

المطلب الأول : مفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي وأهدافه:

الفرع الأول : مفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي

يمكن تعريف برامج التكيف الاقتصادي وفقاً لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل منظمتي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) والمدعومة من قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصاد إلى الحالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني¹.

تهدف سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى إزالة الإختلالات الداخلية و الخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي، التي لحقت باقتصاديات الدول النامية، و هو ما قادها إلى وضع حيز التنفيذ هذه السياسات سواء بمبادرة ذاتية أو تحت شرطية مؤسسات التمويل الدولي².

بإضافة كلمة المشروطة كون المساعدات التي يتم تقديمها مشروطة بتحقيق عدد من الشروط وعلى سبيل المثال فلن تحصل الدولة على مساعدة من صندوق النقد الدولي يجب عليها تحقيق جملة من المطالب والشروط المبدئية قبل أن تخطو الخطوة الأولى، وهي كتابة خطاب النوايا، كما يتضمن خطاب النوايا تشخيص ووصف مفصل لمشاكل الدولة الاقتصادية والأهداف التي يرمي برنامج التكيف الاقتصادي بتحقيقها والفترات الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وعادة ما يتم التفاوض حول هذه الأمور بين الدولة طالبة المساعدة وصندوق النقد الدولي كما أن الإفراج عن الشرائح الائتمانية التالية من خلال التسهيلات التي يقدمها الصندوق لبرامج التكيف الاقتصادي يشترط قبله إجراء

1- يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكيف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2) 2005 .

2 - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005، ص 137.

عملية تقييم ومراجعة للبرنامج ومدى التقييد فيها بالأهداف التي حققها، وإذا لم يتم تحقيق معايير أداء مناسبة أثناء تنفيذ البرنامج يتم إيقاف صرف الشرائح التالية للدولة .

أولاً - دوافع و أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي:

1- الدوافع:

تختلف دوافع الدول النامية الحقيقية لتبني برامج الإصلاحات لتحسين الواقع الاقتصادي للدولة ويمكن إيجاز أهم الدوافع لتبني برامج الإصلاح إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية:

- العوامل الداخلية وأهمها:

- الفساد و البيروقراطية و الواقع الاقتصادي المتزدي بما يهدد الاستقرار الاقتصادي، السياسي و الاجتماعي؛
- تجاوز الإنفاق الحكومي لبعض الدول النامية الخطوط الحمراء و التسبب بتدمير قدرة رأس المال الوطني علما لتحدد - اعتلاك و تآكل رأس المال الوطني - و عدم قدرتها على تأمين الموارد من الخارج في ضوء أزمة المديونية؛
- الرغبة في تحسين مؤشرات و مستويات الرفاه للإنساني و الأداء الاقتصادي لأجهزة الدولة في بعض النظم الوطنية في الدول النامية¹.

- العوامل الخارجية: و أهمها

- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي لغير صالح الدول النامية خاصة في ظل تزايد حدة السياسات الإنكماشية، وإجراءات الحماية الجمركية التي إنتهجتها الدول المتقدمة في مواجهة زيادة صادرات الدول النامية.
- إرتفاع اسعار الفائدة العالمية، إذ قدر إرتفاع متوسط معدلات نمو أسعار الفائدة الحقيقية المستحقة على ديون الدول النامية بنسبة 75% في فترة الثمانينات.
- إنخفاض برامج المساعدات التنموية المقدمة للدول النامية وتزامن ذلك بتفاقم أزمة المديونية الخارجية مع بداية عام 1982 إنعكست على تدهور مؤشرات الديون الخارجية للبلدان النامية. حيث بلغت المديونية لمجموع البلدان النامية 1334 مليار دولار سنة 1988 ثم 1667 مليار دولار سنة 1995 ثم قدرت ب: 2300 مليار دولار سنة 1997* .

1- يوسف عبد العزيز محمود، مرجع سابق.

- إنتشار ظاهرة تدفق رأس المال الوطني إلى خارج، فعلى سبيل المثال قدر حجم هذه الأموال في بعض دول أمريكا اللاتينية بحوالي 30.53 مليار دولار و 16.51 مليار دولار (الأرجنتين) خلال الفترة 1980 إلى 1984¹.

ونتيجة لهذه الوضعية المتردية لأغلب اقتصاديات البلدان النامية كان لزاما عليها الالتجاء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للقيام ببرنامج الثبیت والتكيف الهيكلية، وهذا بمهدف القضاء على حدة الإختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي:

أولا : تحقيق النمو الاقتصادي " استعادة النمو الاقتصادي " :

طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكيف الاقتصادي كطريق لاستعادة النمو الاقتصادي واتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعةً بالحاجة إلى مصادر التمويل التي يوفرها وبالدعم الفني من خلال " برامج المساعدات الفنية " المرافقة، حيث أرجعت المؤسسات الدولية تدهور النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى جملة من العوامل أهمها: المستويات المرتفعة للاستهلاك الحكومي وتقييد حرية التجارة وأسعار الصرف المبالغ بها... الخ ورأت أنمعالجتها ستقود إلى استعادة النمو الاقتصادي. وذلك من خلال عدد من الآليات تتمثل في تشجيع الاستثمار فيالمشاريع الإنتاجية وزيادة المدخرات الوطنية، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ثانيا: الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات:

طرحت مؤسسات بريتون وودز جملة من الشروط على الدول النامية تتضمن سياسات وإجراءات تهدف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام... الخ.

واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها إلى التمويل لوقوة النفوذ المالي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثالثا: تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية:

أمام ندرة مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية ومع التراجع الكبير لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، أصبح من المطلوب تحقيقا لاستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة أمام ضغط عاملين هامين هما: الأول داخلية تتمثل في ضمان

1 - الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أبريل 2003، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، ص 190.

استمرار استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي، والثاني خارجي يتمثل فيضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة.

رابعا: إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية:

لقد غالت الدول النامية في اعتمادها على القروض الخارجية للتمويل مدفوعةً بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية) وفجوة التجارة الخارجية (عجز في النقد الأجنبي)، حتى وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من دول العالم النامية عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، لتطرح عدم مقدرتها على تسديد أصول الدين والفوائد للبنوك الأجنبية الدائنة، مما هدد المركز المالي لهذه البنوك، فدفع مؤسستي بریتونودز للتدخل لضمان حصول البنوك على أموالها، من تلك الدول التي تبنت سياسات التكيف الهيكلي¹.

خامسا: فتح أسواق البلدان النامية أمام منتجات الدول المتطورة

لقد وصلت الرأسمالية العالمية إلى مرحلة من التطور في الثمانينيات من القرن العشرين قادرة فيها على زيادة الإنتاج وتنويعه إلى درجة كبيرة جداً لكن برزت مشكلة عدم القدرة على تصريف هذا الإنتاج المتزايد، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية للدول المتطورة الناتجة عن محدودية عدد السكان (يعيش في الدول المتقدمة حوالي مليار نسمة مقابل خمسة مليارات تعيش في الدول النامية) ومحدودية الطلب على منتجاتها في الدول النامية، مما أدى لبروز أزمات فيض الإنتاج الدورية في تلك المرحلة وتفاقم انعكاساتها على الدول المتطورة في حال عدم حلها، فتم أخذ هذه المسألة بالاعتبار عند تصميم برامج التكيف الهيكلي التي تؤدي عن طريق بعض سياساتها، مثل فتح أسواق الدول النامية وحرية التجارة وتضييق دور الدولة في الحياة الاقتصادية... الخ إلى ضمان استمرار نمط التقسيم الدولي للعمل والذي يرسخ الدول النامية كمنتج للمواد الأولية والدول المتطورة كمنتج للسلع الصناعية، وذلك لضمان استمرار التقدم الرأسمالي في الدول المتطورة عن طريق فتح منافذ تصريف لها في الدول النامية والتوسع في المنافذ المفتوحة سابقاً لنصل إلى نمط رأسمالي يعمل على إعادة الإنتاج على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي

الفرع الأول: " سياسة الاستقرار أو التثبيت": تصحيح مؤقت

هي جملة من الإجراءات و الترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء² بهدف إعادة التوازن للاقتصاد الكلي في المدة القصيرة عادة ما تكون سنة أو سنتين

1- يوسف عبد العزيز محمود، مرجع سابق.

2- عبد الرحمن تومي، دراسات اقتصادية، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية، العدد الحادي عشر - أوت 2008، الجزائر. دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص 39

هذه السياسات تكون في شكل اتفاقية بين صندوق النقد الدولي والحكومة المعنية التي تقوم بسحب من الشرائح العليا في الصندوق، فالسياسات تمثل مشروعية الصندوق التي تتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية¹.

وفي هذا الصدد فان نظام مشروعية الخاص بصندوق النقد الدولي قد ألزم البلدان النامية المستفيدة من برامجه لتنفيذ حزمة من السياسات بغية إحداث توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي وإدارة جانب الطلب من خلال إتباع سياسة مالية ونقدية صارمة تساهم في معالجة الاختلالات في الموازنة العامة وميزان المدفوعات على النحو التالي :

أ - تحديد صافي اقتراض خزانة الدولة بسقف زمني كل أربعة أشهر؛

ب- تحديد سقف التوسع الائتماني المحلي على أساس ربع سنوي؛

ج- تحديد حجم الاقتراض الخارجي على أساس سنوي².

وعندما تقوم الدول بإتباع برامج الاستقرار الاقتصادي فإنها تقوم بذلك بدعم من صندوق النقد الدولي ، والذي يعمل من أجل الإسهام في تحسين الاختلالات الهيكلية مما يسمح بتخفيض نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الاجمالي ، والتوصل إلى أسعار واقعية للعملة الوطنية ، وللغائدة على الودائع المصرفية ، وبما يؤدي إلى استقرار في أسعار السلع والخدمات للتحكم في معدل التضخم .

وتحصل الدولة مقابل ذلك من الصندوق على تحويلات بالنقد الأجنبي في شكل شرائح يتم تحويلها كلما تم التأكد من مصداقية الدولة في إتباع برنامج الإصلاح . ويعتبر إتفاق الدولة مع الصندوق بمثابة إقرار من قبل الجهات الدولية بأن الدولة تسير في سياستها الاقتصادية على نحو سليم ، مما يساعدها في التعامل الدولي مع الاطراف الأخرى³.

وبذلك يتضح أن سياسة الاستقرار الاقتصادي تهدف الى استقرار الطلب الكلي في الأجل القصير، وذلك من خلال إتباع سياسة مالية ونقدية صارمة. و يرى خبراء السوق ان اشكالية الاقتصاديات النامية تنبع من وجود افراط في الطلب الكلي مصدره الاساسي سياسات مالية ونقدية غير حكيمة تنعكس سلبا على شكل اختلالات داخلية وخارجية في النشاط الاقتصادي⁴.

1 - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص40

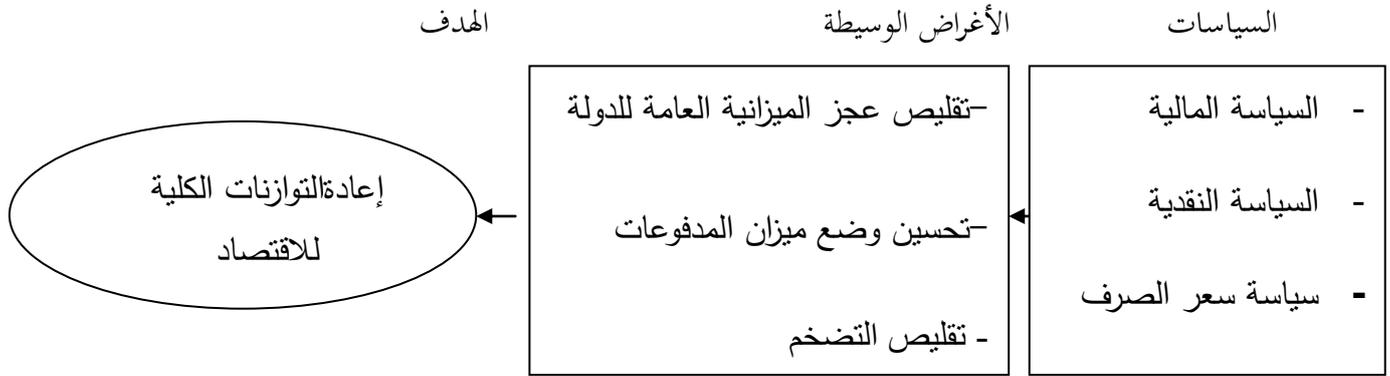
2- احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، دور الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ضوء برامج التكيف الهيكلي في أقطار عربية مختارة، رسالة دكتوراه فلسفة، جامعة الموصل، 2000، ص 19.

3 - بظاهر علي، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 100

4- احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، نفس المرجع، ص 19

و المخطط البياني أسفله يعطي فكرة تلخيصية عن برنامج الاستقرار الاقتصادي.

الشكل رقم 11: الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في برنامج الاستقرار الاقتصادي



المصدر: عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004 - 2005.

الفرع الثاني: التصحيح (التعديل أو التكيف) الهيكلي:

التكيف الهيكلي يذهب إلى أبعد من تحقيق الاستقرار الاقتصادي , إذ يستهدف تحويل الاقتصاد الوطني من توازن إلى آخر أكثر تشجيعا على الإنطلاق . ويمكن تعريفه بأنه عملية منظمة لتغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعي بهدف ازالة الاختلالات الداخلية والخارجية¹ التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل مثل: الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار صرف مبالغ في تقييمها)، الرقابة و القيود السعرية، الرسوم الجمركية المرتفعة، القيود المفروضة على التجارة الدولية، و تتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الإختلالات. و من هنا فإن التصحيح الهيكلي في الدول النامية يعرف بأنه التصحيح المستمر لميزان المدفوعات بواسطة تعديل البنات الاقتصادية (الإنتاج)، أي أن التصحيح الهيكلي هو تعديل البنات الاقتصادية بما يسمح بالتقييد المستمر للعجز في ميزان المدفوعات الجارية إلى مستوى يتوافق مع لجوء معقول لرؤوس الأموال الخارجية بدون تخفيض معدل النمو الاقتصادي، و يتحدد اللجوء المعقول (غير المفرط) لرؤوس الأموال الخارجية بالمستوى الذي يمكن عنده الحفاظ

1- احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، المرجع السابق، ص 20

على ضمان خدمة المديونية باستمرار، أخذاً بعين الاعتبار العرض الدولي من رؤوس الأموال و قدرة البلد المدين على التسديد.

أما الملامح العامة لتلك البرامج، فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة، فهي تشمل كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها والخارجية .

أولاً: برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي :

هي البرامج وسياسات تدابير و إجراءات التي تهدف إلى إعادة توازن ميزان المدفوعات، حيث يقوم الصندوق بتمويل الدول المدينة التي تطلب مساعدته بوضع سياسات تصحيحية لاقتصادياتها ويتبعه تدخل البنك الدولي، صحيح أن الصندوق لا يهتم إلا بمسائل ميزان المدفوعات، لكن برنامج التصحيح الذي يقترحه لإعادة توازنه يتطلب أحيانا (حالة التصحيح الهيكلي) لإعادة النظر في الهياكل الاقتصادية الداخلية، الأمر الذي يبرر تدخل البنك العالمي، والمخطط التالي يبين اهم برامج التكييف الهيكلي المدعمة من قبل الصندوق :

شكل (12): هيكل برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي



المصدر : عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص39

إن هذا المخطط يبين إن التكييف الهيكلي يمكن إدراجه ضمن أربعة مجالات اقتصادية رئيسية:

الإصلاح الهيكلي: الذي يشمل مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تحقق توزيعاً وتخصيصاً أمثل للموارد، من أهمها:

- ترشيد نطاق القطاع العام وتحجيمه وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص مكان القطاع العام وبخاصة في المشروعات الصناعات التحويلية وينحصر دور الاستثمار العام فقط في مشروعات البنية الأساسية وذلك لكفاءة القطاع الخاص من وجهة نظر الصندوق¹.
 - الخوصصة: إن التشوهات الهيكلية للدول النامية مرده للأداء الاقتصادي السيئ للمؤسسات الاقتصادية للقطاع العام حيث أن ميزانية الدولة تتحمل أعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام للدعم المتواصل لها، ونجد أن برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة تطورت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات ثم التخلص منها جزئياً أو كلياً ومن هنا يوصي الصندوق بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية أو تجارية. وتسير اقتصاديا الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته ثم تحديد مراد خوصصته ووضع أسس تقييم الأصول ووضع جدول زمني للبيع وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذه البرامج مع إتباع قواعد بسيطة وشفافة للبيع.
 - تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي: يوصي الصندوق الدولة بان تهيب الظروف الملائمة الداعمة لنشاط الاستثمار الأجنبي وعليه إتباع الإجراءات التالية:
 - * إعفاء الرأس المال الأجنبي من كل الضرائب والرسوم إما كلياً أو جزئياً؛
 - * تقديم ضمانات تشجيع الاستثمار لهذه الأموال؛
 - * عدم تقييد الاستثمارات الاجتماعية في مجالات معينة وإعطائها الفرصة في الولوج في جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثمار في القطاع العام؛
 - * إعطاء ديناميكية جديدة لحرية رؤوس الأموال منها تحويل الأرباح إلى الخارج؛
 - * إجراء تعديلات في المجال التشريعي بما يضمن تطبيق قواعد واليات اقتصاد السوق.
- فهذه الإجراءات تجعل تدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عمالات أجنبية وتكنولوجيا متقدمة وخبرات إدارية وعلمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.
- السياسة المالية:** إن أهم توصيات الصندوق في هذا الشأن تكمن في الحد من عجز ميزانية العامة للدول، سعياً منه لتحقيق وضع قابل لنمو ميزان المدفوعات، لان عجز هذا الأخير يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بسبب ارتفاع حجم النفقات العامة عن الإيرادات العامة فيسبب العجز في ميزانية الدولة، فيمول بزيادة عرض النقود، وعليه يوصي الصندوق لتخفيف من هذا العجز والقضاء عليه من خلال تخفيض مستويات النفقات العامة وتحسين النظام الضريبي (من خلال تبسيط الإجراءات وزيادة شفافيتها، تحسين التحصيل، توسيع الوعاء الضريبي، زيادة العدالة الضريبية)

1- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 39

ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة حتى تصل إلى مستوى الأسعار العالمية، وإزالة الدعم السلعي، الحد من الاستثمارات العمومية وتقليصها لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة، التطهير الكلي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات ضئيلة... الخ¹.

السياسة النقدية : وتتمثل أهم الإجراءات المقترحة من قبل الصندوق في إصلاح الجهاز المصرفي من خلال تحرير أسعار الفائدة، تطوير أدوات مالية جديدة، التحول باتجاه الاعتماد على الوسائل غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية². بالإضافة إلى تحديد سقف الائتمانية الخاصة بالائتمان المحلي، التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية : وتتمثل في جميع الإجراءات التي من شأنها تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ومن ثم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة خدمات المديونية. أهمها :

- إصلاح النظام التجاري بإزالة القيود الكمية على الاستيراد وتبسيط الإجراءات وتخفيف الحدود العليا للجمارك؛
- خفض قيمة العملة المحلية للوصول بها إلى قيمتها الحقيقية كما هو سائد في السوق، وكل ذلك باتجاه سعر الصرف العائم عن طريق إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي؛
- تحسين شروط الاقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة³.

وتهدف برامج التكيف الهيكلي التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية ذات المديونية الثقيلة، وذلك كشرط لإعادة جدولة ديونها الخارجية إلى تحقيق المستوى الذي يمكن عنده تغطية العجز في الحساب الجاري، من خلال تدفقات مالية مستمرة قصيرة وطويلة الأجل بواسطة كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي فضلا عن المقرضين الأجانب، وهذا الوضع يكون غير ممكن الوصول إليه إلا من خلال تطبيق مجموعة معينة من السياسات التكيفية والتي نوضحها فيما يلي

أ - جانب إدارة الطلب :

ويشمل هذا الجانب من برامج التكيف على جميع الإجراءات المختلفة التي تضمن أن يكون مستوى توزيع الطلب الكلي متفق مع الأهداف العامة كما حددتها الدولة في مجالات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبحيث تعمل هذه الإجراءات على مكافحة التضخم والحد من عجز ميزان المدفوعات، وأهم الإجراءات التي يطالب بها الصندوق في هذا الإطار هي :

1 - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص43

2 - بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة. ص. 122.

3- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص40.

- ضرورة الحد من عجز الميزانية العامة للدولة :
 - تخفيض مستويات النفقات العامة وتحسين النظام الضريبي، تحرير أسعار السلع والخدمات وخاصة أسعار الطاقة ؛
 - خفض معدلات نمو الائتمان المحلي ؛
 - التحكم في الإصدار النقدي وترشيده؛
 - خفض الدعم على السلع الغذائية الضرورية ؛
 - تقليص نطاق القطاع العام .
 - وذلك كله بهدف تحقيق التوازن الداخلي ، بمعنى التوازن بين الادخار والاستثمار ، والعرض الكلي الحقيقي للسلع والخدمات مع الطلب الذي يتناسب معه، علما أن هذا الجانب يغلب عليه الطابع التقشفي الانكماشى.
- أ- جانب إدارة العرض :**
- ويشمل هذا الجانب على مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى زيادة العرض من خلال السياسات التي من شأنها التأثير في توزيع وتخصيص الموارد ، بحيث تنتج عن ذلك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي في حجم السلع المتاحة للتصدير أو المنتجة كبديل للواردات .
- ترشيد الإنفاق العام ؛
 - تنفيذ برامج خصخصة المشروعات العامة ؛
 - تعويم أسعار الفائدة؛
 - تحرير أسعار السلع والخدمات وخفض الدعم المقدم لمستلزمات الإنتاج ؛
 - تحرير التجارة الخارجية ؛
 - إلغاء كافة القيود المفروضة على المعاملات الخارجية.¹
- الهدف من هذه الإجراءات تحسين تخصيص الموارد ومن ثم تخصيص زيادة الإنتاج وتطويره.
- ب- جانب تحويل هيكل الإنتاج نحو الصادرات :**
- الهدف منه هو تنمية قطاع الصادرات لتأمين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون، والتي اقترضتها من قبل من الصندوق أو البنك الدولي ، وأغريهما من المؤسسات المالية أو الدول الأخرى². وأهم الإجراءات التي يطالب بها الصندوق في هذا الإطار هي :
- إلغاء القيود على التجارة الخارجية؛

¹ احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، المرجع نفسه، ص 20

2- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص40.

- خفض قيمة العملة المحلية؛
- الترحيب بالاستثمارات الأجنبية والتي ستعمل في مجال التصدير مع توفير الحماية لها في تحويل أرباحها إلى الخارج , مع السماح لها بالمشاركة في ملكية المشروعات المحلية مع القطاع العام أو الخاص , وأن يتاح لها إمكانية الاقتراض من أسواق النقد المحلية¹.

ثانيا : برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي :

تتميز برامج التكييف الهيكلي للبنك الدولي بطول أجالها من برامج الصندوق التي تكون قصيرة الأجل ولكن القروض الممنوحة للدول النامية المدينة لا تختلف من حيث المضمون والغايات فهما يعملان بشكل منسق في ما بينهما حتى لا يحدث تضارب أو تعارض اتجاه مواقفهما مع البلاد المدينة².

وتشتمل برامج التكييف الهيكلي التي يعقدها البنك على ثلاثة عناصر رئيسية ، والتي ينظر إليها البنك على أنها تشكل مجموعة متكاملة للتغييرات الهيكلية المطلوبة، والتي تسمح للدول المدينة من أن تكييف إقتصادياتها مع التغييرات العالمية المتطورة، وذلك على النحو الذي يمكن هذه البلاد من خدمة ديونها الخارجية وهذه العناصر هي:

وتتطلب هذه التغييرات تبني مجموعة من السياسات القطاعية المتعلقة بالطاقة والصناعة والزراعة ، والسياسات الخاصة بالاستثمار الحكومي ومؤسسات القطاع العام ، وتكييف قطاع المشروعات العامة ، والسياسات المتعلقة بسعر الصرف ، والسياسات الخاصة بتعبئة الموارد لتخفيض عجز الميزانية ، وتحرير أسعار الفائدة ، بالإضافة إلى سياسة إدارة الدين الخارجي ، ومما سبق فيمكن القول أن قروض التكييف الهيكلي التي يقدمها البنك الدولي تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

1 . التصريح بالأهداف الكلية :

بيان الأهداف الكلية لبرامج الإصلاح ، والتي من المفروض تحقيقها في خلال فترة تتراوح تقريبا ما بين خمس إلى عشر سنوات ، تتمثل هذه الأهداف في :

- تطوير الصادرات غير التقليدية بنسبة مئوية معينة ؛
- التقليل من الاستهلاك للطاقة ، سواء في ذلك الطاقة المحلية أو المستوردة وبكميات محددة ؛
- زيادة المنتجات الزراعية والصناعية بكميات محددة ؛
- تخفيض الواردات من المواد الغذائية وفقا للبرنامج المعتمد مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبناء على ما يتضمنه خطاب النوايا من سياسات التكييف الهيكلي .

1 - بطاهر علي، المرجع السابق، ص102،

2- حشماوي محمد، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2006، ص

2 . تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف :

- بيان الإجراءات التي سوف يتم اتخاذها على مدى فترة خمس سنوات تقريبا وذلك لتحقيق الأهداف الكلية السالفة الذكر ، وتشتمل هذه الإجراءات على:
- تعديل أساليب الحماية الصناعية بغرض تخفيض التحيز ضد الصادرات ، ولزيادة فعالية وكفاءة الصناعة الوطنية من خلال إخضاعها لمنافسة خارجية عادلة ؛
 - زيادة أسعار الطاقة وفقا للأسعار العالمية ، وبما ينطوي على عدم تبذير استهلاك الطاقة ،
 - زيادة العرض الداخلي ، وتعديل شروط التجارة الداخلية للقطاع الزراعي ، حتى لا يتعارض مع القطاعات الأخرى للاقتصاد ؛
 - تحديد دور القطاع الخاص والعام .

3 . وضع برنامج زمني للحكم على مدى الالتزام بالشروط المتفق عليها :

يوضع برنامج زمني للرقابة والحكم على مدى مصداقية الدولة في الالتزام بالشروط المتفق عليها مع البنك الدولي؛ وذلك قبل الموافقة على تقديم قروض التكييف الهيكلي أو أثناء فترة التوزيع ، وذلك خلال فترة السنة الأولى تقريبا لتوزيع قروض برنامج التكييف ، حيث يقسم إلى شرائح من أجل ضمان أن برنامج التكييف المتفق عليه يسير سيراً طبيعياً وأن الإجراءات المحددة بالبرنامج يتم تنفيذها بدقة .

ففي قطاع الصناعة يجب تحديد التصرفات الأولية أو التالية لتعديل الأسعار ، تحديد خطط حوافز الصادرات ، تحديد القيود الكمية على الواردات والصادرات ، وضع خطط حوافز الاستثمارات الصناعية .

وفي قطاعي الزراعة والطاقة يتم تحديد الترتيبات المتعلقة بالأسعار والترتيبات المؤسسية اللازمة للتخلص من وحدات القطاع العام وفقاً للبرنامج الزمني المعتمد للإصلاح الاقتصادي¹ .

و هناك ثلاثة محاور يركز عليها هذا البرنامج هي:

أ- تحرير الأسعار:

يولي البنك الدولي أهمية كبيرة لمسألة تحرير الأسعار و إبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض و الطلب. حيث يرى البنك أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية و يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية و التخصيص الأمثل للموارد و توزيع الدخل.

1 - بطاهر علي، المرجع السابق، ص102.

و يعتقد البنك أن تحرير الأسعار في القطاع الزراعي، بما فيه تحرير أسعار الأراضي و خلق سوق للأرض تتحدد فيه الإيجارات بناء على علاقات العرض و الطلب، من شأنه أن يرفع من مستوى الإنتاج و الإنتاجية و يحسن توزيع الدخل لصالح الفقراء و صغار الملاك.

ب- الخصوصية:

يعتبر البنك إن سياسة الخصخصة هي مكون أساسي من مكونات الإصلاح الاقتصادي. ولا يمانع من أن يقدم دعماً مالياً في هذا المجال، كما يتعين لإنجاح البرنامج أن يكون البلد قد خلق مناخاً مواتياً لإنعاش اقتصاديات السوق (تحرير الأسعار، و في مقدمتها سعر الصرف و سعر الفائدة، و تحرير التحرير التجارة الخارجية، و تغيير القوانين المنظمة لشركات القطاع العام، عودة بورصة الأوراق المالية و إنعاشها... الخ).

ج- تحرير التجارة:

يعتبر البنك إن مسألة تحرير التجارة الخارجية و المدفوعات الخارجية شرط ضروري ضمن شروط قروض التكيف الهيكلي. فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية (و بالذات تجارة الواردات) من شأنها أن تعوق المنافسة و زيادة الإنتاجية و تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية و إلى تشويه هيكل الأسعار المحلية و تخصيص الموارد و حماية الصناعات المحلية. لكن فتح أسواق هذه الدول سيؤدي بإسقاط القيود المفروضة على الواردات و خفض الرسوم الجمركية عليها و التخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية، إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة إلى هذه البلاد، و هي قضية باتت حيوية بالنسبة إليها للتخفيف من مشكلات البطالة و الكساد فيه.

كما ان تحويل بنية الإنتاج إلى التصدير و تنمية قطاع الصادرات يضمن، من خلال ما يدره من نقد أجنبي، تسديد الديون التي اقترضها البلد، سواء من الصندوق نفسه أن من المنظمات الدولية الأخرى.

و يعتقد البنك أن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها و التأقلم مع الصدمات الخارجية، و أن وجود سياسة تجارية منفتحة تقود إلى زيادة معدلات النمو و التوسع الصناعي¹.

و باختصار، فإن التصحيح الهيكلي يتصف بالخصائص التالية:

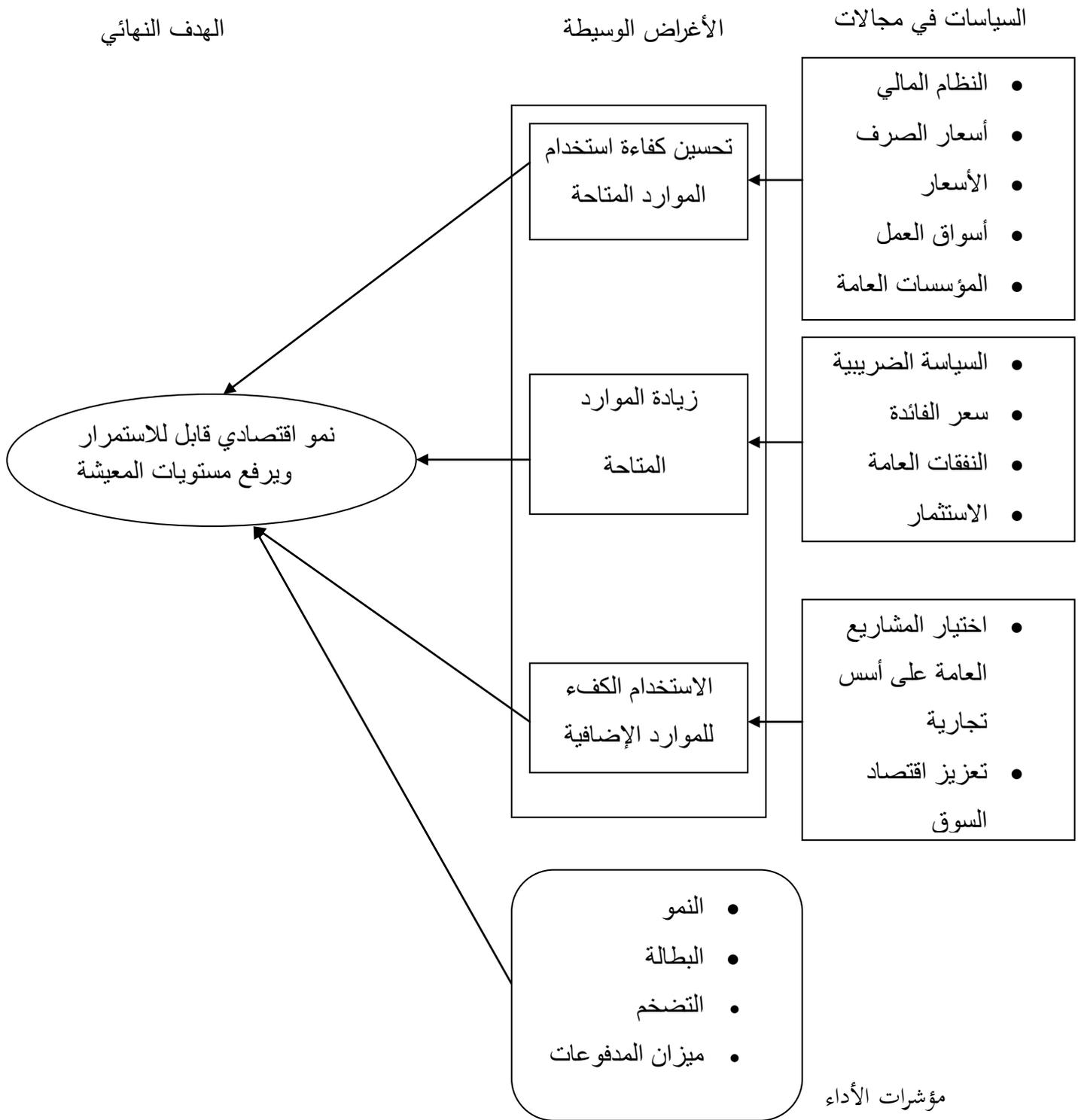
- يستغرق مدة متوسطة أو طويلة الأجل بدلا من مدة قصيرة الأجل حيث انه لا تظهر فعاليته إلا في هذه الأجل ، و وفقا لهذا المفهوم فهو ضروري للاستجابة للصدمات الخارجية المستمرة (مثل انخفاض أسعار الطاقة المصدر)؛

1- حشماوي محمد، مرجع سابق، ص .

- كلا النوعين من التصحيح (متوسطة أو طويلة الأجل) يكمل بعضهما البعض أكثر مما يحل أحدهما محل الآخر، فسياسة الاستقرار المعتمدة على تسيير الطلب تعتبر نقطة الانطلاق للتصحيح الهيكلي، إذ تضاف إليها أهداف متوسطة و طويلة المدى بغرض التأثير على العرض، و هو ما يسمح بالتطهير الكلي للاقتصاد؛
 - يرتكز على تكييف العرض أكثر من ارتكاز على تخفيض الطلب؛
 - ينطوي على إعادة تخصيص الموارد (تغيير البنيات) مثل إعادة هيكلة القطاع العمومي، الخصوصية، دعم العرض الموجه للتصدير، تصحيح الأسعار.¹
- المخطط البياني التالي يعطي صورة أكثر وضوحا حول أهداف و سياسات التصحيح الهيكلي.

1 - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004 - 2005، ص

الشكل رقم (13): الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في برنامج التصحيح الهيكلي.



المصدر: عبد الله بلوناس، مرجع سابق.

المبحث الثاني : آثار برامج الإصلاح الاقتصادي واستراتيجيات تفعيلها:

المطلب الأول: آثار برامج التكيف و التعديل الهيكلي:

إن سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي التي يسير عليها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي مصدر لكثير من عدم الرضا الحالي بشأن السياسة التنموية، وأيا كانت حظوظ سياسات والتكيف الهيكلي من نجاح في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية فقد تعرضت لانتقادات من جانب وكالات دولية أخرى، ومن جانب حكومات البلدان النامية، ومن جانب منظمات إقليمية ووطنية، وذلك للآثار السلبية لتلك السياسات في المجال الاقتصادي و الاجتماعي بصورة عامة، وعلى الفئات المتوسطة والفقيرة بصورة خاصة. وبوجه عام فإن الآثار لسياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي تترتب على ما يلي:

- إجراءات تحرير الأسعار وما يترتب عليها من زيادة في الأسعار وخاصة في السلع الأساسية التي تشكل عبئا على محدودي الدخل والذين يشكلون النسبة الكبرى من المجتمع بالدول النامية ، مما يؤثر بدرجة كبيرة على كل من الاستقرار الاجتماعي والسياسي¹.
- كما أن زيادة لأسعار سوف يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي ارتفاع أسعار الصادرات ووضع الحواجز أمامها ، ومن ثم فقد ميزة تنافسية لمنتجات الدول النامية في الأسواق العالمية ، وزيادة اختلال موازين المدفوعات للدول النامية ، ما لم تتخذ هذه الدول إجراءات تصحيحية لأسعار الصرف بغرض تخفيضها ومن ثم الإبقاء على الميزة التنافسية لصادراتها ، وبما ينطوي على زيادة تكلفة واردات الدول النامية.
- نتيجة للسياسات الانكماشية التي تتضمنها سياسات التكيف الهيكلي، والمتمثلة في: تخفيض القيمة الحقيقية للأجور، وتخفيض وإلغاء الدعم عن بعض السلع والخدمات الحكومية وفرض أو زيادة الرسوم على هذه الخدمات، إضافة إلى تخفيض قيمة العملة بما سيتبعه ذلك من ارتفاع في أسعار السلع المستوردة أو المشتتلة على مدخلات مستوردة، وكذلك فرض الضرائب غير المباشرة، تسهم سياسات التكيف الهيكلي بصورة مباشرة في زيادة الفقر.
- يمثل الارتفاع في نسبة البطالة، احد النتائج المباشرة للأخذ بسياسات التكيف الهيكلي. ويبدو أن مؤسستي يريتون وودز لاتنفيان مثل هذا الأثر، وإنما تصران على أن هذا الأثر، كما هو الحال في الفقر، سيكون في المدى القصير ، حيث ستؤدي هذه السياسات إلى تعزيز فرص العمل (وكذلك تخفيض نسبة الفقر) على المدى الطويل بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد².

1 - بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، ص 123.

2- يوسف عبد العزيز محمود، مرجع سابق.

- لقد لجأ كل من البنك الدولي والصندوق في كثير من الحالات الى تغيير شروط الإقراض للدول النامية وذلك بتغيير أسعار الفائدة فزادت خدمة الدين نتيجة تدفق رؤوس الأموال بحيث أصبحت صافي التحويلات توجه إلى تسديد هذه القروض بحوالي 13.7 بليون الى 22 بليون خلال عامي (1984-1985).¹
 - إن السياسات الهيكلية المطبقة من قبل هذه المنظمات لا تفرق بين البلاد الرأسمالية المتقدمة (التي تتميز بالمرونة)، والبلاد النامية (التي تتميز بعدم المرونة) . فالسياسات المواتية للدول الرأسمالية المتقدمة قد تكون غير مواتية للدول النامية² .
- فالجهاز في البلدان النامية يتميز بعدم مرونة و لا يمكنه تشغيله فوراً بمجرد خفض قيمة العملة نظراً لتخلف التكنولوجيا المستخدمة وانخفاض المستوى المهارات و غياب البحث العلمي المحفز للإنتاج . كما أن صادرات هذه الدول و التي تتكون في الغالب من المواد الأولية تتميز بمرونة طلب سعرية منخفضة، الأمر الذي يشير إلى أن خفض قيمة العملة المحلية قد لا يزيد حجم الصادرات و بالتالي لن يساهم في تصحيح اختلالات ميزان المدفوعات وبذلك تلعب المرونة دوراً رئيساً في تحديد أثر خفض قيمة العملة المحلية وفي حالة أن دور المرونة كان سالباً فإن البلد الذي خفض قيمة عملته يصاب بأثر انحرافي سلبي يؤدي إلى عدم توازن ميزان المدفوعات وبالتالي إخفاق السياسات التصحيحية³ .
- وبالتالي فإن العجز بموازين مدفوعات الدول النامية هو عجز هيكلي يعود إلى بنية الاقتصاد النامي ذاته وليس ظاهرة موسمية مؤقتة بحيث يمكن استيعابه بسهولة ومعالجته عن طريق الائتمان والبرامج القصيرة كما يزعم الصندوق من خلال برامجه للتثبيت ، والتي تكون في الغالب لمدة سنتين سنوات ، وبالتالي فإنه مهما تحسنت الدولة النامية من إدارة نظامها النقدي و تعاملها الخارجي ، فلا بد لها من أن تعاني من قدر من العجز في موازين مدفوعات ها . ومن ثم فإن سرعة تصفية هذا العجز وفقاً لبرامج الصندوق قد يؤدي إلى تدهور حاد في مستويات المعيشة⁴ .
- وان تجارب كثير من الدول المتقدمة في بداية عهود تقدمها تشير إلى أن الاختلال الخارجي أعيد توازنه بسبب التغيير في أسعار الفائدة وحركات رؤوس الأموال وتوافر مرونة تغيير الأسعار والتكاليف، وبالتالي فإنه في حالة البلدان النامية و التي تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعات ها من غير المتوقع أن يكون سعر الصرف أداة فاعلة لتصحيح

1- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 122.

2 - بطاهر علي، المرجع السابق، ص 102

3- حمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، المرجع السابق، ص 21.

4 - بطاهر علي، المرجع السابق، ص 102 .

الاختلال في المدى الطويل وإحداث تغييرات هيكلية اقتصادية واجتماعية تؤثر على المتغيرات الأساسية للنظام الاقتصادي.

- كما أن سياسات التكييف الهيكلي تهدف إلى الحد من نطاق القطاع العام نظرا لتدني كفاءته الإنتاجية وتشجيع القطاع الخاص لزيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي واتخاذ إجراءات مساندة تساهم في خلق بيئة تنافسية تعظم الكفاءة الإنتاجية، و في هذا الصدد يرى عدد من اقتصادي البلدان النامية ان القطاع العام ساهم بشكل ايجابي في تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية وهكذا فان اتساع نطاقه جاء لتصحيح التشوهات والاختلالات التي تحدث نتيجة إخفاق نظام السوق للعمل في حقل السلع و الخدمات وذلك فان جهاز الثمن لنظام السوق يكون عاجزا أن يعكس الكلفة والمنفعة الحدية الحقيقية والاجتماعية للسلع و الخدمات التي يقدمها القطاع العام .وقد يعاب على دور القطاع العام في كثير من الدول النامية التدخل بالشأن الاقتصادي وبذلك فان برامج التكييف الهيكلي ينبغي أن تهيأ البيئة المناسبة للانسحاب التدريجي للدولة من النشاط الاقتصادي والتركيز على دور رقابي فاعل يحفز للقطاع الخاص لتمكينها من تعظيم منافع أجندها الاجتماعية وهكذا تكتمل المسيرة التنموية بالكفاءة والعدالة الاجتماعية.¹

الانتقادات:

- يعتمد الجهات المانحة على تقييم صندوق النقد الدولي للبلد، ومدى نجاح برامج صندوق النقد الدولي في هذا البلد.
- الجهات المانحة تكييف مساعداتها الاتفاقية بناء على احترام ونجاح برنامج صندوق النقد الدولي.
- صندوق النقد الدولي يهدف لتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي على حساب تقديم الدعم للبرامج التنموية البشرية.
- صندوق النقد الدولي ينبغي أن يدعم الجهود الرامية إلى تطوير استراتيجيات شاملة لتحقيق أهداف للألفية
- صندوق النقد الدولي المساعدات والموارد قليلة جدا للإصلاحات الأساسية اللازمة لتعزيز النمو المستدام .
- مشروطة الصندوق قد تمنع وصول المساعدات المتاحة لحل المشاكل الاجتماعية الخطيرة مثل مناعة مرض الايدز و الملاريا.
- النفقات الممولة من صندوق النقد الدولي تعطي الأولوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في حين تفشل الدول في احتياجاتها الصحية الحرجة.

1- احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة، مرجع سابق، ص 23.

حيث يرى بعض المنظمات غير الحكومات حول السياسات صندوق النقد الدولي الصارمة قد تضعف من النمو المتسارع وتزيد في الفقر وبناظرهم إن السياسات النقدية والمالية التوسعية، سوف تسهل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و الأهداف الاجتماعية .

المطلب الثاني : استراتيجيات تفعيل دور هذه المنظمات:

يؤيد اقتصاديون جهود البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للقضاء على الأزمات من خلال تطوير نظم الإنذار المبكر التي تسمح بالتنبؤ والاستجابة السريعة للالتزامات المالية الدولي و بالرغم من ذلك هناك عدة مقترحات هي :

- زيادة الشفافية والمصادقية في المعلومات العامة المتعلقة بالعمليات الداخلية والبيانات الافتراض التي تطبقها هذه المؤسسات؛

- استخدام الضمانات بدلا من الشرطية، وإعادة النظر في الأدوات الصندوق الاقتراضية¹.

- بناء هيكل إدارية جديدة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

- إنشاء مؤسسات متعددة الأطراف أخرى لاستكمال أنشطة المؤسسات الموجودة فعلا أو إحلال المؤسسات الراهنة وإنشاء مؤسسات جديدة تعمل بشكل مختلف أو تسعى لتحقيق أهداف مختلفة²؛

● الحلول المقترحة للصندوق:

- الاعتماد على الاختبارات للأهلية تقوم على الأسس انتقائية والاستعانة بالمراقبة أثناء المراجعة فحسب بدلا من إتباع سياسة الصندوق الحالية التي تقضي بتحديد تواريخ لإجراء الاختبارات دورية نمطية ووضع معايير للأداء .
- تقديم دعم في شكل قروض خالصة بدلا من تقديمها في ظل ترتيبات للقروض المقسمة إلى شرائح، حسب سجل أداء البلد المعني في الماضي وسياسته الحالية .
- تخصيص نصيب أكبر من الأصوات للمشاركة في صنع قرار الصندوق للدول الناشئة .
- تحويل نسبة 5 % من أنصبة الحصص للبلدان الناشئة والنامية، أي من البلدان الممثلة بالزيادة إلى البلدان ناقصة التمثيل.

- إدخال تحسينات لكيفية مراقبة الصندوق للاقتصاد العالمي ليكون أكثر قدرة لمواجهة تطورات المستقبل .

- إرساء رقابة أقوى وأكثر استنادا إلى اعتبارات المساواة بعينة الكشف عن مواطن الضعف في الاقتصاديات المتقدمة الكبرى

1- نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، صندوق النقد الدولي يزداد تركيز على استقرار النظام العالمي، 9 أكتوبر 2010.

2- جوزيف دانيالز، ديفيد فالهوز، ترجمة محمود حسين حسن، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2010، ص 323.

- تركيز على قضايا الاستقرار المالي والصلات التي تربطها بالاقتصاد الكلي¹.
- وضع صلاحيات جديدة للصندوق ، تحديد دوره في الاقتصاد العالمي.
- إحراز تقدم في مجال إصلاح نظام الحوكمة لزيادة مشروعية المؤسسة وفعاليتها.
- زيادة فعالية مراجعة القطاع المالي.

1- نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، صندوق النقد الدولي يزداد تركيز على استقرار النظام العالمي، 9 أكتوبر 2010.

خلاصة:

اهتمام الجهات المانحة بأداء البلدان المقترضة التي تطالبها بالشفافية والمصداقية في المعلومات عن السياسات الوطنية ، فهي توفر لها الدعم استنادا على نجاح برامج التمويل الصندوق والتي تلجا إليه في كثير من أحيان لتقييم الحكم والاستدامة المالية والديون وتقييم مؤسسات القطاع السياسي والاجتماعي خصوصا البنك الدولي ، وبالتالي فان الصندوق يساهم في الحوار مع البلدان المقترضة والجهات المانحة حول تحسين أداء السياسات لزيادة المساعدات والتي قد تتضمن مشروطة برنامج الصندوق ، غير أن المشروطة في البداية تكون منخفضة ولا يتم التحول إلى المشروطة المرتفعة إلا بعد أن تقوم الدولة المقترضة بتطبيق سياسات تنتهك العقد الأصلي ذي المشروطة المنخفضة وبالتالي تقل مصداقية الصندوق ، فعلى الصندوق استخدام مشروطة مخططة سلفا ؛ أي شروط الصندوق تكون معروفة على الملا مقدما، مع تطبيق عدد قليل من الشروط الواضحة ليكون من السهل مراقبة مدى التزام الدولة المقترضة بهذه الشروط من طرف الجهات المانحة.

وبالإضافة على هذه المنظمات يجب أن لا تهتم فقط بالجانب الاقتصادي مهملة بذلك الجوانب الاجتماعية التي تزيد من حدة الإشكالية في هذه الدول فكثير من الانتقادات وجهت لها المشاكل الاجتماعية التي تخلفها هذه السياسات نتيجة سياسات الصارمة .

الفصل الخامس

المخططات الاقتصادية في الجزائر من 1962 إلى
مخطط الانعاش والنمو "2015 – 2019"

تمهيد:

عانى الاقتصاد الجزائري منذ مطلع عقد الثمانينات من صعوبات واختلالات كثيرة التي وقفت أمام تقدمه في مجال التنمية الاقتصادية، ولعل أهم هذه الصعوبات تدني معدل النمو الاقتصادي، ارتفاع عجز الميزانية العامة، تفاقم عجز ميزان المدفوعات، زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، ونقص العملات الأجنبية بسبب تدهور أسعار المحروقات التي سجلت انخفاضا كبيرا منذ عام 1981 وانهارت ابتداء من شهر مارس 1986، مما أدى إلى انخفاض مداخيل الصادرات الجزائرية من 13 مليار دولار سنة 1985 إلى حوالي 7 مليار سنة 1986 و9.5 مليار سنة 1989. كما أن ارتفاع حجم الديون الخارجية وتكلفة خدمتها من 19.36 مليون دولار في 1980 إلى 28.21 مليون دولار في 1991 ثم إلى 32.61 مليون دولار في 1995 وما تشكله من ضغوط تعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على الخارج للحصول على الاحتياجات الأساسية من السلع والخدمات وبالتالي زيادة التبعية للعالم الخارجي. وكل هذه الصعوبات دفعت بالدولة الجزائرية لوضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تصحيح الاختلالات السعوية وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق وسياسات التحرير.

حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر كمقدمة لعقد اتفاقيات مكاملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من ديونها الخارجية ثم إعادة جدولتها اعتبارا من 1994.

المبحث الأول : الإصلاح الاقتصادي في الجزائر المدعوم من قبل المؤسسات المالية

الدولية.

يتعرض هذا المبحث إلى التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل المؤسسات المالية الدولية بإتباع برامج الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها هذه المؤسسات بهدف إعادة استقرار الاقتصاد الكلي وإعادة التوازن لميزان المدفوعات .

المطلب الأول: محاولتين للاستقرار (89-91)

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني.. (من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)

انتهت المحاولة الأولى للتصحيح الذاتي بين (86-89) التي كانت نتائج هذه الصلاحيات محدودة وتدهور فيها الوضع الاقتصادي المتمثل في انخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 1.5% في متوسط 1986-1991 وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي , حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيللة الصادرات , وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 ملايين دولار سنة 1987 إلى 7 ملايين دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 ملايين دولار سنة 1992 وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993، مما أدى إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية، أساسا صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإعادة جدولة ديونها ومحاولة استرداد الثقة الائتمانية لها التي اشترط فيها الدائنون قبل أي تفاوض معهم أن تتوصل الجزائر للاتفاق مع الصندوق النقد الدولي ونشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة و صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى للتوقيع على عدة برامج للإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آلية السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية ومن أهم البرامج:

1- " اتفاق الاستعداد الائتماني الأول" Stand by1 : 1989/05/31-1990/05/30.

يرجع الاتفاق بين الجزائر والصندوق إلى نهاية الثمانينات في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهتها خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989, الذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق فأكدت على : " المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا , وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية .

والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف " ، كما أكدت رسالة الحكومة بأن العنصر الأساسي في الإصلاح الاقتصادي هو توسيع دور القطاع الخاص¹ .

فتم الإمضاء على أول اتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 وتحصلت بموجبه على قرض تقدر قيمته بـ 623 وحدة حقوق سحب خاصة كما استفادت من قرض قيمته 886 مليون دولار، في إطار ما يسمى ببرامج التثبيت أو الاستقرار بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات و ذلك باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي² .

كانت مدة هذا الاتفاق سنة واحدة مع تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق سياسة النقدية و القضاء على عجز الميزانية تخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار إدخال المرونة على نظام الأسعار فكان على الجزائر استجابة لشرطية صندوق النقد الدولي³ ، فأصبح من الضروري إحداث التغيير على مستوى المنظومة التشريعية لتتماشى و التوجهات الجديدة لسياسة الإصلاحات الاقتصادية المتبعة، وبدأت هذه التغييرات بإصدار القانون رقم 89-12 و المؤرخ في 5 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار، والذي يمكن اعتباره خطوة أولية في سبيل إرساء قواعد نظام السوق، وذلك نتيجة تحريره الجزئي للأسعار و تبنيه لمقاييس حساب تكاليف الإنتاج و حالة العرض و الطلب و المنافسة الاقتصادية، وقد تم من خلال هذا القانون، تبني نوعين من الأسعار حيث بقيت الدولة تلتزم بدعمها لبعض السلع و الخدمات الأساسية، وحددت لها بذلك أسعارا إدارية، أما الأسعار الأخرى فهي حرة يتم تحديدها على أساس التكاليف الحقيقية و الربحية، مكن هذا الإجراء من إحداث تغيير جذري في نظام الأسعار، حيث أنه بداية من شهر جوان 1991 تم تحرير كل الأسعار ما عدا أسعار 50 منتجا بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة، و 22 منتجا مدعما من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة⁴ . كما تم إصدار القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 و المتعلق بالنقد و القرض، و الذي بموجبه أصبح البنك المركزي يسمى بنك الجزائر ومؤسسة مستقلة عن الدولة مكلفة بوضع و متابعة السياسة النقدية و مراقبة النظام المصرفي، إعطاء أكثر حرية للبنوك التجارية في المخاطرة و منح القروض للأشخاص و المؤسسات، تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات

1 - بطاهر علي، مرجع سابق، ص 113.

2 - بن ناصر عيسى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكيف والتعديل الهيكلي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري - قسنطينة، ص 127.

3- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 130.

4- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2006، ص 101.

العمومية، محاربة التضخم ومختلف أشكال التسريبات، وضع نظام مصرفي فعال من اجل تعبئة وتوجيه الموارد. كما أن هذا القانون، حمل في طياته قواعد جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الخارج وتواجد المؤسسات المالية و الاقتصادية الأجنبية بالجزائر، وذلك كوسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يمكن أن يساعد على خلق ديناميكية جديدة في الاقتصاد، و المشاركة في التنمية وان إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي:

1- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة، ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر على دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة فيما يخص السجل التجاري، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص كما وصل الدينار انزلاقه ليرتفع من 8.032 دينار لكل دولار إلى 10.95 دينار لكل دولار، وهذا من شأنه انه يمهّد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

1- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح القضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي و العمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد، و ذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بنسبة 20% ورفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك.

2- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين الجزائر¹.

مدة هذا الاتفاق لم تكن كافية من اجل استقرار الجزائر بحيث انه خلال هذه الفترة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990 وتقليص الطلبات الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 إلى 28.379 مليار دولار سنة 1990 كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% في سنة 1988 إلى 52% سنة 1991.

1 - مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 131.

عقب نهاية اتفاق الشبث الأول في ماي 1990، بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد توازنات على المستوى الكلي .

2- الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني Stand by2: (من 03 جوان 1991 إلى 1992/03/31).

هذا الاتفاق الثاني تم الإمضاء عليه في جوان 1991 و مدته 10 أشهر، ويتعلق ببرنامج للاستقرار الاقتصادي، الذي بموجبه يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط يستمر تحريرها بناء على الالتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية، كما أبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاقا مع البنك الدولي تتحصل بموجبه على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار يخصص للتطهير المالي للمؤسسات المالية الاقتصادية العمومية¹.

وعليه يمكن تلخيص اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي كما يلي:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي؛
- تخفيض قيمة الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة؛
- تشجيع الادخار وتخفيض من الاستهلاك؛
- تحرير أسعار والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات²؛
- تحرير التجارة الخارجية؛
- تنويع الصادرات من غير المحروقات؛
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز؛
- خصوصية المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة³.

ووفق شرطية صندوق النقد الدولي، اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية والمالية، ففي المجال النقدي تمت الإجراءات التالية :

1- بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص 127.

2- مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 133.

3 - عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004 - 2005 ، ص 169.

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود لا يتجاوز 20 %؛
- إنشاء سوق نقدي (سوق ما بين البنوك)؛
- وفي الجانب المالي، فقد انتهجت سياسة تقشفية صارمة للنفقات العامة للدولة بهدف التخفيف من حدة التضخم، وتقليص عجز الميزانية العامة للدولة؛
- كما تم مواصلة عملية انزلاق الدينار الجزائري حتى سبتمبر 1991، ليتم بعد ذلك تخفيض قيمته بنسبة 50% حيث انتقل سعر صرف الدولار بالدينار من 9 دينار لكل دولار سنة 1990 إلى 18.5 دينار لكل دولار سنة 1991؛
- بالنسبة لنظام الأسعار، فقد تم تحريرها أكثر من 75 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب مواد الوسيطة والكمالية؛
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق الخارجية من استيراد وتصدير وفتح حسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة؛
- إصدار مراسيم تخص النظام المالي كمرسوم رقم 10/93 بتاريخ 23 ماي 1993 و المتعلق بسوق القيم المنقولة، و كان الهدف منه إحداث ميكانيزمات جديدة لتمويل و تقييم الاستثمارات في إطار سوق مالي يتم فيه تداول الأوراق المالية، و ذلك لتسهيل عملية الخوصصة، وتكون بذلك هذه السوق المالية مصدرا جديدا لتمويل الاستثمارات، ومن جهة أخرى، وبهدف الحصول على إيرادات إضافية لمواجهة العجز والتخفيف من عبء المديونية و تفادي مشكل إعادة الجدولة، عمدت الدولة إلى تعديل قانون المحروقات رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 عن طريق القانون رقم 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، والذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سونا طراك بنسبة 51 %، وذلك في سبيل رفع الإنتاج خاصة بإقدام الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا عالية إلى جانب قدرتها المالية على الاستثمار، و ذلك نظرا لما تحتاجه عمليات البحث، و التنقيب من مبالغ استثمارية ضخمة تفتقر إليها الجزائر آنذاك.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات .
- ولمواجهة الانعكاسات السلبية على الاستقرار الاجتماعي و حماية الفقراء من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية، نتيجة ارتفاع الأسعار فقد طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام شبكة اجتماعية عن طريق تقديم

علاوات نقدية لعديدي الدخل و لذوي الدخل المحدود، حيث أنه بحلول سنة 1993 أصبح هذا النظام يغطي أكثر من 60 % من عدد السكان و بلغت تكلفته حوالي 2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992¹.

3- تقييم الاتفاقيين ومدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

بعدها نفذت الجزائر برنامجين للاستقرار الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي (في سنتي 1989 و 1991) و المعتمدان على سياسات جانب الطلب الصارمة من خلال إجراء تخفيض كبير في قيمة سعر الصرف و ضغط النفقات العمومية من خلال سياسة مالية و نقدية صارمة، و ساعد على ذلك ارتفاع مدا خيل الصادرات من المحروقات، على اثر ارتفاع سعر البترول سنة 1991 (حرب الخليج) إلى تحقيق بعض الفوائض المالية. و خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية حيث انتقلت من 73.9% في سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992².

- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة التي تقلصت، سواء كانت نفقات الجارية أو نفقات التجهيز و تمويل المؤسسات العمومية، و الجدول أسفله يوضح تطور نفقات الخزينة العامة للدولة.

جدول (44): تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام %

البيان	1985	1988	1989	1990	1991
إيرادات الخزينة	36,8	26,7	27,6	28,4	31,4
نفقات الخزينة	46,4	39,4	29,6	25,3	27,1
منها: نفقات جارية	18,2	21,8	19	16,6	19,4
استثمارات عمومية	15,3	12,4	10,5	8,9	7,4
قروض للمؤسسات	7,8	5,9	1,6	0,1	0
أخرى	5,1	0,7	-1,5	-0,1	3,0

المصدر: عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص170.

1- بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص104.

2- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، ص190

حيث انخفضت نفقات الخزينة بـ 14 نقطة من الناتج الداخلي الخام بين (88-90) و بـ 21 نقطة بين (89-90)، وهذا نتيجة انخفاض النفقات الجارية ونفقات الاستثمار المباشر (ميزانية التجهيز) وغير المباشر (تسبيقات وقروض) التي انتقلت من 28,2% من الناتج الداخلي الخام سنة 1985 (60% من الإجمالي) إلى 19% سنة 1988 فقط سنة 1991.

والى ارتفاع الإيرادات بنسبة 43% ما بين (88-91)، 90% منها تعود للحماية البترولية هذا الارتفاع يعود لارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية (حرب الخليج) وانخفاض قيمة الدينار الجزائري (انزلاق الدينار ثم التخفيض الرسمي في 1991) بنسبة تفوق 60%، وهو ما أدى إلى تقليص الطلب على العملة الصعبة¹.

جدول (45): تطور سعر البترول و سعر صرف الدينار.

البيان	1988	89	90	جوان 91	سبتمبر 91
سعر البرميل (دولار)	15,14	15,53	24	21	-
سعر الصرف (دولار/الدينار)	5,9	7,45	8,9	18,5	22,5

المصدر: عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 170.

- ارتفاع نسبة إعادة الخصم من 7% وهو المستوى الذي عرفته سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1991 ثم 11.5% سنة 1992 مع رفع معدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى سوق النقد 17% حيث الهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب وبالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.

- نمو الكتلة النقدية (M2) 21.3% 1991، بعدما كان معدل النمو 1990 يقدر 11.3، في حين تغير (PIB) بمعدل 0.8%، وهو ما بين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية، مما يفضي بوجود كتلة.

- أما معدل التضخم فقد سجل في 1989 معدل 9.3% ليرتفع سنة 1990 إلى 17.9%، ليصل سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر الفائدة حقيقي سالب².

- وجود فائض في الميزان التجاري 4.2 مليار دولار سنة 1991 حيث كانت الصادرات 12.4 مليار دولار والواردات 7.8 مليار دولار، بعدما كان 0.1 مليار دولار سنة 1989 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، لكنها بدأت تعاود الانخفاض من 1992 ليشهد عجز في الميزان التجاري سنة 1994، وقد نتج عن هذا الوضع تباطؤ خطير

1 - عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 170.

2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، ص 190

في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي يظل خاضعا لهيمنة السوق العالمية .

جدول رقم (46): تطور الميزان التجاري في الجزائر (1989-1994)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

	1994	1993	1992	1991	1990	1989
الصادرات	8.9	10.4	11.5	12.4	12.9	9.6
الواردات	9.2	8.0	8.3	7.8	9.8	9.5
الرصيد			0.3-	2.4	3.2	المصدر: 2.

المصدر: بطاهر علي، مرجع سابق، ص129.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية التي لجأت إليها الجزائر ما فتئت تعمل على تزايد التوترات على مستوى التوازنات المالية الخارجية ، وخصوصا تزداد صعوبة إدارتها عند اقتراب أجل تسديد الدين، حيث بلغ مجموع الديون الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25.7 مليار دولار منها نسبة 97.3% ديون متوسطة وطويلة الأجل، 2.7% ديون قصيرة الأجل، أما خدمة الدين في نهاية 1993 فقد بلغت حوالي 9 مليار دولار؛ أي أن نسبة خدمة الدين (مبلغ خدمة الدين/قيمة الصادرات) وصلت إلى 82.2%، وهي نسبة مرتفعة جدا على النسبة المعيارية المسموح بها في مدى قدرة الدولة الوفاء بالالتزامات الدولية والمقدرة بين 25%-30%¹.

الفرع الثاني: برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1998):

ونتيجة للاختلالات الداخلية والخارجية بسبب انخفاض أسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية، وارتفاع خدمة الدين من جهة أخرى ما دفع السلطات الجزائرية للاستدانة بغرض استيراد المواد الغذائية، كل هذه المشاكل أدت بالسلطات الجزائرية أن تعمل على صياغة برنامج شامل للتصحيح حضي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وترتب على ذلك اللجوء إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار استعداد ائتماني مدته سنة ابتداء من أبريل 1994 إلى مارس 1995، كما وافق الصندوق على الإصلاح الاقتصادي الموسع من 1995-1998 بعد نهاية تنفيذ اتفاقية برنامج الاستقرار الاقتصادي بشكل مقبول، كما نص الاتفاق على إعادة جدولة ثانية للقروض المتوسطة وطويلة الأجل مع نادي باريس ولندن، تهدف هذه البرامج

1- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص190.

إلى إحداث إصلاح عميق يشمل جميع القطاعات وجميع المتغيرات الاقتصادية، سياسة نقدية، سياسة مالية، نظام الصرف، سعر الفائدة، ميزان المدفوعات، المنظومة المصرفية والقطاع المالي، المالية العامة، الضرائب، الرسوم الجمركية، التجارة الخارجية، الأسعار، إصلاح المؤسسات العمومية، تنمية القطاع الخاص، البناء، وتدابير الحماية الاجتماعية، سوق الشغل، في إطار احترام مبادئ أساسين:

- المحافظة على قدر من هامش المناورة في مجال السياسة الاقتصادية؛
- المحافظة على مكاسب العمال، وحماية الشبكة الاجتماعية للطبقة المحرومة من الشعب.

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي (11 أبريل 1994-31 مارس 1995):

تندرج أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في إطار مخطط متوسط الأجل يهدف إلى:
تندرج أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في إطار مخطط متوسط الأجل يهدف إلى:

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها من 21 % سنة 1993 إلى 14 % سنة 1994، وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات مرتفعة (البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة)؛
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لإحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار، وبالرفع من إنتاجية رأس المال، ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه خلال الفترة؛
- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%؛
- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % في أبريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دينار)، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في سوق الموازية، تطبيق لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%¹؛
- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط تحويلات اجتماعية والإعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية التطهير المال ؛
- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية (الأدوية، المياه الصالحة للشرب...) مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات : الفرينة، السميد، الحليب؛ في حدود 5% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993، لينخفض هذا الدعم إلى 2% مع نهاية البرنامج²؛

1- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص195.

2- بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص128.

- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية، تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثمة الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام ب 3 % سنة 1994 و 6 % خلال سنة 1995 (بعدها كان -2.5 % سنة 93)، وذلك بنية استيعاب الارتفاع في القوة العاملة وخفض معدل البطالة تدريجيا، ويتم ذلك عن طريق توزيع النمو الاقتصادي و اختيار القطاعات ذات الأولوية خاصة السكن، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، البناء، الأشغال العمومية، الزراعة و الاستعمال الأمثل لطاقت الإنتاج المتاحة في القطاع الصناعي؛
- تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية لحماية الطبقات الأكثر تضررا في المجتمع بسبب تكاليف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق¹.

ولتخفيف الضغوط المفروضة على ميزان المدفوعات جراء ارتفاع أعباء خدمات الديون الخارجية قررت السلطات العمومية بعد نقاش دام سنة 1993 كاملة بين مؤيد ومعارض، تطبيق برنامجا شاملا لإعادة جدولة الديون العمومية و الخاصة بما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى أربعة سنوات، زيادة على التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف الذي كان مقررا أن تحصل عليه بما فيها تسهيلات الصندوق في حدود 1 مليار دولار، والمحصلة من التمويل الإضافي في حدود 5.5 مليار دولار ، وهذا بعد تنفيذ برنامجا للاستقرار الاقتصادي، ثم مباشرة برنامجا للتصحيح الهيكلي، و كان الهدف من إعادة الجدولة هو:

- تشكيل احتياطات صرف بما يتجاوز شهر ونصف من الواردات؛
- تخفيض نسبة خدمة المديونية إلى مستوى ينسجم مع أهداف النمو؛
- لا يجب أن تؤدي عملية إعادة الجدولة في الأجل المتوسط إلى ظهور احتياجات جديدة في التمويل.

بعد انتهاء مدة برنامج الاستقرار الاقتصادي وعلى ضوء النتائج المحصل عليها والتي نالت رضا الصندوق والتي اعتبرها عاملا حاسما لاسترجاع ثقة أسواق المال الدولية ودخول الجزائر إليها كمقترض طبيعي، وهو ما سمح أيضا بمواصلة المفاوضات لإبرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاث سنوات لاحقة بالإضافة إلى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية، وتطبيق برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد .

2- الاتفاق الموسع و الإصلاح الهيكلي (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998)

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات أخرى مكملية للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط و الطويل، فكلما النوعين من التصحيح يكملان

1 - عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 181

بعضهما البعض أكثر من ما يحل أحدهما محل الآخر، فسياسة الاستقرار الاقتصادي المعتمدة على تسيير الطلب تعتبر نقطة الانطلاق للتصحيح الهيكلي، إذ تضاف إليها أهداف متوسطة وطويلة بغرض التأثير على العرض، وهو ما يسمح بالتطهير الكلي للاقتصاد، والتي بالإضافة إلى تدخل الصندوق تعد مجالا لتدخل البنك العالمي الذي زيادة على كونه ممولا للمشاريع على المستوى الكلي يمنح قروضا للتصحيح الهيكلي لتدعيم مختلف الإصلاحات (إصلاح القطاع العام، إصلاح التجارة الخارجية، إصلاحات تتعلق بالميزانية و الضرائب و غيرها...). حيث انه بعد انقضاء برنامج الاستقرار وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، وبغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق، وفي الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، وهذا لمدة 03 سنوات -ماي 1995، ماي 1998- في نطاق الميكانيزم القرض الموسع.

الجدول رقم 47 : التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع

و آجال تنفيذها في الجزائر في الفترة 98/95.

تواريخ التنفيذ	التدابير المعتمدة
نهاية 1995	I. نظام الصرف
1996	1- إقامة سوق صرف مابين البنوك مع اعتبار البنوك أعوانا معتمدة.
1996	2- توسيع سوق مابين البنوك إلى مساهمين آخرين من غير البنوك التجارية.
1997	3- بالموازاة مع إقامة سوق صرف مابين البنوك، يتم منح الاعتماد لمكاتب الصرف بداية 1996.
1995	4- إقرار نظام المادة الثامنة، بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية التجارية.
98/95	5- التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع القابلة للتبادل في إطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي.
منتصف 1995	6- متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية.
	II. تحرير المبادلات و المدفوعات

	<p>1- إلغاء إلزامية تحديد آجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقد عليها لشراء سلع للتجهيز.</p> <p>2- بهدف ضمان تحويل الدينار للمعاملات الخارجية التجارية.</p>
منتصف 1955	أ- يتم السماح بنفقات الصحة و التعليم.
1996	<ul style="list-style-type: none"> • في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ضمن مبالغ محددة سنويا • في المرحلة الثانية من قبل البنوك التجارية ضمن حدود المبالغ المقررة من قبل بنك الجزائر.
1997	ب- الترخيص بنفقات السياحة في حدود مبالغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر، وبعد 6 أشهر من قبل البنوك ضمن المبالغ المحدد من قبل بنك الجزائر.
1996	ج- النفقات الأخرى (مهمات الأعمال، نفقات الإشهار، تحويل الأجور..... الخ) يتم الترخيص بها من قبل البنوك الخارجية ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر.
منتصف 1995	3- إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة المعايير المهنية و الفنية (الأدوية، الحليب السميد، الدقيق، القمح).
1995	4- إعادة هيكلة التعريفات الجمركية
	<ul style="list-style-type: none"> • تخفيض معدل التعريفات القصوى إلى: 50% و يتم متابعة هذا المعدل إلى غاية الوصول إلى المعدل في الدول المجاورة.
جانفي 1996	
1995	
	III. تحرير الأسعار
	1- إقامة آلية تسمح بالمتابعة الثلاثية للتكاليف الاقتصادية للمنتجات ذات الأسعار الإدارية بهدف تصحيح أسعارها دوريا.
نهاية 1995	2- إلغاء الدعم للمنتجات الغذائية و الطاقوية.
منتصف 1994	3- إلغاء المراقبة على الهوامش و تحويل المنتجات التالية إلى الأسعار الحرة، السكر، الحبوب (من غير القمح الصلب و اللين)، زيت الطعام، الأدوات المدرسية الأدوية.
نهاية 1994	4- إصلاح أسعار الدعم للزراعة:
يناير 1995	
	IV. المالية العامة
يناير 1995	1- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات.

1997	2- إصلاح التعريفية الجمركية. 3- مراجعة و إصلاح الضريبة على القيمة المضافة. ● مراجعة المعادلات و الأوعية و دراسة إمكانية توسيع الوعاء إلى المنتجات البترولية وتقليص المعدلات من ثلاثة إلى معدلين. ● تحديد وسائل زيادة مردودية الحقوق على الاستهلاك.
نهاية 1996	
منتصف 1996	4- وضع رقم ضريبي لكل ممول 5- العمل بالتعاون مع البنك الدولي على:
1996	● مراجعة سياسة الإنفاق العام ● وضع نظام لمتابعة الإيرادات و المحاسبة لدعم تسير النفقات
نهاية 1995	6- الشروع في إصلاح الوظيف العمومي بهدف تقليص عمالة الزائدة. 7. السياسة النقدية و إصلاح النظام البنكي و المالي :
1995	1- اعتماد معادلات فائدة دائمة حقيقية موجبة (من غير المعدل المرتبط بالسكن) مقاسة على أساس اتجاهات التضخم المقدرة للثلاثي الرابع 1995.
1995	2- اعتماد هيكل المعدلات الموجهة، خاصة معدل إعادة الخصم في إطار إدخال نظام المزايدة على القروض. 3- إلغاء القيود على هوامش معدلات الفائدة. 4- تطوير السوق النقدية
1995	● ما بين البنوك (بتوسيع الأدوات و المتدخلين).
1995	● المزايدة على القروض
منتصف 1996	● المزايدة على أدونات الخزينة
1996	● إدخال عمليات السوق المفتوحة
1996	5- إعادة رسملة البنوك باستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات و التي توقفت في منتصف 1996.
منتصف 1995	6- إنجاز الأعمال التمهيدية لإقامة سوق رؤوس أموال.
98/96	7- إعادة رسملة للبنوك لتطبيق معدل كفاية رأس المال 4%.
نهاية 1995	8- دعم إعادة هيكل البنوك بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأس مالها.
1996	9- دعم التدابير الاحترازية التي تحد من المخاطرة و تضع القواعد لتصنيف القروض.
نهاية 1996	10- إعادة هيكل صندوق الادخار و دجه في النظام المصرفي.

	11- وضع نظام لتأمين الودائع. V. الشبكة الاجتماعية و القضايا الاجتماعية
--	---

المصدر : عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات تالاقتصادية الكلية ، دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ص 294 -297.

بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS أي ما يعادل % 127.9 من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعاً لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس و نادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يمين موعد سدادها خلال مدة الإنفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1998 ، بالإضافة الفوائد المستحقة السداد ما بين 01 جوان 1995 و 31 ماي 1996 ، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطاً من الأقساط نصف السنوية الأخذة في الزيادة تدريجياً ابتداء من 30 نوفمبر 1999 وتستمر حتى سنة 2011¹.

ولقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة للمفاوضات التي تمت حول إعادة جدولة ديون المؤسسات الخاصة بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات حول الدين العمومي مع نادي باريس. لقد تمحور البرنامج أساساً على إستراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد واستقرار مالي، خلق مناصب الشغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة، توازن في ميزان المدفوعات.

¹ دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004 ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 377.

2-1- أهداف برنامج التعديل الهيكلي:

إن أهداف برنامج الإصلاح الهيكلي تصب في اتجاه استقرار الاقتصاد على المستوى الكلي وعودة النمو

الاقتصادي وتحقيق التوازنات الكبرى الداخلية و الخارجية ، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

- بعث النمو الاقتصادي.
- تحقيق الاستقرار المالي.
- التحكم في التضخم.
- توازن ميزان المدفوعات.
- العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق ما بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف ابتداء من 1996/01/01، والعمل على تحويل (دج) لأجل المعاملات الخارجية الجارية.
- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب الشغل.
- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض عند التصدير -CAGEX- وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخصخصة و الحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات خارج التمويل التقليدي البنكي.
- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب و المحليين (الأمر رقم 22/95) حدد حوالي 300 مؤسسة أوحدة إنتاج، وتصفية المؤسسات المفلسة (حوالي 88 مؤسسة اقتصادية محلية واستكمال برنامج إعادة تأهيل وهيكلية 23 مؤسسة اقتصادية عمومية.
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (les holdings)، التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة، ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية مختلف القطاعات المكلفة بما.
- تشجيع القطاع الإنتاجي.
- زيادة استهلاك العائلات ودعم الفئات الأكثر تضرر من عملية التصحيح ذاتها.
- تحرير التجارة الخارجية.

2-2- إجراءات تحقيق أهداف البرنامج:

- إصلاح النظام المالي و المصرفي وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة و الخصخصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة، وإجراء عمليات تدقيق بالتعاون مع البنك العالمي لتحديد احتياجات إعادة الرسملة (إعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي) للبنوك ومدى الالتزام بالحد الأدنى لنسبة (رأس المال / الأصول) التي

بلغت 5% سنة 1994 ورفعتها إلى 8% سنة 1999 تماشيا مع معايير البنك العالمي، وبعد انتهاء عمليات التدقيق سنة 1995 تبين وجود ثلاث بنوك في حاجة إلى إعادة رسملة إضافية في 1998، بالإضافة إلى تكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع للبحث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم في شكل أصول مالية ونقدية بالعملة الوطنية.

● استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية منذ 1994 للحد من التوسع في الكتلة النقدية (M2)، من خلال فرض احتياطات إلزامية بنسبة 25% على كافة الودائع بالعملة الوطنية، كما تدخل البنك الجزائري في سوق النقد من خلال نظام للمناقصات لبيع سندات الخزينة، حيث وصلت أسعار الفائدة عليها إلى 22.5% بداية سنة 1996 لتتخفف إلى 17.5% نهاية 1996 بعد تراجع معدل التضخم، ويشترك في هذه المناقصات البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين، صناديق المعاشات والتقاعد)، وقد سهل هذا النظام ممارسة عمليات السوق المفتوحة من جانب البنك المركزي في ديسمبر 1996، إلغاء السقف على الفوائد المدينة و السقف على الفائدة في السوق النقدي، وفيما بين البنوك ابتداء من 1995، أدت السياسة الميزانية التقييدية و السياسة النقدية بأدواتها غير المباشرة إلى تقليص معدل النمو الكتلة النقدية، وهو ما أدى إلى تراجع معدل التضخم من حوالي 30% سنة 1995 إلى 5% سنة 1998.

● في سنة 1995 تم إلغاء صناديق المساهمة وتعيينها بالشركات القابضة les holding في جوان 1996 التي تعتبر مالكة ومستقلة، وفق قانون الأموال المنقولة للدولة رقم (12-1995)، وعددها 11 شركة قابضة وطنية وخمس شركات قابضة جهوية، وتظم الشركات القابضة الوطنية المؤسسات العمومية ذات النشاط الصناعي، التجاري والخدمي، مع استثناء مؤسسات قطاع المحروقات وقطاع النقل والبنوك وشركات التأمين، وبهدف تفعيل أداء القطاع الصناعي.

● ضبط الموازنة العامة خلال سنوات قادمة، مما طلب من السلطات اعتماد نظام ضريبي فعال ومرن وشامل والتحكم بشكل صارم في النفقات الحكومية والعمل على زيادة الإيرادات العامة؛

● طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدأ المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997 لرسم إطار للشراكة و الوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

2-3 تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع:

عرف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع نتائج يمكن وصفها بالمقبولة إذ أسفرت هذه الإصلاحات عن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية، وهناك تحسن في العديد من المؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، ولكنها أسفرت عن آثار سلبية تمثلت في انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع نسب البطالة.

2-3-1- بعض النتائج الاقتصادية المحققة:

جدول(48) : معدل النمو الاقتصادي

السنة	95	96	97
معدل النمو	3.9%	4%	4.5%

المصدر : روابح عبد الباقي، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة - أيام 21 / 22 ماي 2002، جامعة البليدة.
بعد عشرية من الركود بدا النمو الاقتصادي ينتعش ويشهد تحسنا ولو بمعدلات متواضعة خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي، حيث كان معدل النمو الاقتصادي سنة 1995 يقدر ب3.9% وأصبح 4.5% سنة 1997، وتجدر الملاحظة أيضا بان هذا النمو الاقتصادي ما يزال هشاً إذ يتركز على المحروقات والفلاحة وهما قطاعان متجهان نحو الخارج.

جدول(49): نسب النمو القطاعي : نسبة مئوية(%)

القطاعات	السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الصناعة	4.4-	1.4-	1.4-	1.4-	3.9-	4.6+
الفلاحة	9.0-	15.0+	15.0+	15.0+	14-	11.4+
البناء والأشغال العمومية	0.9+	2.7+	2.7+	2.7+	2+	2.4+
المحروقات	2.5-	1+	1+	1+	5.2+	3.5+

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص41.

جدول(50) : تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر : نسبة مئوية(%)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي	0.9-	3.9+	4.0+	4.5+	5.1+	3.2+	6.2+

المصدر: بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص130 .

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول، نلاحظ أنه هناك نمو إيجابي خلال فترة التعديل الهيكلي بسبب:

- إعادة الجدولة، وما تمخض عنها من تحسين في معدلات خدمة الدين، وسخاء مصادر الإقراض الأجنبية، بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي، حيث استفادت الجزائر من أكثر من 22 مليار دولار، 17 مليار دولار منها في شكل إعادة جدولة، و5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية.
- الارتفاع المزدوج، من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار في قطاع المحروقات.
- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة البرنامج، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي وبالتالي زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 15% سنة 1995 إلى 21% سنة 1996، على عكس القطاع الصناعي الذي عانى الكثير خلال فترة البرنامج.

جدول(51): تطور الميزان التجاري

1998	1997	1996	1995	1994	السنة
					المركبات
10.13	14.14	12.880	10.279	8.899	الصادرات الإجمالية (بملايير الدولارات الأمريكية)
9.77	13.64	12.280	9.786	8.606	صادرات المحروقات (بملايير الدولارات الأمريكية)
0.36	0.495	0.600	0.493	0.293	صادرات خارج المحروقات (بملايير الدولارات الأمريكية)
9.32	8.35	9.441	10.100	9.158	الواردات (مليار الدولار أمريكي)
2.66	2.49	2.561	2.753	2.755	الواردات الغذائية (مليار الدولار أمريكي)
0.839+	5.79+	3.439+	+0.179	0.259-	الميزان التجاري
13.4	19.49	21.43	17.58	16.31	السعر المتوسط للبرميل

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع-الجزائر 1999، ص38. لقد حقق الميزان التجاري فائضا منذ 1995، وفي سنة 1997 حقق رقما قياسيا بفضل تحسين أسعار البترول الخام في السوق العالمية من جهة، وكذا بفضل الحد من حجم الواردات من جهة أخرى.

جدول(52) : تحسن وضعية الموازنة العامة للدولة "العجز أو الفائض بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي"

نسبة مئوية (%)

97	96	95	94	93	السنة
1.3	%3	1.4-	44-	8.7-	العجز أو الفائض

المصدر : عبد الرحمن تومي، مرجع سابق. ص55

لقد انخفض العجز في الميزانية العامة من 13.7 % سنة 1988 إلى 8.7 % سنة 1993، 4.4 % سنة 1994، بينما سجل فائض سنة 1996 يقدره 3% و 1.3 % سنة 1997 وفي سنة 1998 عودة العجز للموازنة العامة للدولة بسبب التدهور الكبير في أسعار المحروقات، حيث انخفض سعر البرميل من 19.47 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12.95 دولار أمريكي سنة 1998، حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28% مما أحدث عجزا جديدا في الميزانية العمومية قدره 108.1 مليار دينار جزائري سنة 1998 أي حوالي 4% من الناتج الداخلي الإجمالي . وهذا الوضع يبين هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي فهي تمثل موردا رئيسيا لخزانة الدولة ، إلا أن هذا الوضع لا يساهم في فعالية النظام الضريبي ، بحيث أن تقديرات هذا المورد لا تتركز على عوامل داخلية بل هي رهينة عوامل خارجية تتمثل أساسا في أسعار المحروقات التي تخضع للتقلبات السعرية في الأسواق الدولية بالإضافة إلى عدم استقرار الدولار الأمريكي المستخدم كأداة تسوية في ذلك القطاع.

جدول(53) : تطور الكتلة النقدية(M2). نسبة مئوية(%)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
نمو الكتلة النقدية	15.3	10.5	16	14	18

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص38.

لقد تم احتواء نمو الكتلة النقدية منذ 1994 حسب مقاييس مرضية، بعدما كانت بالمفرطة بالمقارنة مع متطلبات الاقتصاد، ولقد ساهم كل من التسيير الصارم لكل من الميزانية والنقد في انخفاض التضخم .

جدول(54): انخفاض معدل التضخم خلال سنوات التثبيت و التكييف الاقتصادي نسبة مئوية(%)

السنة	94	95	96	97	98	99	2000
التضخم	29	29.8	18.5	5.7	5	2.6	0.3

المصدر : عبد الرحمن تومي، مرجع سابق.ص55

لقد انخفضت نسبة التضخم بمعدل سنوي من 29% سنة 1994 إلى 5.7 % سنة 1997 و 5% في نهاية ديسمبر 1998 و 0.3% سنة 2000 وهو يقارب المعدل السائدة في دول الاتحاد الأوربي، وأحسن مما عليه الحال في كثير من الدول النامية، ويعود ذلك إلى سياسات الصارمة في إدارة الطلب.

لقد عرف احتياطي الصرف تحسنا غير مسبوق، بسبب إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال سنتي 1996 و1997. مما سمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري الأمر الذي أثر بشكل إيجابي على ميزان المدفوعات، الشيء الذي سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية.

جدول(55): تطور مستوى احتياطات الصرف خلال الفترة 1994 -2000.

11,90	4,40	6,843	8,046	4,228	1.94	2,6	الاحتياطات الإجمالية (استثناء الذهب) مليار دولار
12,19	4,58	7,51	9,39	4,51	2,1	2,81	الاحتياطات (أشهر استيراد)

المصدر : عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 221 .

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع احتياطي الصرف من 2,6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4,2 مليار دولار سنة 1996، ليلغ الذروة سنة 1997 بـ 8,2 مليار دولار، ثم تراجع نسبيا سنة 1998، بسبب تراجع أسعار البترول خلال تلك الفترة.

جدول(56): ضعف المساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأس مال الإجمالي الثابت

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنة
4.27	4.04	2.35	2.31	0.00	0.00	0.00	الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأس مال الإجمالي الثابت %

المصدر: ريال زوينة، تطور الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وأثارها على جلب الاستثمارات الأجنبية، ص 13. إن مستوى مردود الاستثمار الأجنبي في هذه الفترة وان لم تكن حاضرة في هذه الفترة إلا بصفة محتشمة وفي القطاع المحروقات فقط، حيث تؤكد الأرقام أن متوسط مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التعديل الهيكلي لا تتجاوز 1.85 %، وهي معدومة تماما لثلاث سنوات متتالية، هذه المؤشرات تؤكد مرة أخرى بان مناخ الاستثمار غير متوفر بشكل مناسب.

جدول(57): تطور الديون الخارجية الوحدة : مليار دولار

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المدىونية الإجمالية	29,468	31,573	33,651	31,222	30,473	28,315	25,261
المدىونية المتوسطة وطويلة الأجل	28,850	31,317	33,230	31,060	30,261	28,140	25,088
المدىونية قصيرة الأجل	0,636	0,256	0,421	0,162	0,212	0,175	0,173
خدمات المدىونية	4,520	4,244	4,281	4,465	5,180	5,116	4,500
خدمات المدىونية/ الصادرات (%)	47,1	38,8	30,9	30,3	47,5	39,05	24,7
المدىونية/ الصادرات (%)	331,30	306,13	254,73	225,91	300,52	225,82	115,67
المدىونية/ الناتج الداخلي الخام (%)	69,9	76,1	73,5	66,4	64,8	47,23	58,9

المصدر : عبد الله بلوناس ، مرجع سابق،،ص221 .

لقد بلغت الديون الخارجية لعام 1994، 29.486 مليار دولار أمريكي بينما بلغت في عام 1996، 33,651 مليار دولار أمريكي، وقدرت عام 1998، 30.473 مليار دولار أمريكي، يرجع سبب انخفاض هو اللجوء الحذر لتحنيد القروض جديدة، كما انه يعود خاصة إلى ما يسمى بآثار " التخفيض من قيمة الديون، بمعنى آثار ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للقيمة الإجمالية للديون الخارجية. أما هيكل تلك الديون، أولا من جانب الدفع فان جانب الديون على المدى القصير قد انخفض بصورة ملحوظة، إذ تقلص من 1.791 مليار دولار في 1990 إلى 0.636 مليار دولار سنة 1994 والى 0.162 مليار دولار سنة 1997.

أما على مدى المتوسط هو الآخر شهد ارتفاعا طفيفي ثم العودة إلى الانخفاض بصورة ملحوظة، حيث ارتفع من 28,850 مليار دولار في 1994 إلى 31,060 مليار دولار في 1997 ثم شهد انخفاضا إلى حيث تقلص إلى 25,088 مليار دولار في 2000.

إن نسبة جاري الديون بالمقارنة مع الناتج المحلي الخام قد بلغت 69.9 % في 1994 و 66.43% في عام 1997 ، مما أدى إلى تخفيض من ثقل الديون الخارجية.

أما فيما يخص الصادرات فإن نسبة جاري الديون بالمقارنة مع الصادرات بلغت 307 % في 1994 و 212 % في 1997.

أخيرا فإن فوائد الديون بالمقارنة مع الصادرات لم تتجاوز 93.4% سنة 1994 قبل إعادة الجدولة ولم تتجاوز 30.7 % في 1997 ، لكن سنة 1998 قد ارتفعت فوائد الديون ثانية إلى 64 % في عام 1998 بسبب تدهور السعر العالمي للبتروال الخام الذي انخفض بالنسبة للبتروال الجزائري من 19.80 دولار للبرميل الواحد في 1997 إلى 13.5 دولار في 1998.

تبين لنا الأرقام عدم اللجوء المفرط للقروض الخارجية خلال سنوات الأربعة والتي تميزت بالحذر وقد سمح بإعادة تشكيل الديون للتخفيف من الضغوط التي كانت تعرقل النمو فقد حضي شبح الديون الخارجية و الداخلية بالاختتام الكلي على حساب ضرورة تحسين النمو الاقتصادي، ومواصلة تخفيف هذه الديون لا يمكن التوصل إليها إلا عن طريق إنعاش النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الادخار المحلي.

2-3-2- بعض النتائج الاجتماعية المحققة:

ينبغي التذكير بان الأهداف الرئيسية الاستراتيجية للإصلاح الاقتصادي في الجزائر كانت تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للاستمرار وخفض معدلات البطالة. وبالنظر إلى النتائج الاقتصادي المحققة نجدها قاصرة على الجانب الاقتصادي البحت، فهي لم تتجسد في الجانب البشري خاصة فيما يتعلق بتقليل حجم البطالة، وإعطاء صورة واضحة حول الانعكاسات الاجتماعية السلبية لبرنامج التكييف الهيكلي، فالمؤشرات التالية تبين ذلك:

أ/ البطالة: عرفت مستويات البطالة تضخما متزايدا منذ دخول الاقتصاد الجزائري مرحلة الركود بدءا من عام 1986، ومع الشروع الرسمي في تنفيذ برامج التصحيح الهيكلي افريل 1994 كنتيجة ملازمة لخفض الاستثمار الحكومي و تصفية العديد من المؤسسات العمومية والشروع في عمليات الخصخصة على نطاق واسع. وبحسب تصريح لممثل مساهمات الدولة، فقد تم حل 363 مؤسسة عمومية وتصريح 320 ألف عامل واستفادتهم من تعويضات الضمان الاجتماعي و 80 ألف منهم أحيل على التقاعد المسبق.

جدول(58) : يوضح نسبة البطالة
نسبة مئوية(%)

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	2000
نسبة البطالة	21.3	24.3	27	28	28	28.6	28	29

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص101.

معدلات البطالة في ظل فترة التعديل الهيكلي تميزت بمعدلات مرتفعة نسبيا حيث بدأت نسب البطالة تتضاعف بدا من 1993 التي وصلت إلى 27 % سنة 1994 و 28 % في 1995 و 28% سنة 1998. لقد ارتفع عدد البطالين خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995 من 1.5 مليون شخص إلى 2.1 مليون شخص أي بارتفاع يعادل 582000 بطالا. ويقدر معدل طلب الشغل الإضافي أكثر من 250000 شخص سنوي . واستفادتهم من تعويضات الضمان الاجتماعي و 80 ألف منهم أحيل على التقاعد المسبق وتعود أسباب البطالة إلى :

1- غياب الاستثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العمومية او الخاصة الى جانب خوصصة بعض المؤسسات العمومية التي ساهمت بتسريح عدد كبير من العمال وتصفية أغليبتها على وجه الخصوص (تم تصفية 827 مؤسسة عمومية من بين 1300 مؤسسة عامة محلية خلال الفترة 1994/1997، ومنح استقلالية في التسيير ل 22 مؤسسة عامة خلال فترة 1994 / 1996 فقد أسفرت عملية تصفية مؤسسات بناء المملوكة للدولة عن فقدان 80 ألف عامل لمناصب شغلهم اعتبارا من ديسمبر 1997 كما ارتفعت نسب البطالين في صفوف الجامعيين إلى نسبة 4.4% سنة 1995 بعدما كانت 0.65% عام 1985 حيث وصل عدد بطالي المحصلون على الشهادات سنة 1996 إلى 80.000 وحوالي 100.000 في 1998، بالإضافة إلى أن ثلثي البطالين هم من طالبي العمل لأول مرة أي من غير أي خبرة مهنية¹.

1- عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص103.

2- نسب البطالة في الفئة الشبابية.

جدول (59): التوزيع النسبي للبطالة

البطالة الشبابية اقل من 30 سنة			السن
29-25	24-20	من 19-16	
35.1	50.5	70	النسبة المئوية

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 101

توضح هذه الأرقام أثر البطالة على فئة الشباب في سوق العمل الناتجة عن الرسوب المدرسي في الفئة الأولى والتي تستدعي تحسين مردودية النظام التربوي ، أو يرجع بسبب ترك المدارس للظروف الاجتماعية حيث بلغ عدد المطرودين من المدرسة 250000 ألف مطرود من المدرسة .

مما لأريب فيه أن ارتفاع مستويات البطالة يمثل مصدرا للكثير من الأمراض الاجتماعية و السبب المباشر في انتشار الجريمة ، خاصة في المدن، والتطرف، والعنف، وتعاطي المخدرات و التفكك الأسري و التمزق النسيج الاجتماعي كما ينتج عن مستويات البطالة المرتفعة هزات سياسية قد تهدد الاستقرار السياسي.

وتعتبر مشكلة تفشي البطالة وسوء الأحوال الاجتماعية في الجزائر من الأسباب الرئيسية لإحداث الاحتجاج المصحوبة بإعمال عنف والتخريب في التسعينيات.

ب/الأجور:

لقد انخفض الدخل الحقيقي بنسبة 30% بين 1994 / 1997 بسبب إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار منتجات الطاقة عام 1995/1994 ، كما الغي دعم جميع المواد الغذائية سنة 1996 ، مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية وانعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان.

ج/ مستوى المعيشة :

عرف مستوى المعيشة انخفاضا ملموسا، نتيجة لتحرير الأسعار لجميع المواد الاستهلاكية وإلغاء الدعم كما اشرنا، فضلا عن تحرير الأسعار المنشآت السكنية الاجتماعية، وزيادة إيجار الإسكان العام بنسبة 30% عام 1997/1995، وكل ذلك أثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة بهذه المصاريف¹.

د/ الفقر:

1- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 56.

نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض مستوى المعيشة وفقدان مناصب العمل وعدم خلق مناصب جديدة بما يتناسب ونمو القوة العاملة المتزايدة باستمرار، وعدم خلق مدا خيل جديدة كل ذلك أدى إلى اتساع دائرة الفقر، حيث وصل عدد الفقراء سنة 2001 في الجزائر 21% من العدد الإجمالي للسكان أي حوالي 6.4 ملايين، مع العلم ان غالبية الفقراء 70% يعيشون في الوسط الريفي¹.

هـ/ القدرة الشرائية.

لقد أدى الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، بالإضافة إلى رفع الدعم عن المواد ذات الاستهلاك الواسع وتجميد الأجور، وتخفيض قيمة العملة، إلى التهايب أسعار المواد الأساسية. وتشير الإحصائيات أن معدلات الأسعار قد تضاغت بين سنة 1990 وسنة 1998 كما يلي⁽²⁾:

- 10.5 مرات بالنسبة للأدوية.

- 8.7 مرات بالنسبة للمواد الغذائية ذات المنشأ الصناعي.

- 8 مرات بالنسبة لمجموع الكهرباء والغاز والماء المشروب والوقود.

وفي المقابل لم يتضاعف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلا ب 6 مرات، فانتقل من 1000 دج إلى 6000 دج، وهذا ما أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطن.

و/ الصحة والتعليم : لم يحض بالاهتمام الكبير من قبل برامج الإصلاح ولعل ذلك يبرز بوضوح من خلال تفحصنا بكل دقة للعناصر المشكلة لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي لكل دولة، فضلا عن ارتفاع تكاليف العلاج والتدريس والذي كلف باهظ الفئات العريضة من المجتمع محدودي الدخل وكذا ارتفاع معدلات التسرب المدرسي. لم يحض بالاهتمام الكبير من قبل برامج الإصلاح ولعل ذلك يبرز بوضوح من خلال تفحصنا بكل دقة للعناصر المشكلة لبرامج التكييف والتعديل الهيكلي لكل دولة، فضلا عن ارتفاع تكاليف العلاج والتدريس والذي كلف باهظ الفئات العريضة من المجتمع محدودي الدخل وكذا ارتفاع معدلات التسرب المدرسي.

وحسب مؤشر تقرير الأمم المتحدة عن التنمية الذي أشار إلى أن ما يقارب 6 ملايين نسمة من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار أي لا يعادل حتى مستوى الدخل الوطني المضموم المحدد ب 6000 دج، كما كشف ذات التقرير الذي نشر في الأسبوع الأول من شهر جويلية عام 1999 أن 20 من اغني الفئات في

1- بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص135.

2- المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002، ص 19.

المجتمع تستحوذ لوحدها على 50 من مجموع الدخل الوطني وهو ما يبين حدة الحرمان الاجتماعي وعدم العدالة في توزيع الدخل¹.

ز/ نصيب الفرد من الناتج المحلي.

لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعاً هاماً، حيث انخفض من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1596 دولار سنة 1997، ثم إلى 1500 دولار سنة 1999. وهو ما يؤكد الصعوبات الكبيرة التي عانى منها الفرد بصفة عامة أثناء تلك المرحلة.

تؤكد النتائج الاجتماعية المسجلة، أنها كانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي، حيث أجمعت عدة هيئات من بينها صندوق النقد الدولي، على التدهور الكبير في مستويات المعيشة لعدد كبير من الجزائريين، وارتفاع معدلات البطالة إلى مستوى 30%، وتراجع غير مسبوق على المستوى التعليمي والصحي.

جدول (60): معطيات مقارنة لتسهيل التمويل الموسع/ النتيجة

المركبات	تسهيل التمويل الموسع/المحقق	تسهيل التمويل الموسع 1997	المحقق 1994
الصادرات		10.9	8.3
الواردات		12.7	13.6
الحساب الجاري		2.1-	7+
% المنتج الداخلي الخام			
احتياطات الصرف (مليار دولار أمريكي)		44.4	8.1
فائض الخزينة		1.5	2.3
% المنتج الداخلي الخام			
تضخم أسعار الاستهلاك معدل سنوي (%)		9.5	5.7
المنتج الداخلي الخام حسب الحجم (النمو %)		4.9	1.2
المنتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الحجم (النمو %)		3.0	0.8-

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، مرجع سابق، ص 47.

1- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق.. ص 54

سنة 1997 كانت السياسة المتبعة أكثر صرامة من تلك المتفاوض بشأنها مع صندوق النقد الدولي، حيث تم تحقيق فائض في الحساب الجاري ولم تستغل هذه الفوائض للإنعاش الاقتصادي بل تم ادخارها كاحتياطات، وتم تحقيق أيضا فائض في الميزانية حيث نجد بان الادخار كان أكثر من الاستثمار في عام 1997 في ظل هذه الاتفاقية في الوقت الذي كانت فيه الجزائر بحاجة لإنعاش الاستثمار وخلق مناصب شغل بالإضافة إلى أن نظام الإنتاج في الجزائر يعتمد على التمويل الخارجي. ولقد حددت اتفاقية التمويل الموسع الحجم الإجمالي للاستيراد ب 10.2 مليار دولار وكان هذا الحجم يعتبر ضروريا للحصول على نسبة نمو للنتائج الداخلي الخام تقدر ب 4.35% غير أن حجم الواردات لم يتعدى قيمة 8.5 مليار دولار وبالتالي نمو الناتج الداخلي الخام لم يبلغ سوى 1.2% (-0.8% خارج المحروقات بينما اتفاقية تسهيل التمويل الموسع قدرته ب 3%)، وبلغت الصادرات 13.4 مليار دولار بينما كانت اتفاقية تسهيل التمويل الموسع تتوقع 12.5 مليار دولار فيما يخص عائدات صادرات، أما بالنسبة للتضخم كانت اتفاقية تسهيل التمويل الموسع تتوقع نتائج تحدد بنسبة التضخم 9.5% لكن نظرا للتسيير الصارم للطلب الداخلي قد أدى إلى تسجيل نسبة التضخم 5.7% وهذا يعني أن الطلب قد تم تخفيضه بصفة جدية والذي كان أكثر صرامة مما كان يطلبه دائنون أنفسهم.

المبحث الثاني : إصلاحات ما بعد برنامج التعديل الهيكلي

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي وما حققه من أهداف فيما يخص التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، و كذلك تحقيق أهدافه فيما يخص الانتعاش و إعادة بعض عملية النمو من جديد. سطرت الحكومة برنامجا للإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وقد أعتبر برنامج إنفاق رأسمالي يتم فيه إنفاق مبلغ 525 مليار دج أي 7 مليارات دولار¹، إضافة إلى الإنفاق الرأسمالي العادي المرصود في الميزانية، حيث أن قانون المالية التكميلي أدرج لسنة 2001 غلafa ماليا قدره ملياري دج (على امتداد ثلاث سنوات) لصالح صندوق ترقية التنافسية الصناعية ، إضافة إلى غلاف مالي بقيمة ملياري دج (لمدة 3 سنوات) خاص بتمويل إصلاح عصرنة المناطق الصناعية ومناطق النشاط، وقد استفادت من عملية الإصلاح 39منطقة صناعية بقيمة إجمالية قدرها 1.2 مليار دج². وقد تمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية ، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت وتحسين مستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية. و تطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي.

الفرع الأول: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- فك العزلة عن المناطق النائية؛
- إصلاح وإنعاش شبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها ؛
- تطوير المنشآت الصحية ؛

¹ عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. الجزائر، نوفمبر 2008، ص13.

² ملتقى دولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أبريل 2006 ، إشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص327.

- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ ؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية ؛
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- توفير مناصب العمل و التقليل من البطالة المرتفعة ؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من اجل تخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب¹.

ويؤكد البرنامج على ضرورة تطبيق بعض الإصلاحات العاجلة يمكن إنجازها فيما يلي :

1- الشروع في تدابير إلغاء الرسم النوعي الإضافي والقيمة المحددة إداريا للسلع لتي لا تنافس منافسة كبيرة الإنتاج المحلي ؛

2- منع تصدير المواد الأولية التي يمكن تنميتها واستغلالها محليا (الجلود والبقايا الحديدية والفلين).

3- الاقتطاعات الإجبارية : من المفضل تخفيض الرسم على النشاط المهني (TAP) والدفع الجزائي (VF) وتحويل المنح العائلية تدريجيا نحو صندوق الضمان الاجتماعي؛

4- دعم قدرات استغلال المؤسسات: تطبيق إجراءات تنظيمية خاصة بتحديد أسعار الطاقة والماء للمؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة ، الأمر الذي سيسمح لها بتحسين وضعيتها المالية المتأزمة².
و في هذا الصدد، نستعرض محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

أولا :دعم النشاطات الإنتاجية

أ-الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA)، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج، يتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، شاملة المواد الواسعة الاستهلاك و ترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص؛

¹ دور الاستثمار الأجنبي في تمويل التنمية الاقتصادية. ص 98.

² ملتقى دولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أبريل 2006، اشراف مخبر العولمة و اقتصاديات شمال افريقيا جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص 327.

- حماية الأحواض المنحدرة و المصببات و توسيع مناصب شغل الريفي؛
- حماية النظام البيئي الرعوي و تحسين العرض العلفي؛
- مكافحة الفقر و التهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين؛

ب - الصيد و الموارد المائية:

- بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية. المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9,5 مليار دج. إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة(البناء، تصليح و صيانة البحرية... إلخ) و آخرا (التكييف، التقييم، التبريد و النقل... إلخ) للأنشطة الإنتاجية.
- إن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 و بواسطة آليات أخرى مناسبة،يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:
- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري(FNAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج؛
 - إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي(CNMA)، الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات؛
 - إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين؛
 - معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA و CEE (0,2 مليار دج).

ثانيا: التنمية المحلية و البشرية

أ- التنمية المحلية:

- إن البرنامج المقترح و المقدر ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين.
- إن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني.
 - إن المشاريع المرتبطة بالطرق(طرق ولائية و بلدية) الماء(AEP تطهير) والمحيط، و كذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار و رجوع السكان، و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.
 - يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

ب - التشغيل و الحماية الاجتماعية:

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج.

فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP - HUMO) و المتعلقة بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايين دج. أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3 ملايين دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايين دج)، و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0,7 ملايين دج) و أخيرا (3 ملايين دج) ترمي إلى تأطير سوق العمل.

ثالثا: تعزيز الخدمات العامة و تحسين إطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز و التهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210,5 مليار دج. هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية لل عمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا و الواحات و السكن و العمران.

-التجهيزات الهيكلية لل عمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة. تم تقدير هذا البرنامج ب 142,9 مليار دج يتوزع على الشكل التالي:

البنى التحتية للموارد المائية 31,3 مليار دج؛

البنى التحتية للسكك الحديدية 54,6 مليار دج؛

الأشغال العمومية 45,3 مليار دج؛

تأمين الموانئ و المطارات و الطرقات: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ و المطارات و الطرقات بواسطة وسائل الكشف و المراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش و المساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1,7 مليار دج؛

الاتصالات: مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدى عبد الله. تكلفة هذا المشروع تقدر ب 10 ملايين دج؛

-إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا و الواحات: إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي و المحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب، و إعطاء نفس جديد

للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل. هذا البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

المحيط 6,1 مليار دج؛

الطاقة 16,8 مليار دج؛

الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة) 9,1 مليار دج؛

السكن 35,6 مليار دج.

رابعا : دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التي خصصت لها موارد مالية بلغت 1748.3 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2001 منها 374.9 مليار دج منحها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) بنسبة % 21.4 من إجمالي الموارد المجمعة ، وقد بلغت قيمة الالتزامات لفائدة القطاع الخاص 260 مليار دج حتى ديسمبر 2000 بالنسبة للبنوك الوطنية الستة . كما عرفت القروض الموجهة للقطاع الخاص نسبة نمو بلغت % 32 ما بين سنتي (2000 - 1998) .

كما عرفت الأعباء الجبائية التي تتحملها المؤسسات وهي الرسم على النشاط المهني (TAP) والدفع الجزائي (VF) انخفاضا محسوسا حيث انتقل (TAP) من % 2.55 إلى % 2 (قانون المالية 2001) وكذلك الدفع الجزائي (VF) من % 6 إلى % 5 في إطار نفس القانون وإلى % 4 (قانون المالية 2002)، كما تم مراجعة حقوق التسجيل التي تفرض على عقود الشركات والتي انخفضت إلى % 0.5 عندما لا يتجاوز المبلغ 300.000 دج (قانون المالية 2002) .

كما اتخذت عدة إجراءات تتعلق بفرض الضريبة على السلع والخدمات حيث عرفت هذه الأخيرة تراجعاً من حيث العدد والنسب:

فقد انتقل فرض الضريبة في مجال (TVA) للسلع والخدمات من 18 معدل سنة 1991 إلى 4 معدلات في 1992 ثم إلى 3 معدلات سنة (إلغاء الزيادة بـ % 40) أخيراً إلى معدلين منذ أول جانفي 2001، كما انتقلت نسبة الضريبة من % 25 سنة 1991 إلى % 17 منذ جانفي 2001.

وهكذا تطور النظام الجبائي نسبياً وتحسن حتى لا يصبح عائقاً لإنعاش النشاط الاقتصادي، ولكن مقابل ذلك خسرت الخزينة العمومية نتيجة خفض الأعباء الجبائية 120 مليار دج .

يضاف إلى وسائل الدعم السابقة الذكر للمؤسسات وسائل دعم أخرى كصناديق ضمان المؤسسات

المصغرة والقروض المصغرة وقروض الـ PME/PMI، كما تم إنشاء بعض المؤسسات الأخرى للدعم والمساعدة في إطار قانون المالية التكميلي 2001 وقانون المالية 2002 وهي: مؤسسة القروض للصيد البحري وتربية المائيات والمؤسسة المتخصصة في القروض المصغرة وصندوق ترقية الاستثمار السياحي¹.

خامسا تنمية الموارد البشرية

تقدر تكلفة البرنامج بـ 90,3 مليار دج، تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان، و كذلك لتقييم الإمكانيات و القدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية)، كما احتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية و التقنية و التي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي. يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي²:

التربية الوطنية	27 مليار دج؛
التكوين المهني.....	9,5 مليار دج؛
التعليم العالي	18,9 مليار دج؛
البحث العلمي	12,38 مليار دج؛
الصحة و السكان	14,7 مليار دج؛
شباب و رياضة	04 مليار دج؛
الثقافة و الإتصال	2,3 مليار دج؛
الشؤون الدينية	1,5 مليار دج.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازها وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية و الأحكام المالية و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

¹ ملتقى دولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أبريل 2006، إشراف منير العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف-الجزائر، ص 327.

² زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، 2005-2006، ص 206-176

جدول رقم : (61) السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة مليار دج

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة ادارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة والشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2		0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08			0.05	0.03	نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع

المصدر : زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، 2005-2006، ص 184

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وحب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثالث: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة ، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 62: اهم المؤشرات الاقتصادية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004)

2004	2003	2002	2001	2000	السنة البيان
5126.70	5263.90	4546.10	4222.0	4078.7	الناتج الداخلي (مليون دينار جزائري)
5.2	6.9	4.7	2.7	2.15	النمو الاقتصادي %
3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	التضخم %
21.4	23.4	22.642	22.571	25.261	المديونية الخارجية (مليار دولار)
43.11	32.92	23.11	17.96	11.9	احتياطي الصرف (مليار دولار)
881.9	633.8	1065	1196	438	تطور الاستثمار الأجنبي (مليون دولار أمريكي)
7.11	8.36	0.23	4.05	9.8	الفائض أو العجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
13.1	13	7.7	12.8	16.3	الفائض أو العجز في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %
11.12	8.84	4.36	7.06	8.93	رصيد الميزان الجاري (مليار دولار)
9.25	7.47	3.65	6.19	7.57	الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات (مليار دولار)
					هيكل الصادرات الجزائرية
98.00	97.21	90.46	96.2	96.8	صادرات المحروقات %
2.00	2.79	9.54	3.8	3.2	صادرات خارج المحروقات %
82.06	77.4	79.68	77.26	75.6	سعر الصرف الدينار مقابل الدولار
17.7	23.7	25	27.30	29.77	البطالة %
32364	31848	31357	30836	30386	عدد السكان 10 ³

-Source: www.ons.dz le20/05/2007 من اعداد الباحث بناء على المعطيات التالية :

- مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32 ديسمبر 2009، المجلد ب، ص 333.

مصطفى عبد اللطيف، مجلة الباحث، الوضعية النقدية، ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، جامعة ورقلة.

- الناتج الداخلي الخام ارتفع من 4078.7 مليار دج سنة 2000 إلى 5126.70 دج سنة 2004 أي بزيادة قدرها 1048 مليار دج، وإذا أخذنا متوسط سعر الصرف في هذه الفترة فانه يكون 1 دولار يساوي 78.4 دج، وبالتالي فان الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع من 52 مليار دولار إلى 65 مليار في هذه الفترة بزيادة قدرها 13 مليار دولار، ويفسر هذا الارتفاع في الناتج المحلي بارتفاع أسعار المحروقات التي تمثل نسبة 95 من إجمالي الصادرات ومنه فان هذا الارتفاع في الناتج يعبر عن زيادة الربح الطاقوي أكثر مما يعبر عن زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- معدل النمو الاقتصادي حقق ارتفاع في الفترة 2000-2003 لكنه انخفض انخفاضاً طفيفاً عام 2004 ب 1.6 % عن عام 2003.
- معدل التضخم: عرف انخفاضاً كبيراً حيث تراوحت معدلاته ما بين 0.3 و 3.6 بعدما كانت حوالي 29 % سنة 1994 و 18.7 % سنة 1996.
- المديونية الخارجية : انخفضت من 25.261 مليار دولار سنة 2000 إلى 21.4 مليار دولار سنة 2004 وهذا بفضل الفائض المحقق في الميزانية، وارتفاع احتياطي الصرف الذي جعل تقوم بتسديد أقساط الفوائد ومحاوله التسديد المسبق للديون.
- معدل البطالة : عرف انخفاضاً في هذه الفترة من 29.3 سنة 2000 إلى 17.7 سنة 2004 ويفسر هذا بزيادة فرص العمل في القطاعات الاقتصادية.
- التعداد السكاني: عرف ارتفاعاً بطيء في هذه الفترة رغم تحسن الرعاية الصحية والظروف المعيشية ويمكن إرجاع هذا النمو البطيء إلى تراجع سن الزواج وانخفاض كبير في نسبة الإنجاب ، بالإضافة إلى أن السياسة السكانية التي طبقتها الجزائر و التي تقوم على مبدأ " عدم الإنجاب " بل على التوعية بضرورة التخطيط العائلي عن طريق تنظيم النسل، وتباعد الولادات ، قد أفضت إلى نتائج ايجابية كما أن النزوح الريفي إلى المدن وما صاحبه من نسبة المتمدربين وانخفاض نسبة الأمية كل هذا ساعد على نوعية السكان.
- لاستثمار الأجنبي المباشر عرف ارتفاع ملحوظ حيث تجاوز عتبة المليار دولار خلال سنوات 2001 ، 2002 ، و2005 ويشير تقرير "الأنكتاد" حول الاستثمار في العالم إلى احتلال الجزائر المرتبة الثالثة إفريقيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2002 ويرجع التقرير أسباب الانتعاش الملحوظ في مناخ الاستثمار إلى ما يلي:
* الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.

*بيع الرخصة الثانية للهاتف النقال لشركة أوراس كوم المصرية وخصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية.

ولكن الحكم بتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر يعد في الحقيقة حكما خاطئا لكون جميع الاستثمارات تقريبا قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات، هذا القطاع الذي لا يساهم كثيرا في خلق فرص العمل، وهو قطاع ضعيف التأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ أن الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات لم تمثل سوى 0,2% من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2001¹.

- تطور بطيء في تجسيد برنامج الخصخصة، حيث نجد الحكومة قد أعلنت في سنة 2002

على خصخصة جزئية وكلية ل 100 مؤسسة، إلا أن هذه العملية لم تتم بسبب معارضة النقابات العمالية من جهة والتغيير في نظام العمل للوزارة المكلفة بالخصخصة التي أصبحت تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة بهدف وضع آفاق للخصخصة وفق عمليات محددة من جهة أخرى².

- بلغ إجمالي استثمار في فترة الإنعاش الاقتصادي حوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛ كما قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 ب 478 مليار دج³.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009.

البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولد لرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة و من جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية. وقد بلغت المخصصات المالية لهذا البرنامج 1700 مليار دينار أي ما يعادل 240 مليار دولار أمريكي⁴. موجهة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية والاستجابة للحاجيات الاجتماعية.

و في ظل استمرارية المسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، تعززت الحكومة تكيف مقاربتها قصد:

¹ مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32 ديسمبر 2009، المجلد ب، ص 333.

² مجلة العلوم الإنسانية، نفس المرجع، ص 335.

³ زرمان كريم، أ التنمية المستدامة في الجزائر -2009-2001، بحاث اقتصادية وإدارية - العدد السابع جوان 2010، ص 205

⁴ عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. الجزائر، نوفمبر 2008، ص 14.

• استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي؛
• مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي؛

• انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، بعيدا عن كل سلوك دغمائي و مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات و مناصب الشغل و ترقية التنافسية؛
• تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة .

الفرع الأول : الإصلاح في المجال الاقتصادي:

أولا : تحسين إطار الاستثمار

أ - ترقية الاستثمار وضبطه:

إن المراجعات التشريعية و التنظيمية التي سبق إجرائها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و كذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته، توفر إطارا قانونيا ملائما لترقية الاستثمار.

و تعترم الحكومة العمل على مضاعفة فعالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ، و لجان مساعدة مشاريع الاستثمارات و تحديد مواقعها (CALPI).

و ستعرف هذه الآليات الانطلاق الفعلي " للشبكا الوحيد " لصالح المستثمر، كما ستطور في آن واحد دور هذه الآليات في مجال الاستثمار و التوجيه لصالح المستثمرين الجزائريين.

كما ستسهر الحكومة على تحسين مستوى جهودها و مواصلتها لجلب الاستثمار و الشراكة الأجنبيين.

ب - تسوية مسألة العقار:

فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على أنه عائق أمام ترقية الاستثمار، فقد سبق و أن كان محل إصلاح لتسيير المناطق الصناعية و مناطق النشاط و هو الإصلاح الذي سوف يتم استكمالها على المدى القصير. إن هذا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة، و تطوير مناطق جديدة، و جمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات . و إتاحة هذه الممتلكات، في ظل الشفافية، و على مستوى آليات ترقية الاستثمار . كما سيتكفل هذا الإصلاح بفائض العقار العمومي على مستوى المؤسسات العمومية سيتم استصلاحه و تثمينه.

و ستعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على المستوى الوطني، و استكمال مخططات التهيئة و التعمير عبر الوطن، و كذا العمل على احترام التشريع المتعلق بتهيئة الإقليم، و ذلك بغية مضاعفة العرض في مجال أراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية و السياحة.

أما بالنسبة للعقار الفلاحي، فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج، تشريعا يؤسس نظام الامتياز الذي سيضبط بكيفية واضحة حقوق مانح و صاحب الإمتياز و واجبات كل منهما. إن اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة للأمالك الخاصة للدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض و مستغلها، و سيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، و سيسهل للفلاح في نهاية المطاف، عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.

و ستعكف الحكومة، بالموازاة مع ذلك، على تسهيل عملية تسهيل سندات الملكية، في إطار القانون إلى ملاك الأراضي الفلاحية الخاصة المتألقة عن طريق الوراثة، مع استبعاد إضفاء الطابع القانوني على وضعيات الأمر الواقع فيما يخص الحيازات غير القانونية للأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة. كما ستفتح الحكومة، في ظل التشاور، ورشة التشريع المخصص للأراضي الرعوية.

ثانيا: مكافحة الاقتصاد غير الرسمي

إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية و المقاييس و القوانين. غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية و ضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها.

و تعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مردد إلى الغش، يعرقل تطوير الاستثمار و يعرض المؤسسات العمومية و الخاصة التي تمارس نشاطها في ظل احترام القوانين، للخطر.

ثالثا: عصنة المنظومة المالية

إن عصنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر و في سياق المسار الشامل للإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها.

و ستحقق الحكومة الأهداف التالية:

- استكمال عصنة أدوات و أنظمة الدفع الجارية حاليا؛
- تحسين إدارة البنوك و المؤسسات العمومية للتأمين بما في ذلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة؛
- تعزيز سوق رؤوس الأموال و ضبطها الفعال، سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات، من أجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار، و تسيير نشيط أكثر للأصول المالية؛

- التطوير المؤسسي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و صناديق الإستثمارات الأخرى؛
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات، لا سيما من أجل التحكم في المهن الجديدة،
- و أخيرا، إنعاش البورصة و تطويره.

الفرع الثاني : النهوض بتنمية مستمرة و منصفة عبر أنحاء البلاد

أولا : تميم الثروات الوطنية و تطويرها

أ - قطاع المحروقات و المناجم:

ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية و التنظيمية و المؤسساتية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، و المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات و الطاقة و المناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات و أنشطة إنتاج الطاقات المتجددة.

إضافة إلى هذا ستعمل الحكومة على تكييف و عصرنة المنشآت الأساسية المئانية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج .و ستعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء و الغاز، لاسيما بالنسبة إلى المناطق والفئات المحرومة، و كذلك احتياجات النمو و التنمية في ميدان الاستثمار و في القطاعات الاقتصادية مثل النمو و التنمية في ميدان الاستثمار و في القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة و الفلاحة و السياحة و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

و ستواصل كذلك و بشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز و غاز البر و بان المميع و الطاقات المتجددة و جعله في مستوى هام عبر البلاد.

كما أنه سيتم تطوير سياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطني .و أخيرا ستسهر الحكومة على إزالة الاحتكارات الفعلية تدريجيا و على إيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار الطبيعي.

ب - الفلاحة:

إن هذا الميدان الذي يمثل مكمنا معتبرا للنمو و التشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و بفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدول .تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي و استصلاح الأراضي و استحداث مناصب الشغل.

- و كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن الحكومة تعتمد تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها. و هكذا، ستظل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله كمحفز لرصد القروض المصرفية.
- و ستوجه الإعانة و الحفز العموميين لتنمية الفلاحة أيضا نحو ما يأتي:
- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع و تعميم التكوين و الإرشاد؛
 - تنمية تربية المواشي و الدواجن و تنويعها و لاسيما في الهضاب العليا و في المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني؛
 - الدعم الانتقائي و الانتقالي لعمليات تحول النشاط و إعادة توجيه القدرات الفلاحية؛
 - تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات و صناعة التبريد، و تشجيع التكامل بين المنتجين و الصناعة الغذائية الفلاحية، و ترقية منظومات الضبط المهني و المشترك بين المهن، و تعزيز طاقات غرف الفلاحة و دورها؛
 - ترقية الصادرات الفلاحية و لاسيما منها المنتجات المحلية و الفلاحية الحيوية (البيولوجية) و حمايتها عن طريق ترتيب التصديق و التنويع؛
 - تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات و كذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
 - تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد و الطفيليات و الوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي و سيرافق إنعاش الفلاحة أيضا بمواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، و لاسيما من خلال:
 - دعم النشاطات المدرة للمداخل و المستحدثة لمناصب الشغل، و الإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات؛
 - مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية و على قروض؛
 - برامج تسيير و تنمية الغابات و السهوب التي تستحدث مناصب الشغل و تحافظ على الوسط الطبيعي؛
 - تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية (الماء و الكهرباء و الغاز) و كذا مواصلة برامج الإسكان الريفي.

ج - في ميدان السياحة و الصناعة التقليدية و الصيد البحري

: تشكل السياحة عنصرا من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلاله مستوى إيراداتها الخارجية و مضاعفة قدراتها في استحداث مناصب الشغل، مع ما لهذا النشاط خصوصا من تأثير في قطاع الخدمات كله . ستسهر الحكومة على ما يأتي:

تشكل السياحة عنصرا من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلاله مستوى إيراداتها الخارجية و مضاعفة قدراتها في استحداث مناصب الشغل، مع ما لهذا النشاط خصوصا من تأثير في قطاع الخدمات كله . ستسهر الحكومة على ما يأتي:

- تميم المنشآت الأساسية العمومية الموجودة عن طريق الشراكة و عقود التسيير و الخوصصة، لتحسين جودة الخدمات إدراج هذه الحظيرة الفندقية ضمن الشبكات الدولية للسياحة؛
- تشجيع الاستثمار في الفندقية من أجل تأهيل القدرات و المواقع و المسالك السياحية الوطنية على مستوى الشواطئ و الصحراء و الحمامات المعدنية، الذي سيدعم بواسطة التصديق على المؤسسات و تصنيفها؛
- ترقية و تأطير وكالات الأسفار و الترقية السياحية اللذان يكونان مصحوبين بمساهمة عمومية في ترقية المنتج السياحي الوطني في الخارج، عن طريق المعارض و العروض و غيرها من التظاهرات الدولي؛
- حث الجماعات المحلية على تميم عناصر القوة المحلية لديها، التاريخية منها و الثقافية و الحرفية و غيرها، عن طريق التظاهرات الملائمة.

و على مستوى مناطق جنوب البلاد، فإن ترقية السياحة و تشجيعها سوف يدرجان ضمن البرامج التنموية، و تحقيق مرد ودية المنشآت الأساسية المنجزة و تحسين الموارد و التشغيل لفائدة السكان.

إن تنمية الصناعة التقليدية التي تشمل على العديد من آليات التأطير و الدعم، سيكون عاملا ضروريا لمصاحبة الانطلاق الفعلي للنشاط السياحي في اتجاه الزبائن الجزائريين و الأجانب .

و ستتم مواصلة برنامج العمل الممتد إلى غاية 2010 من أجل تطوير الصناعة التقليدية و ستساهم الحكومة في دعمها، بما في ذلك عن طريق الآليات المختلفة للاستثمارات المصغرة.

أما ميدان الصيد البحري، فلقد ظل منذ سنوات موضوع سياسة هيكلية و تنمية حقيقية أعطت نتائج أولى مشجعة . و ستواصل الحكومة انتهاج هذه السياسة و تعزيزها بواسطة:

- عمل رسم خرائط بتحديد الموارد؛
- دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة؛
- تعزيز شبكة الموانئ و ملاجئ الصيد البحري؛

- تشجيع الاستثمار في ميادين دعم الصيد البحري، منذ بداية هذا النشاط إلى نهايته؛
- مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري، لفائدة المتعاملين الاقتصاديين و الشباب على الخصوص.

د - الاتصالات و التكنولوجيات الجديدة:

- سوف تهتم الحكومة بهذا الميدان بشكل خاص، و في هذا الصدد، فإنها ستسهر على:
- استكمال عملية فتح المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية و البريد، و التشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنت ذات المنسوب العالي؛
 - استكمال إعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الالكترونية والخدمات الحكومية عبر الخط؛
 - الشروع في فتح رأسمال شركة "اتصالات الجزائر" لشريك استراتيجي لتحسين مردوديتها و إعادة تموقعها كرائد في السوق؛
 - الإسراع في وتيرة عصنة البريد عن طريق رد الاعتبار لشبكته و توسيعها و إدخال الإعلام الآلي و النظام الآلي في عملياته؛
 - مواصلة عصنة الخدمات البريدية و المالية البريدية؛
 - الحفاظ على الخدمة الشاملة و تطويرها لتمكين سكان الأرياف و المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية من الوصول إليها.
- و في الأخير، تحسين مردودة النشاط في قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية والبريد بواسطة التدابير الملائمة، من أجل جلب المزيد من الاستثمارات و السماح بذلك بتحسين الخدمات المقدمة للمرتفقين.
- و زيادة على ذلك، فإن الحكومة و هي تواصل تنفيذ إستراتيجيتها في قطاع البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، ستعمل على تحديد و إنجاز مخطط عمل سريع و حقيقي لتطوير و استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال قصد تشييد مجتمع جزائري للإعلام.
- لتكريسها، و ستشمل ضمن مكوناتها:
- حفز الابتكار و الإبداع بفضل توفير المحيط المناسب، و لاسيما بإنجاز الخطيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله؛
 - عصنة و تكييف برامج التكوين على هذه التكنولوجيات الجديدة بتنوع الدروس المتقنة في مجال الانترنت، و التسيير و الإدارة، و ذلك على الخصوص بتكثيف (شبكة الأكاديميات المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال).

ثانيا : رفع التحدي في مجال الموارد المائية:

إن الموارد المائية تشكل بسبب أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية و بحكم ندرتها أيضا، مسألة ينبغي للبلاد أن ترصد لها من باب الأولوية الوطنية، وسائلها الخاصة وكذا دعم الشراكة و التعاون الخارجيين و ستسهر الحكومة على تطوير مسعى استراتيجي يتمحور حول ما يأتي:

- حشد المورد و استرجاعه و إنتاجه؛
 - التسيير و التوزيع الراشدين لهذا المورد؛
 - مواجهة الكوارث المتصلة بالعامل المائي و الوقاية منها.
- أ - حشد الموارد المائية، استرجاعها و إنتاجها:

1- بناء السدود:

عملا على تفادي تبديد الموارد المالية، فإن الأولوية المطلقة سوف تولي لإنهاء البرنامج الكبير للسدود و انجازات التحويل الجارية. غير أنه قد يمكن برجة بناء سدود جديدة على ضوء الإمكانيات قصد تدارك العجز الكبير. و من ضمن العمليات الجارية سنذكر على الخصوص الانجازات المتصلة بسد بني هارون و المشاريع الكبرى للتحويلات انطلاقا من سد تاقصبت نحو العاصمة و انطلاقا من سد الشلف نحو وهران مرورا بمستغانم و أرزيو. و على هامش هذه الأولويات، فسوف يتم تحضير دراسات فيما يخص انجازات جديدة، طوال التقليل من البرنامج الجاري،

و منها انجاز تحويل المياه من عين صالح نحو تامنغست. كما ستسهر الحكومة على صيانة السدود الموجودة و حمايتها و لاسيما بواسطة تشجير المواقع.

2- برنامج حفر الآبار:

سوف يتم تطوير برنامج انجاز حفر الآبار، بقدر 20.000 متر خطي كل سنة، ما يرصد مقابل 80 مليون متر مكعب سنويا، و ذلك في آن واحد مع صيانة الآبار الموجودة.

3- المحاجر المائية:

ستعكف الحكومة، من أجل سد حاجات الري الفلاحي على تأهيل أكثر من 200 محتجز مائي قيد الاستغلال و انجاز قرابة 300 وحدة جديدة، بوتيرة استكمال الدراسات الضرورية و توفر الاعتمادات، بالنسبة إلى مجموع برنامج الماء.

4- استرجاع المياه المستعملة:

ستتم مباشرة برنامج وطني ضمن هذا النشاط سينصب على إنجاز 33 محطة تصفية و كذا التأهيل الصيانة الأوليين للمحطات الموجودة. و ستخصص المياه المسترجعة، من باب الأولوية، كحاجات الصناعة، و ستتواصل عملية بناء شبكات جمع المياه المستعملة حول برنامج عمل يشمل مجموع 2500 كيلومتر.

5- تحلية مياه البحر:

يوجد برنامج هام قيد التحضير لإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر عن طريق اللجوء إلى منح الامتياز في إطار المؤسسات المختلطة و بالشراكة مع قطاع الطاقة الذي يساهم برؤوس أموال. و ستدرس الحكومة إمكانية مشاركة الخزينة في رأس مال الشركات المختلطة لإنجاز و تسيير هذه المحطات قصد تقليص التكلفة النهائية لتحلية المياه.

ب - تسيير الموارد المائية و توزيعها بشكل عقلائي:

و ضمن هذا الإطار، سوف يتم تطوير تسيير شبكات المياه و توزيعها، في إطار الشراكة مع متعاملين أجنب لهم شهرة عالمية، و سوف يتم استكمال المفاوضات الجارية بخصوص منح امتياز توزيع المياه عبر العاصمة. كما ستتبع هذه العملية الأولى تدريجيا بعمليات مماثلة بالنسبة إلى المدن الكبيرة الأخرى.

و ستسهر الحكومة أيضا على صيانة شبكات توزيع المياه عبر البلاد قصد تجنب التسربات و ممارسة الغش في استعمالها. و يتعين على الوكالة الوطنية المختصة في هذا المجال دعم وسائلها و مناهجها قصد استئصال ظاهرة تسرب المياه عبر الشبكات واسترجاع ديونها. و لهذا الغرض، فإنه يجب تشجيع اللجوء إلى الشراكة في مجال التسيير و دعم أصحاب الامتياز المحليين على أساس دفاتر شروط تضمن خدمة عمومية ذات جودة عالية في هذا المجال. و من جهة أخرى، سوف يتم تطوير سلسلة من البرامج لتشجيع المستهلكين على اقتصاد المياه.

و في الميدان الفلاحي، سوف يتم تطوير الري حسب وتيرة نمو هذا المورد،

و سوف تتواصل عملية رد الاعتبار للمساحات المسقية و توسيعها إلى جانب تأهيل قدرات التسيير للهيئات المكلفة بهذه المساحات. كما ستشجع الدولة تطوير الري بفضل اتخاذ إجراءات تحفيزية و اللجوء إلى تقنيات التقطير الاقتصادية.

ج - الرقابة من الكوارث المرتبطة بالمياه و امتصاصها

ستواصل الحكومة أعمال إنجاز المنشآت لحماية المناطق السكنية من الفيضانات.

كما ستعكف على إنجاز أشغال امتصاص الآثار المأساوية لصعود المياه في ولايتي ورقلة و الوادي. و سيتم التكفل بهذا الملف بشكل استعجالي من أجل حشد المخصصات المالية الضرورية باشتراك المتعاملين الأكفاء في هذا المجال

و متابعة عملية التنفيذ . كما أنه سيتم تحسين تسيير مساحات الري لهذه المنطقة و متابعتها قصد تجنب انتشار ظاهرة صعود المياه و تكرارها.

ثالثا : سياسة تهيئة الإقليم

إن سياسة تهيئة الإقليم من شأنها أن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية و إطارا توجيهيا للأعمال الواجب إنجازها . و من شأنها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق انسجام و توازن بين المناطق و القضاء على اللامساواة المتفاقمة. إن استراتيجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل دراسة إستشرافية تمتد حتى أفق 2020 حيث تتوفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين، أحدهما مخصص لجنوب البلاد و الآخر لمناطق الهضاب العليا.

و في هذا الإطار، يجب أن تعزز سياسة البنى التحتية الكبرى و الأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية و النشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

أ - البنى التحتية الخاصة بالطرق:

فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق/غرب، فإن حافظة الدراسات و الإنجازات تتضمن ما يأتي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا،

- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة،

- استكمال الطريق العابر للصحراء،

- تهيئة الطرق الساحلية،

- بناء منشآت التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة،

- وضع برنامج هام و متواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

و من هنا، يتعين السهر على التحكم في تكاليف الإنجاز و تمديد البرمجة حسب أهمية الموارد المرصودة لإنجاز هذه الورشات.

ب - البنى التحتية للمطارات:

العمليات الكبرى الواجب التقدم في إنجازها و استكمالها هي:

• مواصلة إنجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر؛

• توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف و برج باجي مختار و كذا إنجاز مطاري الشلف و البيض؛

• تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.
و زيادة على ذلك، سوف تتواصل عملية دعم الوسائل اللأمنية للملاحة الجوية عبر المجال الجوي الوطني، و كذا تحديثها و توسيعها و لاسيما في مناطق جنوب البلاد.
و سوف تتم مواصلة عملية تحديث الأسطول الجوي الوطني و تحسين تسييره، من خلال ترقية الشراكة مع متعاملين لهم شهرة عالمية في مختلف قطاعات الخدمات (النقل،الصيانة،الإطعام) كما أنه ينبغي لشركة الخطوط الجوية الوطنية أن تتكيف مع المقاييس الدولية في مجال الأمن و الوقاية من الأضرار و مع المحيط الدولي الجديد في مجال الملاحة الجوية.

ج - البنى التحتية البحرية:

في مجال صيانة الموانئ و توسيعها، سيشمل هذا البرنامج على الخصوص ما يأتي:

- صيانة هياكل القاعدية و تطويرها؛
- تطوير الموانئ النفطية و تأهيلها؛
- إنجاز مرفأ ثاني للحاويات و تجهيزه على مستوى ميناء الجزائر و كذا توسيع مرفأ ميناء وهران، و تهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن، و إنجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية.
- و في مجال تحديث الموانئ، سوف ينصب الاهتمام على:
 - إقامة السلطات المرفئية؛
 - تخصص الأرصفة؛
 - تجديد تجهيزات الشحن و الملاحة و تحديثها؛
 - تعميم استعمال الأدوات الحديثة للتسيير و الإعلام الآلي؛
 - تقنين العلاقات التجارية و إضفاء الطابع التعاقدى عليها مع المؤسسة المينائية و المتعاملين و المرتفقين؛
 - تحسين ظروف استقبال المسافرين؛
 - دعم أمن المجال الموانئ و الرقابة، بما في ذلك تعميم استعمال الأجهزة الكاشفة "سكانير." و سوف تفرض أهمية الموانئ على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني و تسييرها المعقد على الحكومة، ترقية الشراكة مع متعاملين دوليين متخصصين لإنجازها و تسييرها لفائدة التنمية الوطنية.

د - البنى التحتية الخاصة بالسك الحديدية:

إن حافظة المشاريع الواجب إنجازها هامة، و تشمل على الخصوص:

- إنجاز خط يربط رجم دموش - بمشرية؛
- تمديد الخط العرضي للهضاب العليا المسيلة - سعيدة عبر عين وسارة و تيارت؛
- الخط الحلقي جنوب حاسي مسعود - الجلفة عبر توقرت و الجلفة؛
- تحديث الخط بين غليزان و تيارت؛
- إنجاز خط ثاني للخط الرابط بين الثنية و تيزي وزو و كهرته و كذا خط شرق - غرب في شمال البلاد؛
- تجديد الخط المنجمي في الشرق؛
- تحديث شبكة السكة الحديدية للعاصمة.

سيكون تخطيط هذا البرنامج على المديين القصير و المتوسط ضروريا، بمراعاة جميع البرامج الوطنية للمنشآت الأساسية القاعدية، و لاسيما ما يتصل منها بقطاع المياه . كما أنه من الضرورة التحكم في دراسات هذه المشاريع و تفادي حدوث أي تأخر قد يزيد من تكاليف الانجازات بعد انطلاقها.

هـ - البنى التحتية للنقل الحضري و أمن الطرق:

سوف يستكمل إنجاز مترو الجزائر العاصمة في الآجال المحددة. و لبلوغ هذه الغاية، سيتم اعتماد خيارات كبرى بسرعة قصد التحكم في التكاليف و ضمان الاستغلال الفعال و السريع في خدمة المرتفقين . كما أنه سيتم تطوير النقل الحضري بواسطة الحافلة الكهربائية و الكابل عبر المدن الكبرى . و سوف يخضع أمن الطرق الذي ستمم مراجعة التشريع المتعلق به لتطبيق عقوبات أكثر صرامة على مخالفات قانون المرور . كما أنه سيتم مواصلة برامج توعيته باتجاه المرتفقين، و المدرسة، قصد تقليص حوادث المرور.

رابعا: الحفاظ على البيئة في خدمة التنمية المستدامة

ستتم مواصلة انتهاج سياسة البيئة و التنمية المستدامة بقوة و كثافة في إطار المخطط الوطني المقرر لهذا الغرض . وستستخدم الدولة وسائلها و سلطتها لتحسين البيئة و فرض احترام التشريع المتصل بها، و إشراك المجموعة الوطنية في هذه المبادرة الكبيرة.

و في هذا السياق، من الواجب أن تستعيد الإدارة المحلية و البلدية في المقام الأول دورها المحرك في مجال حماية البيئة و الحفاظ عليها . و سيكون تسيير عملية التطهير و إزالة النفايات محل توفير للوسائل اللازمة لذلك و تعبئة المتدخلين في هذا المجال، و لاسيما عن طريق التعاقد و دفاتر الشروط، و فرض احترام التشريع . و فيما يخص تسيير

تطهير المدن الكبرى، ستعمل الحكومة على إدخال طرق و أساليب حديثة بما فيها من خلال اللجوء إلى الشراكة الأجنبية.

و في مجال تسيير النفايات الصناعية و النفايات الخاصة و كذلك التلوث، ستحرص الحكومة على فرض احترام النصوص التشريعية و التنظيمية المعمول بها، لإشراك الفاعلين المعنيين و ترسخ قاعدة" من يلوث يدفع ." و في السياق ذاته، سيتم تطوير خطط التخفيف التدريجي من التلوثات و الأضرار.

و في المجال الهادف إلى الحفاظ على رأس المال الطبيعي و تحسين إنتاجيته يرمي إلى الاستعمال المستدام للتنوع البيئي والموارد الجينية (génétiques) خاصة من خلال تطوير القدرات المؤسساتية و القانونية التي تسمح بالسيطرة على المشاكل الناجمة عن استعمال الجسيمات المعدلة جينيا (OGM).

و يرمي هذا المسعى إلى معرفة أحسن للتنوع البيولوجي الجزائري و الموارد الجينية في الجزائر و حفظ المنظومات البيئية الهشة (المناطق الجبلية و السهبية و الساحلية) و إنشاء مناطق تهيئة متكاملة و تنمية مستدامة و مضاعفة المساحات المحمية وضع المناطق الطبيعية المتميزة تحت حماية المواطنين و إعادة تأهيل و ترقية المساحات الخضراء و الحدائق و كذا الأنظمة البيئية للواحات (حدائق النخيل،).

و يستدعي هذا المسعى في الأخير انتهاج سياسات نوعية للحفاظ على المساحات الحساسة و تميمها، و منها على الخصوص السواحل و الجبال و السهوب.

الفرع الثالث : التنمية البشرية

أولا : الصحة

ستستمر الخدمة العمومية بالصحة في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية، و تمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي و الاستشفائي الجوهري، و لإصلاح المنظومة الصحية من أجل تحسين الأداء فيها. و ستسهر الحكومة على:

أ- (تحسين قدرات المنظومة الصحية؛

ب- (سيكون تطوير الصحة الوقائية محلا؛

ج- (تحسين العلاج أأاستشفائي؛

د - (إصلاح المستشفيات سيرمي إلى:

1- تحسين ظروف استقبال المرضى و إقامتهم، و دوام أعمال الرعاية الصحية الاستشفائية،

2- دعم تراتيب التكفل بالاستعجالات الطبية و الجراحية؛

3- تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة، و لاسيما الخدمات المختصة في الأمراض التي تستوجب التحويل إلى الخارج؛

و سيكون هذا الإصلاح مشفوعا بتحسين تسيير المستشفيات من خلال:

1- إدخال المحاسبة التحليلية؛

2- تعزيز قدرات تقييم النشاط و الأداء؛

3- تأسيس " مشروع المؤسسة " من أجل التسيير الاستراتيجي؛

4 -مراجعة الإطار القانوني لمؤسسات الصحة.

و أخيرا سندرج في هذا الإصلاح مراجعة آليات التمويل عن طريق:

1- إخضاع العلاقات بين مؤسسات الصحة و هيئات الضمان و الحماية الاجتماعيين إلى التعاقد؛

2- إعداد الحسابات السنوية الخاصة الطبية؛

3- تحديث مدونة تسعير الأعمال الطبية.

هـ - ستكون السياسة المتعلقة بالأدوية موضوع مراجعة المدونة التي ستخضع لمنطق الصحة العمومية الذي يشجع

على الأدوية الأساسية و الجنسية . و في هذا الميدان؛

ستحرص الحكومة على:

1- تحسين الحصول على الأدوية الجوهرية؛

2- ضمان نوعية المنتجات الدوائية و مراقبتها بالخصوص عن طريق تعزيز عمليات التفتيش،

3- ترشيد الإنفاق بفضل ترويج استخدام الأدوية الجنسية، و جعل التعويض تبعا للخدمة الطبية المقدمة،

4- تطوير التكوين في مجال تسيير المستشفيات، و الصيدلة الصناعية.

و - تميمين الوارد البشرية في مجال الصحة.

ثانيا : تلبية الطلب على السكن و تهيئة المدينة

لقد سجلت بلادنا، خلال الفترة 1999-2004، تقدما معتبرا في مجال تلبية الطلب على السكن . و سوف يتم

الإبقاء على هذه الوتيرة في الإنجاز، و ستسهر الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليون مسكن جديد

خلال السنوات الخمس القادمة، و هو الهدف الذي تعزم بلوغه بإدخال بعض التحسينات على سياسة الإسكان

الوطنية في مجال:

• إعداد المشاريع و إنضاجها؛

• أنماط التمويل؛

• تقنيات البناء مع مراعاة أخطار الزلازل و تخفيض أسعار السكن؛

و أخيرا، تحسين سياسة تسيير المدن.

و سوف تسهر الحكومة على تحقيق التحكم في مشكل وفرة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر البرامج و ارتفاع تكاليفها بتمويل تشارك فيه البنوك.

و علاوة على ذلك، فإن الحكومة تعتمز في توسيع هذه الصيغة بمساهمة الخزينة العمومية و كذا تشجيع الاستثمارات العمومية و الخاصة في هذه الأنشطة.

في مجال السكن الاجتماعي لتساهمي:

ستسهل الحكومة على مواصلة العمل ببرنامج المساكن الاجتماعية التساهمية الموجهة للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل من خلال:

• إشراك المؤسسات المالية أكثر فأكثر؛

• الرفع من المساهمة الحاسمة للسلطات المحلية لتطوير صيغة عرض المساكن هذه؛

• رصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات بعنوان مساهمة الدولة.

في مجال السكن الريفي:

إن الحكومة التي بادرت بمراجعة الإعانات التي تمنحها الدولة للسكن الريفي (من خلال توحيد هذه المساهمة و تبسيط إجراءات تسييرها و منحها) ستعكف على متابعة إنجاز برنامج 40000 مساعدة تم منحها.

و ستتم هذه العملية بالتعاون الوثيق بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الاجتماعي، يتعلق الأمر بما يأتي:

• تفعيل إنجاز برامج السكنات الاجتماعية؛

• دعم السياسة المنتهجة في مجال السكن الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة و تحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع على اعتماد الشفافية؛

• تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الاجتماعية الإيجارية سواء على مستوى المساحات أو الأداءات من أجل نوعية تتماشى مع حجم الأسر و أسلوب معيشتها؛

• إنعاش الأجهزة المكلفة بمنح المساكن الاجتماعية.

في مجال البيع بالإيجار:

ترمي الصيغة إلى عرض المساكن المبادر بها مؤخرا إلى الاستجابة بقدر أفضل لاحتياجات الشرائح الاجتماعية المتوسطة الدخل.

إن الإقبال الذي أحدثته هذه الصيغة، تملي التركيز الجهود على:

• المتابعة الصارمة لأشغال الإنجاز المتعلقة ببرنامج 20.000 سكن المسجلة لسنة 2001 حتى يتسنى استلامها في الآجال المحددة؛

• متابعة متى تقدم أشغال إنجاز 35.000 سكن الجارية؛

• الشروع في برنامج تكميلي قوامه 65.000 مسكن و متابعته.

وفي هذه الأثناء نقوم بتقديم الجدول رقم (14) الذي يبين لنا المبالغ المحصنة لتلك الاستثمارات (فترة 2005-2009)

جدول رقم (63): توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 على كل باب:

القطاعات	المبلغ بالملايير من دج	%
اولا- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها.	1.908,5	45
السكنات	555,0	
الجامعة	141,0	
التربية الوطنية	200	
التكوين المهني	58,5	
الصحة العمومية	85,0	
تزويد السكان بالماء (خارج الاشغال الكبرى)	127,0	
الشباب و الرياضة	60,0	
الثقافة	16,0	
إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت	65,0	
أعمال التضامن الوطني	95,0	
تطوير الإذاعة و التلفزيون	19,1	
إنجاز منشآت للعبادة	10,0	
عمليات تهيئة الإقليم	26,4	
برامج بلدية للتنمية	200,0	
تنمية مناطق الجنوب	100,0	
تنمية مناطق الهضاب العليا	150,00	

40,5	1.703,1	ثانيا : برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها
	700,0	قطاع النقل
	600,0	قطاع الأشغال العمومية
	393,0	قطاع الماء) السدود و التحولات
	10,15	قطاع تهيئة الإقليم
8	337,2	ثالثا : برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها
	300,0	الفلاحة و التنمية الريفية
	13,5	الصناعة,
	12,0	الصيد البحري,
	4,5	ترقية الاستثمار
	3,2	السياحة
	4,0	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية
48	203,9	رابعا : تطوير الخدمة العمومية و تحديثها,
	34,0	العدالة
	64,0	الداخلية
	65,0	المالية
	2,0	التجارة,
	16,3	البريد و التكنولوجيا الجديد للإعلام و الاتصال
	22,6	قطاعات الدولة الأخرى
1,1	50,0	خامسا : برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال
100	2.202,7	المجموع البرامج الخماسي 2005-2009.

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو فترة 2005 - 2009 .، أبريل 2005 ، مجلس الأمة، ص 7، 6، يمكن الإشارة من خلال الجدول أعلاه، أن مشروع برنامج الحكومة المعروض تتجلى فيه كل طموحات الشعب الجزائري حيث يعبر عن إرادة الحكومة في مواصلة الجهود التي بذلت خلال الفترة 2001-2004.

وبذلك تركز الحكومة على تطبيق استراتيجية إنعاش قادرة على مواصلة النمو و تحسين مستوى معيشة السكان حيث خصص لهذه الأخيرة نسبة % 45,5 من مجموع الاستثمارات، و تم التركيز كذلك على توجيه نفقات الميزانية باتجاه الاستثمار في المنشآت الأساسية بنسبة % 40,5 ، كذلك سيؤدي البرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال الاستثمار في المشاريع الكبرى إلى إنشاء المزيد من مناصب الشغل التي ستقلص من معدل البطالة. و على العموم يبقى الحكم على البرنامج خلال فترة تطبيقه.

المطلب الثالث : تعزيز مكانة الجزائر و مصالحتها على الساحة الدولية

جاء قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في واقع الأمر كنتيجة حتمية لإجراء سابق يتمثل في التزام الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و الذي ينص بصريح العبارة على توظيف بعض الآليات التي تؤثر على عنصر العرض خصوصا) كالتعديل الجبائي، الخوصصة، تشجيع الاستثمارات، تحرير الأسعار و المبادلات التجارية من و إلى الأسواق الجزائرية. (فالسلمة الجزائرية تراهن على تحقيق الإصلاح الاقتصادي بشقيه الكلي و الجزئي انطلاقا من برنامج التعديل الهيكلي.

والذي يتزامن مع سنة 1998 يعني انتقال الاقتصاد الجزائري إلى فلك الاقتصاديات التي تعتمد على آلية السوق و تحقيق الأهداف التالية:

-تحرير المبادلات التجارية؛

-قابلية العملة الوطنية للتحويل؛

-الاستمرار في خوصصة المؤسسات العمومية؛

-ترشيد النفقات العمومية؛

باستثناء التوازنات الاقتصادية الكبرى المتمثلة في تحرير المبادلات التجارية و تحرير الأسعار و رفع الدعم عن مواد الاستهلاك و الشروع في خوصصة المؤسسة العامة التي كانت محور التنمية في العهد السابقة، فان المحللين الاقتصاديين الوطنيين و الدوليين يجمعون على أن التوازنات الاقتصادية الجزئية و على مستوى الجهاز الإنتاجي تبقى عالقة و بدون تسوية.

فتحرير المبادلات التجارية في غياب أو ندرة المنتج الجزائري و ما يعانیه من مصاعب على المستويين الكمي و النوعي، نجم عنه تدفقات سلعية أجنبية غزيرة إلى الأسواق الوطنية و التي تحمل علامات تجارية متنوعة.

إن هذا التحرر التجاري غير المتكافئ برزت آثاره السلبية على المدى القصير بحيث أصبحت السلع الأجنبية بديلا منافسا للمنتجات الوطنية، و لاندھش إذا قلنا أن كثيرا من المؤسسات الإنتاجية العمومية و المتخصصة في النسيج

و تحويل المواد الكيماوية و غيرها تعرضت إلى هزات عنيفة أودت بما في النهاية إلى الحل و التصفية أو إلى الخوصصة.

إن انفتاح السوق الجزائرية على الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى إشراك المؤسسات الجزائرية في امتحان صعب و بدون تحضير تكون نتيجته في النهاية:

إلزام المؤسسة الإنتاجية الجزائرية على طرح و بيع منتوجاتها في الأسواق العالمية تحت علامة منتوج جزائري. لكن الواقع الذي تعيشه هذه المؤسسات بمختلف أشكالها صغيرة، متوسطة، كبيرة، خاصة أو عامة لا يسمح بتحقيق هذه الأهداف الطموحة جدا.

مما سبق يتبين لنا أن الجهاز الإنتاجي للاقتصاد الجزائري و بمختلف مكوناته يفتقد إلى الكفاءة التنافسية la performance concurrentielle أو التنافسية الدولية la compétitivité internationale التي تؤهله لان ينافس و يكتسب في الأسواق المحلية و الدولية.

إن هذه العوامل ساهمت في إنعاش اقتصاديات الدول المتقدمة و مكنتها في المحافظة على تفوقها الإنتاجي و التوزيعي و عملت على تطوير قدراتها التنافسية على المستوى الدولي.

إن هذا التحفظ لا يعني البتة الرجوع إلى السياسة الاقتصادية التقليدية و التي تركز سياسة الحماية و غلق الأسواق و احتكار السلطات العمومية للتجارة الخارجية، بل انه من الضروري توفير الحد الأدنى من الشروط و الظروف التي تمكن الاقتصاد الوطني من الإقلاع و دفع بقوة جهازي الإنتاج و التوزيع لان يقوموا بما هو مناط بهما.

فمن اجل تفعيل المؤسسة الإنتاجية في النشاط الاقتصادي الوطني و تحضيرها للألفية الثالثة لمواجهة التحديات و الضغوطات الناجمة عن قرار الجزائر بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يقتضي بالضرورة توافر جملة من العوامل: -تشكيل و توسيع البنية التحتية التي تساعد على الأداء الإنتاجي المتميز للمؤسسة و تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية لها(مطارات، طرق سريعة، موانئ، ورش إنتاج قطع غيار).

-استحداث مكاتب متخصصة في التنشيط الوظيفي للمؤسسات و التي تستخدم أحدث تقنيات التسيير المطبقة على المستوى العالمي.

-ربط المؤسسة بالمكاتب و المخابر التقنية المتخصصة في الأبحاث الصناعية والتي تقوم بتسويق نتائج أبحاثها للمؤسسات الإنتاجية.

-إنشاء صناديق مالية متخصصة في تمويل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة.

-مكافأة و تشجيع المؤسسات الرائدة و المتفوقة في مجالي الإنتاج و التوزيع.

تشجيع إنجاز النشاطات الإنتاجية وفقا لما اتفق عليه بالإيجاز بالباطن و التي تقوم بها مؤسسات متخصصة تتميز بالكفاءة والخبرة في الأداء.

إلزام المؤسسات بعقود الكفاءة المؤسسات العامة لان ترقى نشاطاتها الإنتاجية و التوزيعية وفقا لما يتلاءم و تحقيق أهدافها بفعالية كبيرة.

- إبرام عقود الشراكة في الإطار الإقليمي و الجهوي و القاري لاستفادة من الكفاءة و التجربة و التخصص الذي يميز نشاط و تسيير هذه المؤسسات.

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أهمية في توطين التكنولوجيا و خلق فرص عمل و تلبية الاحتياجات الاستهلاكية و الإنتاجية.

إن هذه الإجراءات لا يمكن تحقيقها إلا في إطار إستراتيجية حمائية انتقائية تستفيد منها المنتجات الوطنية لفترة زمنية محدودة تتمكن من خلالها المؤسسة من اكتساب المناعة الكافية لتجاوز عقبات المنافسة الأجنبية¹.

النتائج برنامج لتكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

ويرمي تنفيذ هذه البرامج العمومية للتجهيز إلى إحداث توازن جهوي على مستوى المنشآت القاعدية باعتباره عامل استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية:

عرف الوضع الاقتصادي تحسنا مستمرا بفضل الإصلاحات المنتهجة.

يتجلى انعكاس هذا الاتجاه بوضوح من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية التالية:

التضخم : إن تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك مناسب إذ يضع نسب التضخم في مستويات مقبولة. وبمعدلات سنوية، تقع نسبة التضخم في حدود % 3,6 سنة 2004 و % 1,6 سنة 2005 و % 2,5 سنة 2006 و % 3,5 سنة 2007.

واستقر التضخم في حدود % 4,4 سنة 2008 في ظل ظرفية تميزت بارتفاع أسعار المواد الأساسية في السوق الدولية وفي ظل زيادة النفقات العمومية المرصودة للتجهيز وارتفاع السيولة النقدية للاقتصاد .

مقارنة بالتضخم العالمي لسنة 2008 فإن نسبة التضخم في الجزائر قد أمكن التحكم فيه في حدود اعتبرت مقبولة من طرف المؤسسات المالية الدولية. وقد كان هذا الوضع ثمرة للسياسات النقدية والميزانية المنتهجة وكذا بفضل دعم السلطات العمومية الأسعار بعض المواد الأساسية وبعض المواد المستعملة في المنتجات الغذائية.

¹ زرنوح ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، 2005-2006، ص 176-206

المالية العامة : اعتبارا لتفوق الجباية البترولية في موارد الميزانية وخضوعها لتقلبات أسعار البترول الخام، قررت السلطات العمومية سنة 2000 إنشاء صندوق ضبط الموارد (FRR) بغرض تأمين الرؤية بخصوص إعداد الميزانية.

تبقى الوضعية العامة للمالية العامة للجزائر حاليا جيدة بفضل ما يوفره هذا الصندوق وبفعل سياسة تسديد الديون الداخلية والخارجية.

يتجه مستوى المديونية العامة الجارية إلى التقلص حاليا بفعل الدفع المسبق للديون الخارجية من جهة ، وتسبيقات بنك الجزائر للخزينة، من جهة أخرى .بلغ الدين العمومي الداخلي الجاري مليار دينار في نهاية ديسمبر 2008 مقابل 1779.7 مليار سنة . 2006 أما الدين الجاري الخارجي فقد بلغ 0,46 مليار دولار سنة 2008 مقابل أكثر من 20 مليار دولار سنة . 2000 وقد رافق هذه السياسة الرامية إلى الانتهاء من المديونية قرار من السلطات العمومية باللجوء إلى الموارد المالية المحلية لتمويل الاقتصاد وهو ما يمثل امرين إذ لن يتجدد اللجوء إلى الاستدانة من الخارج من جهة أولى واستعمال الفائض من السيولة النقدية في الاقتصاد من جهة ثانية.

على المستوى الخارجي ، بلغ تراكم الاحتياطات الخامة للصرف مستويات لا بأس بها 110 مليار دولار سنة ، 2007 أي ما يعادل 40 شهرا من استيراد السلع والخدمات مقابل 11.9 مليار دولار سنة 2000. إن الزيادة المحسوسة للصادرات وانخفاض الدين الخارجي الجاري أديا إلى تطور إيجابي لمنسوب خدمة الدين الذي أصبح % 2,3 سنة 2007 مقابل % 21,2 سنة 2000 في سنة 2008 ، بقيت و ضعيفة التوازنات الخارجية مريحة رغم أن مستوى الدفع برسم الإيرادات واصلت ارتفاعها.

و أصبحت الاحتياطات الخامة تشهد تغيرات سنوية إيجابية ويقدر مخزونها 142 مليار دولار أمريكي في نهاية 2008 .

الإصلاحات، شكلت المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية مناخا مواتيا لتعزيز الإصلاحات لتكييف الاقتصاد مع انفتاح السوق وجعل تشريعنا وتنظيمنا ينسجمان والمعايير والقواعد الدولية .وفي هذا الإطار، تندرج الإصلاحات التالية:

- إصلاح الميزانية : يهدف هذا الإصلاح إلى تحديث الأنظمة المرتبطة بالميزانية من خلال المرور من ميزانية الوسائل إلى ميزانية النتائج.

وقد أدت هذه المقاربة الجديدة إلى إعادة النظر في القانون العضوي الخاص بقوانين المالية لجعلها منسجمة مع إصلاح الميزانية الساري ولتحقيق الشفافية المرجوة.

- **الإصلاح الجبائي** : باشرت الإدارة الجبائية إلا صلاح عضويا لإدخال التخصيص على الهيئات المكلفة بالتحصيل وتخفيف الإجراءات الجبائية لتيسير العلاقة مع دافعي الضرائب والإدارة. وتجلى هذا الأمر في إن شاء مديرية المؤسسات الكبرى ومركز الضرائب خصيصا للعلاقة مع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمهن الحرة وكذا إن شاء مركز جوارى للضرائب خاص بدافعي الضرائب الجزافية. ولضبط السكان الدافعين الضرائب عمدت إدارة الضرائب إلى إدخال رقم لتحديد الهوية الجبائية و إعداد بطاقات ممغنطة للمتعاملين.
- **الإصلاح الجمركي** : لقد شرع منذ 2002 في تطبيق الإصلاح نظام تعريفه مؤسس على الانظمة الجمركية. وتعتمد إدارة الجمارك حاليا إلى مراجعة قانون الجمارك لينسجم مع قواعد التجارة الدولية. وقامت في هذا الصدد بوضع مشروع يتضمن مخطط تحديث على المدى المتو سط (2007-2010) بطريقة يمكن بها مواجهة الممارسات غير القانونية(التقليد، التهرب الضريبي، التحويلات غير الشرعية لرؤوس الأموال..)
- **الإصلاح البنكي** : في الميدان البنكي، تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال و سائل دفع و شبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية . وبغرض تحسين إدارة المخاطر (gestion des risques) وتعزيز قواعد الحذر وترقية انضباط الأسواق، يقوم بنك الجزائر حاليا بتنفيذ ما ورد في منظومة بال (Bale2) بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية.
- إن المشاريع المهيكلية التي شرع في إطلاقها خلال العشرية المنصرمة، ومنها إنجاز الطريق السيار شرق - غرب واستكمال الطريق الصحراوي وتحديث الربط بالسكك الحديدية وتطوير المنشآت القاعدية الخاصة بالموانئ والمطارات، إذا نحن اكتفينا بهذه الأمثلة، تتجه إلى إعادة الحيوية للنشاط الاقتصادي في جموع التراب الوطني وتعزيز التوازنات الجهوية.
- إن استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية وتعزيز النمو الاقتصادي بدأ يسجلان نتائج محسوسة في مختلف دوائر النشاط.
- فقد عرف قطاع الفلاحة، الذي يكتسي بعدا استراتيجيا ضمن الاقتصاد الوطني ويستفيد من برامج تنمية طموحة، نمو مضطربا إذ ارتفع من 1,9 % سنة 2005 إلى 5 % سنة 2007 . ومن شأن هذا التطور أن يستمر ويتعزز من خلال البرامج الحالية مثل تجديد الاقتصاد الزراعي(2009 / 2013) الذي يهدف، باعتباره إستراتيجية معدة للتنمية المستدامة، إلى دعم الأمن الغذائي على وجه الخصوص .إن التجديد الريفي معززا ببرنامج دعم(2007-2013)يمنح إطارا ووسائل لتنشيط متدرج للمناطق الريفية من خلال إطلاق نشاطاتها الاقتصادية عبر مشاريع جوارية للتنمية الريفية المندمجة.

في مجال الري الذي لا يقل أهمية أيضا، سيكون للجزائر مع نهاية 2009 حوالي 72 سدا منها 22 أنجزت بين 1999 و 2008 كما أن العديد من المشاريع التي انطلقت سنة 2004 على مجمل التراب الوطني قد دخلت الخدمة سنة 2007 فهناك مشاريع تحويل المياه خاصة في الجنوب أو من الجنوب نحو الشمال قد تم الشروع فيها منذ سنة 2007 ومنها المشروع الضخم الخاص بتحويل المياه من إن صالح نحو تمنراست. ويندرج إنجاز 12 محطة تحلية مياه البحر (ومنها محطتي أرزيو والجزائر التي دخلتا الخدمة) ومشاريع تحويل المياه في إطار الحكامة الجيدة للمياه للاستجابة لحاجيات العائلات والصناعة والزراعة وخفض ضياع المياه وتحسين نوع الخدمة و إعادة تأهيل منشآت التطهير وتطويرها وتنقية المياه وتوسيع المساحات المسقية. من وجهة النظر الأثر المباشر للتطوير الشامل للمنشآت القاعدية على شروط معيشة السكان، تجدر الإشارة أن نسبة الربط بشبكة التزويد بالماء الشروب انتقلت من % 78 سنة 1999 إلى % 93 سنة 2007 بينما ارتفع من % 72 إلى % 86، أما نسبة الربط الكهربائي فقد و صل % 98 بعد ما كان % 84,6 سنة 1998 وفي إطار تنمية الطاقات المتجددة، تمت برمجة إنجاز 16 قرية شمسية (تزود بالطاقة الشمسية) علاوة على 50 مركز شمسي. وانتقلت نسبة الربط بالغاز من % 30,2 سنة 1998 إلى % 38,4 سنة 2006.¹

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الخماسي 2010-2014

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، وقد جاء ليعزز البرامج السابقة وهو يندرج في منطلق تشجيع تعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى السماح بتحسين إطار وظروف حياة السكان وان يوضع في متناول المواطنين والمستعملين خدمة عمومية فعالة وناجعة تقوم بها إدارة عمومية عصرية في إمكاناتها ومناهجها ومتجانسة ومثمرة في عملها. ويرتكز على ضرورة اشتراك الجماعات المحلية وجميع الفاعلين المحليين بما في ذلك المجتمع المدني في تسيير أكثر فاعلية كون تحسين الإطار المعيشي للسكان ورفاهيتهم الاجتماعية تمثل الغاية ذاتها للمجهود الاستثنائي لتمويل التنمية.

خصص له غلafa ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصه حتى الان و المقدر بحوالي 286 مليار دولار، أي 21.214 مليار دينار جزائري

وتم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية مقسمة بدورها إلى عدة قطاعات.

- البرنامج الفرعي الأول : خصص لتحسين الظروف المعيشية للسكان وقدرن حصته من المبلغ الإجمالي للبرنامج 45,42% .

¹ عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. الجزائر، نوفمبر 2008، ص18.

- البرنامج الفرعي الثاني : خصص لتدوير الهياكل القاعدية بحصة نسبتها 38,12% من إجمالي المبلغ المخصص .
- البرنامج الفرعي الثالث: خصص لدعم التنمية الاقتصادية وحصته قدرت ب 16,65 % من إجمالي مبلغ البرنامج.
- و يرى خبراء ان مبلغ الالتزامات المالية التي اقرها رئيس الجمهورية خلال البرنامج الخماسي المقبل يترجم " إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من اجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية
- كما يشير ملاحظون الى ان " المبالغ التي ستستثمرها الدولة الجزائرية للبرنامج الخماسي 2010 - 2014 يساوي تقريبا نصف ما قرره الزعماء الأوروبيون منذ بداية ماي 2010 من اجل انقاذ اليونان من الإفلاس و الوقاية من كارثة مالية كبيرة في القارة العجوز".
- ويرى مختص آخر أن الجزائر لم يسبق لها في واقع الأمر ان خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي" حيث أن الظروف الحالية ملائمة لهذا الالتزام المتميز للسلطات العمومية من اجل تسريع انجاز مشاريع اجتماعية و اقتصادية مهيكله".
- تعتمد السلطات العمومية تقسيم قيمة 286 مليار دولار لاستثمارها في الفترة 2010 و 2014 إلى برنامجين هامين :
- استكمال المشاريع الموجودة قيد الإنجاز (سكك حديدية و طرقات سريعة و التزويد بالماء الشروب..) بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار (9700 مليار دج)
- كما سيخصص مبلغ 156 مليار دولار (11.534 مليار دج) للمشاريع الجديدة.
- اجمالا ستوجه أكثر من 40 % من الإستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الإجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية، استكمال أو تشييد سكنات و مستشفيات و منشآت مدرسية و طرقات ووسائل النقل و خلق مناصب الشغل.
- اولا: التنمية البشرية :يولي برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 الذي بادر به رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة أساسية لمواصلة مسار إعادة الأعمار الوطني.

و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 ميزانية معتبرة تقدر ب6.386.9 مليار دج لهذا المحور الهام الذي يدرج تحسين التعليم في مختلف أطواره) الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي و التكوين المهني (و التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه و الموارد الطاقوية.

كما تضاف قطاعات الشببية و الرياضة و الثقافة و الاتصال و الشؤون الدينية و التضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتدادا للانتعاش الاقتصادي و الاجتماعي المباشر فيه منذ عقد.

و يتضمن البرنامج إنجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية وحوالي 850 ثانوية وكذا أزيد من 2000 وحدة بين داخلية و مطاعم ونصف داخلية و التي أوكلت مهمة إنجازها لوزارة التربية الوطنية التي تستفيد من ميزانية تقدر ب 852 مليار دينار.

كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من اجل توفير 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعي و غلاف مالي بحوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لإنجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية.

كما استفاد قطاع الثقافة من أزيد من 140 مليار دج قصد إنجاز 40 دارا ومركبا ثقافيا و 340 مكتبة و44 مسرحا و 12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة وكذا 156 مركزا للتسليّة العلمية.

أما قطاع الاتصال فقد رصد له مبلغ يفوق 106 ملايين دينار من اجل تحسين التجهيزات الاذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات بثها.

و في قطاع الصحة فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دج موجه لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة للعلاج و 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

و بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دينار من اجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02) مسكن (منها 500.000 إيجاري و 500.000 ترقوي و300.000 لامتصاص السكن الهش و 700.000 سكن ريفي).

و بخصوص قطاع المياه فقد تم تخصيص أكثر من 2000 مليار دينار قصد إنجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشرب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات.

ويضاف إلى هذا مبلغ 60 مليار دينار ستم تعبئته في السوق المالية من اجل استكمال أو إنجاز 8 محطات جديدة لتحلية مياه البحر.

و في مجال الطاقة فقد تم رصد أزيد من 350 مليار دينار لهذا القطاع لاسيما من اجل ربط حوالي مليون (01) بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220.000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء .

كما استفاد قطاع الشباب و الرياضة من خلال هذا البرنامج من أزيد من 1130 مليار دينار من اجل انجاز 80 ملعبا لكرة القدم و 750 مركبا للرياضة الجوارية و 160 قاعة متعددة الرياضة وأكثر من 400 مسبح وأزيد من 3500 فضاء للألعاب و 230 بيتا ودورا للشباب وكذا أكثر من 150 مركزا للتسلية العلمية للشباب.

و تم رصد أيضا أزيد من 120 مليار دج لقطاع الشؤون الدينية من اجل انجاز مسجد الجزائر الأعظم و 80 مسجدا آخر ومراكز ثقافية إسلامية و 17 مدرسة قرآنية وكذا ترميم 17 مسجدا تاريخيا.

كما رصد البرنامج لقطاع التضامن الوطني غلاف مالي بأزيد من 40 مليار دينار سيسمح خصوصا بانجاز أكثر من 70 مؤسسة متخصصة في فائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالأشخاص في شدة.

أما بالنسبة لقطاع المجاهدين قد تم رصد له أزيد من 19 مليار دينار ولاسيما من اجل انجاز 9 مراكز للراحة وقاعات للعلاج وإعادة التربية و 17 متحفا ومركبا تاريخيا وكذا تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أكثر من 40 مقبرة للشهداء.

كما تم تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010 -2014 ، و ستوجه 379 مليار خاصة إلى إنشاء 110 مجلس قضاء و محاكم و مدارس تكوينية و أزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.

و بالإضافة إلى إنشاء حوالي عشر محاكم إدارية على مستوى عدة ولايات دخلت محكمة الجزائر العاصمة حيز التشغيل منذ مارس الماضي طبقا للتشريع الإداري الجديد الذي يلغي الغرف الإدارية التابعة للمجالس القضائية و تعويضها بمحاكم إدارية.

و من المنتظر إنجاز 81 سجنا بسعة استقبال 50.000 سجين 13 منها بسعة استقبال 1900 سجين هي قيد الانجاز في إطار إصلاح المؤسسات العقابية الذي يرمي إلى أسنة ظروف السجن.

ودائما في إطار هذا الإصلاح الذي خص تكوين الموارد البشرية تم تكوين حوالي 2000 قاضي بين 1999 و 2010 بحيث ارتفع عدد القضاة إلى حوالي 4000

وكان رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد أعطى تعليمات بتوظيف 470 قاضي خلال كل سنوات البرنامج الخماسي 2010-2014.

كما تميزت مراجعة النظام التشريعي الوطني بإصدار 159 نصا من بينها 41 نصا تشريعيًا و13 مرسومًا رئاسيًا و58 مرسومًا تنفيذيًا منذ بداية إصلاح القطاع.

و من جهة أخرى أبرزت الإحصائيات الجزائرية أن السياسية الجزائرية التي يتم انتهاجها في الجزائر تعد "فعالة" كما ساهمت في تقليص الجريمة.

و حسب الخبراء سمح إصلاح العدالة الذي تمت مباشرته منذ 1999 بتحسين أداء العمل القضائي وتطبيق قرارات العدالة و ارتفاع حجم العمل القضائي و كفاءة أكبر في معالجة القضايا المتعلقة بأشكال الجريمة الجديدة. و تم في إطار هذا البرنامج إنجاز حوالي 500 دار لصيانة الطرقات مجهزة بالإضافة إلى 15 حظيرة جهوية لصيانة شبكة الطرقات و التدخلات في حال وقوع تقلبات جوية أو انزلاق للتربة.

ثانياً: بقطاع الأشغال العمومية: مخطط حقيقي لفك العزلة عن كل المناطق

يتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 2010-2014 في قطاع الأشغال العمومية بالاستمرارية و يؤكد بالتالي إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد و تعزيز المنشآت الأساسية. يتضمن هذا البرنامج الحماسي للتنمية الذي تمويله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 6.447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية.

يوجه أزيد من 3.100 مليار دينار منها للأشغال العمومية من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق-غرب واستكمال ربطها ب 830 كلم من الطرق وازدواجية الطرق الوطنية على طول 700 كلم و إنجاز أكثر من 2500 كلم من الطرق الجديدة وتحديث وإعادة تأهيل أزيد من 8000 كلم من الطرق وإنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء للصيد البحري والقيام أخيراً بكسح وتعزيز 25 ميناء بالإضافة إلى تعزيز ثلاثة مطارات.

ثالثاً: مخطط الري: مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب و استكمال المشاريع الجارية: يتضمن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 في جانبه المخصص لقطاع الموارد المائية مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين التزويد بالمياه الصالحة للشرب مع بناء حوالي ستين منشأة قاعدية خاصة بالري.

كما ينص هذا البرنامج على إنجاز 35 سدا ليرتفع العدد الإجمالي لها إلى 104 سدود عبر الوطن و 25 نظام خاص بتحويل المياه إضافة إلى استكمال كل محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.

و من خلال هذا البرنامج الطموح الذي يندرج في إطار مواصلة المخططات السابقة التي تمت المبادرة بها منذ عشر سنوات تعزز السلطات العمومية الرفع من نسبة الربط بشبكات المياه الصالحة للشرب لتبلغ 98% في أفق سنة 2014 بعد أن بلغت 78% في سنة 1999 و 93% في سنة 2009.

و يتعلق الأمر أيضا بزيادة حجم المياه الشرب المنتجة الى 3.6 مليار متر مكعب في سنة 2014 مقابل 1.25 مليار في سنة 1999 و 2.75 مليار في سنة 2009 اضافة الى تحسين قدرات تعبئة المياه الجوفية قصد بلوغ 9.1 مليار متر مكعب خلال نفس الاجال (مقابل 4.2 مليار في سنة 1999 و 7.1 مليار في سنة 2009). من جهة أخرى ينص برنامج الاستثمارات العمومية بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة على توسيع الشبكات الوطنية للتزويد بالمياه الصالحة للشرب و التطهير.

و بعد أن بلغت 50000 كلم في سنة 1999 ثم 90000 كلم في سنة 2009 فان طول الشبكة الوطنية الخاصة بالمياه الصالحة للشرب من المفروض أن يصل الى 105000 في سنة 2014 في حين أن طول شبكات التطهير سيرتفع الى 45000 كلم مقابل 21000 في سنة 1999 و 40000 في سنة 2009 . و موازاة مع ذلك ستقدر النسبة الوطنية المتوقعة للربط بالبالوعات 95 بالمئة في افاق سنة 2014 (78 % في 1999 و 86 % في 2009).

و فيما يتعلق بوتيرة توزيع المياه على ال 1541 بلدية على المستوى لوطني يتوقع الرفع من نسبة التوزيع اليومي الى 80 % بالنسبة لمجموع هذه البلديات في سنة 2014 مقابل 45 % في سنة 1999 و 70% في 2009 مع الاشارة الى أن عملية التوزيع المتمثلة في يوم بيوم من المفروض أن ترتفع الى (30 % في سنة 1999 و 18 % في 2009) في حين أن معدل نسبة 13 % في سنة 2014 التوزيع المتمثل في يوم واحد كل ثلاثة أيام من المرتقب أن ينخفض من 12 % في سنة 1999 الى 7% سنة 2014 (25 % في 1999) .

بخصوص الري من المقرر أن تبلغ المساحات المسقية 270000 هكتار في 2010 مقابل 157000 في 1999 و 219000 في السنة الماضية ومن المفروض أن ينتقل الري الصغير و المتوسط إلى 1.2 مليون هكتار في نفس الأجال مقابل 350000 هكتارات في 1999 و 914000 في السنة الماضية في حين سيرتفع عدد المماسك المائية إلى 581 في 2014 مقابل 304 منذ 11 سنة و 407 في 2009 حسب التوقعات الرسمية.

و بخصوص تعبئة الموارد فقد تم تعبئة 9 سدود بالماء مما جعل الجزائر تتوفر على قدرة إضافية تقدر ب 1.3 مليار متر مكعب أما فيما يتعلق بعمليات التحويل الكبرى فقد تم استلام 8 مشاريع خلال السنوات الخمس الأخيرة. و في مجال التطهير تم استلام 27 محطة جديدة لتطهير المياه القدرة بالإضافة إلى مشروعين ضخمين للتطهير و مكافحة صعود المياه بواد سوف و ورقلة.

رابعا: البرنامج العمومي للتنمية: أكثر من 895 مليار دينار للجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية

خصصت الدولة غلafa ماليا فاق 895 مليار دينار لتنمية قطاع الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية وذلك في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الممتد على مدى الفترة 2010-2014. و بالاستفادة من هذا المبلغ ينتظر أن يتم إنجاز 4 مقرات ولائية و 103 مقر دائرة و 6 مراكز لتكوين المستخدمين وحوالي 450 مقرا للأمن الولائي وأمن الدائرة والأمن الحضري. كما ينتظر أن يتم خلال ذات الفترة إنجاز أزيد من 180 مفرزة للشرطة القضائية وشرطة الحدود و وحدات الجمهورية للأمن ناهيك عن أزيد من 330 وحدة للحماية المدنية. وفي هذا الاطار فإن قطاع الجماعات المحلية سيعرف إصلاحات كبرى خلال السنوات الخمس القادمة باعتباره يشكل "قاعدة اللامركزية و مشاركة المواطنين في التسيير عبر منتخبهم خصوصا فيما يتعلق بالتقسيم الإداري الجديد و مراجعة قانوني البلدية و الولاية والتشريع المتعلق بالمالية و الجباية المحليتين". وفي سياق المجهودات التي تصب في إطار تحديث الجماعات المحلية و عصرنتها كانت وزارة الداخلية والجماعات المحلية قد وقعت خلال شهر جوان من سنة 2009 على صفقات-برامج مع ثلاث مؤسسات عمومية وطنية من أجل اقتناء عتاد لتجهيز مختلف بلديات القطر الوطني. و تخص هذه الصفقات تدعيم الحظائر البلدية بعربات التنظيف و التطهير و النقل المدرسي و تجديد وصيانة العربات المستعملة مع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية التابعة للبلديات. كما تنص الصفقة-البرنامج الجديدة المبرمة مع الشركة الوطنية للسيارات الصناعية علي اقتناء 1300 حافلة صغيرة موجهة للنقل المدرسي و 2870 شاحنة صناعية بمبلغ مليار دج. أما الصفقتان الأخريان فستسمحان باقتناء 1840 آلة خاصة بالأشغال العمومية بغلaf مالي قيمته 48 . 16مليار دج و كذا 585 حرار و 2094 عتاد مرافق بقيمة 75 . 1 مليار دج. وفي مجال التنمية المحلية تم منح الجماعات المحلية غلafa ماليا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرامج الإنمائية البلدية و أكثر من 22000 عملية في إطار البرامج الإنمائية الفرعية مما يسمح بالحفاظ على حركية التنمية في مجموع الولايات. وبالموازاة مع ذلك فان عملية رقمنة كل سجلات الحالة المدنية المقدرة ب 400.000 ستم في أجل أقصاه سنتين. و ستتابع عملية رقمنة الحالة المدنية ابتداء من 2013 باستحداث السجل الوطني للحالة المدنية مع وضع رقم تعريف وطني وحيد لكل مواطن سيسمح "بتخفيف الإجراءات الإدارية على مستوى المرافق العامة وذلك بتسهيل التعرف على الأشخاص و وثائق الحالة المدنية" كما سيكون أحد أهم مكونات السجل الوطني

للحالة المدنية.

على صعيد الموارد البشرية الخاصة بالقطاع الأمني -الذي سيستفيد من انجاز 450 مقرا للأمن الولائي فان نسبة التوظيف السنوية وأمن الدائرة والأمن الحضري خلال الفترة الممتدة من 2010-2014 -للجهاز تتراوح من 13.000 الى 15.000 عون.

ويتمثل الهدف الذي ترمي اليه المديرية العامة للأمن الوطني على المدى القصير هو بلوغ متوسط تغطية ب"شرطي واحد لكل 300 ساكن."

وما يبرز الحركية الإيجابية التي يعرفها الجهاز الأمني هو التواجد النسوي في هذا الجهاز الذي يقارب نسبة 6 % وهي من أحسن النسب على المستويين العربي و الافريقي.

من جهته يعرف قطاع الحماية المدنية-- الذي ينتظر ان يستفيد خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2014 من انجاز 330 وحدة للحماية المدنية عبر الوطن --تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة.

خامسا: قطاع السكن يستفيد من غلاف مالي قيمته 3700 مليار دج ما بين 2010-2014.

خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني (2) وحدة سكنية و اعادة الاعتبار للنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من 2010 - 2014

و من مجموع الالتزامات المالية المقدرة قيمتها ب 21214 مليار دج(حوالي 286 مليار دولار) التي تمت تعبئتها من طرف البرنامج الخماسي الجديد الخاص بالاستثمارات العمومية تم تخصيص حصة نسبتها % 17.4 بهدف امتصاص العجز المسجل في هذا القطاع على المستوى الوطني.

و يتعلق الأمر أيضا بانجاز 500000 وحدة سكنية ايجارية و 500000 وحدة سكنية ترقية و 300000 وحدة سكنية في اطار امتصاص السكن الهش و 770000 وحدة سكنية ريفية.

و عليه سيتم تسليم مجموع 2. 1 مليون وحدة سكنية خلال البرنامج الخماسي 2010-2014 فيما سيتم استكمال ال 800000 وحدة سكنية المتبقية بين 2015-2017.

و للاشارة يأتي البرنامج السكني هذا تكملة للبرنامج الخماسي 2005-2009 الذي حدد هدفا مبدئيا لانجاز مليون (1) وحدة سكنية ليرفع هذا العدد الى 1.65 مليون وحدة سكنية مسجلا بذلك زيادة نسبتها % 65 عملا بالقرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة المتمثلة في اعداد برامج تكميلية لولايات جنوب الوطن و الهضاب العليا و الامتصاص التدريجي للسكن الهش.

سادسا:قطاع الصحة

استفاد قطاع الصحة من غلاف مالي يقدر ب 619 مليار دج في إطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2010-2014.

و سيخصص هذا المبلغ لإنجاز 172 مستشفى و 45 مركب متخصص في الصحة و 377 عيادة متعددة الاختصاصات و 1000 قاعة علاج و 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي و أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.

و تصنف العمليات الخاصة بقطاع الصحة المدرجة ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 حسب الأولويات التي تستهدف التقليل من الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز معاهد و مستشفيات أو مؤسسات إستشفائية متخصصة و هياكل جوارية متخصصة حسبما جاء في برنامج العمل لوزارة الصحة و الإسكان و إصلاح المستشفيات للفترة الممتدة بين 2009-2010.

كما يشمل البرنامج الخماسي تحسين الإستفادة من العلاجات الأولية و الثانوية مع العلم أنه من الضروري توفير 254 عيادة متعددة التخصصات و 34800 سرير في أفق 2015 .

و تم تسجيل تراجع معتبر في نسبة الوفيات سيما لدى الاطفال بحيث انتقلت من 39.4 % سنة وفاة لكل 1000مولود على قيد الحياة خلال سنة 1999 مقابل % 62.2 سنة 2007 .

و قدرت الحصص الوطنية خلال سنة 2009 بطبيب عام واحد لكل 1457 نسمة و مختص واحد لكل 2052 نسمة و صيدلي ل 4492 نسمة و طبيب أسنان جراح لكل 3241 نسمة و شبه طبي واحد لكل 370 نسمة.

و في ما يخص علاج الأمراض المعدية تم تسجيل " إنخفاض معتبر " في الأمراض المتنقلة و انتشار الأمراض غير المعدية و التي تمثل حاليا 60 بالمائة من أسباب الوفاة مقابل 30 بالمائة من الأمراض المتنقلة و 10 بالمائة للوفيات العنيفة.

و من جهة أخرى خصص البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية غلafa ماليا قيمته 100 مليار دج من أجل وضع الحكامة الالكترونية و كذا توسيعها.

و ستسمح الحكامة الالكترونية بتطوير الخدمات العمومية و عصنة الإدارات و المؤسسات بحيث لا تقتصر على إدخال الأدوات المعلوماتية على المؤسسات فحسب و إنما ستساهم في تحسين التسيير الداخلي و العلاقات مع المواطن.

و يتمثل هذا النظام في استعمال التكنولوجيا الجديدة لضمان السير المنتظم للخدمات العمومية سواء تعلق الأمر بالسير الداخلي أو بالمستعملين.

و سيساهم تطبيق هذا النظام في تطوير كافة النشاطات و الإجراءات و الترتيبات و تبسيطها و تحويلها "النوعي" للإطارات التقنية من خلال استعمال أجهزة و أنظمة تكنولوجية حديثة.

سابعاً: البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال

خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2010-2014 غلafa ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة.

و تم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و 50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية.

و يسجل قطاع البحث العلمي الذي خصص له 100 مليار دج في إطار المخطط الخماسي الجديد ضمن الأولويات الوطنية حيث تستدعي تجنيد كامل القدرات في إطار منسق.

و تم في هذا الإطار تجسيد أهم الأعمال التي تمت مباشرتها عبر وضع 12 لجنة قطاعية جديدة و تنصيب قريبا لمجلس وطني للتقييم الذي سيكون بمثابة قاعدة لترقية المنظومة الوطنية للبحث و رفعها إلى مستوى المقاييس الدولي. و ارتفع عدد محابر البحث من 640 إلى 783 مخبر معتمد لدى مؤسسات التعليم العالي و الاطلاق المبرمج ل 200 غرفة عمليات للبحث بالإضافة إلى انشاء 6 وحدات جديدة للبحث و مركز وطني للبحث في مجال التكنولوجيا الحيوية.

و لبلوغ بحث علمي مفيد للاقتصاد و المجتمع تم إطلاق 34 برنامجا وطنيا للبحث العلمي في مختلف قطاعات النشاط ابتداء من فيفري الفارط إلى غاية نهاية 2010

و فيما يتعلق بتأطير هذه البرامج تستدعي هذه العملية تجنيد أكثر من 1000 خبير من كل القطاعات الاجتماعية و الاقتصادية و الكفاءات الجامعية داخل و خارج الوطن.

و تم اقتراح البرامج الوطنية للبحث العلمي ال 34 من قبل اللجان القطاعية و تخص الفلاحة و الموارد المائية و المواد الأولية و الطاقة و التربية و الثقافة و الاتصال و القانون و الاقتصاد و السكن و العمران و البناء و الصحة و العلوم الحية و تكنولوجيات البناء و العلوم الانسانية و التاريخ و تهيئة الإقليم و البيئة و المخاطر الكبرى و العلوم الاساسية.

كما سيتم اشراك الاساتذة الجامعيين في النشاطات الوطنية و الوصول بذلك إلى بلوغ 28000 استاذ باحث خلال نفس السنة عبر 1200 مخبر من أجل دعم البرنامج الوطني للبحث العلمي¹.

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاداء الاقتصادي ومشروعات البنك الدولي

المطلب الاول: مؤشرات برنامج دعم النمو

الجدول 64: تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية 2013-2019

تصيب الفرد الإجمالي النتائج المحلي : 4102 دولار أمريكي (2017) معامل جيني 0.28 (2017)						2016 مليون 4,4 السكان مليون وحدة حقوق سحب خاصة 9,1959 الحصنة (الجديدة). أهمأسواق التصدير: الاتحاد الأوربي أهم الصادرات النفط و الغاز
2018	2017	2016	2015	2014	2013	
						النتائج (% نمو إجمالي المحلي الحقيقي)
0.7	2.9	3.4	3.9	3.8	2.8	
						(% نمو إجمالي النتائج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني)
0.3	3.1	3.7	5.5	5.6	7.1	
						التوظيف
12.1	3.12	11...	11.2	10.6	9.8	نهاية الفترة (% معد البطالة)
						الأسعار
4.3	4.0	6.4	4.8	2.9	3.3	(% متوسط التضخم)
						من الإجمالي النتائج المحلي (% مالية الحكومة المركزية)
30.9	28.0	26.8	30.1	33.4	35.8	مجموع الإيرادات
14.7	11.2	10.2	14.1	19.7	22.1	منها هيدروكربونية

¹ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24 ماي 2010 .

33.5	10.2	42.4	45.6	41.3	36.7	مجموع النفقات
2.7-	- 12.2	15.6-	16.4-	8.0-	0.9-	رصيد الموازنة الكلي (عجز-)
19.3	25.4	15.4	9.0	8.0	7.7	إجمالي الدين الحكومي
						النقود و الإئتمان
4.3	10.0	1.1	0.5	14.4	8.7	(%النقود بمعناها الواسع) (التغير)
2.0	10.0	9.0	16.1	24.7	19.9	(%الإئتمان المقدم لاقتصاد) (التغير)
						ميزان المدفوعات
9.7-	- 17.0	17.9-	16.2-	4.4-	0.4	من إجمالي النتائج المحلي (%رصيد الحساب الجاري)
1.3	1.1	0.9	0.4-	0.7	0.9	من إجمالي النتائج المحلي (%الاستثمار الأجنبي المباشر)
16.7	18.9	22.1	29.8	33.5	32.3	إجمالي الاحتياطات (بما يعادل شهور الواردات) /1
2.7	4.9	2.8	1.8	1.7	1.6	من إجمالي النتائج المحلي (%الدين الخارجي)
						سعر الصرف
2.7	3.2-	1.6-	4.3-	2.1	1.4-	(%سعر الصرف الفعلي الحقيقي) (التغير)

المصدر : من اعداد الطالب بناء على تقارير صندوق النقد الدولي

لقد توصلنا من خلال تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي إلى:

- تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في 2016 بعد الانخفاض الحاد في 2015.
- انخفاض الصادرات من المحروقات الى عجز في الحسابات الجارية الاجمالية لميزان المدفوعات بحوالي 26 مليار دولار تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 ادى بدوره امتصاص احتياطات الصرف لينتقل من

144,1 مليار دولار الى 114 مليار دولار والملاحظة على الرغم من سقوط احتياطات الصرف بهذا المستوى يبقى يوفر هامش تصدي للاحتياجات.

- تم تسجيل تراجع في الارادات الضريبية من المحروقات ادى الى عجز الخزينة العمومية من اجمالي الناتج الداخلي مقابل 15.3 سنة 2015، كما تم تمويل هذا العجز من خلال صندوق ضبط الايرادات في حدود 85 مليون والذي بلغ حده الادنى ديسمبر 2016 الى 740 مليار دينار.

- بقي نمو الاقتصادي الاجمالي في تحسن نسبيا سنة 2016 (3.3% مقابل 3.7% 2015) .

يرجع هذا التحسن نمو معدل نشاط النفط 7.7% مقابل 0.2 % سنة 2015

- على الصعيد النقدي:

تراجع السيولة البنكية بموازاة عجز رصيد المدفوعات كما اتجه بنك الجزائر نحو السياسة التوسعية واستخدم الأدوات الكمية (السوق المفتوحة، تسهيل القرض، إعادة الخصم) الهدف منه ضمان تمويل النظام البنكي بعدما كانت السوق النقدية دون نشاط في ذلك الوقت.

ومن جهة أخرى قام بنك الجزائر بتعزيز تدابير الرقابة ومراقبة سيولة البنوك وبتسيير مخاطر القروض ومخاطر التركيز.

- فيما يتعلق بالتضخم:

بلغ مؤشر الأسعار 64 مليون يرجع هذا الارتفاع أساسا الى النقائص في ضبط الأسواق إلا إن سعر الصرف بقي مستقرا نسبيا بعد سلسلة من التخفيضات تزامن الاستقرار للدينار الجزائري مع مباشرة السلطات الحكومية في تنفيذ مخطط التعزيز أليزاني الذي احتواه الفترة ما بين 2017 و 2019.

- في مجال العمق المالي:

ارتفعت عدد الوكالات في الشبكة البنكية من 1557 سنة 2015 وكالة الى 1577 وكالة سنة 2016 إلا انه واضح هيمنة الشبكة العمومية إلى حد بعيد لتمثيل 1151 وكالة.

كما قام البنك الجزائري بإعادة تمويل البنوك بمبلغ 433 مليار دينار نهاية 2016، بينما سجلت القروض الموجهة للاقتصاد نمو بواقع 9 % لتصل 7916 مليار دينار.

كما عزز رأس مال البنوك وانتقل من 300 مليار دينار جزائري الى 500 مليار دينار جزائري، بالإضافة الى تعزيز مستوى الاحتياطات والمفونات لتغطية المخاطر.

- توصيات صندوق النقد الدولي

لمواجهة صدمة أسعار النفط لابد من استجابة قوية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل، وتصحيح الاختلالات الخارجية وتعزيز العدالة بين الأجيال. فمن الضروري أن تعمل

الحكومة على تدعيم النظام المالي المستدام في المدى المتوسط. وهناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة لتعويض أثر الاندماج المالي على النمو، وتحسين التوقعات على المدى المتوسط. وتنويع الاقتصاد لتحقيق نمو أعلمن خلال تقليل اعتمادها على النفط. هذه الجهود سوف تساعد على تحقيق الموازنة بين سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية والمالية، حيث يجب أن تكون مصحوبة بمزيد من المرونة في سعر الصرف، وسياسة نقدية مدروسة بعناية لمنع التضخم، وسياسات للتخفيف من المخاطر في النظام المصرفي. فالجزائر لديها القدرة على التكيف مع صدمة أسعار النفط. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة بسرعة لتجنب المخاطر في المستقبل.

المطلب الثاني : المساعدات القرضية والتقنية للجزائر من طرف البنك الدولي

صادقت الجزائر مع البنك الدولي مجموعة من الاتفاقيات تزيد عن 66 وتميزت فترات التعاون باختلاف كبير من حيث الوتيرة

جدول رقم 65 : يبين المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي

اسم المشروع	قيمة القرض	التاريخ
مشروع الغاز المميه السائل	20.5	08/06/1964
مشروع الطريق		1973
مشروع تربيوي		1973
مشروع مساعدة تقنة للتنمية الريفية		1975
مساعدة تقنية لقطاع الاتصالات والبريد	9	1999
مشروع قطاع الطاقة والمناجم	18	1999
مشروع قطاع الهيال القاعدية للجهاز المالي	16.5	1999
خلق فرص العمل في المناطق الريفية	95	29/04/2003
لوقاية من الكوارث الطبيعية	89	08/08/2002
مشروع الطاقة والمعادن	18	06/02/2001
تحديث نظام الميزانية	23.7	27/06/2000
مشروع إسكان منخفضي الدخل	150	25/06/1998
تطوير الأرياف	89	25/03/1997

25/04/1996	150	دعم التامين الاجتماعي
12/01/1995	50	دعم الإصلاحات الاقتصادية
06/04/1994	15	مشكل التلوث
23/12/1993	30	السيطرة على الجراد في الصحراء
16/03/1993	40	دعم أطوار التعليم الابتدائي
04/03/1993	200	تطوير قطاع السكن
11/06/1992	33	دعم التعليم
30/07/1991	100	مشروع خط أنابيب البترول
05/06/1990	32	تطوير البحث الزراعي
29/06/1989	63	تطوير المواينء
24/06/1988	54	مشروع الطريق السريع
24/06/1988	143	تطوير السكك الحديدية
28/01/1988	20	مشروع تنظيم نظام الصرف
26/05/1987	250	مشروع التزويد بالمياه
20/06/1985	262	مشروع المصادر المائية
28/06/1984	290	تزويد العاصمة بالمياه
26/02/1980	8	مشروع الري بالشلف
15/01/1980	5	هندسة المصادر المائية

المصدر : من إعداد الطالب بناء على تقارير البنك الدولي

وكذ تنوع مجالاتها وقطاع محل القروض والمساعدات التقنية ، و قدمت معظم القروض فترة الأزمة 1989-1994 مع موازاة مع إتفاقية التثبيت والتمويل الممدد للصندوق .

لقد صرحت الجزائر منذ 2003 بأنها تتمتع ببحبوحة مالية مريحة و ليست بحاجة إلى القروض من المؤسسات المالية الدولية لكن بحاجة للمعرفة و الخبرة النقدية و المساعدة الفنية و المضي قدما نحو اقتصاد السوق و طلبت من البنك الدول يمد يد المساعدة من خلال تجنيد خبراته العالية المستوى في هذا الإطار و المشاركة في هذا التحول و أكد مجلس المديرين بدعم الإصلاحات الحكومية

- لقد تم التوقيع على إتفاقية بين وزارة البريد و تكنولوجيايات الإعلام و الاتصال و البنك الدولي في مارس 2015 بالجزائر، تتضمن المساعدة التقنية من أجل تنفيذ السياسة الوطنية للدق العالي و الدفق جد العالي.

و تسعى هذه البرامج إلى:

- تعزيز النمو عبر برامج تنويع الأنشطة الاقتصادية ومتابعتها .
- تشجيع التنمية المستدامة.
- و تدعيم التخطيط الاقتصادي و متابعة المؤسسات الاقتصادية و تقييمها.

و يتم استكمال الخدمات الاستشارية ببعض أنشطة العمل التحليلي و المساعدة الفنية التي يتم تمويلها بر البنك الدولي أو موارد أخرى. و تتعلق هذه الأنشطة بإصلاح الدعم، و سلاسل القيمة في الزراعة (الحليب)، و التنمية الريفية، وكذلك تحسين بيئة الأعمال، و مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال. بالإضافة إلى الخدمات المستردة التكاليف التي قدمت لبنك القرض الشعبي الجزائري وهو أكبر البنوك الحكومية في الجزائر، و التي تعد أكبر الخدمات التي تقدمها مؤسسة التمويل الدولية.

ما هي الخدمات الاستشارية المسددة التكاليف ؟

هي برامج يقدمها البنك الدولي للجهات المتعاملة معه من البلدان المتوسطة و المرتفعة الدخل. و بخلاف خدمات الإقراض، فإن هذه الخدمات تستهدف تقديم مساعدات معينة لجهات مؤهلة.

و بموجب هذه البرامج، يعمل البنك الدولي مع البلدان بناء على طلبها، و يقوم بتقديم خدمات فنية و خدمات تحليلية و مساندة في التنفيذ. ثم يسترد البنك تكلفة هذه الخدمات الاستشارية.

وتتسم هذه الخدمات التي تسترد تكاليفها بالمرونة و سهولة تصميمها بحيث تناسب احتياجات البلد المعني، و يمكن أن تأخذ أشكالاً عديدة، من بينها المشورة بشأن سياسات التنمية، و الأعمال التحليلية و التشخيصية، و تنسيق مساعدات المانحين، و تقييم الأثر، و المساعدة في تنفيذ البرامج، و تبادل المعارف، و التعلم من الأقران.

وتتألف محفظة البنك الدولي في الجزائر من 10 مشاريع للمساعدة الفنية في ستة قطاعات هي:

الزراعة و التنمية الريفية

في ضوء رغبة الجزائر خفض اعتمادها على الواردات من السلع الرئيسية كالحليب و الحبوب، يساعد البنك الدولي السلطات المعنية في وضع الآليات اللازمة لتعزيز الإنتاج المحلي، و لضمان وجود نموذج مستدام، فإن هذه المساندة تسعى إلى بدء إنتاج لا يقوم على الطلب القائم فحسب بل أيضا على سلسلة عرض كاملة التشغيل من الحقل إلى المستهلك.

التمويل

فيما يتصل بتحديث القطاع المالي، يعمل البنك الدولي مع الحكومة الجزائرية على تنمية القطاع المالي كي يصبح مستقرا شاملا قادرا على الصمود.

و لهذا الغرض، يساند البنك الدولي الجهود الإصلاحية التي تبذلها الحكومة على جبهات عديدة، من بينها إدارة البنوك العامة، و تحديث مكتب تحديد الجدارة الائتمانية، و تدعيم القدرات الرقابية لبنك الجزائر.

مناخ الاستثمار

في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز النمو وزيادة تنوع الأنشطة الاقتصادية، يعمل البنك مع الحكومة على تحسين مناخ الأعمال. ويسعى هذا المشروع إلى تدعيم القدرات المؤسسية و دعم تنفيذ الإصلاحات التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص.

الحماية الاجتماعية

يعمل البنك الدولي مع نظرائه في الجزائر على وضع آليات تعويض جيدة الاستهداف كي تلبي بمزيد من الفعالية احتياجات الحماية الاجتماعية للمواطنين لتأقلمهم مع الإصلاحات الاقتصادية.

الإدارة المتكاملة للصحراء

يمثل الحفاظ على الأنظمة الإيكولوجية للصحراء و تحسين سبيل العيش لسكانها عنصرا حيويا في التنمية الشاملة المستدامة للمناطق الصحراوية.¹

¹ تقارير بنك الدولي 2018.

خلاصة:

خاضت الجزائر سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية بداية من سنة 1988 من خلال مراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام والخاص، وأبدت رغبة في التحول التدريجي من نمط الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة، غير أن هذه الإصلاحات الذاتية المعتمدة لم تحقق النتائج المرجوة، فقد كانت بطيئة وجزئية وتفتقد إلى بيئة شاملة للإصلاح على مستوى الاقتصاد الكلي، هو ما قاد الجزائر للاقتراب من المؤسسات المالية الدولية بداية من سنة 1989 بسبب تزايد اختلالات الاقتصاد الكلي وتنفيذ برنامجين للاستقرار الاقتصادي (سنتي 1989 و 1991) والمعتمدان على سياسات جانب الطلب الصارمة من خلال إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة الوطنية وضغط النفقات العمومية، من خلال سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية حذرة، ظل الاختلال الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري صفة مميزة إلى غاية بداية سنة 1994، أين قاربت الجزائر وضعية العجز عن دفع التزاماتها الخارجية ومعه الأوضاع السياسية والأمنية الصعبة، فتم اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية من جديد وتطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي، حيث في البداية تم تنفيذ برنامجا للاستقرار الاقتصادي مدته سنة مع إجراء إعادة جدولة للديون الخارجية العمومية والخاصة، و أفرز تحسنا في المؤشرات النقدية والمالية وحصلت الجزائر بموجب ذلك على تسهيل تمويلي من الصندوق بالإضافة إلى قروض خارجية متعددة الأطراف وثنائية، ثم برنامجا للتعديل الهيكلي محددة أهدافه، غايته إعادة توازن الاقتصاد والوصول إلى وتيرة نمو عالية لتلبية الاحتياجات الوطنية المتزايدة وتقليل البطالة.

بعد الإصلاحات الهيكلية تمكنت الجزائر من تشكيل احتياطات صرف ضخمة بلغت 33 مليار دولار مع نهاية 2003 (21,4 شهر استيراد) وحسب التقديرات 2005 فإنها تقارب 60 مليار دولار نهاية 2005 بسبب تحسن أسعار البترول، هو نتيجة طبيعة لبرامج صندوق النقد الدولي ذات الطبيعة الانكماشية التي من أهدافها طمأنة الدائنين بتحسين قدرة الجزائر على الدفع ساهمت الوفرة المالية في تخفيض مخزون المديونية الخارجية، التي لم تعد عائقا في وجه الإنعاش الاقتصادي الداخلي، لسبب بسيط هو أن احتياطي الصرف يفوق حجم المديونية الخارجية.

كما يلاحظ أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم ابتداء من سنة 1996، بحيث انخفض بشكل واضح من حوالي 19% سنة 1996 إلى 0.34% سنة 2000 ورغم أنه ارتفع في السنوات الموالية قليلا إلا أنه يعد معدل منخفض جدا بالمقارنة مع دول مجاورة ودول الاتحاد الأوروبي أهم الشركاء التجاريين للجزائر، ويعود هذا إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب والسياسة الميزانية الصارمة .

يدوا أن السلطات العمومية الجزائرية لها اتجاه فعلي بالتخلي عن سياسات ضغط الطلب الإجمالي واتباع سياسيات إنعاش الطلب وتحسين العرض ، عن طريق زيادة الإنفاق العام ومن ثم إعطاء الأولوية لخفض معدل البطالة مع القبول بمعدل مرتفع قليلا من التضخم، وهو ما يؤكد الواقع العملي من خلال ميل معدل التضخم نحو الارتفاع وانخفاض محسوس في معدل البطالة،

فمخطط الإنعاش الاقتصادي الأول (2001-2004) الذي يعتبر كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وقد أعتبر برنامج إنفاق رأسمال يتم فيه إنفاق مبلغ 525 مليار دج أي 7 مليار دولار، والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الإنعاش الاقتصادي و إلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولد لرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة، هذا من جهة و من جهة أخرى مساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل و الأشغال العمومية و الري و الفلاحة و التنمية الريفية. وقد بلغت المخصصات المالية لهذا البرنامج 1700 مليار دينار أي ما يعادل 240 مليار دولار أمريكي.

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ، وقد جاء ليعزز البرامج السابقة وهو يندرج في منطلق تشجيع تعميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى السماح بتحسين إطار وظروف حياة السكان خصص لها غلafa ماليا المقدر بحوالي 286 مليار دولار.

وبعد ان اتخذت الحكومة في عام 2005 قرار ينص على تخفيض الدين الخارجي بشكل كبير وعدم الاعتماد على أي تمويل خارجي، بما في ذلك التمويل من البنك الدولي، اقتصرت أنشطة البنك في الجزائر على العمل التحليلي و المساعدات الفنية التي يتم استرداد تكاليفها، وبعد أن أصبحت مشاريع المساعدات الفنية التي يتم استرداد تكاليفها تشكل الجزء الأكبر من أنشطة البنك الدولي في الجزائر، فإنها ستكون الأساس للإطار الجديد للشراكة الإستراتيجية و التي جرى إعداد السنة المالية 2010 بناء على طلب الوزارة المالية ، وتم إقفال آخر مشروع موله البنك الدولي للإنشاء والتعمير في فيفري 2009.

سطرت الجزائر لتنمية اقتصادها الوطني، مخططا تنمويا خماسيا (2015-2019) هدفه الأساسي تعزيز مقومات الاقتصاد المحلي ومواردها البشرية، لمواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية. وفي المخطط الذي أعلن عنه الرئيس الجزائري بوتفليقة مؤخرا، سيتم التركيز على إحداث التنوع من أجل تطور استراتيجي في مجالات عدة.

وبالنظر إلى التعليمات التي وجهها رئيس الجمهورية الجزائرية عبد العزيز بوتفليقة خلال الاجتماع الوزاري الأخير، سيندرج مخطط التنمية الجديد في سياق مواصلة الاستثمارات الحالية حيث كان بوتفليقة صارما عندما أمر الحكومة بالتشاور مع كافة الفاعلين الاقتصاديين على المستويين الوطني والمحلي مع الأخذ بعين الاعتبار تجارب الماضي قصد تحسين تنفيذها وفعاليتها قبل إطلاق المخطط. وحسب توجيهات بوتفليقة سيعطي هذا المخطط دفعا جديدا للتنمية المحلية والتنمية البشرية وكذا النهوض باقتصاد منتج وتنافسي في كافة القطاعات.

وسمحت المخططات الثلاثة التي أطلقت منذ 2001 في الجزائر بتحقيق نمو اقتصادي أثر بشكل إيجابي في الوضعية الاجتماعية للبلد رغم النقائص المسجلة في إنجاز مشاريع المنشآت العمومية مثل التكاليف الإضافية والتأخر في استلامها. وحققت الجزائر مخططها التنموي (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي) في 2001 بوسائلها الخاصة في سياق انخفاض أسعار النفط وندرة الموارد المالية بالرغم من خروجها من عشرية سوداء أثرت على قدراتها المادية والبشرية. و لم تتمكن الجزائر إلا في 2005 من تحقيق مسار التنمية الذي تم الشروع فيه سنة 2000 بفضل حجم الاستثمار الذي قارب 200 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010.

وسمح هذا الحجم الملحوظ من الاستثمارات بتعزيز البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية. وقد تم تحقيق تقدم ملحوظ في إنجاز شبكة الطرقات وعصرنة الموانئ إلى جانب توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها. وكانت هذه الحركة متبوعة بمخطط ثالث خصص له 286 مليار دولار للفترة 2010-2014 ودعمت ببرامج خاصة لولايات الجنوب والهضاب العليا. وخصص هذا المخطط غلafa ماليا قيمته 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى التي تم الشروع فيها لاسيما في قطاعات السكك الحديدية والطرقات والماء. وتملك الجزائر احتياطي صرف يقدر بحوالي 200 مليار دولار وأصول صندوق ضبط الإيرادات تفوق 5.600 مليار دج ومديونية خارجية شبه منعدمة. ويشكل احتياطي العملة الصعبة والأصول الموجودة بصندوق ضبط الإيرادات فرصة لتمويل اقتصاد تنافسي ومنتج في ظل الأزمة المالية الدولية المستمرة ما يوفر مناخ مستقر لتطبيق المخطط الخماسي 2015-2019 بنجاح برنامج استثمار جديد يمتد على خمس سنوات بقيمة 21.000 مليار دج أي ما يعادل 262ر5 مليار دولار موجهة لتطوير اقتصاد تنافسي و متنوع، بالإضافة إلى مخطط استثمار جديد لفترة خمس سنوات بقيمة 262 مليار دولار، ولقد تستعد الجزائر لإطلاق سنة 2015 برنامج استثمار جديد يمتد على خمس سنوات بقيمة 21.000 مليار دج أي ما يعادل 262ر5 مليار دولار موجهة لتطوير اقتصاد تنافسي و متنوع.

و خلال مجلس الوزراء الذي عقد اليوم الثلاثاء "كلف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الحكومة باستكمال مشروع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية 2015 إلى 2019 الذي حددت مسودته المالية في حدود 21.000 مليار دج قصد عرضه على مجلس الوزراء قبل نهاية السنة" حسبما أوضح بيان مجلس الوزراء .
و إذا كان المخطط الجديد سيندرج في إطار مواصلة برامج التنمية و الاستثمارات السابقة فانه سيسجل قطيعة مع الأنماط السابقة.

وكان رئيس الدولة قد أكد خلال مجلس وزراء عقد في شهر مايو الماضي أن إعداد هذا البرنامج سيتم بالتشاور مع جميع الأطراف الاقتصادية على المستوى الوطني و المحلي مع مراعاة تجارب الماضي قصد تحسين تنفيذه وفعاليتها.

ولن يكون هذا البرنامج إذن الثمرة الوحيدة لعمل الحكومة و لكنه نتيجة مشاورات وطنية و محلية تدمج كل المبادرات و الاقتراحات النابعة عن كل الأطراف الفاعلة الوطنية.

وأكد رئيس الدولة حينها أن إعداد هذا البرنامج يجب أن "يدمج خلال تحضيره المشاورات الوطنية و المحلية اللازمة و استخلاص الدروس من تجارب الماضي و تحسين تأثيره على التنمية المحلية و التنمية البشرية و أيضا على تنمية اقتصاد منتج و تنافسي في جميع القطاعات."

وبالتالي فإن الحكومة مدعوة في هذا الإطار إلى مراعاة تجارب تنفيذ المخططات السابقة لاستخلاص العبر التي تمكن من تجنب أي فشل محتمل.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناولنا في بحثنا هذا إشكالية تتمحور حول ما مدى مساهمة المنظمات المالية الدولية " البنك الدولي وصندوق النقد الدولي " والمنظمة العالمية للتجارة في مساعدة الدول النامية على النهوض باقتصادياتها، وإلقاء الضوء على السياسات والبرامج المقترحة من طرفهم في هذا الصدد.

تميزت الفترة التي سبقت إنشاء هذه المنظمات الدولية ، مما دفع بالدول المنتصرة في الحرب العالمية في التفكير للخروج من الأزمات التي تزايدت حدتها في تلك الفترة، إذ تم عقد مؤتمر بروتون وودز والذي تضمنت بنوده الخطوط العريضة والأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها هذه المنظمات .

باشرت هذه المنظمات عملها، حيث أتحا تسهم في تقديم قروض ومساعدات مالية، موجهة لتمويل الدول التي تعاني من التخلف، فقد مرت الدول النامية بالعديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية التي أقل ما يمكن القول عنها أنها كانت السبب الرئيسي في التخلف لهذه الدول، ودخولها في دوامة من الضغوطات الخارجية، وفي خضم بحث هذه الدول عن الحلول التي يمكن أن تنقذها من هذه المشاكل، كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي، واستطاعت أن تحقق في السبعينات فائض ضخم في الموارد المالية، وفي ظل هذا الوضع الاقتصادي، قامت هذه الدول بنقل الفائض من دول الوفرة المالية، إلى دول العجز المالي، واقتنعت الدول الفقيرة بأن الاستدانة من مختلف المؤسسات المالية الدولية يعد الحل الأمثل الذي سوف تعينها في الاستمرار على درب التنمية.

لقد اعتمدت الدول النامية وبشكل كبير على المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المتمثلة في القروض والمساعدات الائتمانية طويلة وقصيرة الأجل، بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى إزالة الإختلالات الداخلية و الخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي، التي لحقت باقتصادياتها، مع إنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق .

غير إن هذه المنظمات تعرضت للكثير من الانتقادات وخاصة للآثار السلبية للسياسات الإصلاح الاقتصادي التي تفرضها هذه المنظمات لمعالجة الاختلالات الاقتصادية حيث يرى بعض المنظمات غير الحكومات حول السياسات صندوق النقد الدولي الصارمة قد تضعف من النمو المتسارع وتزيد في الفقر، لذا أصبح من الضروري

إعادة النظر في سياسات هذه المنظمات، وكذا تفعيل المسؤولية المشتركة بين الدول الدائنة ومختلف المنظمات الدولية والدول المدينة.

نتائج الدراسة:

من نتائج الدراسة التي توصلنا إليها ما يلي:

- 1- مع بداية الحرب العالمية الثانية، تضائل الدور الكبير الذي لعبه نظام المعدن الواحد الذهبي مع الفوضى الاقتصادية الكبيرة التي سادت تلك الفترة، مما نتج عنه عقد المؤتمر الذي أنشئ بمقتضاه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .
- 2- تعتبر المنظمات المالية و النقدية الدولية من أهم المصادر التمويلية التي تقوم بتمويل وإقراض الدول النامية لغرض مساعدتها على الخروج من أزمتها.
- 3- "يرتكز الاقتصاد الجزائري منذ خمس عقود على المحروقات، و هو غير كاف للتنمية الشاملة المثمرة ولذا فالأمر يتطلب تغيير وتنويع، بل في الواقع الاستخلاص من هذه البلاد، التي تتوفر على مقومات هائلة، المزيد من الابتكار والإبداع. ولن يتسنى ذلك إلى من خلال تضافر جهود كل الفاعلين وخاصة القطاع الخاص من اجل تطويره وتنميته .
- 4- أن الجزائر لديها تمويلات كافية وليست بحاجة للاقتراض لا من المنظمات الدولية ولا من أي هيئة مالية أخرى." التزام المؤسسات المالية الدولية ارتقى إلى مستوى الحوار وتبادل الخبرات من خلال أخذ التجربة الجزائرية وترى إلى أي مدى هي مناسبة، وكيف يمكن تطبيقها على مستوى بلدان أخرى، كما تأخذ الجزائر من جهة أخرى، تجربة المنظمات الدولية من خلال أبحاثه وعمله التحليلي الذي تقترحه على الطرف الجزائري، فالأمر يتعلق بتبادل حقيقي للمعارف وكذا عمل أصبح فيه التعاون التقني محورياً أساسياً في العلاقة بين هذه المنظمات الدولية والجزائر
- 5- أن صافي الاحتياطات الدولية لا يزال مريحاً، ولكن رصيد الحساب الجاري أضعف بكثير مما تبرره أساسيات الاقتصاد على المدى المتوسط. أن زيادة مرونة سعر الصرف، إلى جانب الضبط المالي والإصلاحات الهيكلية، يمكن أن تساعد على معالجة الاختلالات الخارجية ودعم تنمية القطاع الخاص

- 6- أن تطبيق مزيج من السياسات المتوازنة إلى جانب الإصلاحات الهيكلية الطموحة كان عاملا مهما لضمان أوضاع مالية قابلة للاستمرار، وتقليل الاختلالات الخارجية، والحد من الاعتماد على الهيدروكربونات، وزيادة النمو الممكن، والتكيف مع صدمة أسعار النفط
- 7- تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي، وأحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر بواقع 20% في العقد الماضيين. وفي الواقع، اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين رفاه شعبها من خلال تطبيق سياسات اجتماعية تتماشى مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وقد مكَّنت الطفرة النفطية السلطات من تحقيق العديد من المنجزات الكبرى، منها سداد ديون الجزائر، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية في البلاد.
- 8- بالتزام السلطات بمواصلة إجراء الضبط المالي، ضمن إطار واضح للميزانية على المدى المتوسط واتخاذ خطوات جارية لتخفيض عجز المالية العامة، وهو ما يعني تعبئة مزيد من الإيرادات غير النفطية، والسيطرة على الإنفاق الجاري، والتوسع في إصلاح الدعم مع حماية الفقراء، ورفع كفاءة الاستثمار العام وتخفيض تكلفته
- 9- قام صندوق النقد الدولي دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف وتشجيع التعاون الدولي كما انه يقوم بتقديم قروض ومساعدات فنية للدول النامية.
- 10- يهدف البنك الدولي إلى تقديم قروض لحكومات البلدان متوسطة ومنخفضة الدخل عن طريق تمويل المشروعات الإنتاجية لسد احتياجاتها من العملات الأجنبية عند إنشاء تلك المشروعات، كما انه يقوم بتشجيع التنمية المستدامة.
- 11- لا بد من تفعيل المسؤولية المشتركة، بين الدول الدائنة والمنظمات الدولية المختلفة والدول المدينة لأن مشكلة تفاقم الديون نبعت أصلا من أن الإطار الذي تحركت فيه الموارد الأجنبية للدول الدائنة والمنظمات المالية إلى الدول المدينة، كان إطارا من أملاءات و شروط قاسية ساهمت في تفجير أزمة الديون الخارجية.
- 12- البنك الدولي والصندوق في كثير من الحالات يغيران شروط الإقراض للدول النامية وذلك بتغيير أسعار الفائدة فزادت خدمة الدين .

نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى محققة: تعمل المؤسسات المالية الدولية على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي الدوليين و توفير القروض من أجل إعادة بناء الاقتصاديات المهتمة وتخفيف العجز المالي بالإضافة إلى الرقابة على أسعار الصرف في حين أن البنك الدولي يقدم أموالاً للدول الأعضاء بهدف إعادة بناء اقتصادها وتحقيق تنمية اقتصادية.

الفرضية الثانية محققة : لجأت الجزائر إلى المنظمات المالية الدولية بهدف تكييف السياسات الاقتصادية مما ساهم في استرجاع التوازنات الكلية وهو ما يبدو واضحاً في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية تحسن النمو الاقتصادي، انخفاض معدل البطالة، التحكم النسبي في معدلات التضخم، تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتخفيف العجز الموزن وإصلاح القطاع العام.

الفرضية الثالثة محققة: تعتمد المؤسسات المالية الدولية على برامج التعديل والتكييف الهيكلي بهدف إزالة التشوهات التي يعاني منها الاقتصاد من خلال تدخل هذه المؤسسات في السياسات الاقتصادية للدول النامية بما يسمح بإعادة التوازن للاقتصاد.

الفرضية الرابعة غير محققة: بعد تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية لم تنفصم العلاقة بين الجزائر و المنظمات المالية الدولية وتبقى الجزائر شريكاً مهماً و يبقى التعاون مستمر خاصة فيما يتعلق بالجانب التعاون التقني والفني، وتبادل المشاورات والتجارب.

التوصيات:

نقدم بعض الأفكار التي تساهم في تطوير عمل الصندوق و والبنك الدوليين .

- 1- تنسيق جهود بين الصندوق و والبنك الدولي وباقي مؤسسات التمويل الدولية الأخرى من أجل وضع حلول واقعية لإخراج الدول النامية المدينة من أزمة الديون الخارجية.
- 2- تقديم دعم في شكل قروض خالصة بدلاً من تقديمها في ظل ترتيبات للقروض المقسمة إلى شرائح، حسب سجل أداء البلد المعني في الماضي وسياسته الحالية.
- 3- تحتاج الدول النامية إلى تكوين كتلتات اقتصادية قوية تقوم على أسس سليمة، مما سيكون له الأثر الإيجابي عليها، كما أنه يمكنها من التخلص من تبعية المؤسسات الاقتصادية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي.
- 4- ومن شأن التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعاً أن تساعد المنظمات الدولية الجزائر على التحرك نحو تحقيق نمو مستدام وخلق فرص العمل. ولا بد من القيام بذلك على نحو يحمي أشد الفئات ضعفاً من خلال ضمان وجود آليات

للتعويض موجّهة ومحددة بشكل جيد، وتعرض المنظمات الدولية خبراتها التحليلية ومعارفها ومواردها العالمية على الحكومة الجزائرية للاستفادة منها في دعم البلاد في تطبيق الإصلاحات

5- إن الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة فيه العديد من المزايا على الصعيد الاقتصادي والتجاري بصفة خاصة وعلى الصعيد القانوني تجعل من الجزائر تتغاضى عن مختلف العيوب والسلبيات التي تنجر عن هذا الانضمام لذا ومن بين الاقتراحات التي ترد في هذا المجال انه علي الجزائر إتمام مواصلة المفاوضات برؤى متوازنة و التأكيد على وجوب توفر القدرة والبراعة على التفاوض عند الطرف الجزائري مع ضرورة رسم وتوضيح معالم إستراتيجية شاملة وقطاعية أو ما يعرف بالهندسة الشاملة للاقتصاد الوطني.

6- و عليه فإن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يقتضي رفع الكفاءة الإنتاجية و التنوع في كل القطاعات و تقليص تكاليف الإنتاج و التسويق لمواجهة المنافسة الداخلية و الدولية و الحصول على مكانة في الأسواق العالمية ، ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي لتفادي استيراد السلع بأسعار مرتفعة ، و انتهاج إستراتيجية واضحة المعالم لإعادة تأهيل الاقتصاد الوطني محليا و دوليا و كذا إقامة تكتلات اقتصادية و تفعيلها على المستوى الإقليمي

7- وفي ظل الظروف الحالية للمؤسسات الجزائرية غير قادرة على منافسة المؤسسات الأجنبية، ومادامت الجزائر بصدد الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي وكذا عن طريق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فيجب على السلطات المعنية العمل على تحضير المؤسسات الوطنية وتأهيلها لدخول المنافسة التي ستكون صعبة على المدى القصير.

ونختم بحثنا بإقتراح مواضيع للدراسات المستقبلية

- 1- النموالاحتوائي وسياساته لتحقيق الاقتصاد العالمي كل إمكاناته.
- 2- إدارة الدين لمساعدة الدول على التكيف مع إيرادات السلع الاولية.

قائمة المراجع

المراجع :

أولاً: الكتب :

1. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008.
2. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2014
3. خالد الهادي، المرأة الكاشفة، لصندوق النقد، الجزائر، دار الهومة، 1996
4. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الطبعة الأولى، 2010.
5. جوزيف دانيالز، دفيد فاهوز، ترجمة محمود حسين حسن، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 2010.
6. حازم البيلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة ، سلسلة الكتب الثقافية الشهرية يصدرها المجلس الوطني الثقافي والفنون والآداب - الكويت - ماي 2000.
7. خالد الراوي، عبد الله بركات ، نزال الرحمي، نظرية التمويل الدولي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن، الطبعة الثانية 2002.
8. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي ، منشورات الحياة الجزائر، الطبعة الأولى 2009.
9. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الازرطة، 2004 .
10. سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد ، ترجمة محمود حسن حسني ، النقود والتمويل الدولي ، دار المريخ للنشر ، الرياض المملكة العربية السعودية ، 1428- 2007.
11. صلاح سالم زرنوقة، العولمة ، الوطن العربي قضايا التنمية، العدد 23، القاهرة 2002.
12. عبد الرزاق الرحاحلة ، زاهد محمد ديري ، دراسة متعمقة في إدارة الأعمال الدولية ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2010- 1431 ، عمان الأردن .
13. عبد الحميد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع-الجزائر 1999.
14. عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، طبعة 2011.

15. عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات تالاقتصادية الكلية ، دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ص 294 - 297.
16. علي عبد الفتاح أبو شرار ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات ، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 1430/2010 هـ .
17. مازن عبد السلام ادهم، العلاقات الاقتصادية و النظم النقدية الدولية، منشورات الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف و الترجمة والنشر ، طرابلس - الجماهيرية العظمى، الطبعة الأولى 2007
18. مالكولجبلز، مايكلرومر ، دوايت بيركنز ، دونالد سنودجراس، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم مصطفى، اقتصاديات التنمية، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية، 1995.
19. ماهر كنج شكري ، مروان عوض ، المالية الدولية " العملات الأجنبية و المشتقات المالية بين النظرية والتطبيق " ، دار حامد للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى 2004 .
20. محمد احمد كايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان، الطبعة الأولى ، 1431هـ - 2010 ،
21. محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم ، 2002.
22. مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية " نظريات وسياسات وموضوعات " ، دار وائل للنشر ، عمان - الأردن، الطبعة الأولى 2007 .
23. مدني بن شهرة ، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن، 2008.
24. مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية ، منشورات جامعة دمشق ، 2008 - 2009.
25. موسى سعيد مطر ، شقيري نوري موسى ، ياسر المومني، التمويل الدولي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن-، الطبعة الأولى : 1429/2008.
26. ميثم عجام، التمويل الدولي ، زهران للنشر، 2006 .
27. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، 2006 .
28. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامشية، دار النهضة لعربية، القاهرة، مصر، 2006.

29. - مداني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر،
30. - ياسر حسون، الاقتصاد لنقدي، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص 78
31. - قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات) هرمة للنشر، 2005.
32. - عبد المطلب عبد المجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007،
33. - نواز عبد الرحمان الهي تمي، و آخرون، مقدمة في المالية الدولية، دار النشر عمان، الأردن، ط1
34. - قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي (الآليات والسياسات) هرمة للنشر، 2005،
35. السيد البواب، برامج التثبيت التكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي محاورها - تحليلها - تأثيرها، الطبعة الثانية، دار الكتب، القاهرة، مصر
36. محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية، و مسؤولية الحكومة عن تحقيق التقدم، دار ابو المجد، القاهرة، مصر، 2006.
37. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المركز إلى الهامش، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006
38. محمد عبد العزيز محمد الاحرش، صندوق النقد و البنك الدوليان وصناعة الفقر في الدول النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006
39. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، عمان للأردن، 2014
40. نعمان سعيدي، البعد الدولي للنظام النقد الدولي برعية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، دار البضاء، الجزائر، 2011.
41. سعدون بو كبوس، دار الكتاب الحديث، الاقتصاد الجزائري محاولتان من اجل التنمية، (1962 - 1989، 1990-2005)، طبعة 1، القاهرة، مصر، 2012
42. مصطفى العبد الله الكفري، اقتصاديات الدول العربية والعمل الاقتصاد العربي المشترك، منشورات جامعة دمشق، 2009.
43. علي الكنعان، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، 2009.
44. لخلوموسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان، 2010،
45. - الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة، 2013.

46. - جمال محمد احمد ، ابراهيم السيد ، البنك الدولي سياسته مؤسساته اقتصاديات الدول ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية ، مصر ، 2015.

47. السيد عطية عبد الواحد ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 2003.

48. سكينه بن حمود ، مدخل لعلم الاقتصاد ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009.

49. اكرام مياسي ، الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر ، دار هومة ، 2011 الجزائر.

50. ناصر عبيد الناصر ، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي ، منشورات اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، سوريا ، 2001

ثانيا : الرسائل الجامعية:

1. احمد طحيطر سلمان مبارك المشاقبة ، دور الدولة والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في ضوء برامج التكيف الهيكلي في أقطار عربية مختارة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2000.

2. بريش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع : نقود و مالية ، جامعة الجزائر ، ص3.

3. بظاهر علي ، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع : تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص100

4. - فريدة معمر ، أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي ، في تفعيل أداء النظام المالي العالمي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ، أور قلة

5. بورمة هشام ، النظام المصرفي الجزائري وامكانية الاندماج في العولمة المالية ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، ادارة المالية ، 2008-2009. ص72.

6. بوزيدة حميد ، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992-2004) ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه ، جامعة الجزائر دولة في العلوم الاقتصادية ، 2006/2005 ، ص

7. حشماوي محمد ، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية ، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2006.

8. خبايه عبدالله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية - حالة الجزائر -، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2006/2005.
9. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004 ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 377.
10. راجحمد ياشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006.
11. زرنوحيا سمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط، 2006-2005 .
12. شريط عابد، دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطة، مذكرة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 144
13. صوايلي صدر الدين، "النمو والتجارة الدولية في الدول النامية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع اقتصاد سياسي - جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005، ص 97.
14. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر، لسنة الجامعية 2004 - 2005، ص 137.
15. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية - دراسة تجارب مختلفة - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع التخطيط -، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006.
16. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع: التسيير، السنة الجامعية 2005-2006، ص 45.
17. قحاييرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب -، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2005 .
18. لخضر عليان ، البنك العالمي وعلاقته بالجزائر، مذكرة ماجستير في قانون جامعة بومرداس، سنة 2011 .

19. محمد علي ولد احمد محمود ، دور اسواق رؤوس الاموال في تمويل التنمية الاقتصادية "دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص دراسات مالية ، 2005/2004.

ثالثا: المجالات :

1- دافيد دري كسول، ترجمة محمد حسن يوسف، "ماهر صندوق النقد الدولي" ، الجريدة الاولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت، الإعداد ، من 1996/08/19-1996/09/09.

2- عبد الرحمن تومي ، دراسات اقتصادية ، مجلة دورية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات و الخدمات التعليمية ، العدد الحادي عشر -أوت 2008م شعبان 1429 هـ الجزائر . دار الخلدونية للنشر والتوزيع .

3- مجلة بحوث اقتصادية عربية،

4- يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكيف الاقتصادي وفقاً للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2) 2005.

5- دراسات اقتصادية، العدد 23، افريل، 2014

6- مركز دراسات الوحدة العربية، هموم اقتصادية عربية، التنمية ، التكامل ، النفط، العولمة ، بيروت، لبنان، 2005.

7- بحوث اقتصادية غربية، العددان 61/62، لبنا، 2013

8- مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32 ديسمبر 2009 ، المجلد ب

9- زمران كريم، التنمية المستدامة في الجزائر 2009 من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009 ، بحوث اقتصادية وإدارية - العدد السابع جوان 2010.

10- صحيفة وقائع، لمحة عن صندوق النقد الدولي ، 15 سبتمبر 2011،

<http://www.imf.org/external/index.html>

11- منير الحمش، مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والاقليمية، العدد 39 ، دمشق ، أكتوبر 2004.

رابعاً : الملتقيات وندوات:

20. لطرش ذهبية ، ملتقى علمي دولي حول: الأزمة المالية العالمية و الحوكمة المالية العالمية عنوان المداخلة : دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أيام 20-21/10/2009.

21. محمد شحاتة خطاب خطاب ، ورقة عمل مقدمة الى : الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة .تحت عنوان ، مهنة محاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين ،الرياض - مملكة العربية السعودية 18-19/05/2010 ، كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الملك خالد ، المملكة العربية السعودية .

22. الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" 23/22 أبريل 2003، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري.

23. ملتقى دولي ،متطلباتها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. يومي 17 و 18 أبريل 2006، إشراف منبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا جامعة حسيبة بن بوعليوب الشلف-الجزائر.

خامساً بتقارير:

24. البرنامج التكميلي لدعم التنمية لمرحلة 2005-2009 .، أبريل 2005، مجلس الأمة،

25. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الاثنين 24 ماي 2010 .

26. تقرير الرصد العالمي ، تقرير جديد يدعو إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة لتخفيف إعداد الفقراء في العالم و تحقيق نتائج إنمائية أفضل للبلدان الفقيرة ، البنك الدولي / صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة في 12/04/2005 .

27. روبرت ، ب. زوليك، التقرير السنوي للبنك الدولي 2010، مكتب الناشر الشؤون الخارجية .وحدة الترجمة التحريرية

الفورية بالبنك الدولي (GSDTI) <http://www.worldbank.org>

28. روبرت ، ب. زوليك، التقرير السنوي للبنك الدولي 2009، مكتب الناشر الشؤون الخارجية .وحدة الترجمة التحريرية

الفورية بالبنك الدولي (GSDTI) <http://www.worldbank.org>

29. عرض موجز لتقرير الجزائر حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني الخاص بالحكامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء .

الجزائر، نوفمبر 2008،

30. تقرير الاقتصاد العربي الموحد، 2015-2016-2017

31. المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني

من سنة 2001، جوان 2002،

32. -تقرير صندوق النقد الدولي ، 2016، إيجاد حلول معا ، ص 4

33. - تقرير صندوق النقد الدولي 2017، تشجيع النمو الاحتوائ

34. - صندوق النقد الدولي، صحيفة الوقائع، حصص عضوية الصندوق، 30 سبتمبر 2016 متاح على الموقع

سادسا : الإنترنت :

- 1- بالقاسم عباس، المعهد العربي للتخطيط، الكويت نحو نظام عالمي: نظرة عامة على المؤسسات الدولية صاحبة الدور الأساسي في بناء النظام www.cipe-arabia.org/pdfhalp.asp
- 2- أفضل المبادئ للإجراءات الرقابية على المؤسسات الدولية ، وثيقة مترجمة من قبل ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية <http://www.intosai.org>
- 3- الدليل الإرشادي للأجهزة الرقابية العليا في مجال الرقابة على المؤسسات الدولية ، وثيقة مترجمة من قبل ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية، 1425هـ. <http://www.intosai.org>
- 4- لمحة عن صندوق النقد الدولي، <http://www.imf.org/external/index.html>
- 5- اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تاريخ تعديلها 1989/02/16 <http://www.worldbank.org>
- 6- دليل البرلمانين إلى البنك الدولي، <http://www.worldbank.org>
- 7- دليل إلى الوثائق الرئيسية للبنك الدولي، <http://www.worldbank.org/wbaccess>
- 8- عمل البنك الدولي في الميدان -2-، مكتب الناشر الشؤون الخارجية .وحدة Cathy lips الترجمة التحريرية الفورية بالبنك الدولي (http://www.worldbank.org/annual_report/2010) GS DTI
- 9- عمل البنك الدولي في مناخ متقلب -1-، مكتب الناشر الشؤون الخارجية .وحدة الترجمة التحريرية الفورية بالبنك الدولي (GS DTI) <http://www.worldbank.org>
- شبكة التنمية المستدامة ، استراتيجية البنك الدولي للتنمية الحضرية و الحكم المحلي، 2009/03/15.
- 12- كايتريك، البنك الدولي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الوحدة رقم 27 ، 1999 <http://www.worldbank.org>
- 12- سميح مسعود ، خبير اقتصادي في المركز الكندي لدراسات الشرق الأوسط ، البنك الدولي و مكافحة الفساد 2007/06/23.

54-[http://www.transparencylibya.com- content& task=view&id =1315&Itemid = 70](http://www.transparencylibya.com-content& task=view&id =1315&Itemid = 70)

55-<http://lmd-medea.7olm.org/t43-top>

- 56- نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية ، افاق الاقتصاد العالمي - صندوق يخفض تنبؤاته للنمو العالمي
57- ويرى ارتفاعا مستمرا في المخاطر المحيطة .2012/01/24.
58- بيان صحفي رقم 12/38 للنشر الفوري ، صندوق النقد الدولي ، ادارة العلاقات الخارجية ، الاثنين 2012/02/02.
<http://www.imf.org/external/np/exr/facts/ecf.htm>

Ouvrage

مراجع باللغة الفرنسية

1. LahceneSeriak ,Lerole de l'état dans une société en transition vers l'économie de marché, AGS CORPUS, Edition 2007.
2. AbdellouahabRezig , Algérie ,Brésil ,Corée du sud , Trois expérience de développement, office des publication universitaire, édition,2006.
3. YaiciFarid ,Précis de finance international, ENAG EDITION, 2008
4. Brahim Guendouz, Relation Economiques International, el Maarifa, Edition Algér 2008.
5. Ouvrage collect if sous la direction de Taieb Hafsi, Le développement Economiques de Algérie ,experiences et perspectives,Casbah , Edition Alger, 2011.
6. Michel J.Hogan, " The marchallplan:American, Britain and the reconstruction of westernEUROPE"London, Cambrige,1987
7. KheladiMokhtar , Introduction aux relation économique internationales. Office des Publication Universitaire , Alger , 2010,P144
8. Nacer -Eddine Sadi, Des entreprises publiques En Algérie Obejectif, Modalités et Enjeux,Office des Publication Universitaire , Alger , 2015

Documentation en angles

- 1- Michel J.Hogan, " The marchallplan:American, Britain and the reconstruction of western EUROPE" London, Cambrige,1987
- 2- source: Franz Peter Lang:doestheNewprotectionismeRealy Harm All Trading countries? In: Inter- economics, Vol.24No I,1989
- 3- ZubairHusan," the 1997-1998 Financial crisis in Malaysia Causes, Response .And Results-Aregoinder". Islamic Economic Studies .Vol.10,NO.2.2003
- 4- George A.SteinerGovts Role in Economic Life , New York, 1953,pp49-51
- 5- Alvin HqnsnFiscol Policy qndBussnessCyclesm Nez Yorkm 1941m p 115
- 6- BertvandRusselHistoy of zestern philosophy, London, 1954, p 648
- 7- J.Bark herd and J.Miner Public Expenditure, London, Macmillan, 1971,
- 8- John. Maynard Keynes, the general theory of emploment, Inrterst and Money, London, Macmillan, 1936,
- 9- Walter, dams and Gregorchow,Economic Perspectives, Vol.1,1979
- 10- H.B Chenery, Structural Change and Devolopment Policy, World Bank Rescarch Publication Washington, 1979,
- 11- John Kanneth Galbraith, Economic in prospective Boston, Honghton Mifflin, 1987,

فرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
6	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال الفترة من 1973 إلى 1982	1
7	تطور معدل الركود التضخمي خلال الفترة من 1973 إلى 1982	2
7	معدلات التغير في بعض ملامح الأزمة الاقتصادية في مجموع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوربية	3
11	تأثير صدمة التدهور نسبة التبادل الخارجي على بعض مناطق الجنوب خلال عقد الثمانينات: (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	4
12	تأثير صدمة ارتفاع سعر الفائدة على بعض مناطق الجنوب أسعار خلال عقد الثمانينات	5
12	تأثير صدمتي تدهور نسبة التبادل الخارجي وارتفاع سعر الفائدة على بعض مناطق الجنوب خلال عقد الثمانينات	6
14	النزعة الحمائية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوربية 1985/1976	7
51	معدلات النمو الحقيقي في العالم ما بين 95 - 2000	8
57	معدلات البطالة في مجموعة الدول السبع بين 1995 - 2000	9
75	أوجه التشابه والاختلاف بين الصندوق والبنك	10
84	حصص دول الأعضاء في الصندوق	11
88	مراجعات العامة للحصص	12
90	القوة التصويتية للدول العشرة الكبرى التي لها دور هام في إدارة الصندوق	13
97	قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بالدولار يوم 14/8/1989	14
108	التوزيع الجغرافي لقروض صندوق النقد الدولي	15
110	التسهيلات التمويلية في صندوق النقد الدولي الشروط التقسيم المرحلي الحدود القصوى	16
114	مؤشرات التنبؤ في برنامج الإنذار المبكر	17
122	المؤشرات المستخدمة في برنامج اختبار الإجهاد	18
129	يوضح مجموعة البنك الدولي	19
136	هيكل عمل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي	20
140	البنك الدولي: مدفوعات القروض والاعتمادات في السنة المالية 2017	21
141	يوضح إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات، السنوات المالية 2013 - 2017	22
145	تطور رأس مال البنك الدولي وعدد أعضائه خلال الفترة من 1946-1990	23
146	قائمة اشتراكات دول الاعضاء في البنك الدولي والقوة التصويتية كما هو عليه في جويلية 2004.	24

171	إجمالي صافي تدفقات للبلدان النامية	25
172	صافي التدفقات الرأسمالية للدول النامية (مليار دولار).	26
174	صافي المساعدات الرسمية "مليار دولار".	27
182	مكونات المساعدات الرسمية "مليار دولار".	28
174	التوزيع الجغرافي للدول النامية.	29
185	تصنيف الدول النامية حسب الأمم المتحدة " إحصائيات 1997"	30
185	تقسيم الدول على حسب مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي " إحصائيات 1997"	31
186	تقسيم الدول النامية حسب مجموعات الدخل نظام توصيف OECD	32
189	تطور نمو السكان والدخل في مناطق الدول النامية 1980-1998 %	33
190	تطور الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومعدلات النمو السنوي في مناطق العالم	34
191	الفقر المطلق في الدول النامية (1993)	35
193	عدد الفقراء الذين يستهلكون سعرات حرارية اقل جدا يوميا (1995)	36
194	التعداد البشري انتشار مرض الايدز في الدول النامية	37
195	المتحقون بالمدارس بالدول النامية (1950-1978) "مليون"	38
196	المتحقون بالمدارس بالدول النامية (1950-1978) "مليون"	39
199	السكان وقوة العمل والإنتاج في المناطق المتقدمة والأقل تقدما (1995-1997)	40
200	يبين نسب السلع الأولية في إجمالي الصادرات حسب المجموعات الجغرافية في البلدان النامية (نسب مئوية).	41
201	سكان العالم حسب المنطقة وتصنيف التنمية (1980)	42
206	متوسط نمو قوة العمل في المناطق النامية (1970-2010) %	43
240	تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام %	44
241	تطور سعر البترول و سعر صرف الدينار.	45
242	تطور الميزان التجاري في الجزائر (1989-1994)	46
245	التدابير المعتمدة ضمن برنامج تسهيل التمويل الموسع	47
251	معدل النمو الاقتصادي	48
252	نسب النمو القطاعي	49
252	تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر	50
253	تطور الميزان التجاري	51

253	تحسن وضعية الموازنة العامة للدولة "العجز أو الفائض بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي"	52
254	تطور الكتلة النقدية (M2).	53
254	انخفاض معدل التضخم خلال سنوات التثبيت و التكيف الاقتصادي	54
254	تطور مستوى احتياطات الصرف خلال الفترة 1994 - 2000.	55
255	ضعف المساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأس مال الإجمالي الثابت	56
256	تطور الديون الخارجية	57
258	يوضح نسبة البطالة	58
259	التوزيع النسبي للبطالة	59
261	معطيات مقارنة لتسهيل التمويل الموسع/ النتيجة	60
269	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004	61
270	اهم المؤشرات الاقتصادية لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004)	62
287	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009 على كل باب:	63
304	تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية 2013-2019	64
307	المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي	65

قائمة الأشكال

الصفحة	رقم الشكل	عنوان الشكل
49	1	المربع السحري لسياسة الاقتصادية
61	2	وظيفة الدول في مجال تعبئة وترشيد عمليات استخدامها
79	3	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي اعتباراً من 30 أبريل 2018
105	4	تدخل صندوق النقد الدولي لمواجهة الأزمة المالية العالمية.
119	5	(متغيرات مؤشرات الاقتصاد الكلي)
133	6	الهيكل التنظيمي للبنك الدولي
169	7	مصادر التمويل الدولية
197	8	يمثل متوسط سنوات التعليم في مناطق الدول النامية للأعمار السكانية الأكثر من 15 سنة (1960-2000)
198	9	منحنى: الإنفاق العام على التعليم، ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والبطالة
206	10	حلقة الوصل بين الادخار والاستثمار الاستهلاك الحلقة المفرغة
218	11	الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في برنامج الاستقرار الاقتصادي
219	12	هيكل برامج التكييف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي
227	13	الأهداف و الأغراض الوسيطة و السياسات في برنامج التصحيح الهيكلي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	الاهداء
	شكر وعرهان
	فهرس الأشكال والجداول
	فهرس المحتويات
أ	المقدمة
	الفصل الأول : الأوضاع الاقتصادية في العالم والدول النامية قبل التصحيح الاقتصادي ودور الدول
1	تمهيد
3	المبحث الأول: الوضع الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية.....
5	المطلب الأول: الوضع في الدول الرأسمالية الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية.....
8	المطلب الثاني : وضع الدول النامية والعربية بعد الحرب العالمية الثانية
9	المبحث الثاني: الصدمات والعوامل الخارجية والمحلية المؤدية إلى المديونية في الدول النامية والعربية
9	المطلب الأول: الصدمات الخارجية المؤدية إلى المديونية.....
16	المطلب الثاني: العوامل المحلية المؤدية إلى مديونية الدول النامية:
22	المطلب الثالث: المحصلة النهائية للصدمات للعوامل الخارجية والداخلية.....
24	المبحث الثالث: دور الدولة في النشاط الاقتصادي.....
24	المطلب الأول: دور الدولة والقطاع الخاص في النظم الاقتصادية المختلفة.....
35	المطلب الثاني: مراحل تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي.....
42	المطلب الثالث: ماهية الدولة و أدوات تدخلها في النشاط الاقتصادي.....
64	المطلب الرابع : مسألة دور الدولة والحكم الجيد والديمقراطية.....
66	خلاصة
	الفصل الثاني : نظرة عامة عن المؤسسات المالية الدولية
68	تمهيد.....
69	المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

69	المطلب الأول : تعريف صندوق النقد الدولي نشأته وتطوره
69	الفرع الأول: تعريفه.....
70	الفرع الثاني: النشأة:.....
78	المطلب الثاني: آلية عمل الصندوق
78	الفرع الأول: الهيكل التنظيمي.....
82	الفرع الثاني: موارد الصندوق
91	المطلب الثالث: أهداف ومهام صندوق النقد الدولي.....
91	الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي.....
92	الفرع الثاني: المهام والوظائف التي يقوم بها الصندوق
93	المطلب الرابع: القروض و التسهيلات التي يقدمها صندوق النقد الدولي.....
113	المطلب الخامس: برنامج الإنذار المبكر واختيار الإجهاد.....
126	المبحث الثاني: نظرة عامة عن البنك الدولي.....
126	المطلب الأول: مفهوم ونشأت البنك الدولي.....
126	الفرع الأول: مفهومه ونشأته.....
128	الفرع الثاني : مجموعة البنك الدولي
133	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك ومهامه وموارده.....
133	الفرع الأول :الهيكل التنظيمي للبنك:.....
138	الفرع الثاني : مهام البنك الدولي وسياسته الاقراضية.....
141	الفرع الثالث: نشاط البنك الدولي.....
143	الفرع الرابع:موارد البنك.....
149	المطلب الثالث: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين المنظمتين.....
152	المبحث الثالث: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية
153	المطلب الأول: نظرة عن منظمة التجارة العالمية.....
157	المطلب الثاني: مسار مفاوضات الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة (OMC).....
157	الفرع الأول: المراحل الأولى لمباشرة إجراءات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.....
159	الفرع الثاني: الإجراءات التنظيمية المعتمدة لتسهيل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و تطبيق اتفاق التجارة في السلع الزراعية
162	المطلب الثالث: التعاون والأهداف المشتركة بين المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و

	ومنظمة التجارة العالمية).....
165خلاصة
	الفصل الثالث : التمويل الدولي والتنمية في الدول النامية.
166تمهيد
167المبحث الأول: مفهوم التمويل الدولي وعناصره
167المطلب الأول: مفهوم التمويل الدولي
167المطلب الثاني: أهمية وأهداف التمويل الدولي
169المطلب الثالث: مصادر التمويل الدولي
183المبحث الثاني: التنمية في الدول النامية وأسباب فشلها
183المطلب الأول: مفهوم الدول النامية
187المطلب الثاني: خصائص الدول النامية
211خلاصة
	الفصل الرابع: سياسات الإصلاح الاقتصادي والحلول المقترحة لتفعيلها
212تمهيد
213المبحث الأول : سياسات الإصلاح الاقتصادي مفهومها ،أنواعها :
213المطلب الأول : مفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي وأهدافه:
213الفرع الأول : مفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي
215الفرع الثاني: أهداف برامج الإصلاح الاقتصادي
216المطلب الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي
216الفرع الأول: " سياسة الاستقرار أو التثبيت": تصحيح مؤقت
218الفرع الثاني: التصحيح (التعديل أو التكيف) الهيكلي
228المبحث الثاني : آثار برامج الإصلاح الاقتصادي واستراتيجيات تفعيلها
228المطلب الأول: آثار برامج التكيف و التعديل الهيكلي
231المطلب الثاني : استراتيجيات تفعيل دور هذه المنظمات
233خلاصة
	الفصل الخامس : المخططات الاقتصادية في الجزائر من 1962-م إلى مخطط الانعاش والنمو

	"2018-2015"
234	تمهيد
235	المبحث الأول : الاصلاح الاقتصادي في الجزائر المدعوم من قبل المؤسسات المالية الدولية
235	المطلب الأول: محاولتين للاستقرار (89-91).....
235	الفرع الأول : اتفاق الاستعداد الائتماني (من 31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)
242	الفرع الثاني : برنامج الاصلاح الاقتصادي (1994-1998)
263	المبحث الثاني : إصلاحات ما بعد برنامج التعديل الهيكلي.....
263	المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).....
263	الفرع الأول :مخطط الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).....
269	الفرع الثاني : نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004
272	المطلب الثاني : البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005-2009م
273	الفرع الأول : الإصلاح في المجال الاقتصادي.....
275	الفرع الثاني : النهوض بتنمية مستمرة و منصفة عبر أنحاء البلاد.....
284	الفرع الثالث : التنمية البشرية.....
289	المطلب الثالث : تعزيز مكانة الجزائر و مصالحها على الساحة الدولية.....
294	المطلب الرابع :البرنامج برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.....
304	المبحث الثالث: تحليل مؤشرات الاداء الاقتصادي.....
304	المطلب الأول: مؤشرات برنامج دعم النمو.....
307	المطلب الثاني : المساعدات القرضية والتقنية للجزائر من طرف البنك الدولي.....
211	خلاصة.....
	خاتمة العامة.....
	قائمة المراجع.....
	ملخص الدراسة

ملخص

لقد اعتمدت الدول النامية وبشكل كبير على المساعدات التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة المتمثلة في القروض والمساعدات الائتمانية طويلة وقصيرة الأجل، بانتهاج سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى إزالة الإختلالات الداخلية و الخارجية على مستوى الاقتصاد الكلي، التي لحقت باقتصادياتها، مع إنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق .

عانت الجزائر من وضعية اقتصادية ومالية صعبة منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي نتيجة انهيار أسعار النفط واعتمادها عليه كمورد وحيد لإيرادات الدولة مما دفعها إلى التوجه نحو المؤسسات المالية الدولية، ووقعت حزمة من الاتفاقيات بهدف معالجة الاختلال الاقتصادي الكلية، التي ساعدت على انتعاش الاقتصاد الجزائري وتحسنت مؤشراتته الكلية وقد تزامن ذلك مع ارتفاع أسعار النفط وهو ما أثر على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي حيث خفضت نسب التضخم والبطالة وعرف ميزان المدفوعات والموازنة العامة انتعاشا كبيرين وهو ما أدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مما يدل أن الدولة الجزائرية قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة ذاتية دون تدخل مؤسسات مالية أجنبية ربما بتدخلها لن تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه في السنوات الأخيرة

ثم اتجهت الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة للانضمام، ، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تمثل حواجز و عراقيل و استطاعت كسب العضوية فان الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة منه.

ومع صدمة أسعار النفط الثانية بداية من شهر جوان 2014 وانخفاض ملموس في عجز المالية العامة والحسابات الخارجية والسيولة المصرفية تواصل السعي مع صندوق النقد الدولي وفق مشاورات المادة الرابعة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي - التوازن الاقتصادي - الاستقرار المالي - الأزمات المالية

Résumé

Les pays en développement ont beaucoup compté sur l'aide du Fonds monétaire international (FMI), de la Banque mondiale (BM) et de l'Organisation mondiale du commerce (OMC) pour obtenir des prêts et des aides au crédit à long et à court terme en poursuivant une politique de réforme économique visant à résorber les déséquilibres macroéconomiques et internes de leurs économies, Avec la création d'éléments problématiques pour une économie de marché. L'Algérie a souffert d'une situation économique et financière difficile depuis le début des années 1980 en raison de l'effondrement des prix du pétrole et de sa dépendance vis-à-vis de ce fournisseur unique des recettes de l'État, ce qui a conduit les institutions financières internationales à se diriger et a signé un ensemble d'accords visant à remédier au déséquilibre macroéconomique qui a favorisé la reprise de l'économie algérienne et amélioré ses indicateurs. Cela a coïncidé avec la hausse des prix du pétrole, qui a affecté les indicateurs de stabilité économique, qui ont réduit les taux d'inflation et de chômage et qui ont défini la balance des paiements et l'équilibre de la reprise publique en général, ce qui a entraîné une forte croissance indiquant que Les visiteurs sont en mesure d'atteindre la stabilité économique dans les institutions financières sans auto-étrangers peuvent entrer dans la survenue n'atteindra pas le niveau qui a été atteint au cours des dernières années L'Algérie s'est ensuite tournée vers l'Organisation mondiale du commerce pour s'y associer, mais de nombreuses difficultés constituent des barrières et des obstacles pour devenir membre, le plus difficile étant de franchir les étapes postérieures à l'adhésion.

Avec le deuxième choc pétrolier qui a débuté en juin 2014 et une réduction significative du déficit budgétaire, des comptes extérieurs et des liquidités bancaires, le FMI continue de chercher, conformément aux consultations au titre de l'article IV, à remodeler le modèle algérien de stabilisation macroéconomique et à rechercher une croissance plus durable.

Mots-clés: Fonds monétaire international - Balance économique - Organisation mondiale du commerce - Stabilité financière - Crises financières